

الدكتور راشد البراوي

المذاهبُ الاشتراكية المعاصرة  
دراسة مقارنة

# المذاهب الاشتراكية المعاصرة

## دراسة مقارنتية

تأليف

الدكتور راشد البراوي

ملزمة الطبع والنشر  
مكتبة الأنجلو المصرية  
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

الطبعة الأولى ١٩٦٧

الطبعة الثانية ١٩٧٠

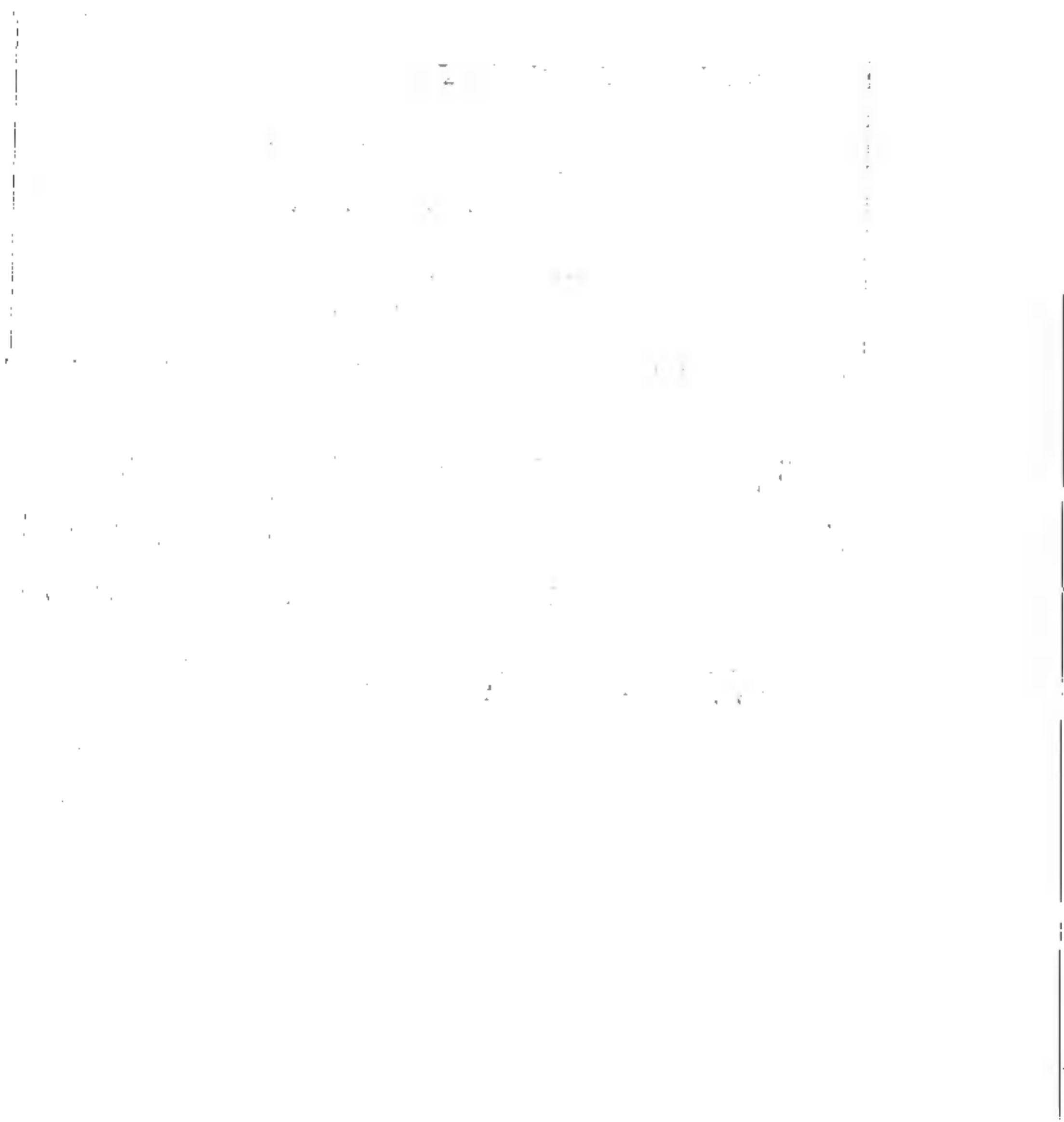
مكتبة الأنجلو المصرية - تقديم .

Dr. RASHED AL-BARAWY

ECONOMIC DEVELOPMENT  
IN THE UNITED ARAB  
REPUBLIC (EGYPT)

أحدث دراسة موضوعية ومفصلة ، باللغة الإنجليزية عن التطور  
الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة حتى عام ١٩٦٩ بالاستناد إلى  
أدق وأحدث الاحصاءات والبيانات والتقارير الرسمية .

التمن فى الجمهورية العربية المتحدة ٢٢٥ قرشاً



## مقدمة

إذا كان القرن التاسع عشر قد شهد رسوخ أقدام الثورة الصناعية وخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وانتقالها إلى بلاد أخرى بدرجات متفاوتة ، وإذا كان شهد أيضاً نمواً هائلاً في الرأسمالية حتى فرضت سلطانها على العالم بطريق مباشر أو غير مباشر ، فإنه رأى في الوقت نفسه بداية الشك في قدرة هذا النظام على تحقيق السعادة للبشر ، وتحول الشك إلى تمرد وإلى تدبؤ بأن سير التطور الاجتماعي يشير إلى نظام جديد يزول فيه استغلال الإنسان ، وهنا تبدو الأهمية التاريخية للكتاب الاشتراكيين عامة وماركس وإنجلز بوجه خاص. وقبل أن ينتصف العقد الثاني من القرن الحالى اندلعت نار الحرب العالمية الأولى تعبيراً عن التناقض أو الصراع الباطني الذي انطوى عليه النظام الرأسمالي العالمي . وقبل انتهاءها ، وفي أكتوبر من عام ١٩١٧ على وجه التحديد ، كانت الفترة التي أطلق عليها بحق « الأيام العشرة التي هزت العالم » ، إذ فيها نشبت الثورة في روسيا وتولى السلطة حزب يعترف الماركسية أو الماركسية في صورتها اللينينية بعبارة أدق . ولأول مرة في التاريخ أتيح لتلك النظرية أن تدخل في نطاق التطبيق العملي ، فكان ذلك حادثاً لا يقل في خطورته عن أحداث في الماضي كسقوط الإمبراطورية الرومانية ، وحركة الإصلاح الديني ، واستقلال الولايات المتحدة الأمريكية ، والثورة الفرنسية .

ثم أسفرت الحرب العالمية الثانية عن قيام نظم تسبب عفاصرها من هذه الماركسية — اللينينية ، ورأينا ذلك في بلاد شرق أوروبا ، ويوغوسلافيا ، وفي الصين بعد ذلك . وهكذا اتسمت رقعة هذا المعسكر الجديد وأصبح يمثل نظاماً عالمياً له وزنه وخطره .

ولكن الظاهرة التي تلفت النظر أن الكثير من البلاد التي حصلت على استقلالها في الفترة التالية لانتها الحرب العالمية الثانية أبت أن تتخذ من الأسلوب

الراشمالى سبيلها إلى الخروج من دائرة التخلف الذى ران عليها طويلا ، وآثرت أن تأخذ بالمسحج الاشتراكى دون التزام بالماركسية . ولعل هذه الظاهرة أشد وضوحا فى آسيا وإفريقية .

وإذا كانت الاشتراكية فى جوهرها تستهدف القضاء على الاستغلال ، وتعمل من أجل الكفاية والعدل ، إلا أنها لا تلتزم بصيغة معينة ، بل وحتى فى داخل المعسكر الماركسى بمعناه العريض نلقى اختلافات بعيدة الغور أحيانا ، من الناحيتين المذهبية والتطبيقية . هذا التباين أمر طبيعى لأنه انعكاس لما بين المجتمعات من اختلافات بيئية ، وحضارية ، ومن تفاوت فى درجة التطور .

فالماركسية فى روسيا لا يمكن أن تكون هى بمخذا فىرهابى يوغوسلافيا أو الصين ، وحتى لو طبقت فى بلاد مثل فرنسا أو بريطانيا فلا بد أن تبدو فى ثوب مختلف . والاشتراكية كما يفهمها الإفريقيون مثلا يجب أن تأخذ فى اعتبارها أولا وقبل كل شىء ، البيئة التى سوف تنشأ فيها .

والاشتراكية فى بريطانيا لا تستطيع أن تسقط من حسابها ظروف المجتمع البريطانى . والنظرية العربية لها مفهومها الخاص بها ولها أساليبها فى التطبيق ، وكل ذلك منبثق من ماضى المجتمع العربى وحاضره وبيئته وظروفه الحالية .

على ضوء هذا الحقائق وضمنا كتابنا هذا فعرضنا فيه لمختلف المذاهب أو المدارس الاشتراكية ، فأوضحنا مقوماتها وعناصرها الرئيسية ، وبيننا ما بينها من تشابه ومن فواحي اختلاف ، وخلصنا العوامل الموضوعية التى يرتد إليها مثل هذا الاختلاف . وإنا لنأمل أن نكون قد تمسكنا من تقديم عرض ، وإن كنا نعلم أنه موجز إلى حد ما ، لنظام يعتبر ظهوره من أعظم ثورات العصر الذى نعيش فيه . والله الموفق إلى ما فيه خير البشرية وتحررها من ألوان الاستغلال كافة .

رأسر البراوى

القاهرة فى يناير ١٩٦٧



## محتويات الكتاب

٩	القسم الأول : الاشتراكية غير العلمية
١١	الفصل الأول : مقدم الرأسمالية
١٩	الفصل الثاني : الماركسية من الناحية النظرية
٣٣	القسم الثاني : الماركسية من الناحية النظرية
٣٥	الفصل الثالث : كارل ماركس
٤٢	الفصل الرابع : في سبيل تطهير الاشتراكية
٤٨	الفصل الخامس : بيان الحزب الشيوعي ونظرية صراع الطبقات
٦٢	الفصل السادس : المادية الديالكتيكية وقوانين التغير الاجتماعي
٦٩	الفصل السابع : النظرية المادية وتفسير التاريخ
٨١	الفصل الثامن : الاقتصاد الماركسي
٩٢	الفصل التاسع : خلفاء ماركس ونظرية الإمبريالية
١٠١	القسم الثالث : الماركسية بين التنقيح والتفسير
١٠٣	الفصل العاشر : كاوتسكي والربط بين الماركسية والديمقراطية
١٠٩	الفصل الحادي عشر : الدعوة إلى تنقيح الماركسية
١١٥	الفصل الثاني عشر : بين الغاية والماركسية
١٢٢	الفصل الثالث عشر : برنشتاين والدعوة إلى التنقيح
١٢٩	الفصل الرابع عشر : لينين : تنقيح أم تطوير ؟
١٤٣	القسم الرابع : اتجاهات في الماركسية المعاصرة
١٤٥	الفصل الخامس عشر : من الستالينية إلى الخروشوفية
١٦٦	الفصل السادس عشر : الطريق اليوغوسلافي إلى الاشتراكية



صفحة

- ١٨٢ . الفصل السابع عشر : ماوتسى تونج والماركسية — اللينينية .  
٢١١ . . . . . الفصل الثامن عشر : قضايا أثيرت .  
٢٢١ . . . . . القسم الخامس : المذاهب الإشتراكية غير الماركسية .  
٢٢٣ . . . . . الفصل التاسع عشر : اشتراكية الدولة .  
٢٣١ . . . . . الفصل العشرون : أضواء على الإشتراكية في بريطانيا .  
٢٧٠ . . . . . الفصل الحادى والعشرون : الاشتراكية الإفريقية فى رأى دعايتها .  
٢٩٩ . . . . . القسم السادس : النظرية الاشتراكية العربية .  
٣٠١ . . . . . الفصل الثانى والعشرون : هل للثورة نظرية ؟  
٣١٣ . . . . . الفصل الثالث والعشرون : الجانب الأيديولوجى فى الميثاق .

## القسم الأول

الاشتراكية غير العنصرية

1000

1000

## الفصل الأول

# مقدم الرأسمالية

دام عصر الإقطاع في أوروبا قرونًا طويلة ، وهو نظام له أوضاع إقتصادية وتنظيمات إجتماعية وسياسية ، تقوم جميعاً على أساس نوع من علاقة رق عرف باسم القنية Serfdom بين السيد والسود . إلا أن المدن التي راحت تسير في طريق اللشوء والنمو ، وبعضها يرتد به التاريخ إلى العصر الروماني ، أخذت تزداد أهمية وتتخصص في نواحي النشاط التجاري والصناعي وهذه ميادين هي في أشد الحاجة إلى الهدوء والاستقرار وشلوع الأمن والسلام ، وبالتالي إلى قيام حكومات مركزية قوية قادرة على توفير هذه المتطلبات الأساسية .

وإزاء هذا كان لابد من صدام بين المصالح الإقتصادية ، القديمة منها والجديدة ، ومعيار النصر في أي صراع من هذا القبيل هو مدى قدرة المصالح الجديدة على تحقيق المزيد من تنمية الموارد البشرية بما يزيد من الثروة ويرفع من مستوى المعيشة لقطاعات محرومة أو شبه محرومة من المجتمع . هذا الصراع بين المصالح هو في جوهره صراع بين طبقات تتجسد فيها هذه المصالح . والواقع أنه كان ثورة بعيدة الغور ، وواسعة النطاق ، شتمها الرأسمالية الناشئة ممثلة في المدن وأهلها من المشتغلين بالتجارة ومن أرباب الحرف ، إذ وجدت في أساليب الإنتاج السائدة في ظل النظام الإقطاعي ، وفي الفوضى السياسية ، وفي جمود الأوضاع الإجتماعية — أي جمود التصنيف الطبقي — ما يحول دون تقدمها ونموها .

وكانت نهضة الرأسمالية واضحة بارزة في إيطاليا وألمانيا ، وهو أمر لم يسكن وليد الصدفة وإنما كان في الحقيقة وليد الاعتبارات الإقتصادية ، ذلك أن البحر المتوسط كان الطريق البحري الذي تنقل منه غلات القارة الآسيوية بعد وصولها

إلى موانئ مصر والشام ، وبهذا وصلت المدن الإيطالية إلى أوج عظمتها وراثتها وقوتها . فالبنديقية وجنوا وبيزا وأمالفي كانت تبعث بأساطيلها إلى الموانئ الشرقية فتعود منها محملة بأنواع الحرار والتوابل والقواكه ، وكانت لبارديا في ذلك الحين مركز الحياة المصرفية والمالية . فإذا ما وصلت هذه السلع إلى إيطاليا اشقت طريقها إلى شمال القارة عبر الممرات الطبيعية في جبال الألب ، وتغوى المدن الألمانية تسلمها وتوزيعها في كل مكان ، وهي عملية درت على هذه المدن الأرباح العالية . هذه الثروة المتدفقة زادت من قوة المدن التجارية إلى حد أنه تألفت منها جماعات أو أحلاف للدفاع عن مصالحها الاقتصادية وصيانتها من أمراء الإقطاع . ومن هذه الأحلاف « عصبة الهانزا » Hansaetic League التي نشأت في عام ١٣٧٦ برعاية لوبيك Lubeck ، من المدن الواقعة في شمال ألمانيا . وأخذت هذه الرأسمالية توسع نفوذها وتمدد سلطانها وتستعمر وتستغل المناطق التي عرفت فيما بعد بأسماء بروسيا وسكسونيا وبراندنبيرج . ولم يقتصر الأمر على ألمانيا ، بل سار التطور ذاته في فرنسا والأراضي الواطئة — وإن كان هذا بدرجة أقل — وصارت الأنهار الكبرى — الراين والرون والإلب Elbe والجارون — طرقاً تجارية عظيمة الشأن . أما إنجلترا فكانت تمقر في ذلك العهد دولة متأخرة إذ أنها تقع على حافة العالم المتمدن وليس وراءها سوى البحر الغامض والخييف (١) .

ولكن ما لبث الحال أن تبدل وفقدت ألمانيا وإيطاليا هذا الإمتياز العظيم الذي نعمتا به طويلا ، ذلك أن الشرق الأدنى ومصر خضعا لسيطرة الأتراك العثمانيين الذين دان لهم النفوذ في البحر المتوسط ، ثم توغلوا في أوروبا نفسها فسلطوا على شبه جزيرة البلقان وطرق أبواب النمسا والمجر . هذا الحادث الخطير الذي دخل بعده المشرق وغيره من البلاد الخاضعة للسيطرة العثمانية في عهد طويل من الركود فالتخلف ، أدى إلى توقف سبل الإتصال القديمة عبر المتوسط بتجارة آسيا ، وتمين البحث عن طريق جديد . وأسفرت المحاولات التي قام بها البرتغاليون

---

Croome and Hammond : The Economy of Britain, p. 57. (١)

والأسبان عن كشف الطريق البحري المباشر إلى جنوب وجنوب شرق آسيا بالطواف حول القارة الأفريقية ، وعن اكتشاف العالم الجديد الذى سيلعب دوراً بالغ الأهمية في نمو الرأسمالية الأوربية وتوسعها .

وكان من أثر اكتشاف هذا الطريق البحري إلى آسيا أن تحولت التجارة إلى القسم الغربى من القارة الأوربية ، وتضاءل شأن الرأسمالية في ألمانيا وإيطاليا ، وعلت كلمة الإقطاع من جديد أو قل استمر الجود الإقتصادي والاجتماعى والسياسى ، وهذا يفسر السبب في أن تأخرت وحدة هذين البلدين قرونًا إلى أن تحققت في النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

أما في بلاد غرب أوربا فنهضت الرأسمالية وعظمت قوتها وبخاصة في الأراضي الواطئة ، بعد أن وجدت مجالاً واسعاً لنموها في الاتصال المباشر بمصادر تجارة الشرق ، واستغلال موارد الثروة المذراء في العالم الجديد . فهاهى أنقرس تصبح سوقاً المالية الدولية ، يشتري المليون من أهلها أحمال التوابل قبل أن تصل إلى لشبونة . وفي الوقت الذى كان فيه ملوك أسبانيا جد حريصين على إبعاد الغير عن الإنجار المباشر مع ممتلكاتهم فيما وراء البحار ، نراهم مدينين بالمبالغ الطائلة لرجال المال في أنقرس . وعن طريق هذا البلد المزدهر كانت الفضة الأمريكية تتدفق على أوربا . ولما استقلت هولندا أخذت الرأسمالية فيها تضرب المثل ، فتنتقل السلع الشرقية لبيعها في الأسواق الأوربية ، وتدفقت الأرباح ، وتجمعت رؤوس الأموال . ولم تحف الأهمية على البلاد الغربية ، فدخلت إنجلترا وفرنسا في ميدان الكشف والاستعمار والتجارة الخارجية . وتألفت الشركات الكبرى للاستغلال ، مثل شركة الهند الشرقية التى يرجع إليها في الواقع خضوع الهند للاستعمار البريطانى . وعن طريق التجارة بأرباحها الخيالية تارة ، ونهب البلاد التى تم غزوها وجلب الممادn النفيسة منها تارة أخرى ، والاتجار في الملايين الكثيرة من الأفريقيين تارة ثالثة ، زادت رؤوس الأموال واشتد ساعد الرأسمالية .

ولم يقف الأمر عند حد الفواحي الاقتصادية وحدها فحسب ، بل وتعداها

إلى الجوانب السياسية والاجتماعية ، ذلك أن الرأسمالية ممثلة في المال أعارت قوتها إلى الملكيات فثبتت دعائمها عن طريق إضعاف الإقطاع ، كما حدث في إنجلترا ابتداء من عصر أسرة تيودور ، وفي فرنسا وبخاصة منذ عهد لويس الثالث عشر ثم لويس الرابع عشر من بعده . ولما ظهرت حركة الإصلاح الديني على أيدي لوثر وكافن وزوينجلي ، وكانت في الواقع ثورة على الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، لقيت التأييد من جانب أصحاب رؤوس الأموال لأن في إضعاف شأن هذه الكنيسة قضاء على قوة أكبر سلطة إقطاعية في أوروبا ، وخلاصاً من القيود التي كانت الكنيسة تفرضها على عمليات التبادل التجاري وعلى الأسعار واستخدام العمل والاقتراض وفائدة رأس المال ، وهي قيود كان زوالها يسهل نمو الرأسمالية الجديدة في ميادين المال والتجارة والصناعة .

خلقت الرأسمالية من هولندا دولة تجارية من الدرجة الأولى ، وجعلت من فرنسا دولة عسكرية طموحة إلى فرض سلطانها على أوروبا لخدمة المصالح الاقتصادية الفرنسية ، مما تشهد به الحروب الطويلة التي اشتبكت فيها فرنسا في عهد لويس الرابع عشر . وفتحت أمام إنجلترا آفاق واسعة في التجارة والاستعمار .

في ظل هذا التوسع من جانب الرأسمالية ازدادت التناقضات حدة وعمقا ، وكانت الحرب الوسيلة التي استخدمت لفضها ، وهو ما يفسر الحروب التي خضبت أرض أوروبا بالدماء معظم فترة القرنين السابع عشر والثامن عشر . هذه الحروب لم تنشب بسبب ميول عدوانية فطرية في الشعوب ، أو نتيجة أطاع كانت تجيش في صدور ملوك وحكام ، وإنما نشبت بسبب ما جد من التنافس بين الرأسماليات القريبة التي تولدت عن كشف طريق الهند البحرية من جهة ، وكشف العالم الجديد من جهة أخرى .

في هذا الأمر تعاونت هولندا وفرنسا وإنجلترا على تحطيم الاحتكار الأسباني ، ثم انقلبَت الدولتان الأخيرتان على هولندا التي كانت موفقة إذ سمح لها بالاحتفاظ بما ملكت في جزر الهند الشرقية . غير أن فرنسا شغلت بتحقيق سياستها في أوروبا



وبذلك أصبحت في مركز لا يسمح لها بتركيز الجهد فيما وراء البحار . وبينما بددت طاقتها في حروب القارة دون أن تحقق أهدافها ، ركزت إنجلترا جهودها في آسيا وأمريكا الشمالية ، وعرفت كيف تستغل الموقف الأوربي ، وهكذا أنجحت حروب القرن الثامن عشر وبخاصة حرب السنوات السبع ، عن ضياع إمبراطورية فرنسا الاستعمارية وخرجت إنجلترا صاحبة إمبراطورية واسعة ولها سيادة البحار ، وتستغل بتجارة خارجية قدرت في أواخر القرن الثامن عشر بنحو ثلاثين مليوناً من الجنيهات بينما لم يتجاوز سكانها خمسة ملايين .

لم تكف الرأسمالية بما حققت من فوز ، ولكنها سعت جاهدة إلى تحطيم كافة القيود المتخلفة من القرون الوسطى ، ووجدت في فلاسفة القرن الثامن عشر وكتابه المبرر عما يجول في خاطرها ، والبرر لما تستهدفه من أغراض . وكانت النزعة الغالبة على هؤلاء القوم من رجال الفكر ، الدعوة إلى أن يهتدى الناس في أعمالهم وتصرفاتهم بالعقل ، وقالوا إن أي نظام اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي لا يقره العقل الرشيد يجب نبذه والقضاء عليه . ففي الاقتصاد وجب إقرار مبادئ حرية التملك والعمل والإتجار ، وفسرت الطبقة البورجوازية هذه الدعوة بأنها تعني حريتها في تملك الأرض تملكاً تاماً بكافة التصرفات القانونية وتداولها تداولاً حراً طليقاً من كل قيد شأنها شأن أية سلعة أخرى ؛ وفسرتها أيضاً بأنها حريتها في الحصول على الأيدي العاملة في سوق للعمل تحكمها قوانين العرض والطلب وأصول المنافسة ؛ وأخيراً فسرتها على أنها حريتها في نقل السلع والطبقات من مكان إلى آخر بإقل الأعباء والرسوم .

هذه المطالب لم يكن من سبيل إلى تحقيقها إلا إذا ألغيت امتيازات الأشراف وزجال الكنيسة ، وفضى على نقابات أرباب الحرف التي كانت عقبة في وجه مرونة العمل وتنقله ، وفي تطور أسلوب الإنتاج الكبير ، وألغيت الرسوم الداخلية التي ترفع من أثمان السلع وبالتالي تحد من توزيعها . أما في مجال السياسة فتمين تعديل نظام الحكم وكان مقصوداً على طبقة الأرستقراطية الزراعية بنوع خاص ونقله إلى أيدي ممثلي الرأسمالية الجديدة . وإذا دنا القرن الثامن عشر من نهايته حدث

الانفجار الهائل في فرنسا ، فألغيت مخلفات العصر الوسيط ، واستفادت البورجوازية إذ تمكنت بأموالها من الحصول على نسبة كبيرة مما باعتته حكومة الثورة من أراضي التاج والأشرف والكنيسة ، وانهارت الملكية وحلت محلها الجمهورية . ولكن عصر « المؤتمر الوطني » إمتاز بسيطرة المتطرفين ممن كانوا يعتمدون على تأييد العامة من أهل باريس بوجه خاص ، بحيث يمكن القول بأن عصر الإرهاب هو الفترة التي حكمت فيها هذه الطبقة التي لم تكن تملك أدوات الإنتاج . غير أن هذه الطبقة كانت تشكل خطراً على البورجوازية التي لم تجد مخرجاً إلا بالخضوع في نهاية الأمر لسيطرة مغامر هو نابليون بونابرت . ولما انهارت دكتاتوريته استطاعت هذه الطبقة المحافظة على كيائها في العصر الرجعي الذي حكم خلاله لويس الثامن عشر وشارل العاشر ، ثم استجسمت قواها ودبرت انقلاب عام ١٨٣٠ حيث أرغمت الأخير على الاعتزال ، ونصبت مكانه لوى فيليب الذي أدرك أنه مدين لها بمركزه ، فعمل على حمايتها وتأييدها ، وبني سياسته على أساس التمكين لنفوذها في البلاد .

وواتت الرسالية قوة دافعة بظهور ما أصبح ما يعرف باسم « الثورة الصناعية » . إن اتساع نطاق تجارة إنجلترا الخارجية جعل من الصعب الاعتماد على أساليب الإنتاج القديمة ، بل تطلب الحال إنتاجاً كبيراً ، سريعاً ومتقناً . وهنا ظهرت تلك السلسلة من الاختراعات الكبرى الحاسمة في الصناعات المختلفة ، وقامت المصانع في كل مكان لإنتاج السلع بمقادير هائلة لأغراض التصدير والاستهلاك المحلي ، وتطورت وسائل النقل فظهرت السكك الحديدية والسفن البخارية ، وربطت أجزاء العالم وربوعه .

كانت الثورة الصناعية ذروة تطور الرأسمالية في المصور الحديثة . ولقد كانت هذه الرأسمالية مرحلة تقدمية في تاريخ تطور المجتمع البشري ، فقد أخضعت الطبيعة لسلطانها وكشفت بالتدريج عن أسرارها بما لم يفعله نظام قبلها ، واستغلت الموارد الطبيعية على نطاق واسع لم يسبق له مثيل ، وزادت الثروة العامة وبخاصة في إنجلترا ، وتوافرت السلع ودخلت في دائرة الاستهلاك الشعبي أنواع كانت تعتبر

من قبل من الكماليات بالنسبة إلى الجماهير . هذه الثورة التي ولدت في إنجلترا  
انتقلت إلى فرنسا وغيرها من مختلف الدول الأوروبية ، ثم إلى العالم الجديد وبخاصة  
في جزئه الذي عرف باسم الولايات المتحدة الأمريكية .

هلل الجميع لهذا النجاح الذي حققته الرأسمالية وبهرهم ما شهدوه من ثراء  
ورخاء وتقدم في العلوم وتحسن في مستوى المعيشة . ولكن : هل تحققت الآمال التي  
هلمها فلاسفة القرن الثامن عشر ؟ « إن الفلاسفة الفرنسيين .. والذين مهدوا  
طريق الثورة نادوا بوجوب أن يكون العقل مقياس الحكم على الأشياء ، ودعوا  
إلى إنشاء دولة رشيدة ومجتمع عاقل ، وأعلنوا ضرورة نبذ كل شيء يخالف هذا  
العقل الخالد الأبدى . ولكن لم يرد الأمر في الواقع عن انتصار مثل الطبقة الوسطى .  
فحينما حققت الثورة الفرنسية هذا المجتمع الرشيد وهذه الدولة العاقلة بدا كأن هذه  
الأنظمة — وإن كانت رشيدة بالقياس إلى ما كان سائداً قبلها — لا تتفق إطلاقاً  
مع العقل المطلق ... فالعقد الاجتماعي الذي أعلنه روسو لتحقيق في عصر الإرهاب  
الذي تخلصت منه البورجوازية بالخنوع لحكومة الإدارة الفاسدة ثم في التماس  
الحماية من جانب الكتانورية النابليونية ، وتحول السلام الدائم الذي وعد الناس  
به إلى سلسلة من حروب الفتح والغزو ... وزاد إتساع الهوة التي تفصل بين الفقراء  
والأغنياء بعد زوال امتيازات الطوائف وتحطيم النظم السكسنسية التي كانت تخفف  
من وطأة الفوارق بين الطبقات . وترتب على تقدم الصناعة على أساس رأسمالي  
كأنما صار فقر الجماهير الماملة شرطاً أساسياً لوجود المجتمع ، فزاد عدد الجرائم  
سنة بعد أخرى .. وازدهرت ردائل البورجوازية بعد أن كانت مستترة نوعاً ،  
وتحوّلت التجارة إلى غش وتدليس ، وتحقق الإخاء الذي كان شعار الجماهير الثائرة  
في صورة الحسد والبغية الناشئين عن المنافسة ، وحلت الرشوة محل الإضطهاد  
المليء ، وأصبح المال — بدلا من السيف — أداة القوة الاجتماعية » . (١)

وإذا انتقلنا إلى نوع من التخصيص رأينا في تقارير مفتشي المصانع بإنجلترا  
صورة شديدة السواد تفصح بأجلى بيان عن هول الآلام التي كان العمال يقاسونها

(١) Frederick Engels : Anti—Dühring, pp. 278—284.

( م ٢ — المذهب الاشتراكية )

في أوائل عصر الثورة الصناعية في ذلك البلد ، لافرق بين طفل وامرأة ورجل بالغ . فها هو ذا الدكتور جرينهاو يحدثنا بأن متوسط العمر قصير إلى درجة غير عادية في صفوف العمال المشتغلين بصناعة الفخار ، بينما يذكر الدكتور ج . ث . أ . رلنج كبير أطباء مصحة ستافوردشير الشمالية ، أن طبقة الفخاريين من الرجال والنساء ، تمثل فئة منبهة من الناحيتين الجثمانية والمعنوية . وكتب المستر تشارلز باستر معرباً عن شدة غضبه الذي أثاره منظر أولئك الأطفال الذين يضحون بصحتهم إشباعاً لنهم الوالدين وجشع أرباب الأموال .. وتزيد الصورة إيلا مآحين يحدثنا الطفل لايتبورن الذي في الثالثة عشر من العمر ، فيقول « كنا نشغل حتى التاسعة مساءً في الشتاء الماضي ، وحتى العاشرة في الشتاء الذي سبقه ، وكنت خلال الشتاء الماضي أصرخ من الألم في قدي » . ولنستمع إلى الوالد آيسدن يقول « حين كان طفلي في السابعة من عمره كنت أضطر إلى أن أحمله على ظهري ذهاباً وأياباً فوق الجايد ، وكان يشغل ست عشرة ساعة في اليوم الواحد ، وغالباً ما كنت أركع إلى جانبه أطعمه وهو واقف إلى جانب الآلة إذ لم يكن يستطيع أن يغادر مكانه » . <sup>(١)</sup> هذه الأمثلة التي أوردها كارل ماركس مستقاة من المصادر الرسمية ، تدل على ما كان سائداً وتلقى ضوءاً على الحالة في ظل الرأسمالية الصناعية الجديدة . كانت هذه القوة كاللارد الجياد يضرب في الأرض وهو يسحق كل ما يصادفه في الطريق !

لقد ظهرت الرأسمالية وكان ظمورها في أوروبا مرحلة لا بد منها ، فساعدت أو عملت على كشف أسرار الطبيعة والسيطرة عليها واستثمار مواردها وزيادة الإنتاج والدخل الأهل والسكان . ولكنها ركزت أدوات الإنتاج في أيدي فئة صغيرة ، وحولت الملايين الوفيرة إلى عمال أجراء لا يملكون سوى سلعة واحدة هي قوة ( القدرة على ) العمل ووسمت النجوة التي تفصل بين الجماعتين ، فرقت الأولى وهوت بالثانية .

---

(١) هذه الأمثلة مقتبسة مما تضمنه الفصل الذي عقده كارل ماركس عن يوم العمل في مؤلفه الشهير « رأيس المال » [ الكتاب الأول ] وترجمة دكتور راشد البراوي .

## الفصل الثاني

(١)

### الاشتراكية غير العلمية

عرضنا بإيجاز في الفصل السابق ظاهرة تطور الرأسمالية ونموها ، وأجلنا أهم ماحققته من إنجازات مادية بنوع خاص . غير أن نقراً قليلاً من المذكرين النابهين استطاع أن ينفذ ببصره إلى الحقائق الأليمة الكامنة تحت هذه المظاهر البراقة ، وراعه ملاحظه من التناقض المنذر بالشربين ما نغم به القائلون من تقدم ونمو و ثراء ، وبين ما تعرض له الملايين من الإستغلال والانهيار إلى هاوية الفقر ، وبدأ هؤلاء الباحثين أن التقدم المادي كان عنه قاذو ما صحبه من بربرية وقسوة ، فثارت ضمايرهم ودلتهم عقولهم الناقدة على أن تطوراً متميزاً بمثل هذه التناقضات والمفارقات لابد وأن يفضي إلى كارثة اجتماعية ، ولذا رفعوا أصواتهم منددين ومندرين ، وداعين إلى التآزر من أجل خلق نظام اجتماعي جديد على أسس يقرها العقل والإدراك السليم ، ويكون أكثر انسجاماً وأدنى إلى العدالة والروح الإنسانية وأقدر على تحقيق السعادة لطوائف المجتمع كافة ، على حد سواء (٢) . هؤلاء الكتاب ، وسوف نعرض لعدد قليل منهم بمن هم أوفر شهرة ، يعقبون رواد الاشتراكية (٣) الأوائل .

(١) يطلق عليها أيضاً « المثالية » Idealist أو « اليوتوبية » Utopian ( وهو التعبير الذي استخدمه فردريك إنجلز ) ويقصد بالآخر أن هذه الاشتراكية خيالية ، ولما كان مبنيهاً على العاطفة والميل على الطبقات المستغلة ( بفتح الفين ) ولا تنظر إلى الاشتراكية باعتبارها مرحلة في تطور المجتمع البشري ، لهذا فضل تعبير « غير العلمية » الذي اتخذناه في عنوان هذا الفصل .

Otto Ruble : Karl Marx, p. 3.

(٢)

(٣) يقول ج. هـ. كول إنه لا يعرف أول من استعمل لفظ « اشتراكية » و « اشتراكي » و « في حدود ما يعرف كان أول ظهورهما في مطبوعين بالإنجليزية في سنة ١٨٠٣ ولكن بمعنى =

## (١) في فرنسا :

« من المستحيل تماماً أن تترك فورييه أو سان سيمون خارج سجل نمو الاشتراكية لأنهما سواء أكانا اشتراكيين أم لا ، فهما لاريب فيه أنهما كانا مصدر وحى لكثير من الآراء الاشتراكية التي ظهرت بعدها » <sup>(١)</sup> . ويرى سان سيمون <sup>(٢)</sup> أن الغرض الاجتماعي هو إنتاج الأشياء النافعة للحياة ، وأن الغاية النهائية التي بتوخاها النشاط الاجتماعي هي استغلال موارد الأرض التي تعيش فوقها ، عن طريق الاتحاد والتعاون . وحتى يتسنى تحقيق هذا الهدف يتعين إسناد قيادة الدولة وإدارة شئونها إلى رجال الصناعة والعلم لأنهم أكثر من سواهم استعمالاً لتنظيم المجتمع من أجل العمل المنتج ، واستغلال الموارد الطبيعية ، وزيادة الإنتاج ، وتنمية الثروة .

وكان أعظم ما يشغل بال سان سيمون حظ الطبقة الفقيرة ، وهي الأكثر عدداً

---

== لاصلة له مطلقاً بأي من معانيها اللاحقة » ( تاريخ الفكر الاشتراكي ؛ الرواد الأول من ١٧٨٠ إلى ١٨٥٠ ؛ ترجمة عبد الكريم أحمد ؛ ص ٨ — ٩ ) .

ويبدو أن كلمة اشتراكية استعملت لأول مرة في *The Poor Man's Guardian* عام ١٨٣٣ وفي عام ١٨٣٥ أنشئت *Association of all Classes of all Nations* برئاسة روبرت أوين ؛ واستخدمت كلمات « اشتراكية » و « اشتراكي » بكثرة في المناقشات . ( *Kirkup : A History of Socialism, p. 3* ) ؛ ثم انتقل اللفظ إلى فرنسا على يد الكاتب ريبو *Reybaud* في كتابه « المصلحون المحدثون » . *Réformateurs Modernes* الذي ناقش فيه نظريات سان سيمون وفورييه وأوين ، وعن طريقه انتشرت الكلمات في القارة الأوروبية .

(١) تاريخ الفكر الاشتراكي ، الرواد الأول ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .

(٢) هو الكونت هنري سان سيمون وكان يدمى الانتماء إلى أسرة شارلمان . ولد بباريس في عام ١٧٦٠ ، واشترك وهو في التاسعة عشرة من عمره في حرب الاستقلال الأمريكية كما فعل سواء من أبناء أشراف فرنسا ، مثل لافاييت . ورغم معاصرته للثورة الفرنسية لم يلعب دوراً بارزاً فيها . وكان يساوره اعتقاد بأنه ليس صاحب رسالة فحسب ولكن القدر يحدد كي يكون من أعظم رجالات العالم . ومرت به تجارب أليمة أفقدته ما كان تلك من ثروة قليلة وظل يقاوم شظف العيش حتى مات في عام ١٨٢٥ .

والأشد فقراً (la classe la plus nombreuse et la plus pauvre) ،  
ولذا نراه يعلن في « خطابات جنيف » أن لجميع الناس الحق في العمل . والواقع  
أن العمل يحتل مركزاً رئيسياً في تفكير الرجل بحيث يعتقد أنه في ظل النظام  
الاجتماعي الجديد الذي يدعو إليه ، يجب ألا يحظى أحد بالتقدير إلا بنسبة ما يؤدي  
من خدمات ، « وبهذه الروح تصور أن حق الملكية باق في صورة واحدة فقط  
هي الحق في التصرف في الممتلكات بقدر ما يستطيع المالك استخدامها في أغراض  
طبيعية فحسب . فالعامل الفني والمنظم الماهر يكون لهما من السيطرة على ممتلكاتهما  
ما يتفق وقدراتهما المختلفة التي يضمنانها في خدمة المجتمع ، وكل المنتجين — من  
هؤلاء إلى العمال غير المهرة — تكون لهم حقوق مدنية بمقتضى ما يقومون به  
من عمل » (١) .

وبلاحظ أن سان سيمون لم يكن يتوقع نشوء صراع بين الرأسماليين والعمال ،  
وكان يعتقد في تفاوت الأجور تبعاً لاختلاف نوع الخدمات ، إلا أن أعظم ما أسهم  
به في الفكر الاشتراكي هو تركيزه على ضرورة التنظيم والتخطيط ، فدعا إلى إنشاء  
هيئة للإدارة والتخطيط يقوم اختيار أفرادها على أساس الجدارة ، وتكون لهذه  
الهيئة سلطات واسعة . من الطبيعي أن يكون هؤلاء من الخبراء ، من رجال  
الصناعة والعلم ، ومعنى هذا أنه يدعو إلى تنظيم للدولة هؤلاء الفنيون لأن الأمر  
المهم أولاً وقبل كل شيء هو إنتاج الثروة .

وتوسع رجال مدرسة سان سيمون في شرح آرائه وتطويرها ، فقالوا إن من  
أكبر عوامل فساد المجتمع قانون الوراثة الذي يؤكد الملكية الفردية في أدوات  
الإنتاج دون ما نظر أو اعتبار للامتياز الفردي ، وعلى ذلك ينحصر العلاج — على  
حد رأيهم — في إلغاء هذا القانون وبذلك يصبح المجتمع هو المالك الوحيد لجميع  
أدوات الإنتاج عن طريق التعاون . وبما يميز اشتراكية هذه المدرسة إصرارها  
على دعوى الامتياز الشخصي ومن هنا يحبذون إقامة نظام اجتماعي يوضع فيه كل

---

(١) تاريخ الفكر الاشتراكي ، الرواد الأول ، مصدر سابق ، ص ٦٤ — ٦٥ .



فرد في المكان الذي تؤهله له كفاءته ، وفيه يكافئ الفرد بمقدار عمله <sup>(١)</sup> .

ولرجال هذه المدرسة نظرة إلى فلسفة التاريخ وتراهم يميزون بين عهدين :  
الفقدي أو السلبي ، والمضوي أو الإنشائي ؛ وميزة الأول الحرب والأناية وغلبة  
الفوضى ، وطابع الثاني روح انطاعة والإخلاص والتعاون . وهم يقولون أيضاً إن  
روحي التنافر والتوافق هما المبدأان الاجتماعيان المظلمان ، وعلى رجحان كفة أحدهما  
يتوقف طابع العصر ، ولما كان استغلال الإنسان لأخيه الإنسان هو القانون الذي  
سارت عليه البشرية حتى عهدهم ، لهذا لزم أن يكون قانون المستقبل استغلال  
الأرض والطبيعة عن طريق تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان <sup>(٢)</sup> .

أما فورييه <sup>(٣)</sup> فعاصر الثورة الفرنسية ورأى فيها حرباً أثارتها الطبقة الثالثة  
tiers etat على أرباب الامتيازات ، ولكن الحرب خيبت الآمال إذ تمخضت  
عن ارتفاع شأن فئة قليلة من هذه الطبقة المهضومة الحقوق وهي جماعة البورجوازية  
على حطام طبقة الأشراف وفئة رجال الدين . وكان فورييه إبتداءً لأحدرجال الأعمال  
فراعه كيف تحورت الروح التجارية السلمية إلى غش وتدليس ، ولهذا تناول في  
كتاباتاته نقداً لاذعاً لأحوال المجتمع في عصره وأوضح في غير مازحة أو شذوذة ،  
مايسود المجتمع البورجوازي من بؤس مادي ومعنوي ، وقارن ذلك بما سبق أن  
وعد به الفلاسفة الذين مهدوا للثورة ، من قيام مجتمع يسوده حكم العقل ، ومدنية  
تكون فيها السعادة شاملة لجميع الطبقات بلا استثناء .

وأكب فورييه على صوغ نظام يحقق آراءه ، ولا تعديداً هذه الآراء التي طلع  
بها بشأن إنشاء وحدات اجتماعية صغيرة phalanges <sup>(٤)</sup> ، كما تضم كتاباته

(١) ، (٢) Kirkup : A History of Socialism, p. 28.

(٣) هو فرنسوا ماري شارل فورييه ؛ ولد في بيزانسون عام ١٧٧٢ ومات في عام ١٨٣٧

(٤) تضم الواحدة ١٦٠٠ — ١٨٠٠ شخص يفلحون جوالاً ٥٠٠٠ فدان .

الكثير من الأفكار الخرافية وانتهى أمره إلى الجنون . غير أن أهمية الرجل تبدو في فكرته عن تاريخ المجتمع إذ يقسمه إلى أربع مراحل هي الوحشية والهمجية والإقطاع والمدنية ، ويقصد بالمرحلة الأخيرة النظام البورجوازي (أو الرأسمالي) الذي أخذ في الظهور منذ القرن السادس عشر . واستخدم فورييه الطريقة الديالكتية في البحث بمهارة لا تقل عن القدرة التي أبدتها الفيلسوف الألماني هيغل . وهذا البحث إلى أن كل مظاهر التطور التاريخي لها فترتا صعود وهبوط ، ثم طبق هذه الملاحظة على مستقبل الجنس البشري كله . وكما أدخل الفيلسوف كانت Kant في العلوم الطبيعية فكرة دمار العالم الأرضي في النهاية ، أدخل فورييه في العلم التاريخي فكرة انهيار البشرية النهائي<sup>(١)</sup> . ولا شك أن نظريته عن مراحل التطور التاريخي خطوة أولية في الطريق إلى التفسير المادي لتاريخ .

وبلاحظ أن فورييه لم يكن من دعاة المساواة الاقتصادية الكاملة ، ولا من المعارضين في الحصول على الدخل غير المكتسب والمتولد عن ملكية رأس المال . ولكن السماح بالدخل غير المكتسب وبدون قيود ، أمر يفتوى على الخطر ، ولهذا اقترح في التنظيم الذي طلع به ، « تفويض معدل المائد على رأس المال تبعاً لما يملكه الشخص ، وبذلك كلما زاد مقدار استثمار الفرد يكون دخله من كل مبالغ إضافية مستثمر أقل . والواقع أن هذا يماثل بالضبط الضريبة التصاعدية على الدخل غير المكسوبة »<sup>(٢)</sup> .

وكان لويس أوجست بلانكي (١٨٠٥ - ١٨٨١) ثورياً في قرارة نفسه ومن أكبر الدعاة إلى نظرية الدكتاتورية الثورية ؛ فمن رأيه أنه لا بد من وجود حزب صغير مسلح ومدرّب تماماً للقيام بالثورة ، فإذا ما وصل إلى الحكم أقام دكتاتورية

---

(١) Frederick Engels : Socialism, Utopian, and Scientific pp. 11-19.

(٢) الرواد الأول ؛ مصدر سابق ، ص ٨٩ .

تقوى تربية الناس بقصد تحقيق الشيوعية التي آمن بها . وكان لا يؤمن بالأحزاب ويهزأ من الديمقراطية البرلمانية . وكان يرى أن تفظم الصناعة على أساس اتحادات تعاونية تتمتع بالحكم الذاتي ، على أن يطبق الأسلوب ذاته على الزراعة .

ولكن مساهمة بلانكي في النظرية الاقتصادية غير ذات أهمية ، وعنده « أن هناك نقصاً مستمراً في القوة الشرائية في ظل الرأسمالية ، بسبب ما يقتضيه صاحب رأس المال من فائدة ، ويذهب إلى أن ذلك يؤدي إلى تحديد أثمان السلع أعلى مما يستطيع العمال دفعه فيها ؛ وينجم عن ذلك أن مصادر الإنتاج لا يمكن استغلالها استغلالاً كاملاً ، ويعود على الرأسمالي الربح من وجود فائض من العمال يبحث عن عمل »<sup>(١)</sup> . هذه الفكرة هاجمها ماركس الذي يرى أن أرباح الرأسمالي ناتجة عن استغلال العمال كمتجدين وليس برفع الأسعار بالنسبة إليهم باعتبارهم مستهلكين . وفضلاً عن هذا قال بلانكي إن كبار الرأسماليين يعملون على تخطيط صفارهم .

وكان بيير جوزيف برودون ( ١٨٠٩ — ١٨٦٥ ) ابناً لأحد صفار المشتغلين بصناعة البيرة في قرية تقع على مقربة من بيزانسون ، وكانت أمه من الفلاحين ، وبهذا ينتمي إلى فئة صفار المزارعين في فرنسا . واشتغل مصححاً للتجارب في إحدى المطابع ، وعن طريق المجلات التي كان يتولى تصحيحها اكتسب الكثير من المعارف . لكنه في الوقت نفسه كان قارئاً شهماً علم نفسه بنفسه ، وبهذه الوسيلة حصل على معارف شتى وفي ميادين متنوعة . ومن أهم مؤلفاته « ماهية الملكية أو أبحاث في أصول الحكم والقانون » ، و « تناقضات اقتصادية أو فلسفة الفقر » وهذا الكتاب الأخير جر عليه أعنف نقد تعرض له عندما رد عليه كارل ماركس بكتاب « فقر الفلسفة » مما سوف نشير إليه فيما بعد .

تقوم نظرية برودون على فكرة « العدالة » التي أكثر من ترديدها في كتاباته « وهي « المعاملة بالمثل » والمساواة وهي « التوازن » بين القوى المتعارضة

(١) المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

في المجتمع . ومظهر التمارض في الحياة الاجتماعية دائم لا ينقضي ، وهذا الاعتقاد في أبدية التمارض هو الذي جعل برودون لا يدعوا إلى الثورة كوسيلة لحل المشكلات الاجتماعية « فما دام التمارض قد أصبح عنده فكرة معنوية فلا يمكن أن يكون الحل إلا بالعثور على فكرة أخرى تقضي على الفكرة الأولى لا بالإلتجاء إلى طرق تغيير النظم الاجتماعية . أما تلك الفكرة فهي فكرة العدالة بوصفها توازناً للقوى المتعارضة ، فإن يقيس للمجتمع أن يستدل قواه إلى الحد الأقصى إلا إذا أصبحت هذه القوى في حالة تعادل أو توازن »<sup>(١)</sup>.

من العبارات المأثورة عن برودون والتي اكتسبت شهرة واسعة ، قوله « الملكية هي السرقة » . لكن هذا القول لا يعني أنه كان معارضاً لوجود الملكية الخاصة من حيث المبدأ ، بل بالعكس كان يراها شرطاً أساسياً لوجود الحرية ، وهذا راجع إلى رأيه بأن العمل منبع الثروة الوحيد ومن ثم المبرر الوحيد للملكية . إلا أن برودون كان يعترض على إساءة استغلال حق الملكية للحصول على دخل غير مكتسب . أما كيف يمكن إزالة عيوب الملكية الخاصة فهذا يتحقق عن طريق إلغاء نظم الريع والفائدة والربح .

ويبدو تأثير برودون بالبيئة التي نشأ فيها وهي بيئة صغار المزارعين ، وبفكرة العدالة بمعنى التوازن بين القوى المتعارضة ، في النظام الذي اقترحه للمجتمع ، وهو مجتمع صغار المنتجين ، « ففي رأيه يجب أن تختفي الدولة إذ أن الحياة الاجتماعية المثلى هي التي تتخلص من الأداة الحكومية التي هي إكراه ، والتي يحل فيها نظام المشاركة الاختيارية لإدارة شئون الجماعة بدلاً من نظام السيطرة على أفراد المجتمع »<sup>(٢)</sup> . هذه الفكرة عن الدولة جعلت من برودون مبعث إلهام لمذهب الفوضوية وهو المذهب الذي عارضه الاشتراكيون على اختلاف مدارسهم . ويبدو أن برودون لم يكن يعتقد أن في الإمكان القضاء تماماً على الصناعات الكبيرة

(١) دكتور أحمد نظمي عبدالحيد ؛ دكتور راشد البراوي : النظام الاشتراكي ؛

عرض وتحليل وتقد ؛ ص ٢٤٩ .

(٢) شرحه ؛ ص ٢٥٠ .

التي لا يستقيم وجودها مع مجتمع صغار المنتجين الذي كان يدعو إليه، ولهذا رأى أن تتولى إدارتها جمعيات اختيارية من الصناع المستقلين لا تدخل الحكومة في أمورها .

وحتى يتسنى خلق التنظيم الاجتماعي الجديد اقترح برودون نظام الائتمان المجاني عن طريق إنشاء « مصرف المبادلة » بدون رأس مال وبذلك لا يتحمل عبء الفائدة . هذا المصرف يصدر ما يعرف باسم « أذونات المبادلة » وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب ، فإذا وافق الناس على قبولها ثمناً للسلع المباعة أمكن أن تحمل هذه الأذون محل النقود . وإذا تلقت الفائدة على القروض ينتهي الاستغلال عن طريق الملكية ، ويصبح في إمكان العمال الحصول على المال اللازم للانتاج .

### (ب) في إنجلترا :

في الوقت الذي عصفت فيه بفرنسا ثورة دموية داوية ، شهدت إنجلترا ثورة صامتة ولكنها متصلة ، في أساليب الإنتاج الفنية ، ولعلها أقوى أثراً وأبعد غوراً في الأجل الطويل من الثورة الفرنسية . هذه الثورة الصناعية ما لبثت شرورها أن وضعت للعيان ، وأخذ العمال يجأرون بالشكوى من منافسة الآلات ، تلك المنافسة التي أشاعت البطالة في صفوف فئات كثيرة ولو أنها بطالة ثبت أنها مؤقتة ، وكذلك زادت آلامهم على أثر انتهاء الحروب ضد نابليون . وفضلاً عن هذا كان الملاحظ بوجه عام أن أصحاب الصناعات الجديدة وهمم الأكبر تحقيق أعلى ربح ممكن ، لم يدخروا وسماً في استغلال العمال إلى الحد الأقصى بحيث هيط الأخرون إلى مستوى من العيش يكاد لا يليق بالبشر . في وسط هذا الجو خرج روبرت أوين Robert Owen يبشر بعالم جديد تؤول منه الفوضى الاجتماعية والاقتصادية ويشجع في جنباته النظام والعدل .

ولد روبرت أوين <sup>(١)</sup> مؤسس الاشتراكية البريطانية — في قرية نيوتن من

(١) راجع المصادر الآتية :

Frederick Engels : Socialism, Utopian and Scientific, (١)  
pp. 20—26.

(ب) = Beer, M., A History of British Socialism, pp. 160-165

أعمال ويلز الشمالية ، وتدريب على العمل في محال عدة في شتاء مفورد ولندن بضع سنوات نال خلالها خبرة واسمة وانتقل على أثرها إلى منشستر حيث خالفه النجاح السريع الذي جعل منه ولما يزل في التاسعة من عمره ، مديراً لأحد مصانع القطن وكان مصنعاً يضم خمسمائة عامل . ثم حل شركاءه على شراء مصانع ديل وأركريت في نيولانارك ، وأخذ يديرها وفق أاليب جديدة ، وطبق تجارب جديدة جعلت من هذه المصانع أنموذجاً يحذى . غير أن هذه التجارب لم تقع موضع الرضاء من جانب شركائه بسبب ما انطوت عليه من نفقات ، وهنا أنشأ شركة جديدة قبل أعضاؤها ربحاً قدره خمسة في المائة على رأس المال الذي أسهموا به .

كانت نيولانارك عبارة عن مستعمرة نموذجية تطهرت من الرذائل السائدة في أوساط العمال ، وما ذلك إلا لأنه أحاط العمال بظروف عيش لائقة ؛ فأنشأ المدارس لتهيئة الأجيال الناشئة ، وقصر يوم العمل على عشر ساعات ونصف ساعة في الوقت الذي كان فيه العمال بالمصانع الأخرى يشغلون ١٣ أو ١٤ ساعة في اليوم الواحد . ولما حدثت أزمة استعطال أمدها إلى أربعة أشهر ، كان يدفع للعمال أجورهم كاملة . ورغم هذا كان نجاح المصنع رائماً ، وزادت الأرباح زيادة كبيرة ، بينما تحسن مستوى العمال إلى درجة عالية .

ولكى تفهم معنى التجارب التي طبقها أوين والنظام الذي اقترحه ، لابد لنا من الإلمام بالمبادئ التي وصل إليها نتيجة دراساته وأبحاثه . لقد درس أوين الفيلسوف الإنجليزي جيريمي بنتام وأخذ عنه مبدأ ومؤداه أن توفير السعادة هو الغاية مما يبذل الأفراد من جهد وما يقومون به من عمل ، ولكن السعادة نادرة ما نلقاهم ، كما أن الشغوب السعيدة لا وجود لها على الإطلاق . هذه الظاهرة ليست راجعة إلى قصور في العقل أو إلى فساد في طبيعة البشر ، ولكن مردها إلى ما يسود الناس من اعتقاد خاطيء عن تكوين الأخلاق ، فهم يرون أن الإنسان يكيف

Kirkup: A History of Sociolism (ج) =

( الفصل الرابع ؛ وبخاصة ص ٥٩ — ٧٠ )

(د) الرواد الأول ؛ مصدر سابق ص ٦٥١ ؛ وما بعدها

أخلاقه ويتجه نحو الخير أو الشر وبذلك يعتبر مسئولاً عن أفعاله ، بينما الواقع على خلاف هذا الاعتقاد إذ أن أخلاق المرء وليدة ظروف لا سلطان له عليها ، وهي الأحوال التي فيها يولد وفيها يعيش وفيها يؤدي عمله . وبناء على هذا المبدأ لا بد من العمل على توفير الظروف الصالحة من النواحي الجثمانية والأخلاقية والاجتماعية إذا شئنا تكوين الأخلاق السليمة الفاضلة . وليس في وسعنا الوصول إلى هذا الهدف إلا إذا توافرت الثروة إذ بدونها يكون الفقر من نصيب الأغلبية ، والفقر من الظروف السيئة الشريرة لأنه يولد الجهل ويحطم الصحة ويربى الجبن .

ولاحظ أوين أيضاً أن نجاح مصنع نيولا نارك وازدياد الإنتاج فيه مصدرهما العمال أنفسهم إذ الثروة من صنع أيديهم وإذن فهم أصحاب هذه القوة الإنتاجية . وما من شك أن النتيجة الحتمية لهذه المقدمات المنطقية تكون باستغلال الموارد التي تملكها الجماعة بواسطة الجميع وتخريم أو صالحهم المشترك . وهكذا يتحول أوين نحو الشيوعية وأركانها الثلاثة في نظره هي إلغاء الملكية الفردية ، والقضاء على الدين ، وهدم نظام الزواج السائد في المجتمع كما رآه .

وإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص نراه يقترح إنشاء مستعمرات صغيرة يملك أهلها فيها بينهم أدوات الإنتاج ويتمتعون بثمار عملهم بصورة مشتركة . وكما زاد عدد هذه الوحدات الاجتماعية ارتفعت فيما بينها بالمعشرات والمئات والألوف حتى تشمل العالم بأسره في نطاق جمهورية عالمية كبرى . وهكذا اندرج أوين في عداد أصحاب اليوتوبيات Utopias أي العوالم التصورية .

ومما يلفت النظر الطريقة التي عارض بها روبرت أوين نظرية مalthus في السكان ، فأوضح أن حل المشكلة لا يكون بتقييد عدد السكان ، وإن كانه يخلق النظم الاجتماعية الرشيدة التي تسكن توزيع الثروة بطريقة عادلة ، وإذا ما زاد عدد السكان في إحدى الوحدات الاجتماعية المقترحة عن الحد الأقصى الواجب ، أنشئت وحدة أخرى وهكذا .



ظل روبرت أوين رجلاً ناجحاً يحظى بسمعة دولية واحترام كبير من الجميع إلى أن تحول إلى تلك الشيوعية كما تصورها . وطالع الناس بأرائه ، فصار طريد المجتمع والخارج على نظامه وسننه وقوانينه ، فهو لم يثر عدااء الطبقة الرأسمالية فحسب ، ولكنه جلب على نفسه سخط الجميع بسبب هجومه على الدين ونظم الزواج . ورغم هذا ظل الرجل يناضل طوال حياته ، ولم تلن له قناة ولم تهن قدرته على النضال . إن أنجلترا بوجه خاص ، لتذكر له أنه أول من أنشأ مدارس الحضانة لأطفال العمال ، كما أن جهوده لصالح العمال كللت بالإنجاح عندما صدر في عام ١٨١٩ أول قانون يحدد ساعات العمل في المصانع بالنسبة إلى الأطفال والنساء ، وكذلك أدخل الجمعيات التعاونية لتجارة التجزئة وللإنتاج باعتبارها مقدمة للتنظيم الاشتراكي للمجتمع كما خيل إليه .

في عام ١٨٢٥ نشر جون جراي ( ١٧٩٩ — ١٨٥٠ ) الاسكتلندي الأصل « محاضرة في السعادة البشرية » . والفكرة الرئيسية في هذا الكتيب قائمة على أساس نظرية دافيد ريكاردو عن العمل بوصفه أساس القيمة ومقياسها ، بمعنى أن العمل لا يعني سوى العمل الأجير في الحقل والمصنع والمهجر . هؤلاء العمال وحدهم هم منتجو الثروة القومية ، أما سواهم من أعضاء المجتمع فهم إما نافعون إذا أدوا خدمات وإما عديمو النفع إذا لم يؤدوا منها شيئاً لهم ، والدافعون وغير النافعين جميعاً يعيشون على الثروة التي ينتجها العامل الأجير<sup>(١)</sup> . وهذا يؤدي به إلى التعرض لموضوع الملكية ، وهنا يقول إن الأساس الذي تقوم عليه هو العمل أو العمل المتجمع . إن الملكية التي لا تكسب بالعمل ظلم ، ومالك الأرض لاحق له فيها لأن الأرض مسكن الإنسان كله وميراثه الطبيعي ، وصاحب رأس المال الذي يعيش على فائدة ماله يحيا أيضاً على الظلم<sup>(٢)</sup> .

وحاول جراي في « دراسة لمبدأ المبادلة » و « محاضرات في طبيعة النقود

(١) م . م . بير : تاريخ الاشتراكية البريطانية ؛ الجزء الأول ( ترجمة فؤاد اندراوس )

ص ٢٥٧ . (٢) شرحه ؛ ص ٢٥٨ .

واستخدامها « وصف المجتمع المثالي كما يتصوره ، فيقترح نظاماً شبيهاً بمصرف المبادلة عند برودون . هذا المصرف المقترح يتولى تقدير كمية العمل اللازمة لإنتاج مختلف السلع . ويقدم المنتج كل سلعة شهادة تعطيه الحق في الحصول على سلع تحتوي من العمل على مثل ما تضمنه السلعة التي أنتجها . ويمتقد جرای أن هذه الطريقة من شأنها تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، والقضاء على النقود كقياس تعسفي للقيم التبادلية للسلع ، ثم وضع العمل في مكانه الصحيح كقياس للقيمة <sup>(١)</sup> .

أما وليام تومسون فيجمع بين مذهب بلنقام في المنفعة ، ونظرية ريكاردو في العمل ، وآراء أوين الاجتماعية ، في نظام اشتراكي <sup>(٢)</sup> . وفي عام ١٨٢٥ نشر كتابه « بحث في أصول توزيع الثروة التي تحقق أكبر قدر من السعادة » ، وفيه يحدثنا أن الإنتاج الوفير والتوزيع العادل للثروة هما الشرطان الأساسيان للسعادة التي هي هدف الإنسان والقياس الذي تختبر به النظم التي يقيمها المجتمع . ثم يفترق عن بلنقام وينتقل إلى ريكاردو فيقرر أنه ما دام العمل مصدر القيمة فهذا يستتبع أن تكون الطبقة العاملة هي صاحبة الحق في ثمرة ما تنتجه . ولما كان النظام الرأسمالي معناه حصول أصحاب المال وملوك الأرض على جزء كبير من ثمرة العمل على هيئة ربح وريع ، لهذا فإن نظام التوزيع غير عادل وغير طبيعي ، ومن هنا الفقر الذي تعانيه الأمة . فالتوزيع الظالم هو الذي يعوق الإنتاج ، وفضلاً عن هذا القليل الذي يجري إنتاجه تحتكره القلة <sup>(٣)</sup> .

والعلاج الذي يراه تومسون هو إلغاء الجزية التي يفرضها أصحاب رؤوس الأموال . ويرغم أنه يسلم بأن قيمة رأس المال المستهلك جزء من العملية الإنتاجية أي جزء من نفقة إنتاج ثمارها وبالتالي جزء من قيمتها ، إلا أنه لا يسلم بحق صاحب

(١) النظام الاشتراكي ، عرض وتحليل ونقد ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦ .

(٢) تاريخ الاشتراكية البريطانية ، الجزء الأول ، مصدر سابق ، ص ٢٦٣ .

(٣) شرحه ، ص ٢٦٥ — ٢٦٦ .

المال في الحصول على كل الفرق بين قيمة العمل وقيمة ناتجه لجرد أن العامل مضطر للاعتماد عليه في توفير وسائل الإنتاج . وفي وصف النظام الذي يراه كفيلاً بتحقيق أفكاره ، إنجيه نحو أوين فدافع في كتابه « مكافأة العمل » المنشور في عام ١٨٢٧ عن التعاون ، واقترح إنشاء جمعيات تعاونية للإنتاج .

ويرد فرنسيس براى Bray آراء جراى في رسالته المنشورة في ١٨٣٨ — ١٨٣٩ بعنوان « مأساة العمال ووسائل علاجها أو عهد القوة وعهد الحق » ، ولكن هناك اختلافاً بين الرجلين . فبينما يقترح جراى نزع عملية التبادل من نطاق المعاملات الخاصة وسببها بالصيغة الاجتماعية على أن تبقى لعملية الإنتاج الصيغة الرأسمالية المثلثة في الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، نجد براى يرى أيضاً نزع عملية الإنتاج نفسها من نطاق المعاملات الخاصة والقضاء على الإنتاج الرأسمالى الحر والملكية الخاصة ، ويكون ذلك بإنشاء جمعيات تملك الأرض وأدوات الإنتاج عن طريق إصدار الورق النقدى ، ثم تقوم بالتعاون مع نقابات العمال ومنظماتهم ، بالعملية الإنتاجية .

وكان توماس هودجسكن أول من قام بالتفرقة بين أدوات الإنتاج وملكية أدوات الإنتاج . وهو لا ينكر أن أدوات الإنتاج ومقومات حياة العامل والمادة الخام كلها ضرورية للإنتاج المستقبل ولكنهما عبارة عن عمل متبلور أو مخزن وهى نتيجة الإنتاج فى الماضى . وقد يكون ازدياد مهارة العمال أنفسهم أهم منها لتقديم الإنتاج . وفضلاً عن هذا فإن استخدامهما فى الإنتاج يتوقف على العمل الحاضر ، فبدون بذل الجهود فى الحاضر وبدون مهارة العمال الحاليين لا تنتج شيئاً إلا إذا استخدمهما العمل المنتج فى الحاضر .

ويصح أن ندرج فى عداد الدعاة الأولين للاشتراكية ، الفيلسوف الألمانى فيخته الذى صاغ نظرية فى فقه القانون خرج منها بأن على الدولة أن تكفل لكل فرد من أهلها عملاً ، وزاد به البحث فاعتبر الدولة الاشتراكية مثال الدولة الكاملة

التي تسيطر على نواحي النشاط الإنتاجي بحيث يتسنى تطبيق حق العمل الذي نادى به (١).

تلك أهم مظاهر الاشتراكية « غير العلمية » ومنها ترى أنها مزيج من الأمان والأحلام التي جاشت في نفوس نفر من المصلحين تحذوهم رغبة نبيلة في إزالة بؤس الطبقات العاملة . من غير المعقول أن العالم يصلحه مفكر يجلس في مكتبه ليصوغ به نظاماً جديداً يقلب به الأوضاع القائمة رأساً على عقب ، كما أنه عسير على العقل أن يصدق قيام أصحاب الأموال وأرباب المصارف وقادة المؤسسات والشركات الرأسمالية وملاك الأراضي بثورة يراد بها القضاء على الرأسمالية وهي مصدر حياتهم . وكان هناك شيء مشترك بالنسبة إلى هؤلاء الاشتراكيين جميعاً ، ذلك أنهم كانوا يريدون أن يأتي التغيير من أعلى ، فروبرت أوبن كان شديد الرغبة في أن تأخذ حكومة إنجلترا بنظامه للإصلاح الاجتماعي ، ودعاسان سيمون الملك لوى الثامن عشر إلى أن ينزع هذه الحركة الإصلاحية السامية .

ومن جهة أخرى فبرغم أن سان سيمون وفورييه رأيا في الثورة الفرنسية حرباً بين الطبقات ، كما صرح الأول بأن السياسة هي علم الإنتاج وأعلن أن الأحوال الاقتصادية هي الأساس الذي تقوم عليه النظم الاجتماعية ، إلا أن هؤلاء الاشتراكيين لم يقاربوا البحث إلى نهايته المنطقية وهي تفسير التاريخ البشري على ضوء التمازج بين المصالح الاقتصادية المتنافرة . وبرغم أنهم جميعاً لمساوياً النظام الرأسمالي إلا أنهم عجزوا في الوقت نفسه عن أن يفسروا كيف ظهر هذا النظام كمرحلة من مراحل التطور الاجتماعي ، كما لم يستطيعوا الاهتداء إلى سر الرأسمالية ونشوتها .

وفضلاً عن هذا فالتنظيمات التي اقترحوها تقوم على الوحدات الإنتاجية الصغيرة وبذلك أغفلوا ما حققته الرأسمالية من نظام الإنتاج الكبير الذي كان له أكبر الأثر في تنمية الإنتاج والاستغلال الكفء للموارد الطبيعية ، فكأنهم يريدون أن يمودوا بالعالم القهقري وهو أمر يستحيل أن يحدث .

(١) أحمد أمين وزكي نجيب محمود : قصة الفلسفة الحديثة ، الجزء الثاني ص ٣٤١ .

القسم الثاني

الماركسية من الناحية النظرية

( م ٣ المذهب الاشتراكية )



## الفصل الثالث

# كارل ماركس

ولد كارل هنريخ ماركس في ٥ مايو ١٨١٨ من أسرة يهودية في مدينة تريف. والمعلومات التي وصلت إلينا عن الأسرة وماضيها ضئيلة إلى حد أن الخلاف لا يزال ناشئاً حول تحديد السنة التي ولد فيها هنريخ ، ولعل هذا النقص راجع إلى الدمار الذي أصاب دور السجلات الرسمية في إقليم الراين خلال الأيام العصيبة المضطربة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر<sup>(١)</sup>. وفي عام ١٨٢٤ نبذ الوالد الديانة اليهودية واعتنق المسيحية على المذهب البروتستانتي . ولقد تعددت الآراء في تعليل هذا الحادث فنسبه البعض إلى دوافع مادية وبواعث ذاتية ، ذلك أن اليهود كانوا موضع الكراهية والازدراء فأراد الرجل أن يتخلص من آثار هذه الوصمة وأن يمهّد لابنه في الوقت نفسه طريق التقدم والنجاح في المجتمع البورجوازي<sup>(٢)</sup>. وقد يظن أن للأزمة الزراعية التي تعرضت لها البلاد في ختام العقد الثاني من القرن دخلاً في هذا التحول الديني لأنها سببت تخطيم الممتلكات الكبيرة نتيجة عجز أصحابها عن الوفاء بديونهم للرايين اليهود ، وقد أحدث هذا عاصفة من السخط على اليهود بوجه عام مما دفع الكثيرين منهم إلى اعتناق المسيحية لا عن إيمان بها ولكن كسبيل لخلاص أنفسهم وأموالهم وثمة تعليل آخر هو أن هنريخ كان ذا إيمان خالص بالله ولكنه الإيمان الذي تميز به الفلاسفة من أمثال لوك وليبنتز وليسنج ، ولا شك أن اتجاهاً كهذا لا بد وأن يشعر بالفقر من القيود والإلتزامات التي تفرضها الديانة اليهودية على أتباعها. وفضلاً عن هذا فاليهود في ألمانيا في ذلك العهد لم يسهموا كثيراً في الحركات الفكرية والفلسفية ، ولهذا

Mehring, Franz : Karl Marx, p. 1.

(١)

Otto, Rubie : Karl Marx, p. 12.

(٢)



كان اعتناق المسيحية يعتبر لا مجرد تحرر ديني للفرد فحسب بل ويعتبر أيضاً مظهراً آخر من مظاهر التحرر الاجتماعي<sup>(١)</sup>.

وتعرض الطفل كارل إلى مؤثرات شتى كانت لها أهميتها بصدد تكوين شخصيته وأخلاقه وآرائه. فمناخ البيئة التي ولد فيها حيث تقع تريف على حافة العالم الألماني من ناحية الغرب مما جعلها أداة اتصال بين الثقافتين الألمانية والفرنسية<sup>(٢)</sup>، كما قضت الثورة الفرنسية على القيود الإقطاعية التي ظل فلاحو المدينة يرزحون تحت وطأتها دهوراً، وهيئات لأفراد الطبقة الوسطى الأداة الإدارية والقانونية اللازمة لتقدمهم، وحررت الطبقة المثقفة من سيطرة رجال الدين وسلطان التقاليد العتيقة<sup>(٣)</sup>. وللورثة تأثير لا ينكر، فقد درس هنريخ القانون واشتغل محامياً بالمدينة زمناً، ولكنه كان من طراز فرنسي القرن الثامن عشر المثقفين، حيث درس فولتير وتأثر بروح الشك الناجية على كتابات الرجل، وقرأ روسو وعرف آراءه في السياسة والاجتماع، وكان على علم بفلسفة كانت. وما من شك أن الوالد وجه ابنه في سن مبكرة نحو أولئك المفكرين والفلاسفة. ولا شك أيضاً أن اتجاه الحدث كارل إلى قرائير كان له أثره، فضلاً عن التأثير الذي لا بد قد نجم من تحول والده إلى دين جديد دون سبب واضح مفهوم؛ ولعل هذه الاعترافات تفسر بعض السبب الذي من أجله عاش كارل ماركس مادياً ملحداً. وعن طريق الوالد أيضاً عرف كارل الأدب الفرنسي وبخاصة شعر راسين، ويبدو أن تأثره كان عظيماً إلى حد أن حاول وهو في الجامعة أن ينظم القصائد وإن لم يكن من ذوي الاستعداد لذلك. ويعتقد البعض أن عدم شموه بالميل إلى الرومانسية في الأدب، أحد البواعث التي جعلت منه في المسائل السياسية عدواً للمشاريع الخيالية بصدد الإصلاح الاجتماعي، ولهذا اقتصر على ما عده الطريقة العلمية الوحيدة، وهي دراسة التطورات التي لا بد أن

(١) فرانز مهرنج؛ المصدر السابق؛ ص ٣.

(٢) Nicolaievsky and Maenchen-Helfen : Karl Marx, Man and Fighter, p. 1.

(٣) المصدر السابق ص ٢.

يعمر بها العالم المادى الواقعى ، أما معالجة النظريات والمبادئ المجردة فضيعة للوقت وعيبت لا طائل تحته <sup>(١)</sup> .

وكان لمدرسة المدينة تأثيرها أيضاً ، فناظرها ممن درس فلسفة كانت ولهذا علم تلاميذه حرية الفكر والعمل . غير أن المدرسة ما لبثت أن جلبت على نفسها ارتياب السلطات ورقابتها ، واتهم عدد من المدرسين بأنهم يحدثون أثراً سيئاً فى نفوس التلاميذ . ومن المحقق أن أمثال هذه الأحداث لم تكن لتزداد أن تكون موضع الملاحظة والتأمل فى المعانى التى تنطوى عليها ، من جانب كارل الشديد الذكاء . ويبدو أثر الروح الإنسانية التى أخذها عن أبيه ومعلميه ، وعن قولتهير وروسو ، فى العبارات التالية وهى مقتطفات من موضوع إنشائى كتبه عن « ملاحظات شاب قبل اختيار المهنة » فقال : « إذا كنا نختار المهنة التى نستطيع عن طريقها أن نسدى أعظم الخير إلى الإنسانية ، فإن الأعباء لن تضربنا ، لأنها ليست سوى تضحيات يراد بها منفعة المجموع . . : إن أسعد شخص هو ذلك الذى يجلب السعادة لأكثر عدد من الناس ، والذين نفسه يعلمنا أن المثل الأعلى الذى ينبغي أن نسعى إليه جميعاً هو أن يضحي المرء بنفسه لخير الإنسانية » . <sup>(٢)</sup> وهذه لأرب أفكار جريئة بالنسبة إلى صبي فى السادسة عشرة من عمره . وإذا ذكرنا أن هذه الآراء والنظريات كان يعتقدونها فى تلك الأيام دعاة الثورة وأنصار الحرية فى ألمانيا ، أمكن أن نكون فكرة عن مدى معرفة كارل بالحالة الفكرية وهو فى تلك السن المبكرة .

وبعد أن أتم كارل دراسته بالمدرسة الثانوية فى تريف بعثت به الأسرة إلى جامعة بون ، وكان الوالد يطمح فى أن يجعل من أبنه أحد رجال القانون ، ولكن يبدو أن الطالب الصغير لم يتوفر بالقدر الواجب من الكفاية ، على دراسة القانون أثناء إقامته بالجامعة . وفى بون التحق بفادى الشمره الذى يضم عدداً من الطلاب

R. Salter : Karl Marx and Modern Socialism, p. 7. (١)

Nicolaievsky and Holfen, : op. cit., p. 13. (٢)

وكانت هذه النوادي الأدبية والرياضية مبعثرة في جميع أرجاء البلاد ، وتنفى في طياتها روحاً ثورية تجيش في نفوس الشباب . ولا شك أن انضمام كارل إلى أمثال هذه النوادي والجمعيات ، سواء في بون أو في برلين بمدن ، أتاح له الفرصة لدراسة الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ألمانيا ، والاتصال بالتيارات الفكرية الناشئة ، والتعرف إلى نفر من الثوريين والمتطرفين .

أم كارل سنة دراسية في جامعة بون واستعد لمواصلة الدرس في جامعة برلين وكانت مركز الثقافة والحركة الفكرية آنذاك . ولكنه قبل أن يلتحق بالجامعة الأخيرة كان قد تماهد هو وجيلي فون وستفالن سراً على الزواج عندما تسمح الظروف ، وفي نهاية عام ١٨٣٧ أعانت الخطبة بصفة رسمية ولم يكن كارل قد تجاوز التاسعة عشرة من عمره .

انتقل ماركس في خريف عام ١٨٣٦ إلى برلين وهي المدينة التي كانت تجذب أنظار الشباب الألماني المثقف . وكانت فلسفة هيجل بنوع خاص ، ذات تأثير قوي على عقول الماكرين بل وكادت حكومة بروسيا أن تجعل منها ما يصح أن يكون الفلسفة الرسمية للدولة . وكان اتصال ماركس بفلسفة هيجل قاصراً في أول الأمر ومقصوراً على ما وقع تحت يده من مقتطفات وأجزاء متناثرة ، ويبدو أنها لم تلق قبولاً من جانبه . ولما ركس خطاب بعث به إلى والده في ١٠ نوفمبر ١٨٣٨ يلقى ضوءاً كبيراً على حالته الفكرية ، ومنه نعلم أن قراءاته الواسعة ، المتعددة الصور والألوان ، جعلته في حالة اضطراب مرده إلى ما كان يلحسه من التناقض بين ما هو كائن بالفعل وبين ما يجب أن يكون ، أي بين الواقعية والمثالية بمعبارة أخرى . وكذلك وضع له أنه كلما ازداد طلباً للمعرفة بدت له إمكانية شق طريقة بغير الفلسفة ، ولكن فلسفة هيجل بدت في نظره غير مقبولة لما بها من نقص ومن بعد عن الواقع . وزاد اتصاله بهذه الفلسفة حين انضم إلى أحد النوادي الثقافية ، أنشأته جماعة من الشيعة اليسارية من تلامذة ذلك الفيلسوف .

يقول هيجل في مقدمة كتابه عن الحق : « كل حقيق عقلي وكل عقلي

حقيق ■ .

هذه العبارة على إيجازها تعتبر في الحقيقة الأساس الذي بنى عليه مذهب الفيلسوف .  
فالحقيقة في نظره تعبر عن العقل ، وبعبارة أخرى الحقيقة والعقل لفظان يدلان على  
معنى واحد أو شيء واحد ، فالحقيقة هي الفكر ، والفكر هو المقياس الوحيد الذي  
تختبر به الحقيقة . وهذا الفكر وحدة « عضوية » تتكون من أجزاء كل منها  
يبدو مستقلاً عن غيره بينما الواقع أن هذه الأجزاء متصلة الحلقات ، وكل جزء  
موجود وجوداً ضرورياً من أجل الكل . غير أن هذه الأجزاء لا تبقى على حالها  
وإنما تقف إزاء بعضها البعض موقف الأدنى والأعلى ، والصور الدنيا ترتفع إلى  
صور عليا ، وعملية الانتقال هذه ليست سوى تحول أو تغيير من مراتب سفلى  
إلى مراتب عليا ، فكأن هذه الوحدة « وحدة بين أضداد » . ولهذا فمن الخطأ  
الذي يقع فيه الكثيرون أنهم ينظرون إلى الجزء على أنه مستقل بذاته ،  
وليس على أنه يتضمن في نفسه شيئاً آخر . والوسيلة الوحيدة لإدراك ما يبدو بين  
الأشياء من تناقض لا نكون إلا بالنظر إلى الحقيقة على أنها كل متصل الحلقات ،  
والأساس لإدراك الحقيقة هو أن نعترف باتحاد الأضداد وتآلفها <sup>(١)</sup> وبعبارة أخرى  
« إن الوجود في مشقة مع نفسه ويحتوى في داخله على عراك وتمزق باطنى ،  
ولكنه عراك ينتهى في الخطوة التالية ولا يلبث أن يرفع ثم يعود من جديد ،  
وهكذا باستمرار ، ولكن النتيجة العامة هي التطور التقدم » <sup>(٢)</sup> ، وهذا المبدأ  
العام الأساسى صحيح غاية الصحة لأن « هذا الوجود ممزق ، التناقض جوهره ،  
والتغير قانونه الذى يجرى عليه فى تحققه ، والتغير معنى المفايزة . والمفايزة أن يصير  
الشيء غير ذاته ، وهذه الغيرية منهاها وجود التضاد فى طبيعة الوجود ... فنطلق  
الوجود يجب أن يكون جارياً على هذا النحو ، أى النحو الديالكتيكي » <sup>(٣)</sup>  
وهذا التطور المنطقي والذي يعترف باجتماع الأضداد يختلف اختلافاً كائناً عن المطلق

(١) أحمد أمين وزكى نجيب محمود: قصة الفلسفة الحديثة؛ ج ٢؛ ص ٣٦٣ وما بعدها .

(٢) عبد الرحمن بدوي : الزمان الوجودى ؛ ص ٢٠ — ٢١ .

(٣) شرحه ؛ ص ٢٢ .

الشكلى أو الصورى القديم الذى يرفض فكرة أن يكون الشيء موجوداً وغير موجود فى نفس الوقت الواحد .

من هذه العجالة نستطيع أن نتبين الجانب الثورى لهذه الفلسفة . لم يعد الحق فى يدى هيغل مجموعة من القضايا والأحكام اليعقوبية ، وإنما الحق موجود فى عملية الإدراك ذاته ، فى التطور التاريخى للعلم أى عملية الرفع من الأدنى إلى الأعلى دون أن يصل إلى نقطة لا يتخطاها لأن كل نقطة يدركها هى بداية لغيرها وهكذا على التتالى ، وما يصدق على المعرفة الفلسفية الخالصة ، يصدق كذلك على كل فرع من فروع المعرفة ، وعلى الأمور العملية . وهكذا نستخلص أن عبارات « المجتمع الكامل » و « الدولة الكاملة » أشياء لا وجود لها إلا فى عالم الخيال ، بل على النقيض من هذا ليست الأحداث التاريخية إلا مراحل انتقالية فى عملية تطور المجتمع البشرى الدائمة من الأدنى إلى الأعلى ، وكل مرحلة ضرورية تبررها ظروف وقوعها ووقته ، وهذا هو المفهوم من عبارة « كل حقيق عقلى ، وكل عقلى حقيق » التى أساء استغلالها دعاة الرجعية وفسروها بأنها تقديس الفظم السياسية والاجتماعية الموجودة بالفعل . هذا الجانب الثورى من فلسفة هيغل هو الذى تأثر به ماركس وهو ما سوف نتبينه عندما نعرض لمفهومه فى تفسير التاريخ .

لكن هيغل من جهة أخرى ، ناقض طريقته الجدلية القائمة على التطور المنطقى الدائم ، فقال إن الحقيقة النهائية التى هى أساس الحقائق جميعاً ، هى المطلق أو العقل أو الفكر . وهنا يفرق عنه ماركس إذ يأتى أن يسلم بالمطلق والحقيقة النهائية ، كما يفر من عالم الفكر المجرد أو العالم الميتافيزيقى بعبارة أخرى . لقد جعل هيغل من الفكر أو الحقيقة النهائية المبدأ الذى يسير عملية التطور وجعله شيئاً موجوداً بذاته ، منفصلاً عن الحقيقة والتجربة ، فكان من الطبيعى أن ينحرف ماركس عن هذا السبيل .

قلنا إن حكومة روسيا جعلت من فلسفة هيغل ما يصح اعتباره الفلسفة الرسمية للدولة ، ذلك أن هذا الفيلسوف يرى أن الفردية أو الشخصية ، أى الجزء ،

لا وجود لها إلا في داخل الكلية أى وحدة الفكر ، وليس للفرد قيمة إلا بأن  
يفنى في الكل . فـهـيـجـل إذن يقضى على الحرية الفردية ويمجد الدولة على أنها حقيقة  
الفكر والعقل المطلق في حد ذاته ، فهي الحق الأسمى إزاء الفرد الذي ينحصر  
واجبه الأول في أن يكون عضواً في الدولة . وفضلاً عن هذا لم يكن هيجل على  
استعداد لقبول فكرة التمثيل الشعبي كما تفهمها النظم الدستورية . لا عجب إذن أن  
ركنت الدولة البروسية إلى هذه المعاليم ، وأن لقيت هذه الأخيرة قبولا حسناً  
من جانب البيروقراطية البروسية .

## الفصل الرابع

### في سبيل تطهير الاشتراكية

بعد أن أتم ماركس دراسته بالجامعة انتقل إلى مدينة بون أملا في الحصول على وظيفة في التدريس بها ، ولكنه ما لبث أن أقلع عن هذه الفكرة بسبب السياسة الرجعية التي اتبعتها الحكومة . وفي ذلك الوقت أنشأ جماعة من الأحرار المنتمين إلى البورجوازية صحفية تمثل المعارضة باسم « راينيش زایتونج » وأسهم في هذا العمل ماركس وصديقه برونو باور ، وأخيراً دعى الأول في أكتوبر عام ١٨٤٢ لتولى رئاسة تحرير الصحيفة فأخذ يتنصع طابعها الديموقراطي الثوري مما حمل الحكومة على تشديد الرقابة عليها . وفي ذلك الوقت اطلع ماركس على كتاب « تاريخ الحركة الاشتراكية في فرنسا » الذي كتبه لودنر فون شتاين ، وكان ينفجر نحواً مضاداً لآراء كل من سان سيمون وفورييه ، وخرج ماركس بنتيجة مهمة هي ضرورة الإطلاع العميق على هذه المسائل ، خاصة وأن نزاعاً مع صحيفة أوجزبرجر الجين زایتونج اضطره إلى الاعتراف بأنه لا يدرى شيئاً عن الاشتراكية والشيوعية الفرنسيين .

زاد نفوذ صحيفة لسان الراين وعظم انتشارها بسبب آرائها وانتقاداتها الجريئة وصدر قرار في ٢١ يناير ١٨٤٣ بوقفها عن الصدور . واعتزل ماركس العمل وقرر الانصراف بسكايته إلى دراسة موضوع الاشتراكية ، وسافر إلى باريس حيث تبعه صديقه روج واستطاع الرجلان الاتصال بزعماء الاشتراكية في فرنسا ، ولكن الاتصال كان مدعاة خيبة أمل شديدة بالنسبة إلى ماركس إذ وجدهم جماعة ضيقة الأفق ، تفتقر إلى المعرفة الواجبة والصحيحة بالفلسفة الألمانية ، ويسود بينها الحسد والتباغض . وتمخضت إقامة ماركس في العاصمة الفرنسية عن الإسهام مع نفر من اللاجئين الألمان في

إصدار صحيفة Deutsch-Französische Jahrbucher التي صدر منها في فبراير ١٨٤٤ العددان الأول والثاني في مجلد واحد .

وعرف ماركس كيف يستغل وقته في الدرس والتحصيل ، فقرأ عن تاريخ فرنسا وإنجلترا وألمانيا ، وعن تاريخ الفظم السياسية المختلفة ، وطالع ما كتبه ريكاردو وسواه من الإقتصاديين الإنجليز . ومن هذه الدراسات استطاع أن يشر في الصحيفة المشار اليها مقالا باسم « مقدمة لنقد فلسفة هيغل عن الحق » ، عرض فيه بصفة عامة أهم المبادئ التي سببني عليها نظرياته في التاريخ ومهمة الطبقة العاملة . بدأ ماركس بتلخيص آراء فيورباخ عن الدين ، وتناول الموضوع نفسه وخرج من البحث إلى أن نقد الدين يتحول إلى نقد القانون ، ومن نقد علم اللاهوت إلى نقد علم السياسة ، لأن الإنسان ليس مخلوقاً مجرداً خارجاً عن نطاق الأرض التي يعيش فوقها . بعد ذلك راح يعالج موضوع الثورة في ألمانيا ويرى إمكان القيام بثورة شاملة لقلب المجتمع البورجوازي القائم على الملكية الخاصة ، ولا يتم هذا إلا على أيدي الطبقة العاملة في سعيها إلى تحرير نفسها من القيود التي تكبلها .

وإزاء هذا النشاط وبناء على سعي من جانب حكومة بروسيا قررت الحكومة الفرنسية إبعاده فتوجه إلى بروكسل حيث حاولت بروسيا العمل على إخراجه . هنا لم يجد مفرأ من نبذ الجنسية البروسية حتى يضع حداً لتلك الملاحقة . وفي بروكسل لحق به صديقه فردريك إنجلز الذي نشأ بينهما التعارف في باريس وقرر الرجلان زيارة إنجلترا . وبعد إقامة قدرها ستة أسابيع في البلد أخيراً كب خلاهما ماركس على دراسة المؤلفات الإنجليزية في الاقتصاد السياسي والنظريات الاجتماعية ، وتعرف إلى نفر من زعماء الميثاقين Chartists ، عاذهو وإنجلز إلى بروكسل وهناك قررا أن يرضيا ضميرهما الفلسفي ، ويصوغا بشكل واضح نظريتهما ، وبشرحا وجهة نظرها للطبقة العاملة ، ويظهرا الإشتراكية من آثار الأوهام والآراء غير العلمية التي علفت بها خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر على أيدي جماعة من الفرنسيين ومن قلدتهم من الألمان . وكانت النتيجة مجلدين ضخمين يحملان عنوان « الأيديولوجية



الألمانية » ، لم يجرؤ أى ناشر على طبعهما . هذا البحث أظهر لهما حقيقة ذات أهمية كبرى هى أن القوة المحركة فى التاريخ ليست الفكر أو النقد ، ولكنها الثورة أو الإنسان أو بعبارة أخرى الإنسان الثورى . وأوضح الرجلان بما لا يحتمل اللبس أن برنامج الحزب الجديد سيكون ثمرة الصراع اليومى الحقيقى الذى تقوله طبقة أخذت فى استتباع قوتها استعداداً للنضال السياسى . وحمل الكاتبان حملة عنيفة قاسية على « الاشتراكية الحقيقية » وهى نظريات سائدة فى أيامهما تجاهلت حقائق الحياة ، وأغفلت أهمية النظام القائم ، وعميت عن الصراع الموجود بين الطبقات ، وأخذت تلمب بالفاظ وعبارات جوفاء مثل المساواة والتفاهم بين أفراد المجتمع على أساس المحبة الأخوية وما إلى ذلك ، بدلا من أن تملن للطبقات العاملة بصراحة أن الشيوعية تناقض النظام القائم تماماً وأن هدفها هو هدم هذا النظام كايمة . وكانت الحملة موجهة بوجه خاص إلى نفر بارز فى الأوساط الشيوعية وعلى رأسهم كارل جرون الذى كان له نفوذ كبير على العمال الألمان فى باريس وبذا يفسد هم ويوجههم غير الوجهة الصحيحة التى عرفها ماركس وإنجلز .

أعقب ذلك نشوء صراع ضد برودون الذى أصدر كتابه « فلسفة الفقر » وأنبا ماركس بأمره قبل صدوره قائلاً إنه ينتظر النقد اللاذع . ولم يخطئ الرجل الظن فقد جاءه الرد سريعاً وعنيفاً بعنوان « فقر الفلسفة » . لقد اشتبك ماركس فيما بعد فى حياته مع رجال أقوى من برودون وأصلب عوداً ، ولكنه كان يظهر المطف عليهم وهو يحطمهم الواحد تلو الآخر . ولكنه كان قاسياً غاية القسوة ، عنيفاً إلى أقصى درجات العنف ، ساخراً إلى حد التصغير وهو ينهال بمطارقة على رأس برودون المسكين . أراد ماركس أن يسحق منافساً خطيراً ذا نفوذ كبير على العمال ، واشتراكياً لا يؤمن بأرائه ونظرياته ، وامتزج العامل الشخصى مع الخلاف الفكرى فأكسب المعركة طابعاً من المرارة واستتعال بمدئذ التوفيق بين الرجلين . أنظر إلى ماركس وهو يقول فى سخرية لامثيل لها « إن المسيو برودون يخدع نفسه إذ يظن أنه انتقد الاقتصاد والشيوعية ولكنه فى الحقيقة ظل فى مستوى دون أى منهما . . إنه دون الاقتصادى إذ يحمل فى جيبه صيغة سحرية

ويعتقد أن في هذا ما يبنى عن الدخول في التفاصيل الاقتصادية . وهو دون الاشتراكى أيضاً إذ يعوزه القدر الكافى من إدراك الأمور ومن الشجاعة ما يسمح له أن يرتفع ولو في العالم النظرى عن مستوى أفق البورجوازية . إنه يرغب فى أن يخلق كأحد رجال العلم فوق البورجوازية والطبقة العاملة ، ولكنه فى الواقع لا يزيد عن كونه أحد أعضاء البورجوازية الصغيرة ، يتراوح بين رأس المال والعمل ، وبين الاقتصاد والسياسة » . وإذا كان ماركس قد توقع هدم برودون وسماطانه على العمال فى فرنسا ، فإن الرد كان خيبة من هذه الناحية ، ولكن « فقر الفلسفة » من أهم المؤلفات فى الأدب الماركسى إذ لأول مرة أوضح ماركس بطريقة مسهبة نظريته فى المادية التاريخية ، فبين أن الانتاج الاقتصادى فى كل عصر تاريخى والبداء الاجتماعى الذى يتلوه حتماً ، هما أساس التاريخ السياسى والفكرى لهذا العصر ، وعلى هذا ليس التاريخ كله سوى تاريخ صراع بين الحاكم والمحكوم فى مراحل متعددة من التطور الاجتماعى ، وقد وصل الصراع إلى مرحلة لا تستطيع فيها الطبقة العاملة أن تحرر نفسها من البورجوازية التى تظلمها وتستغلها دون أن تحرر فى الوقت ذاته المجتمع كله من الاستغلال والظلم إلى الأبد .

لقد اتخذ برودون من نظرية ريكاردو فى القيمة سنداً لقوله أن من الضرورى تكوين قيمة السلع بحيث يمكن تبادل ما ينتجه فرد بإنتاج آخر على أن يشمل الإنتاجان نفس المقدار من وقت العمل ، وبهذا ينبغى إصلاح المجتمع على أساس تحويل كافة أعضائه إلى عمال يتبادلون مقادير متشابهة من العمل . اعتقد برودون أنه اكتشف « نظرية ثورية » لتحرير الطبقة العاملة فرد ماركس بأن هذه النظرية ما هى إلا سيئة للمبودية الحديثة التى تخضع لها هذه الطبقة . إن نظرية ريكاردو فى القيمة هى أساس قانونه الخاص بالأجور ، وإن من الأوهام التى ينشرها رجال البورجوازية أن تصور التبادل الفردى بدون تفاعل الطبقات أو تفخيل إمكان وجود حالة من الانسجام والمعدل فى ظل النظام البورجوازى . وذكر برودون أن الذهب والفضة أصبحتا تقوداً بإرادة الحكام ، فهزأ ماركس من هذه الدعوى لأن الجهل الفاضح هو الذى لا يعترف بأن قرارات الملوك والحكام فى

كافة المصور عليها الظروف الاقتصادية . أما ما دعا إليه برودون من تحقيق التوازن الصحيح بين العرض والطلب فهو ممكن فقط في حالة ما تكون أدوات الإنتاج محدودة ويتم التبادل في نطاق ضيق . ولكن قيام الإنتاج الكبير في الصناعة يجعل مثل هذا الأمر مستحيلاً ، لأن الصناعة على هذا النحو مضطرة إلى الإنتاج المتواصل دون انتظار الطلب على المنتجات وهذا يترتب عليه حتماً حدوث الأزمات وتوالى عهود الرخاء والكساد .

وهاجم ماركس فكرة برودون عن أن الملكية الزراعية قائمة على اعتبارات سيكولوجية وأدبية وليست ذات أصل تاريخي ، فقال « في كل عصر تطورت الملكية بطريقة مختلفة وفي ظل علاقات اجتماعية مختلفة ، فإذا أردنا أن نفسر الملكية البورجوازية لكان معنى هذا أن نفسر جميع علاقات الإنتاج البورجوازية الاجتماعية . أما أن نفسر الملكية على أنها علاقة مستقلة فوهم من أوهام الميتافيزيقا » ثم طرح المفزى التاريخي للاضرابات التي يقوم بها العمال والدقابات التي ينشئونها لأن مصالحهم متماثلة كما أنها مناقضة لمصالح من يملكون وسائل الإنتاج وعائل أفراد كل طبقة يحملهم يتفقون ويتحدون للدفاع عنهم إستعداداً للصراع القادم . والعداء بين العمال والبورجوازية هو صراع طبقة ضد أخرى خائفة أو مظهره الأخير ثورة كاملة ، ولا يمكن استبعاد الحركات السياسية من هذه الحركة الاجتماعية<sup>(١)</sup>

أصبح من الضروري أن يعمل ماركس على نشر فكرته بين العمال وجذبهم إلى جانبه . وكانت باريس تزدحم بمعدد كبير من العمال والمهيجين الألمان الذين غادروا ديارهم فراراً من الاضطهاد . وأنشأ هؤلاء اللاجئون «عصبة العدول» في عام ١٨٣٦ وهي جمعية شيوعية سرية تمت بصله إلى مثيلاتها التي زخرت بها العاصمة الفرنسية ، وأهمت العصبة بالاشتراك في مؤامرة لقلب نظام حكومة لوى فيليب وقبض على اثنين من الألمان هما كارل شابر وهنريخ باور . ثم أطلق سراحهما فسافرا إلى لندن

---

(١) راجع القسم الرابع من الفصل الخامس من كتاب ميهرنج (مصدر سابق) ؛ ص ١٢١ — ١٢٨ ؛ وكتاب أوتورومل ص ١٠٨ — ١١٦ .

حيث انضم اليهما ثالث هو جوزيف مول . وتعرف إنجلز إلى هؤلاء الثلاثة في عام ١٨٤٣ وتأثر بروحهم الثورية .

تأثر أعضاء العصبة بما شاهدوه في إنجلترا من الطريقة التي كافحت بها الطبقة العاملة ، ولسوا تفسيراً جديداً للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في كتاب إنجلز عن العمال في إنجلترا وفي النشرات التي كان يبعث بها ماركس تباعاً من بروكسل ، وأخيراً قررت الهيئة التنفيذية المركزية للعصبة إيفاد مول لزيارة ماركس في بروكسل وإنجلز المقيم آنذاك بباريس . ووجد ماركس وإنجلز فرصة كانا يتوقن اليها فانضما إلى العصبة وتقرر عقد مؤتمر في يونيو ١٨٤٧ .

حضر إنجلز المناقشات وحمل العصبة على أن تكون جمعية للدعاية المادية . ثم غيرت العصبة اسمها فصارت تدعى « العصبة الشيوعية » ، وبعد أن كان شعارها « إغا الناس إخوة » أصبح « يا عمال العالم اتحدوا » ، كما قررت الجمعية بناء على اقتراح إنجلز أن يكون غرضها الأساسي « قلب البورجوازية » ، وحكم الطبقة العاملة ، وإلغاء المجتمع البورجوازي القائم على أساس صراع الطبقات ، وإنشاء مجتمع جديد تزول منه الطبقات والملكية الخاصة .

وتقرر عقد مؤتمر ثان في ديسمبر من العام نفسه وحضره ماركس وإنجلز . وقبل انقضاؤه عهد إليهما بوضع مشروع بيان يوضح المبادئ الجديدة التي تسترشد بها الحركة الشيوعية . وهكذا صدر « بيان الحزب الشيوعي » الذي يعتبر من الوثائق الهامة في تاريخ الماركسية .

## الفصل الخامس

### بيان الحزب الشيوعي ونظرية صراع الطبقات

كان الغرض الأساسي من هذا البيان أن يعلن على الملأ أن انحلال الملكية البورجوازية الحديثة قضاء محتوم ، لا مهرب منه . لقد صاغه ماركس وإنجلز سوياً ، ولكن ما نصيب كل منهما ؟ يرد على هذا السؤال إنجلز بقدر اشتراكهما في العمل ولكنه ينسب فكرة البيان الأساسية إلى ماركس ، ثم يزيد الأمر وضوحاً فيقول إن كلا منهما كان قد وصل إلى تكوين هذه الفكرة خلال سنوات سابقة على ١٨٤٥ فكتابه « حالة العمال في إنجلترا » مصداق لذلك . غير أنه عندما قابل زميله في بروكسل ثانياً في ربيع ١٨٤٥ وجده قد وضع الفكرة في إطار دقيق .

ماهذه « الفكرة » الأساسية التي تشيع في البيان ؟ جاء في المقدمة التي وضعها إنجلز للطبعة الإنجلوزية الصادرة في ١٨٨٨ ما نصه :

« إذا نظرنا إلى عصر من عصور التاريخ رأينا أن الأسلوب السائد في الإنتاج الاقتصادي والتبادل وما يترتب عليه من تنظيم اجتماعي هو الأساس الذي يقوم عليه ويفسر بواسطته التاريخ السياسي والعقلي لهذا العصر ، كما يوضح من جهة أخرى أن تاريخ الجنس البشري ( منذ انحلال المجتمع القبلي البدائي الذي تملك فيه الجماعة الأرض ملكية مشتركة ) عبارة عن تاريخ منازعات بين الطبقات ، أي بين الطبقات التي تستغل غيرها والطبقات التي تسكون موضع الاستغلال ، أو بين الحاكم والمحكومين . وتاريخ منازعات الطبقات سلسلة من عمليات التطور وفيها أدركنا اليوم مرحلة لن يكون في وسع الطبقات التي تنوء تحت نير الاستغلال ، وهي البروليتاريا ، أن تحرر نفسها من سيطرة الطبقات التي تحكمها وتستغلها وهي البورجوازية ، دون أن تحرر في الوقت نفسه وبصفة نهائية المجتمع بوجه

عام ، من جميع ألوان الاستغلال والظلم ، والفوارق والمنازعات بين الطبقات » .

قد يتساءل البعض عن السبب في استخدام كلمة ( الشيوعي ) بدلا من « الاشتراكي » ، وهنا يقال إن لفظ « الاشتراكيين » قبل عام ١٨٤٧ كان يطلق على أنصار الاشتراكية غير العلمية التي نادى بها أوين وفورييه ، كما كان يطلق أيضاً على جماعة من أدعياء الاشتراكية قالت بإمكانية إصلاح المجتمع دون التعرض لنظام رأس المال والربح . أما الشيوعية فكانت علماً على من يؤمنون بأن انهيار النظام الرأسمالي لن يتم إلا على أيدي ثورة من جانب الطبقات العاملة .

وينقسم البيان إلى مقدمة وأربعة فصول ، وتبدأ المقدمة بهذه العبارة « هناك شبح يتراءى أمام أوروبا ، ذلك هو شبح الشيوعية » وقد عقدت دول أوروبا فيما بينها حلفاً مقدساً لإبعاده والقضاء عليه . . . أين حزب المارضة الذي لم يتهمه خصومه من أهل الحكم والسلطان بتهمة الشيوعية ؛ ولكن تبدو من هذه الحقيقة نتيجتان :

١ — أن الدول الأوروبية الآن تعترف بالشيوعية على أنها قوة في ذاتها .

٢ — وأنه قد حان الوقت الذي يعلن فيه الشيوعيون علناً وأمام العالم أجمع « آراءهم وأغراضهم وأهدافهم ... »

نتقل الآن إلى الفصل الأول وعنوانه « البورجوازية والبروليتاريا » ويستهل الكاتبان بالقول : « إن تاريخ المجتمع القائم حتى اليوم هو تاريخ الصراع الناشب بين الطبقات . . . فقد وقف الظالمون والمظلومون وجهاً لوجه ، ودارت بينهم بلا انقطاع حرب خفية حيناً وعلنية حيناً آخر ، وكان الصراع ينتهي في كل مرة إما بإعادة تشكيل المجتمع عن طريق الثورة وإما بتعطيم الطبقتين المتنازعتين على حد سواء » .

يذكر البيان بعد ذلك كيف كان الأرقاء أساس قيام المدن ذوات الإمتيازات في أوائل العصر الوسيط ، وكيف كان أهل تلك المدن نواة البورجوازية ، ثم ( م ٤ — المذاهب الاشتراكية )

أورد الأسباب التي زادت من قوة الرأسمالية وهي لا تخرج في جملتها عما أوردناه في الفصل الأول من هذا الكتاب . وكانت كل مرحلة في نمو البورجوازية بصحبها كسب سياسي ، وأخيراً استطاعت هذه الطبقة ، منذ قيام الصناعة الحديثة والسوق العالمية ، أن تستولي على السلطة السياسية في الدول القيادية الحديثة ، وعلى ذلك « فالسلطة التنفيذية في الدولة الحديثة ما هي إلا لجنة لإدارة الشؤون المشتركة للبورجوازية بأجمعها » .

ويعرض البيان الدور الثوري الذي لعبته البورجوازية في التاريخ ؛ فقد حطمت العلاقات الإقطاعية القديمة التي ربطت الإنسان « بصادقه الطبيعيين » ، وقضت على الحماس الديني ، وجعلت المصلحة الذاتية المصلحة الوحيدة بين الأفراد ، وزعت عن المهنة ما كان يحوطها من قدسية واحترام ، وحولت الطبيب ورجل القانون ورجل الدين والعالم إلى عمال أجراء ، وجعلت العلاقة العائلية علاقة نقدية ، وأظهرت ما يستطيع العقل الانساني أن يفعله وأحدثت المعجزات في أساليب الإنتاج ، ونشرت ظلالها على العالم جرياً وراء الأسواق التي توزع فيها منتجاتها ، وأسبغت طابعاً دولياً على الإنتاج والاستهلاك في كل أمة ، وزعزعت أركان الصناعات القديمة المحلية وأقامت مكانها الصناعات الحديثة التي تحصل على ما يلزمها من مواد أولية من أقصى المعمورة ، وزادت من مطالب الناس بحيث لا بد من منتجات البلدان المختلفة من أجل إشباعها ، وأحلت الاتصال الدولي محل الاكتفاء الذاتي ، وصارت ثمار الفكر القومي ملكاً مشتركاً للجميع ، واستحال وجود النظرة الوطنية القائمة على العزلة وظهر الأدب العالمي من بين الآداب القومية والمحلية المتعددة . وعن طريق التقدم الهائل في أدوات الإنتاج وطرق المواصلات ، جذبت البورجوازية الشعوب المتأخرة إلى حظيرة المدنية ، وتغلبت بالأسمار الرخيصة للأسلح على عداة أهل تلك الشعوب للأجانب ، فهي رغم كل شعب على اقتباس الأسلوب البورجوازي في الإنتاج وإلا تعرض للفناء . وأخضعت البورجوازية الأمة لسلطان المدينة ، وقلقت من شأن الريف الزراعي ، وجعلت أغلبية السكان في حيز صغير ، وركزت وسائل الإنتاج والملكية



في أيد قليلة ، وترتب على هذه العمليات نظام المركزية الحكومية وزالت الفوارق المحلية وأصبحت القاعدة دولة واحدة وحكومة واحدة وقانوناً واحداً وحدوداً واحدة ونظماً واحدة في الضرائب والرسوم الجمركية . هذه هي أهم نتائج نهوض البورجوازية في العصر الحديث ، والكثير منها يمثل الجانب الإيجابي أو التقدمي بالنسبة إلى النظم السابقة على العصر البورجوازي .

غير أن البورجوازية خلقت العناصر اللازمة لهدمها ، فهي كالساحر الذي أطلق سكان العالم السفلي من المردة والشياطين ثم عجز عن السيطرة عليهم وأصبح تحت رحمتها ينتظر أن تحطمه . وأولى القوى الهدامة تلك الأزمات المتكررة التي تصدع النظام الاقتصادي الرأسمالي . ففي هذه الأزمات الدورية يفنى قدر من المنتجات الحالية والماضية ، ولأول مرة تحدث الأزمات لا بسبب الندرة ولكن بسبب وفرة الإنتاج . وهذه الأزمات ستزيد حدة وعمقاً وبذا نصل إلى مرحلة يمحى فيها الرأسماليون عن السيطرة على القوة الإنتاجية الهائلة ولا يصبح في مقدورهم استخدامها على الوجه الصالح ، وهنا لابد من قوة تحطم الأغلال وتعرف كيف تستغل قوى الإنتاج استقلالاً صحيحاً . والقوة الهدامة الثانية هي من خلق الرأسمالية ويقصد بها طبقة المال أو البروليتاريا ، وهؤلاء المال الأجراء شأنهم شأن أية سلعة أخرى ، معرضون لتقلبات المنافسة والأسواق .

بعد ذلك يستعرض البيان أحوال الطبقة العامة فيقول إنه كلما زاد استخدام الآلات في الصناعة قل ميل العامل إلى العمل إذ يصبح آلياً لا يحتاج إلى مهارة ، وإذا تقل أهمية المميزات الذاتية للعامل يتناقص أجره وبهذا يعظم ما يتعرض له من البؤس . وفضلاً عن هذا فالمصانع الضخمة الحديثة تضم أعداداً كبيرة من العمال يؤدون العمل كالجند في ميدان القتال ، فهم عبيد الآلة والملاحظ ورب العمل ، وكلما اشتد شقاء العامل عظم عداؤه وحقدته على صاحب رأس المال . أما الطبقة الدنيسا من البورجوازية ، من أهل الحرف والفلاحين ، فإنها تهبط تدريجياً إلى مرتبة البروليتاريا نتيجة الإكثار من استخدام الآلات ذات الكفاية



الإنتاجية الكبيرة وبهذا تمتلئ صفوف الطبقة العاملة على الدوام . وبجهاز تطور هذه الطبقة مراحل مختلفة في نضالها مع البورجوازية إذ يكون في أول الأمر على أيدي أفراد من العمال ثم تتولاه الجماعة كلها في المصانع وبعد ذلك يتزعمه أهل الحرفة الواحدة . وهم لا يواجهون عداءهم ضد أحوال الإنتاج البورجوازية ولكن ضد أدوات الإنتاج نفسها . بعد ذلك يشعر العمال بالحاجة إلى الاتحاد ، وهنا نجد إصبع البورجوازية التي ترى من صالحها التمازج مع هذه الطبقة في سبيل انتزاع الساطان من بقايا الملكيات المطلقة وملاك الأراضي ، والبورجوازية غير الصناعية ولكن الفوز تذهب ثمرته لا إلى العمال بل إلى البورجوازية نفسها . غير أن تقدم الصناعة يزيد من تركيز العمال فيشمرون بقوتهم ، وكلما قلت الآلات من امتيازات العمل مالت الأجور إلى التساوي ، كما أن المنافسة بين أفراد البورجوازية ، مضافة إلى الأزمات المتكررة ، تجعل هذه الأجور أكثر تضرراً للتقلبات . هنا يأخذ العمال في تكوين الاتحادات الكبرى التي تضم شملهم ، ويساعد على نمو قوتهم التحسن المطرد في وسائل المواصلات وهذا ما يحمل على الاعتقاد بأن انتصار الطبقة العاملة لن يستغرق وقتاً طويلاً كالذي قضته البورجوازية في هدم الإقطاع .

حقيقة يذكر البيان شيئاً كثيراً عن صفات أعضاء البورجوازية ولكنه يعتبرهم طبقة آخذة في التدهور والافناء لأن بقاءهم رهين ببقاء نظم الإنتاج الصغير التي يستحقها تقدم الصناعة الرأسمالية . وهذه الطبقة تتكون من أرباب الحرف المستقلين وصغار التجار والفلاحين . ويرى ماركس أن هذه الطبقة مهددة تحاول الاحتفاظ بمركزها الذي يزداد صموبة بسبب أساليب الإنتاج الكبير . وهي تستشعر الخوف من الطبقة التي تملؤها وتسمى إلى الاشتراك معها في الحكم ، كما أنها في الوقت نفسه تخشى الطبقة التي دونها . وهي طبقة غير ثورية لأنها غير راغبة في المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، بل تجاهد في سبيل الاحتفاظ بمركزها الذاتي ، وهي تنقسم كذلك بالجمعية لكونها تريد أن توقف دورة التاريخ بالإبقاء على أحوال وأساليب من الإنتاج الصغير لا تتفق مع ماحققته الرأسمالية من تقدم إقتصادي . ولكن البورجوازية الصغيرة مهما طال أمدها ، تخضع لها بالزوال . قد تؤخر إلى

حين الصدام المحتوم بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال ، وليسكنها لا تستطيع على الإطلاق أن تحول دون وقوعه .

هذا هو ملخص القسم الأول من البيان الشيوعي الذي يوضح فيه ماركس الأفكار السياسية . فما هي هذه الأفكار ؟ يوردها ج . هـ . كول على النحو الآتي : (١)

- ١ — تأكيد الصراع الطبقي على أنه لب التاريخ البشري .
  - ٢ — تأكيد أن الدولة نظام طبق يعبر عن إرادة الطبقة المسيطرة إقتصادياً .
  - ٣ — تأكيد السمة المميزة التوسعية في جوهرها ، لطبقة الرأسمالية .
  - ٤ — كشف الغطاء عن التناقضات التي ينطوي عليها فشل القوة الشرائية في البلاد القائمة في أن تتسع بحيث تمتص إنتاج الصناعة الرأسمالية المتزايد وما يترتب على ذلك من أزمات متكررة .
  - ٥ — البرهنة على ضرورة خلق البروليتاريا داخل إطار النظام الصناعي الرأسمالي أو المهبوط بالاعمال إلى مجرد سلعة .
  - ٦ — تأكيد الاتجاه إلى دفع طبقة العمال إلى مستوى موحد من المعيشة على الحد الأدنى للبقاء .
  - ٧ — تقرير الميل إلى سحق البورجوازية الصغيرة .
  - ٨ — الأهمية القصوى لقيام النقابات في صفوف البروليتاريا .
  - ٩ — تأكيد اعتماد النظام البورجوازي على كل من زيادة تجميع رأس المال وتدميره الدوري بواسطة أزمات تميل إلى أن تزداد حدة باستمرار .
- ويستهل الكاتبان الفصل الثاني وعنوانه « الطبقة العاملة والشيوعيون »

---

(١) الرواد الأول ؛ مصدر سابق ، ص ٣٢٠ — ٣٢١ .

فيقولان إن الشيوعيين ليسوا حزباً مناهضاً لأحزاب العمال الأخرى كما أنه ليست لهم مصالح منفصلة عن مصالح الطبقة العاملة بوجه عام . وبعد ذلك يورد البيان الخطوط العريضة لبرنامج عمل للبروليتاريين في الثورة الأوربية المقبلة :

- ١ — إلغاء ملكية الأرض وتخصيص كافة أنواع ريع الأرض للأغراض العامة
  - ٢ — فرض ضريبة تصاعدية ثقيلة على الدخل .
  - ٣ — إلغاء حق الميراث .
  - ٤ — مصادرة ممتلكات المهاجرين والثوار .
  - ٥ — تركيز الائتمان في يد الدولة بإنشاء بنك قومي تقدم له الدولة رأس المال اللازم له وتمنحه احتكاراً خالصاً .
  - ٦ — تركيز وسائل المواصلات والنقل في أيدي الدولة .
  - ٧ — توسيع نطاق المصانع وأدوات الإنتاج التي تملكها الدولة ، وزراعة الأراضي البور ، وتحسين التربة طبقاً لخطة مشتركة مرسومة .
  - ٨ — إقرار مبدأ المساواة في إرغام الجميع على العمل ، وتأليف جيوش صناعية وبخاصة لأجل الزراعة .
  - ٩ — ربط الصناعات الزراعية والصناعية ؛ والعمل التدريجي على إلغاء الفوارق بين الريف والمدينة بواسطة نظام عادل لتوزيع السكان على جميع مناطق البلاد .
  - ١٠ — التعليم المجاني لجميع الأطفال في مدارس عمومية ، وإلغاء تشغيل الأطفال ( بشكاه القائم عند صدور البيان ) والربط بين التعليم والإنتاج الصناعي .
- أما القسم الثالث من البيان فهو هجوم مباشر عنيف على الاشتراكية غير العلمية وقد عرضنا لهذا الموضوع في مكان سابق . وقبل أن نختم هذه الخلاصة للبيان نورد العبارة الآتية تقديراً له : « إنه يحمل طابع عبقرية ماركس البارزة ، ويبدو فيه الابتكار

التام من حيث المحتويات والتفكير ، وهو في الوقت نفسه عرض تاريخي وتحليل نقدي ، وبرنامج ، ونبوءة . حقاً أنه عمل رائع وقطعة فنية سامية <sup>(١)</sup> .

### تعقيبات على البيان:

يقول برترام د . ولف Bertram D. Wolfe إن البيان الشيوعي مزيج يمكن أن يعترف منه جميع الذين سوف يصحجون ورثة ماركس ، كل ما يبحثون عنه . ففيه نزعة الاختيار والإيمان بقدر محتوم ، وهو نظرية الصفوة الثورية المحترفة التي تقوم بدور الطليعة ، وهو صيغة مخصوصة لحكم تتولاه طبقة ، وهو عبارة عن شعارات طابعها التآمر والدعاية ، وملاحظات عن فن الثورة . أنه ماضي ماركس ومستقبله ، وفيه تتجسد كل ضروب الغموض والإبهام في الماركسية <sup>(٢)</sup> .

ويقول الكاتب نفسه إن من الضروري التمييز بوضوح بين فترتين في فكر ماركس ، أولاهما تبدأ في باريس عام ١٨٤٤ « عندما أصبح ماركس ماركسياً واقعاً تحت تأثير الاشتراكية الفرنسية ، وجو العاصفة الأخذة في التجمع ، وهي ثورة سوف تنشب في عام ١٨٤٨ لا في باريس وحدها فحسب بل وفي جميع أرجاء أوروبا » . هذه الفترة تبلغ ذروتها في البيان الشيوعي والمقالات التي نشرها ماركس وإنجلز في « لسان حال الراين الجديد » في عامي ١٨٤٨ و ١٨٤٩ ، وفي « خطاب إلى اللجنة المركزية للعصبة الشيوعية » في مارس ١٨٥٠ . هذه الاشتراكية رومانسية ، جوهرها المساواة ، وتقوم على قتال الشوارع . وتطلع إلى ثورة تبدأها صفوة متأمرة تقيم دكتاتورية طبقة من أجل إنشاء عالم جديد <sup>(٣)</sup> . ومعنى هذا أن العالم الجديد الذي يتحدث عن إلغاء الطبقات سوف ينتهي بإقامة دكتاتورية طبقة جديدة ، وهذا موضوع سوف نعرض له فيما بعد في تفصيل أوفى .

Otto, Ruble, op. cit., p. 130.

(١)

Marxism in the Modern World, ed. by Milroad M.

(٢)

Drachkovitch, p. 61.

(٣) شرحه : ص ٥٥

ويلاحظ من البيان أن الرأسماليين شقوا طريقهم إلى السلطان السياسى بسبب ازدياد رخائهم المادى وقوتهم الاقتصادية ، أما الطبقات العاملة فإن العامل الذى سوف يدفع بها إلى قلب الرأسمالية والاستيلاء على السلطة ، هو « ازدياد بؤسها وفقرها » . هذه النظرية كانت موضع نقدها والهجوم عليها . فالبعض مستشهداً بمستوى الأجور الحالى فى البلاد الصناعية الكبرى - يقول إن هذا الأمر لم تثبت صحته ، بل إن العكس هو الصحيح ، إذ ارتفعت الأجور الحقيقية كثيراً مما كانت عليه وقت صدور البيان ، وتحسن مستوى معيشة العمال من الدواخى المادية والأدبية والثقافية إلى حد كبير . ولكن ستراتشى يحدثنا بأن نصيب الطبقة العاملة فى إنجلترا من الدخل القومى هبط فى عام ١٩٣٥ عما كان عليه قبل ذلك بقرن ، ثم يذكر أنه طبقاً لتقدير سير والتر لايتين والمستركروث هبط ذلك النصيب من ٥٠ فى المائة سنة ١٨٦٠ إلى ٤٥ ٪ سنة ١٩٠١ ، بينما يقول كتاب آخر إنه أصبح ٤٠ ٪ فى المائة سنة ١٩٣٥ (١) .

ويعلق ج . هـ . كول (٢) على نظرية ماركس فى تركيز رأس المال والبؤس المتزايد فيقول « ومع ذلك فإن تحليله لم يعد يبدو سليماً فيما يتعلق بالظروف فى بريطانيا ، حتى لمعظم الإشتراكيين ، فى أى وقت خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أو حتى عندما فشلت الرأسمالية البريطانية فى استعادة قوتها من آثار الحرب العالمية الأولى . ومن اليسير أن نقول الآن إن ماركس كان مخطئاً فيما يتعلق باتجاهات التميز الطبقي مع نمو الرأسمالية ، وإنه غالى فى تقدير قيمة متناقضات الرأسمالية كما تظهر فى الأزمات الاقتصادية المتكررة ، وإنه أخطأ فى اعتبار ما هو أصلاً مرحلة مؤقتة فى نمو الرأسمالية الحديثة ، إنجهاها مستمر أسيتهى مريعا إلى الإطاحة بالنظام الرأسمالى كله . وهذا هو أحد الأسباب الكبرى فى أن الماركسية تعرضت فى أوروبا الغربية لتعديل عميق على يد خلفاء ماركس ، بينما استمر التشخيص

(١) Strachey, John : Why Should You Be a Socialist, p. 35.

(٢) الرواد الأول ؛ مصدر سابق ؛ ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

الأصلى لسنة ١٨٤٧ يلائم بصورة أفضل بكثير ، الظروف في الدول الأقل نمواً في العالم ، خاصة روسيا » ويصح أن نضيف أن مستويات الطبقات العاملة ستظل في الارتفاع مادامت الرأسمالية نظاماً آخذاً في النمو والتقدم المتفقين مع تحسين قوة الإنتاج ، ولكن يتحقق فعل « البؤس المتزايد » إذا لم يتحقق هذا الشرط وأصبحت الرأسمالية قيداً على الإنتاج (١) .

أما فرائز ميهرنج فيقول إنه « يجب الحذر من الوقوع في خطأ الفقاد البورجوازيين حين يقولون إن نظرية البؤس المتزايد خاصة بالبيان ، فقد كانت النظرية موجودة من قبل أن يصدر « البيان » ومن قبل أن يخطط الرجلان سطرأ في حياتهما ، إذ الواقع أن المفكرين الاشتراكيين الأوائل والساسة الراديكاليين هم أول من ساءوا هذه النظرية ، بل وسبقهم إلى ذلك الاقتصاديون البورجوازيون . فالبحث الذي وضعه مالتس عن السكان هو محاولة لصقل الفكرة وتحويلها إلى قانون طبيعي أبدي ، وهي تمثل حالة طالما تعثرت فيها الطبقات الحاكمة كما يدل على ذلك إصدار قوانين الفقر في إنجلترا . ويضيف الكاتب أن ماركس وإنجز لم يخترها النظرية فحسب ، بل وعارضها لامن حيث إنكار الحقيقة المعترف بها عن بؤس الجماعات ، ولكن من ناحية أنها أثبتت أن النظرية ليست قانوناً طبيعياً خالداً وإنما هي ظاهرة تاريخية يمكن لنفس أسلوب الإنتاج الذي سببها ، أن يُلغِيها أولاً بُلغِيها (٢) .

ويمترض البعض على نظرة ماركس إلى الطبقات في المجتمع الرأسمالي قائلين أن البيان كتب في عام ١٨٤٨ في مستهل حياة الرجل العامة وقبل أن تصبح الشركات المساهمة الشكل المألوف للإنتاج الرأسمالي في معظم نواحي الصناعة ، وقبل أن تكتسب الطبقة الوسطى تلك الصيغة التي أسبغها عليها إزدياد ثروة المجتمعات الحديثة وزيادة تعقيد العمليات الفنية الحديثة . هذه الطبقة الوسطى

(١) Cole : What Marx Really Meant, pp. 112—113.

(٢) مصدر سابق : ص ١٤٩ — ١٥٠ .

التي تشغل مكاناً وسطاً بين البورجوازية الحاكمة وطبقة الأجراء، زاد عددها بالنسبة إلى مجموع السكان وساعدتها الشركات المساهمة على أن تصبح ذات علاقات جديدة بالإنتاج . هذه البورجوازية الصغيرة الحديثة يرتبط وجودها بالنظام الرأسمالي لأنها ترى نفسها أعلى منزلة من الطبقة العاملة ، وأثبت التاريخ المعاصر أنها تفضل أن تعيش على فئات البورجوازية الكبيرة والسيطرة بالعمل ، بدلا من أن تنحاز — كما كان ماركس — إلى جانب الطبقة العاملة .

تحدثنا عن البرنامج الذي تضمنه « البيان » كخطة عمل للبروليتاريين .  
ويلاحظ عليه :

أولاً : ولهذا الأمر أهمية ، أنه لم يتضمن نصاً على التأمين الكلى الشامل لجميع وسائل الإنتاج .

ثانياً : ولم يتضمن البرنامج ولا البيان عبارة « دكتاتورية البروليتاريا » بصورة صريحة وسافرة .

ثالثاً : أنه يقصد تحولا تدريجياً وإن يكن سريعاً ، من الرأسمالية إلى الاشتراكية (١) .

في العام التالي لصدور البيان شهدت أوروبا موجة استهلتها الثورة التي تشبت بفرنسا في ٢٤ فبراير ١٨٤٨ وعصفت بملكية لوى فيليب ، ولكن ما لبثت هذه الحركات جميعاً أن أخذت على أيدى الرجعية . وعلى أثر إخفاق الثورة في فرنسا صدرت الأوامر إلى ماركس بمغادرة العاصمة ، وهنا فضل التوجه إلى إنجلترا حيث قضى بقية حياته .

استخلص ماركس من دراسته وأبحاثه أن الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت أوروبا في عام ١٨٤٧ هي العامل الذي أطلق قوى الثورة من عقالها في فبراير ومارس من العام التالي . ولما كانت الأزمة قد انتهت حوالى منتصف العام الأخير صار من

---

(١) الرواد الأول ، مصدر سابق ، ص ٣٢٧ .



المحتوم إخفاق الثورة . ولكن ماركس — كغيره من دعاة الثورة — ظل مقتنعا بإمكان قيامها إلى أن جاء الخبر اليقين حين دوت في العالم أنباء على قدر بالغ من الأهمية تتحدث عن كشف هائلة من الذهب في أمريكا . أدرك ماركس في الحال أهمية ذلك الحادث في إنقاذ الرأسمالية وأيقن أنه بداية عصر جديد من الرواج التجاري والنشاط الاقتصادي ولهذا كتب في العدد الأخير من مجلة Neue Rheinische Revue يقول « ليس في الإمكان الحديث عن ثورة حقة في مثل هذا الوقت الذي يسود فيه الرخاء العام ، وتزدهر فيه إلى أقصى حد ممكن القوى الإنتاجية للمجتمع البورجوازي في نطاق الأحوال البورجوازية . إن مثل هذه الثورة لا تنشب إلا إذا وقف العاملان التاليان وجهاً لوجه وهما قوى الإنتاج الحديثة وأشكال الإنتاج البورجوازية ، أي عندما تصبح الرأسمالية عقبة في سبيل التقدم الاجتماعي وحين تعجز أو تضيق عن إحداث تطور تقدمي » . لكن هذا التحليل لم يرض الكثيرين من دعاة الثوريين واعتبروا رأي ماركس زندقة<sup>(١)</sup> . وكان من أثر الخلاف في الرأي أن انسحب ماركس وأتباعه من العصبة الشيوعية وراح يعمل بعد ذلك على إنقاذها لصالح أوروبا .

كانت العصبة هيئة لها طابع دولي ، غايتها توحيد جهود الاشتراكيين والطبقات العاملة في مختلف البلدان حتى يعظم الأمل في نجاح الثورة ضد السيطرة الرأسمالية . ولكن العصبة منيت بالركود بسبب الخلاف في صفوف أعضائها ونتيجة إخفاق ثورات ١٨٤٨ وفوز الرجعية . غير أن عوامل جدت كان لها أثرها في إخماء التعاون الدولي بين الهيئات الاشتراكية . وكان السبب المباشر المعرض الدولي الذي أقيم في لندن عام ١٨٦٣ ، فأرسل عمال فرنسا وفداً لزيارة المعرض فرحب بهم زملاؤهم الإنجليز في « حانة البنائين الأحرار » حيث تبودلت الآراء بشأن تمائل مصالح العمال والحاجة إلى العمل المشترك . وفي العام التالي توجه وفد

---

Frederick Engels: History of the Communist League (١)  
(Karl Marx, Selected Works, vol. II, p. 24).



فرنسي آخر . ولكن في سنة ١٨٦٤ عقد اجتماع عام في ٢٨ سبتمبر حضره مندوبون عن العمال في العالم ، وعقد الاجتماع في قاعة سانت مارتن بلندن حيث تقرر تشكيل لجنة مؤقتة تتولى وضع دستور الهيئة الدولية ، وكانت اللجنة من ٥٠ عضواً نحو نصفهم من الإنجليز . وعهد إلى مازيني القيام بهذا العمل فلم يصلح له لأن القواعد التي رسمها لا تلائم سوى المؤتمرات كما كان يسكره فكرة صراع الطبقات فضلاً عن غموض أفكاره بشأن المسائل الاقتصادية . ظل ماركس بعيداً عن النشاط ، وحال مرضه دون حضور الكثير من اجتماعات اللجنة الفرعية ؛ ولكن إخفاق مازيني حل ماركس على أن يتقدم باقتراحات قبلتها اللجنة وما لبث أن ضمنها « الخطاب الافتتاحي والقواعد المؤقتة » .

يبدأ الخطاب بموازنة عنيفة على إنجازها ، بين التناقضات الملازمة للتطور الرأسمالي ، فمن ثراء بالغ من نصيب الطبقات المالكة إلى بؤس مؤلم ترزح تحت نيره الطبقات العاملة ، وقد أثبتت الأيام أن تحسين الآلات ، وتطبيق العلم على عمليات الإنتاج ، وتقدم المواصلات والاستيلاء على مستعمرات جديدة ، وفتح أبواب الهجرة وإيجاد أسواق جديدة ، وتوسيع نطاق التجارة — كل ذلك عاجز عن القضاء على بؤس الطبقات العاملة .

بمد ذلك عرض الخطاب الموقف السياسي وانقصار الرجعية وتحالف البورجوازية مع بقايا النبلاء وملوك الأراخى . غير أن حادثين عظيمي الأهمية ألقيا قبساً من النور وسط هذا الظلام الدامس ، هو صدور قانون العشر ساعات في إنجلترا فكان فوزاً لمبدأ هام ، والحركة التماونية إذ أثبتت انقصار الاقتصاد السياسي الاشتراكي على نظيره البورجوازي . ثم ذكر الخطاب أن إغفال التعاون الدولي بين طوائف العمال يؤدي حتماً إلى إخفاق الحركة العمالية في كل بلد على حدة . وتقرر إنشاء الاتحاد الدولي للعمال ليكون مركزاً للتعاون المنظم بين الهيئات العمالية في مختلف البلدان وتبادل المعلومات والبيانات ، وجمع الإحصائيات عن أحوال العمال ، ومناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة بالنسبة إليهم . وتقرر

كذلك تشكيل «مجلس عام» مقره لندن وله حق دعوة مؤتمرات سنوية والإشراف على شئون الهيئة .

عقد المؤتمر الأول في لندن في سبتمبر ١٨٦٦ ووافق على الدستور الذي أعده ماركس ثم اتخذ قرارات أخرى منها النضال في سبيل خفض يوم العمل إلى ٨ ساعات والسعي إلى تنفيذ نظام شامل من التعليم لرفع مستوى الطبقة العاملة . واجتمع المؤتمر الثاني في لوزان (١٨٦٧) وقرر ضرورة تملك الدولة لوسائل النقل والمواصلات ، وتشجيع الجمعيات التعاونية وبذل الجهود من أجل رفع الأجور . وأشار المؤتمر الثالث المنعقد في بروكسل (سبتمبر ١٨٦٨) إلى وجوب تملك الدولة للمناجم والغابات ووسائل النقل على أن تسلمها إلى هيئات العمال التي تديرها وفق أحوال رشيدة عادلة يحددها المجتمع . وتقرر كذلك أن يملك المنتجون الآلات عن طريق الجمعيات التعاونية ، وعمل نظام من الائتمان . وفي المؤتمر الرابع بمدينة بال (١٨٦٩) تقدم اقتراح بإلغاء حق الإرث ولكنه لم يهزم بالأغلبية اللازمة لإقراره .

على أن الاتحاد الدولي تعرض للخلافات والانقسامات ، فمنذ البداية نشب النزاع مع الاشتراكيين الديمقراطيين إذ كان ماركس لا يشمر بالميل إلى زعيمهم فون شفايتزر ، وما لبث أن دب الخلاف بين ماركس وباكونين بسبب اختلاف وجهات النظر . ولما عقد المؤتمر في سبتمبر ١٨٧٢ بمدينة لاهاي نجح ماركس في إخراج خصومه ثم قرر هو وأتباعه نقل المجلس العام إلى نيويورك ، وبهذا بدأت النهاية ومات الاتحاد في صمت وسكون .

في كل هذا النشاط بذل ماركس جهوداً مضنية ولكنهما لم تنه عن متابعة البحث والدرس وأخيراً بعد سنوات طوال من العمل الفكرى الشاق صدر الجزء الأول من كتابه « رأس المال »<sup>(١)</sup> .

---

(١) كتب ماركس في مقدمة هذا الجزء : ( إن هذا المؤلف الذى أعرض الجزء الأول منه على أنظار الجمهور ، هو استمرار لكتايبى المنشور في عام ١٨٥٩ بعنوان « نقد للاقتصاد السياسى » ) ، والذي ترجمناه إلى العربية .

## الفصل السادس

### المادية الديالكتية وقوانين التفسير الاجتماعي

إذا كان من غير اليسور أن نضع تعريفاً كاملاً وشاملاً للماركسية فإن في الإمكان أن نميز ثلاثاً من نواحيها المتشعبة، وهذه هي التفسير المادي للتاريخ، والنظرية الاقتصادية التي توضح سير النظام الرأسمالي والمادية الجدلية أي الديالكتية؛ وإذا الأخيرة أسبق النواحي الثلاث من حيث الترتيب الزمني لهذا نبدأ بها.

يقول فردريك إنجلز<sup>(١)</sup> إنه لو تأملنا الطبيعة رأيت لنا صورة من الارتباطات المتشابهة وردود الأفعال، وفي هذه الارتباطات لا يبقى شيء على حاله أو صورته، بل هو دائم الحركة والتغيير، يأتي إلى عالم الوجود ثم يخرج منه، ونحن في هذه الصورة نلاحظ الحركات والأفعال وردود الأفعال والتغييرات أكثر مما نرى الأشياء التي تتحرك وتتحول ذاتها، وما ذلك إلا لأنها متصلة مرتبطة. كانت هذه نظرية الإغريق قديماً وأول من صاغها هيراقليطس فليدبه كل شيء موجود وغير موجود لأن كل شيء هو في حالة سيولة وتغيير على الدوام. آفة هذه الطريقة أننا لا نستطيع أن نكون فكرة واضحة تماماً عن الصورة بأكملها دون أن نفهم الأجزاء المختلفة التي تتركب منها هذه الصورة، كل جزء على حدة. ودراسة هذه الأجزاء هي المهمة الملقاة على عاتق العلوم الطبيعية إذا الأخيرة نحال الطبيعة إلى أجزائها الفردية وتدرس هذه الأجزاء بدقائقها وتفصيلاتها دراسة وافية، عميقة، وشاملة لكافة المعلومات التي نجتمعها لهذا الغرض عن طريق الملاحظة والتجربة. غير أننا نلاحظ من جهة أخرى أن الطريقة الأخيرة معيبة لأنها توجه أقصى إهتمامها إلى دراسة الجزء أو الظاهرة الفردية بعيداً عن الصورة أو الكلي، أي مستقلاً عن بقية الأجزاء التي اتصل

See (a) Socialism : Utopian and Scientific (b) (١)  
Anti-Duhring, pp. 134—159.

بذلك الجزء وتؤثر فيه وتتأثر به ؛ وبمعنى آخر نقول إن هذه طريقة تفصل بين أجزاء الصورة أو الظواهر من الإرتباطات والتأثيرات وردود الفعل الناجمة من هذه التأثيرات.

ونقل الإنجليزيان فرنسيس بيكون ( ١٥٦١ — ١٦٢٦ ) وجون لوك ( ١٦٣٢ — ١٧٠٤ ) هذه الطريقة من ميدان العلوم الطبيعية إلى مجال الفلسفة وفروعها ، وهذا العمل — على حد قول إنجلز — أنتج الطريقة الميتافيزيقية التي تميز بها القرن الثامن عشر إلى حد كبير . ففي نظر الميتافيزيقى يكون الشيء موجوداً أو غير موجود إذ لا يجتمع النقيضان ، لأن الموجب والسالب ينفى كل منهما الآخر أو يطرده . ولا شك أن هذه الطريقة أفادت العلم ودعت إلى تقدم الحضارة ، ولكنها جعلتنا في الوقت نفسه نهمل النظر إلى العالم على أنه وحدة كلية .

ولم تلبث النظرة الميتافيزيقية أن وجهت إليها ضربة مميتة حين طلع داروين على العالم بكتابه عن « أصل الأنواع » متضمناً نظريته في اللشوء والارتقاء ، وأثبت بالأدلة أن الكائنات المعنوية هي جميعاً ثمرة النتائج المترتبة على عملية التطور القائمة منذ ألاف الألاف من السنين ، وأعلن أنه إذا أردنا أن نسكوّن صورة دقيقة للعالم وتطور الجنس البشرى وانعكاس هذا التطور في أذهان الناس فلن يتيسر لنا ذلك إلا باستخدام أساليب الديالكتيك التي توجه إهتماماً دائماً إلى الأفعال وردود الأفعال الناشئة عن عمليتي الحياة والموت ، والتي تعنى بالتغيرات التقدمية أو الرجعية وتوضح ماهيتها ومداها . وعلى هذا النحو بحث داروين الحياة من جديد في الطريقة الإغريقية بعد أن دعمها بالأدلة المبنية على المشاهدات والدراسة والتجارب . وكان من المتمعين أن ينقل الفلاسفة هذا الأسلوب الجديد في البحث أو الطريقة الجدلية (الديالكتية) إلى ميدان الفلسفة ، وهنا يبدو فضل المثالية الألمانية التي وجدت في هيجل أعظم من يعبر عنها .

نعلم أن المنطق الصورى formal logic ينفى وجود التناقض أو اجتماع الأضداد ، فحسب هذا المنطق يستحيل أن يكون الشيء موجوداً وغير موجود

في آن واحد ، وبعبارة أخرى ، إما موجود أو غير موجود ، غير أن هذا المنطق الصوري لا ينطبق إلا على عالم يمتاز بالسكون لأن الشيء الذي لا يتحرك ولا يتغير لا يمكن أن يكون وفي الوقت نفسه لا يكون ، وهذا العالم الساكن Static لا وجود له إلا في المعاني المجردة . أما العالم الحقيقي فعالم طابعة الحركة ( دينامي ( Dynamic ) . ولما كانت الأشياء المتحركة في حد ذاتها معناه أن تكون وأن لا تكون في الوقت نفسه ، أي بمعنى آخر أن وجودها يسمح بإجتماع الأضداد أو المتناقضات لهذا إذا درسنا هذا العالم المتحرك وجب استبعاد المنطق الصوري وأحكامه وقضاياها ، وتعين البحث عن منطق صالح لتفسير الحركة القائمة على الانتقال من صورة إلى أخرى . هذا المنطق الجديد هو ما يعبر عنه باسم الديالكتيك وهو كما نرى يخالف المنطق الأرسططالي ، إذ يسمح بإجتماع الأضداد .

ذكر الفيلسوف الألماني فخته أن هناك خطوات ثلاثاً تمر بها الذات لكي تدرك نفسها ، وهي التقرير thesis والتباين ( أو التقابل ) antithesis والتأليف ( أو التركيب ) synthesis <sup>(١)</sup> . أخذ هيجل هذه المبادئ الثلاثة وقال إنه لو عبرنا عن هذا من التاريخ البشري لوجدنا كل مرحلة من مراحل المدنية تتضمن صورة ناقصة أو غير كاملة من الفكر أو الحقيقة ، ولكن هذا الناقص يتضمن على الأقل جزءاً مما هو في حاجة إليه لكي يكمل ، وبعبارة أخرى أن فيه مظهراً مضاداً يتضمن صورة مخالفة من الفكر ، وهنا ينشأ الصراع بين الطرفين المتناقضين لأن العقل البشري (أو المدنية البشرية) لا يقبل هذه المتناقضات دون العمل على التخلص منها . لكن لن يخرج أحد الضدين أو التقيضين من الصراع وقد أحرز انتصاراً كاملاً ، بل إن طبيعة الصراع نفسه تقضي بخروج نتيجة أخرى تخالف الطرفين الأولين وإن تضمنت شيئاً من كل منهما . وهذه النتيجة الأخرى تصبح الطرف الأول في صراع جديد وهكذا . وبواسطة هذه المراحل يقترب تاريخ الإنسان من السكمال الذي ينشده . وبهذه الوسيلة أصبح العالم الطبيعي والتاريخي والمعنوي

(١) قصة الفلسفة الحديثة ؛ مصدر سابق ج ٢ ، ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

يعرض لنا على هيئة عملية دأعة من الحركة والتغير والانتقال والتقدم ، وأمكن إبراز ما في الحركة والتقدم من العلاقات المتداخلة والمتشابكة ، ومن هنا لم يعد تاريخ الجنس البشرى مجموعة مضطربة غير مرتبطة من العنف ، بل صار عبارة عن تطور إنسانية ذاتها المتقدم .

أخذ ماركس طريقة هيجل ولكنه طبقها على العالم الموضوعى أو الظاهرى ، عالم التجارب التى تمر بنا كل يوم . فالأشياء التى نتلقاها فى حياتنا اليومية هى غايات نهائية وحقائق ؛ وعالم التجارب ليس ساكناً بل كل شىء فيه يتغير أى بصير خلاف ما هو عليه ، وهذا التغير يسير وفقاً لقانون الديالكتيك عن الصراع . وبما أن الأشياء هى الحقائق النهائية فإن الأشياء هى القوى المحركة فى التاريخ البشرى . ولكن : ماهذه الأشياء أو هذه القوى المحركة ؟ يجيب ماركس بأنها « قوى الإنتاج » وكما زادت قوى الإنتاج تبعاً لتقدم الإنسان فى المعرفة مر التاريخ فى مراحل التطور التى تتمشى مع الزيادة فى قوى الإنتاج . غير أن الصراع ليس صراعاً بين الإنسان والطبيعة ولكنه بين الناس أنفسهم . ولكى نزيد الأمر وضوحاً نقول إن كل مرحلة تحقّقها قوى الإنتاج تخلق مجموعة من العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع ، ويترتب على هذه العلاقات قيام الهيكل السيامى والاجتماعى الذى ينظم المرحلة الجديدة ويكفل لها الاستقرار المؤقت . ويلاحظ أن هذه العلاقات الاقتصادية تؤدى إلى انتظام الناس فى طبقات اقتصادية دنيا وعليا ومن ثم يندشأ الصراع بين هذه الطبقات .

رفض ماركس النظرية المثالية وأخذ بالنظرية المادية التى نشأت ونمت فى إنجلترا وفرنسا ثم مزجها بالطريقة الديالكتية التى امتازت بها المثالية الألمانية فكانت النتيجة هذه « المادية الجدلية أو الديالكتية » . ولما كانت هذه النظرية تستخدم لتفسير تاريخ الجنس البشرى لهذا يمكن أن ندعوها « المادية التاريخية » .

وهنا نسأل : ما القوانين العامة التى أعلن ماركس أنها تفسر أحداث التاريخ البشرى ؟ يجب أن نلاحظ أولاً أن تطور الإنسانية لا يسير فى خط مستقيم ، بمعنى

( م • — المذهب الاشتراكية )

أن المجتمع البشرى لا يتقدم ببطء وانتظام من الأدنى إلى الأعلى ، بل إن حركة التطور تسير في خط متعرج . فليس بصحيح أن المذنيات تنهض ثم تتداعى على التعاقب إذ الواقع أن في كل مدنية أو مرحلة من التقدم كسباً وخسارة . مثال ذلك أنه إذا زالت الرأسمالية وحلت محلها الاشتراكية حيث تكون للمجتمع السيطرة على أدوات الإنتاج ، فلن يكون معنى هذا العودة إلى أساليب الإنتاج التي كانت سائدة قبل العصر الرأسمالى ، لسبب بسيط وهو أن هذه الأساليب لن تكون كافية لإشباع حاجات الناس بعد أن زاد عددهم وتعددت وتنوعت مطالبهم ، وإنما سوف تحتفظ الاشتراكية بكل ما تحقق من الإنجازات في مجال العلم والتكنولوجيا وتعمل على تطويرها<sup>(١)</sup> . الذى نريد أن نقوله هو أن دورة التاريخ في حقيقة لها شبه بنظام الحلزون الذى فيه تعود الحركة نحو المكان الذى بدأت منه ولكن في نقطة أعلى منه ، فنحن في النظام الاشتراكي سنرجع من جديد إلى نظام سيطرة المجتمع على أدوات الإنتاج ولكن أساليب الإنتاج ستكون مخالفة . هذا هو القانون الأول الذى لا حظه ماركس في تطور التاريخ البشرى ، ويدعى « سلب السلب » لأن كل مرحلة تنقض أو تلغى سابقتها ، كما أنها هي الأخرى تجمد ما يناقضها وينفيها وهكذا ، وبذلك يتحقق التغير والتقدم .

ولنضرب مثلاً لفبين كيف طبق ماركس هذا القانون في دراسته . ففي العصر السابق للنظام الرأسمالى ( على الأقل في إنجلترا ) كانت الصناعة الصغيرة موجودة على أساس ملكية المنتج لأدوات الإنتاج . وعن طريق التهيأ هذه الملكية الفردية الصغيرة أخذ رأس المال يتجمع بهذه الطريقة الأولية البسيطة . وبمجرد أن يتحول العمال إلى بروليتاريا وتتحول وسائلهم في العمل إلى رأس مال ، وبمجرد أن تتمكن الرأسمالية من الوقوف على قدميها ، يتخذ انزعاع الملكية من الملاك الفرديين مظهراً آخر . فيصبح الذى تنتزع منه وسائل إنتاجه ليس العامل

---

(١) لهذا يصعب إدراك المنطق الكامن وراء ما يقال له الثورة الثقافية البروليتارية في الصين والتي ازدادت حدتها في عام ١٩٦٦ ؛ وراحت تهدم كل مظاهر الحياة الثقافية القديمة بحجة أنها بورجوازية فكراً عما نريد أن تلقى التراث الحضارى وهو أمر مستحيل .



التي يشتغل لحسابه ولكنه الرأسمالي الذي يستغل عدداً كبيراً من العمال ، وبعبارة أخرى يأخذ كل رأسمالي في سحق الآخرين ، وتستمر العملية إلى أن تتركز ملكية رأس المال في أيدي نفر قليل يستخدم أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج . ومن هذا المثال نرى أن الملكية الخاصة الرأسمالية هي السلب الأول لنظام الملكية الخاصة الفردية المرتكزة على جهود المالك ولكن الإنتاج الرأسمالي وسيلة سلبه كذلك ، وهكذا يتحقق قانون « سلب السلب » .

غير أن هذا القانون ليس معناه أن كل مرحلة تقضى على سابقتها بما لها من مميزات ومساوى قضاء تاماً إذ تكون نتيجة ذلك عدم تقدم الحضارة . فالواقع أن كل مرحلة تنافض المرحلة الموجودة وتتضمن في حد ذاتها جانباً من المرحلة الثانية . ولا ريب أنه ليس في الإمكان الاعتراف بإمكانيات حدوث هذه الحركة إلا إذا اعترفنا بأن الحقيقة تظهر متناقضات من هذا النوع لاحتصر لها ، وهي متناقضات لا تحل إلا عن طريق عنصر جديد وهذا العنصر الجديد يشمل الجانب الإيجابي أو الصالح من المرحلة التي يجب أن تزول في عملية التقدم . هذه الظاهرة المستمدة من طبيعة قانون اجتماع الأضداد يمكن أن ندعوها « تداخل الأضداد » وهذا هو القانون الثاني .

أما القانون الثالث والأخير نفاص بالعلاقة بين التغيرات الكمية والنوعية ومؤداه أننا نلاحظ في كثير من الحالات أن التغير الكمي إذا جاوز نقطة معينة صار تغييراً من حيث النوع أو الكيف . وامل مثلاً بسيطاً من العلوم الطبيعية قد يفسر هذا القانون . فالماء إذا تعرض للحرارة درجة بعد أخرى يظل ماء كما هو ولكنه حين يصل إلى درجة معينة وهي المعروفة بدرجة الغليان ، يتحول إلى بخار . ومن الاشتراكيين من غير أتباع المدرسة الماركسية من يقول إننا سنظل نصلح في الرأسمالية وننتزع منها الإمتيازات إلى أن نصبح يوماً فنجد المجتمع وقد تحول إلى الاشتراكية . والماركسيون لا ينكرون أهمية انتزاع الإصلاحات والامتيازات ولكنهم يقولون إننا سنصل إلى نقطة عندها تتحول التغيرات



الكمية في الرأسمالية بسبب هذه الاصلاحات إلى تغيير نوعي . عند هذه النقطة يتعين على أصحاب رؤوس الأموال أن يوقفوا هذه الاصلاحات أو أن يتخلوا عن مركزهم . هذه هي اللحظة الحرجة حيث تقف الطبقتان المتعارضتان في المجتمع الهورجوازي وجهاً لوجه ويصبح موضوع الخلاف هو: هل تستمر عملية الاصلاحات وبذا يقضى على الرأسمالية أم تقف فتتمين الرأسمالية<sup>(١)</sup> .

يبقى سؤال آخر . نفترض أن الرأسمالية كمرحلة في تطور الحضارة وتاريخ الإنسان قد حلت محلها الاشتراكية ، فإذا يكون مصير الديالكتيك الذي يقوم على اجتماع الأضداد أو وجود الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتعارضة . قد يجيب البعض بأنهم لا يملكون أو لم يفكروا في الأمر . ولكن نلاحظ من جهة أخرى أن هذا السؤال يفترض أن أساس الديالكتيك هو صراع الطبقات وحده ، وهذا غير صحيح ، إذ الحقيقة أن هذا المنطق يسمح بصيغ أخرى خلاف الصراع بين الطبقات . وفي هذه الحالة يصبح التمازج خاصاً بنواح أخرى<sup>(٢)</sup> ، كأن يكون الخلاف مثلاً بشأن الآراء المتضاربة في ترقية أساليب الإنتاج وغير ذلك مما يؤدي إلى اطراد ترقى المجتمع .

---

Strachey, John : The Theory and Practice of Socialism, pp. 397 — 398. (١)  
Cole : What Marx Really Meant, pp. 290—291. (٢)

## الفصل السابع

# النظرية المادية وتفسير التاريخ

يقول ماركس: « في الإنتاج الاجتماعي الذي يزاوله الناس نراهم يقيمون علاقات محددة لاغنى عنها ، وهي مستقلة عن إرادتهم . وعلاقات الإنتاج هنا تطابق مرحلة محدودة من تطور قوالم المادية في الإنتاج ، والمجموع الكلي لهذه العلاقات يؤلف البناء الإقتصادي للمجتمع ، وهو الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه النظم القانونية والسياسية ، والتي تطابقها أشكال محدودة من الشعور الاجتماعي . فأسلوب الإنتاج في الحياة المادية يعين الصفة العامة للمعاملات الاجتماعية والسياسية والروحية في الحياة . ليس شعور الناس هو الذي يعين وجودهم ولكن وجودهم هو الذي يعين شعورهم . وعند بلوغ مرحلة معينة من تطور قوى الإنتاج المادية في المجتمع نراها تصطدم مع علاقات الإنتاج القائمة ، أو علاقات الملكية بالتعبير القانوني ، وبذا تتحول هذه العلاقات إلى أغلال على تطور قوى الإنتاج ، وهذا تبدأ فترة ثورة اجتماعية » . (١)

ويقول فريدريك إنجلز « تبدأ النظرية المادية من المبدأ التالي وهو أن الإنتاج ومايصحبه من تبادل المنتجات هو الأساس الذي يقوم عليه كل نظام اجتماعي ، وفي كل مجتمع في التاريخ نجد أن توزيع المنتجات ومايصحبه من تقسيم المجتمع إلى طبقات ، يعينه الإنتاج وطريقته وكيفية تبادله . فطبقاً لهذه النظرية نرى أن الأسباب النهائية لكافة التغيرات الاجتماعية والثورات الأساسية يجب البحث عنها لافي عقول الناس أوفى بحسبهم عن الحق والمدل والأزليين ، وإنما في التغيرات التي تطرأ على أسلوب الإنتاج والتبادل . وإذن فعلياً لا نبحث عن هذه الأسباب في الفلسفة وإنما نبحث عنها في اقتصاديات العصر الذي نعيشه » .

---

A Contribution of the Critique of Political Economy (١)  
Preface (Selected Works, vol. p. 356).

معنى هذا « أن أى نظام إقتصادى ليس إلا وسيلة تطبيق بها قوة العمل فى الإنسان على ما اتصل إليه يده من أدوات الإنتاج وموارده . وقدرة الإنسان على العمل تشمل جميع أشكال العمل اليدوى والذهنى الصالحة لصنع الأشياء النافعة ، وكذلك المعلومات والمهارة المكتسبة التى هى تراث الأجيال السابقة . وكذلك يقصد بأدوات الإنتاج وموارده هبات الطبيعة الخاصة ، فضلاً عن جميع أدوات الإنتاج الصالحة للاستعمال والتى هى ثمرة الماضى ، وكذلك كافة المدخرات الصالحة للاستعمال والتى هى أيضاً نتيجة عمل سابق »<sup>(١)</sup>

من هذا ندين أن مشكلة المجتمع الإقتصادية فى أى عصر من العصور عبارة عن إقامة العلاقات السليمة بين أفراد هذا المجتمع ، والأشياء التى يمكن تطبيق العمل الإنسانى عليها ، وذلك بطريقة تكفل استغلال الموارد الإنتاجية إلى الحد الأقصى . ويلاحظ كذلك أن أية علاقة من هذا القبيل تتضمن فى الوقت نفسه علاقة بين الناس أنفسهم ، حيث ينظمون الاستغلال الاجتماعى لموامل الإنتاج عن طريق عملهم ؛ وبعبارة أخرى يجب وجود شكل من أشكال تقسيم العمل ، ونوع من تنظيم حقوق أفراد المجتمع فى استعمال وسائل الإنتاج ، ويترتب على هذا إنقسام المجتمع إلى طبقات ؛ وسيادة كل طبقة تلامد العصر الخاص بها . ومن هذا كله يبدو واضحاً أن هذه النظرية المادية فى تفسير التاريخ لا تعرف نظاماً إقتصادياً صالحاً لجميع الأزمنة والعصور ، وإنما ترى أن أى نظام إقتصادى يتفق وحالة القوى الإنتاجية الموجودة فى عصر معين ، هو نظام يوافق الطبيعة البشرية<sup>(٢)</sup> . النظم الإقتصادية إذن ليست ثابتة بل تتغير من وقت لآخر ، وما ذلك إلا لأنها تعمل على تنظيم موارد الإنتاج وهذه الأخيرة تتغير على الدوام بسبب ما يطرأ من التغيرات على مهارة الناس ومعرفة بطرق استخدام هذه الموارد<sup>(٣)</sup> . وبناء على هذه الحقائق نرى أنه من الزم الأشياء أن يعاد النظر من وقت إلى آخر فى النظم الاقتصادية

Cole : What Marx Really Meant, p. 76, (١)

Plekhanov (George), Essays on Historical Materialism, p. 19, (٢)

What Marx Really Meant, p. 77. (٣)

حتى يظل الانسجام قائماً بينها وبين التغييرات في أدوات الإنتاج ومواده وأساليبه المختلفة ، وهذا الانسجام شرط أساسي لا غنى عنه لصلاحية أى نظام اقتصادى وقيامه بتحقيق الغاية منه .

من الطبيعى أن أى نظام إقتصادى ينشأ وينمو على هذا النحو لا يقدر له الدوام والنجاح إلا إذا صحبه نظام من العلاقات السياسية والروابط الاجتماعية حتى يصير فى الإمكان حماية حقوق الأفراد فى استخدام الموارد الإنتاجية ، لأن هؤلاء الأفراد هم الأدوات المنفذة للنظام الإقتصادى ، وحتى يمكن أيضاً إرغام بعض الأفراد أو الطبقات على مراعاة مقتضيات النظام الإقتصادى . وبعبارة أخرى لا بد من وجود نظام قانونى مناسب . فالهدف الإقتصادى من النظام القانونى أنه يخلق الأحوال والظروف التى تمكن أفراد المجتمع بوجه عام من استخدام قدراتهم الذهنية واليدوية فى العمل على مالههم من موارد الإنتاج على الوجه الأصلى ، وإذا حاولت جماعة ما عرقلة سير العمل فإن النظام القانونى القائم يقف حائلاً دونها .

#### اعتراضات على النظرية :

يمترض على هذه النظرية بأنها تعد العوامل الاقتصادية المؤثر الوحيد فى تطور التاريخ البشرى . هذه النقطة عالجها إنجلز<sup>(١)</sup> فقال : إن الذى نفهمه عن الأحوال الاقتصادية التى نعدها الأساس الذى يمين تاريخ المجتمع هو الوسائل التى ينتج بها أعضاء المجتمع البشرى وسائل عيشهم ويتبادلون بواسطتها المنتجات فيما بينهم ، وهذا يشمل إذن فن الإنتاج والنقل ... إننا نعتبر الأحوال الاقتصادية العامل الذى يمين فى النهاية التطور التاريخى .

ولكن هناك نقطتين يجب عدم إغفال شأنهما ، أولاهما أن التطور السياسى والقانونى والفلسفى والأدبى يرتكز على التطور الإقتصادى ، ولكن هذه جميعاً يؤثر الواحد منها فى الآخر ، كما أنها تؤثر فى الأساس الإقتصادى . وإذن ليس

Letter to Heinz Starkenburg (Jan. 25, 1894), (١)  
Selected Works of Karl Marx, vol. I, pp. 391 — 392.

المركز الإقتصادي بالسبب الوحيد الإيجابي الفعال بينما ماعداء ذو أثر سلبي ، وإنما هناك تفاعل مشترك على أساس الضرورة الاقتصادية . وثاني الأمرين أن الناس يصوغون تاريخهم لا بناء على خطة إجماعية أو حسب خطة إجماعية أو حتى في مجتمع محدود معلوم ، ولكن جهودهم تقصادم ولهذا السبب وحده نجد أن هذه المجتمعات جميعها تحكمها الضرورة التي تكملها الصدفة أو التي تبدو بظهور الصدفة ولكن هذه الضرورة هي في النهاية ضرورة إقتصادية .

وقال إنجلز أيضاً في موضع آخر <sup>(١)</sup> : إن الموقف الاقتصادي هو الأساس ولكن العناصر المختلفة التي يتكون منها البناء العلوي لها أثرها في الصراع التاريخي وأحياناً تكون لها الغلبة في تحديد شكل هذا الصراع . وهو يقصد بهذه العناصر المظاهر السياسية لصراع الطبقات ونتائجه ، والدساتير التي تقيمها الطبقة المنتصرة ، وأشكال القانون والنظريات الفلسفية التي هي إنعكاس هذا الصراع في أذهان المتنازعين ، والآراء والمعتقدات الدينية . فكأن الماركسيين يعدون الحوادث الاقتصادية هو الأول من حيث الزمن ، ولكن لا يلبث بعد ذلك أن يبدو أثر التغييرات السياسية والاجتماعية حتى في الموقف الاقتصادي .

ولتوضيح هذا الأمر نصرب مثلاً بظهور القوميات في أوروبا . فالملاحظ من تتبع تاريخ القارة في أواخر المصور الوسطى أن الحركة القومية لقيت تأييداً كبيراً من جانب الطبقة المشتغلة بالتجارة وأن هذه الطبقة وقفت إلى جانب الملوك في محاولتهم إضعاف قوة أمراء الاقطاع وكهيسة روما لأن التجار يرون من صالحهم قيام حكومة مركزية تضمن الهدوء والأمن والاستقرار ؛ كما كانوا ساخطين على سيطرة الكهيسة ودعائهم وإغوائهم من كثير من الإلتزامات المالية ومن هنا جاء تأييدهم لحركة إنشاء كنائس قومية مستقلة عن روما . ولكن دعاة الإصلاح الديني كانت تحركهم عوامل دينية بحتة ، وكانت الجماهير التي اشتبكت بحماس في الحروب الدينية مدفوعة بالجانب الديني قبل كل شيء آخر . ولكن ما كان في إمكان هذه

(١) خطاب إلى بلوخ بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٨٩٠ ، المصدر السابق ؛ ص ٣٨١-٣٨٢ .

الدعوات الدينية أن تدفع إلا لأنها كانت متماشية مع أهداف الطبقة الرأسمالية الجديدة ورغبتها في التحرر من القيود من إقطاعية وكثسية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نرى أن قيام القوميات كان عملية مترتبة على انحلال النظام السائد في المصور الوسطى وهذا انحلال أساسه أسباب تترد إلى التغيير الناجم من تحول طرق التجارة وكشف العالم الجديد . ولما كانت البلاد المقدر لها أن تنفع من الكشف الجديد هي الواقعة على جانب المحيط الأطلسي كان لابد من قيام حكومات وطنية مستقلة قوية .

ويقال أيضاً إن النظرية المادية في تفسير التاريخ تتنافى مع فكرة حرية الإرادة وإنها تبماً لذلك تستبعد من نطاقها أثر كل مجهود ونشاط وفاعلية من جانب الفرد ، وتنكر أهمية الدور الذي يقوم به المباشرة بوجه خاص ، في مجرى الأحداث التاريخية . وبمعنى آخر أن إيمان الماركسيين بأن التاريخ عملية متصلة الحلقات من التطور الذي يسير وفق قوانين ثابتة معينة ، قريب الشبه بمقيدة القضاء والقدر .

حين أقول إن أعمالى تكون حلقة محكومة في سلسلة أحداث لابد من وقوعها فإننى أقصد أن عدم توافر الإرادة الحرة بالنسبة إلى مماثل للمعجز عن العمل ، وعدم توافر الإرادة هذا ينعكس في ذهنى على هيئة استحالة التصرف بخلاف ما يجب أن يعمل ، وبعبارة أخرى « حين يبدو لى الشهور بالإرادة الحرة أنه استحالة ذاتية وموضوعية كاملة ، عن التصرف على غير الطريقة التى أحمل وفقاً لها ، وحين تكون أعمالى فى الوقت نفسه أشد الأشياء الممكنة التى أرغب فيها ، فهنا تصبح الضرورة فى ذهنى متماثلة مع الحرية ، والحرية متماثلة مع الضرورة وحينئذ فأنا غير حريص على أنى لا أستطيع أن أدخل بهذا التماثل بين الحرية والضرورة ولا أستطيع أن أجعل الواحدة تمارض الأخرى أو تنافضها ، ولا أستطيع أن أشمر بقييد الضرورة . ولكن مثل هذا النقص فى الحرية هو فى الوقت نفسه المظهر الكامل الذى تبدو به » <sup>(١)</sup> . فالرأسمالية مثلاً تخلق خلال تطورها عوامل سلبها أو القضاء عليها ، فهذه

---

Plekhanov, George : The Role of the Individual in (١)  
History, p. 19.

ضرورة تاريخية ، وأنت الأداة لتنفيذ هذه الضرورة بحكم مركز الاجتماعى ومواهبك الفعلية وصفاتك الخلقية ، فهذا أيضاً مظهر للضرورة ، وفضلاً عن هذا فأنت شديد الرغبة فى تحقيق هذه الضرورة ولا يسمعك أن ترغب خلاف ذلك ، فهذا مظهر من الحرية — أو الحرية الناشئة عن الضرورة . فهى حرية متماثلة مع الضرورة أو ضرورة تحولت إلى حرية<sup>(١)</sup> . وعلاوة على هذا فإن شعورك بأن حادثاً لا بد من وقوعه وأنت أحد الأدوات التى لا بد منها لتقام ذلك ، هذا الشعور يزيد من نشاطك ومجهودك مادمت راغباً فى وقوع الحادث وتمامه .

ويضرب لنا بليخانوف مثلاً رياضياً لتقريب الفكرة إلى الأذهان فيقول :  
لنفرض أن الظاهرة ( أ ) يجب أن تقع حتماً إذا توافرت ظروف معينة نرمز لها بالحرف (س) وبعض هذه الظروف وليكن (ب) موجود الآن فعلاً والبعض الآخر وهو (ج) سيتوافر فى وقت معلوم ، ومجموع هذه الظروف يشمل أعمالك المرموز لها بالحرف (د) . إذن  $س = ب + ح + د$  . فإذا أمكن أن يحمل مكانك شخص آخر كانت  $د = صفر$  أى أن أعمالك لا قيمة لها ولا أثر لها مطلقاً ؛ وصارت  $ب + ج = س$  . وإذا أمكن لشخص نرمز لأعماله بالحرف (هـ) أن يحمل محللك أصبحت  $ب + ج + هـ = س$  على شرط أن  $د = هـ$  تماماً . أما إذا كدت شخصاً له أهمية وكانت أعمالك ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها ثم وقفت موقفاً سلبياً أى لم تعمل شيئاً فى هذه الحالة لا يمكن أن تكون  $ب + ج = س$  مطلقاً ، ومعنى هذا أن الظاهرة ( أ ) لن تتم كما قدرنا من حيث الشكل أو الزمن وربما لا تتحقق أبداً .

وموضوع دور الفرد شغل أذهان الباحثين كثيراً . فقد كان كتاب القرن الثامن عشر يملكون أكبر الأهمية أو الأهمية الأولى على أعمال الفرد وجهوده فى

(١) المصدر السابق ، ص ١٧ .



أحداث التاريخ . ولا ريب أن هذه النظرة كان لها ما يبررها إذ في ذلك العصر عظمت دراسة العلوم الطبيعية عن ذي قبل وكانت وجهتها العناية بدراسة الفرديات وبيان أثرها . كما أن أعمال الكثيرين من حكماء ذلك القرن قد بهرتهم من ناحية كما أثارت تصرفات البعض الآخر إستياءهم من ناحية أخرى . فلاعجب أن نسبوا القوة والانحلال للأفراد بعد أن شهدوا التقدم الكبير في مملكة روسيا في عهد فردريك الأكبر؛ وراوا كيف منيت فرنسا بهزائم ساحقة وفقدت إمبراطوريتها الاستعمارية على يد لويس الخامس عشر كما خيل لهم . حقيقة كان لبعض طلاب التاريخ نظرة مخالفة . فهردر الألماني مثلاً كان يؤمن بالشعب ويرى تاريخه عبارة عن تطور أو نمو تدريجي ، واستهل عهد التقدير الحماسي لروح الشعب ، كما يبدو في اللغة والشعر والفن والتقاليد<sup>(١)</sup> . غير أن أمثال هردر قليلون بالنسبة إلى رجال المدرسة الفردية .

ولما بدأ القرن التاسع عشر واستقرت الأحوال بعد حوادث الثورة الفرنسية وحروب نابليون بدأ رد الفعل . وأخذ كثيرون من المؤرخين يرون أن حوادث التاريخ لا يمكن أن تكون نتيجة أعمال الأفراد بل أنها من تأثير قوة خفية تسير وفق قوانين ثابتة لا تتغير . وهذا الرأي الجديد تلقاء واضحاً في المؤلفات التي وضعت عن الثورة الفرنسية . هذا الرأي ليس بغريب بعد أن شاهد الكتاب الثورة الفرنسية وكيف حدثت وكيف تطورت . كما أن ظهوره طابق إنتصار البورجوازية على الأرستقراطية القديمة على أثر حركة جماعية لا نتيجة مجهود فرد واحد أو بضعة أفراد .

وبرغم هذه الروح الجديدة لا نجد أن أربابها قد حللوا لنا على وجه التحقيق ماهية الدور الذي يلعبه الفرد في التاريخ . ولما طلع ماركس بنظرته عن المادية التاريخية اشتد الخلاف بين الكتاب . فقال البعض إن أحداثاً تاريخية كبرى اقترنت ببعض أفراد ما كان ليكن أن تقع لو أن هؤلاء الأشخاص لم يظهروا ،

Hertz : Natsonality in History and Politics, p 331. (١)

بينما تطرف فريق من الكتاب في الناحية المضادة وأنكر أن يكون لأعمال الفرد أى أثر فى مجرى التاريخ واستشهد بأقوال لنفر من عظماء العصر. فمثلاً قال بسمرك فى برلمان إتحاد ألمانيا الشمالية فى ١٦ أبريل ١٨٦٦ : « أيها السادة ليس فى إمكاننا أن نتجاهل تاريخ الماضى أو نخلق المستقبل . وأود أن أحذركم من الخطأ الذى يحمل بعض الناس على تقديم عقارب الساعة ظناً أنهم بذلك يستقدمون الأحداث ويمسجلون بمرور الزمن . إن الناس تبالغ عادة فى تأثيرى على الأحداث التى عرفت كيف أستغلها . ولكن لن يخطر ببال أحد أن فى استطاعتى أن أصوغ التاريخ ، ولا أستطيع أن أفعل ذلك حتى بالإشتراك معكم مع أنه يمكننا سويًا أن نقاوم العالم أجمع . لا نستطيع أن نصوغ التاريخ وعلينا الانتظار حتى تتم حوادثه . ليس فى طاقتنا أن نعمل على نضج الفاكهة بتعريضها لحرارة المصباح . وإذا قطعنا الفاكهة قبل نضوجها منهنا نموها وأفسدناها » . غير أن الاستناد إلى مثل عبارة بسمرك لإنكار أهمية دور الفرد ، تخريج فيه القدر الكبير من الغلو والقطارف .

الحقيقة أنه لا بد من توافر ظروف معينة كي يستطيع الفرد الموهوب أن يبرز ويكون له أثر . فينبغى أن تكون كفايته من طراز يجعله أكثر انفاقاً من غيره مع الحاجات الأساسية للمجتمع . كما يشترط أن النظام الاجتماعى القائم لا يسد الطريق أمام هذا الشخص الموهوب<sup>(١)</sup> . وبعبارة أخرى أن الشخص الموهوب الذى يظهر فعلاً على مسرح الأحداث والذى يصبح قوة اجتماعية هو نفسه ثمرة أو وليد علاقات اجتماعية . وبالتالي فهو الشخص الذى يقود الجماهير أى الطبقات الاجتماعية .

وعلى سبيل التلخيص نقول « بينما النظرية الماركسية تثبت دور الجماهير الحاسم فى تاريخ المجتمع فإنها فى الوقت نفسه تخصص مكاناً هاماً للنشاط الأشخاص البارزين ، نشاط القادة والمنظمين ، وتبين أنهم يؤدون وظيفة جوهرية للمجتمع .

Plekhanov, George : Essays on Historical  
Materialism

(١)

المقال الثانى عن « دور الفرد فى التاريخ » ، ص ٥٥ .

إن القادة يرسمون ويصوغون سياسة طبقة أو دولة أو حزب ، وينظمون تنفيذها  
العمل ويوجهون نشاطات ملايين الناس »<sup>(١)</sup> .

ومن الاعتراضات على المادية التاريخية أنها تقلل أو تنكر كلفة دور الأفكار  
في التاريخ ولكن « الماركسية تقتصر على أن تقرر أن أفكار الناس ومشاعرهم  
ليست الأسباب النهائية للأحداث التاريخية ، وأن جذور هذه الأفكار والمشاعر  
هي في ظروف حياة الناس المادية . ولكن الماركسية تؤكد في الوقت نفسه أن  
ظروف الحياة المادية لا يمكن أن تغير أفعال الناس إلا بأن تمر في وعيهم وأن  
تنعكس فيه على صورة أفكار محددة ومثل وأهداف إلخ »<sup>(٢)</sup> . « وأن الأفكار  
بطبيعة الحال لا يمكن بمحض إرادتها أن تؤثر تأثيراً مباشراً في حياة المجتمع  
المادية . إنها تنشأ وتوجد في عقول الناس وبذلك فلا يمكن أن يظهر تأثيرها  
على مجرى التطور الاجتماعي إلا عند ما تتجسد في أعمال وأفعال محددة أي في السلوك  
البشري . فإذا تطاقت الأفكار مع الحاجات الجارية للحياة الاجتماعية فإنها سوف  
تصل عاجلاً أو آجلاً إلى وعي الجماهير المريضة وتصبح أفكاراً لهذه الجماهير وتربط  
بينها لتكوين جيش جبار واحد يستلمهم الوحي من هدف واحد وإرادة واحدة . .  
وهذا هو السبب الذي من أجله قال ماركس إنه عند ما تملك الأفكار الجماهير  
فإنها تصبح قوة مادية »<sup>(٣)</sup> .

### مثال تطبيقي للمادية التاريخية

نشر ماركس مقالا بعنوان « صراع الطبقات في فرنسا »<sup>(٤)</sup> تنحصر أهميته  
في كونه المحاولة الأولى التي أقدم عليها لشرح جزء من التاريخ المعاصر بمساعدة

(١) Fundamentals of Marxism — Leninism (1963), p. 180.

(٢) شرحه ، ص ١٣٦ .

(٣) شرحه ص ١٣٧ .

(٤) راجع « مختارات من كارل ماركس » مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ١٩٢ - ٣١٠

الفظرية المادية « على أساس مركز إقتصادي معلوم »<sup>(١)</sup>. وتقدم هذا موجزاً للجانب منه عن أسباب ثورة عام ١٨٤٨ .

في يونية ١٨٣٠ نشبت الثورة في باريس وفرشارل العاشر من البلاد وأسرع فريق كبار البورجوازية إلى تنصيب دوق أورليان وصياً على العرش ، وحين اقتيد الأخير إلى دار البلدية قال لافيت المصرفي الكبير « من الآن فصاعداً سيكون الحكم في أيدي المصارف وأصحاب الأموال ».

بهذه العبارة الموجزة فصح الرجل سر الثورة التي يقول رجال التاريخ إن الجمهوريين دبروها واستفاد منها الملكيون ، دون أن يوضحوا مركز الفريقين من حيث الطبقات الإقتصادية والاجتماعية . والواقع كان السلطان على عهد لوى فيليب في أيدي فريق صغير من البورجوازية يقال له الأرسنةقراطية المالية ، ويضم أصحاب المصارف وقادة بورصة الأوراق المالية وملوك السكك الحديدية وكبار أصحاب مناجم الفحم والحديد وملوك الغابات وجانباً من ملاك الأراضي . هذه هي القوة التي جلست على العرش ، وأملت التشريعات المختلفة على المجالس النيابية المتعاقبة ، وأغدت المناصب الحكومية على من يستطيع خدمة أغراضها . أما البورجوازية الصناعية الحقيقية فكانت جزءاً من المعارضة الرسمية وتمثلها أقلية في المجالس النيابية ثم أخذت معارضتها تشتد في خارج البرلمان وداخله كلما زاد استبداد الأرسنةقراطية المالية ؛ ولهذا وجدنا جراندان أحد رجال الصناعة في روان يحمل على حكومة جيزو ويمارضها بقوة ؛ وكذلك شن ليون فوشيه حرب الأقلام على المضاربة والحكومة التي تنافسها ، أما باستيا فنثار ضد نظام الحكم مدافعاً عن مصالح بوردو ومنتجعي التبغ في فرنسا . وقد كانت البورجوازية الصغيرة من كافة الدرجات هي وجماعة الفلاحين ، لا تتمتع بأي نفوذ سياسي .

وبسبب حاجة ملكية يوليه إلى المال إعتمدت منذ البداية على البورجوازية

---

(١) من المقدمة التي صدر بها لأجلز طبعة عام ١٨٩٥ .

الكبيرة . كان من المستحيل إخضاع الحكم لمصلحة الإنتاج القومي بدون موازنة الميزانية ، وهذه الموازنة لا تتحقق إلا بتحديد نفقات الدولة مما يمد اعتداء على مصالح فريق من مؤيدي النظام القائم ، كما كان لا بد من إلقاء جانب من عبء الضرائب على عاتق الأرستقراطية المالية . وفضلا عن هذا كانت لهذه الطبقة المسيطرة مصلحة في أن تظل الحكومة مدينة لها ؛ ففي نهاية كل عام عجز يتضخم سنوات ، وكل قرض جديد يهيء الفرصة للأرستقراطية المالية لتقديم قرض جديد كل أربع أو خمس سنوات بشروط غير مناسبة ، كما أن كل قرض جديد يتيح الفرصة لنهب أموال الشعب الذي استثمر أمواله في سندات الحكومة وذلك عن طريق مناورات البورصة التي كان رجال الحكومة والأغلبية البرلمانية على اطلاع عليها . فكان كبار الماليين بفضل سيطرتهم على الحكومة وإطلاعهم على أسرارها يحدثون تقلبات مفاجئة في أسعار السندات الحكومية مما عاد بالخسائر على صغار المستثمرين . وإذا كان العجز المالي في الميزانية ذا مصلحة مباشرة بذلك الفريق الحاكم من البورجوازية ، وضح السرف في أن نفقات الحكومة في أواخر عهد لوى فيليب بلغت ٤٠٠ مليون فرنك بينما صادرات البلاد لم تكن تقمدي ٧٥٠ مليوناً . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى الأعمال العامة كإنشاء السكك الحديدية ، بدليل الفضيحة التي أظهرت أن كل أعضاء الأغلبية البرلمانية كانوا من المساهمين في هذه الخطوط الحديدية التي قررت هذه الأغلبية فيما بعد إنشاءها على حساب الدولة . ومن جهة أخرى عمل نفوذ كبار رجال المال على تعطيل تنفيذ كثير من الإصلاحات الضرورية ، فمثلا تمطل تنفيذ إصلاح البريد بسبب اعتراض روتشيلد عليه . وبهذا يمكن القول إن ملكية يوليه لم تكن سوى شركة مساهمة لاستغلال الثروة القومية وتوزيع الأرباح على الوزراء ورجال الهيئات التشريعية ومائتين وأربعين ألفاً ممن لهم حق التصويت وأنصارهم ، وكان الملك لوى فيليب مدير عام هذه الشركة . وعم الاستياء وتداولت الأيدي في باريس نشرات ومؤلفات ذات عناوين مختلفة مثل « أسرة روتشيلد المالكة » و « ملوك العصر اليهود » الخ . واتبعت الحكومة سياسة السلام بأي ثمن مما أساء إلى الشعور القومي والشرف الفرنسي .

ولكن عاملين عجلا بالثوزة هما أزمة البطاطس بسبب عجز المحصول في عامي ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ ، والأزمة التجارية والصناعية بإنجلترا في خريف عام ١٨٤٧ والتي امتد أثرها إلى بقية القارة . وإزاء هذا كله اشتدت المعارضة ورفعت المرائض مطالبة بالإصلاح النيابي ، ولكن حكومة جيزو أبت الإستجابة للمطالب ، وانتهى الأمر بنشوب الثورة التي عصفت بحكومة لوى فيليب . ونحت ضغط الطبقة العاملة اضطرت البورجوازية المنتصرة إلى إعلان الجمهورية .

## الفصل الثامن

# الاقتصاد الماركسي

نعتبر الرأسمالية أعلى صورة للإنتاج السلمي أى إنتاج السلع لأغراض التبادل أى للبيع ، وهو الإنتاج الذى حل محل الاقتصاد الطبيعي الذى كانت له الغلبة فى عصرى الرق والاقطاع . وينبغى أن يلاحظ أولاً أن كل منتج ليس بسلعة ، فإذا كل ما ينتجه العمل الذى يقوم به الفرد ، يشبع حاجاته هو أو حاجات أسرته فحسب ، فإنه يكون فى الحالة منتجاً فقط ، وهو لا يصبح سلعة إلا إذا نقل عن طريق التبادل إلى شخص آخر يستهلكه . وكان الكتاب الكلاسيكيون يفرقون بين نوعين من قيمة السلعة ، إحداهما « القيمة الاستعمالية » وهى قدرة السلعة على إشباع حاجة بشرية ، والأخرى « القيمة التبادلية » ويقصد بها إمكان مبادلة سلعة بأخرى .

يبدأ ماركس تحليله للرأسمالية وطريقة عملها ، بأن أعاد صياغة هذه الفقرة الكلاسيكية ، مستخدماً القيمة الاستعمالية كاملاً فى تعيين الأمان ، وذلك « لأسباب لم يوردها تماماً وبذل خلفاؤه الكثير من العناء من أجل إعادة اكتشافها »<sup>(١)</sup> . وهو يعرف القيمة التبادلية بوصفها ظاهرة تاريخية لا تنتمى إلى السلع التى يجرى إنتاجها للسوق . ولكن القيمة التبادلية تسكتسب معنى آخر فى ظل الرأسمالية حيث لا يملك المنتجون أدواتهم ، ذلك أن التقسيم الاجتماعى للعمل والذى إليه يرجع نشوء ظاهرة تبادل السلع ، هو فى الوقت نفسه انقسام بين الطبقات .

---

(١) George Lichtheim : Marxism, An Historical And Critical Study (1964), p. 178.



واتبسيط المسألة يقوم ماركس برسم نموذج يفترض فيه مبدأين أحدهما أن الإنتاج يحدث في ظل ظروف يقوم فيها بالعمليات الرئيسية عمال مأجورون بينما الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج هم أولئك الذين يملكون رأس المال ويستأجرون قوة العمل . أما المبدأ الثاني فهو أن جميع العمل الذي يؤدي « لازم من الوجهة الاجتماعية » أى يؤدي طبقاً للمستويات الفنية السائدة وأحوال الإنتاج العادية ، وأنه عمل « متجانس » أى أنه بذل لقوة عمل متجانسة .

ينتقل ماركس بعد ذلك إلى تحليل ظاهرة الربح بالاستناد إلى الفكرة الكلاسيكية التي ترى أن العمل هو مصدر القيمة الوحيد، ولكنه يعدل الفكرة حتى تتماشى مع تعريفه للعمل بأنه « مقياس » القيمة . واضح أنه إذا كان العمل هو مقياس القيمة التبادلية للسلع ، فإنه هو نفسه لا يمكن أن تكون له قيمة . ولكن في ظل الرأسمالية يظهر العمل في السوق كسلعة وبذا يجب الافتراض بأن له قيمة تبادلية . وبغضلا عن هذا إذا كانت قيمة المنتج التبادلية مساوية لما يتضمنه من وقت العمل فإن القيمة التبادلية للعمل الذي يتم في يوم يجب أن تكون مساوية لما ينتجه ، أى يجب أن يكون أجر العمل مساوياً لمنتج العمل، وواضح أن هذا ليس بالأمر الواقع .

هذا اللغز حله ماركس بالفرقة التي قد تبدو مفصلة في نظر غير الماركسيين ، بين العمل وقوة العمل ، ويقصد بالأخيرة قدرات المرء الجثمانية والعصبية على أداء العمل . وإذا أصبحت قوة العمل تباع وتشترى — شأنها شأن أية سلعة أخرى بالسوق — فإن قيمتها تحددها « تكاليف إنتاجها » أى يحددها العمل اللازم لإنتاجها ويقصد بهذا وقت العمل اللازم لإنتاج وسائل العيش اللازمة للبقاء على حياة العامل وأسرتة . والفرق بين هذا الحد الأدنى اللازم للبقاء على العامل وأسرتة وبين قدرة العامل الإنتاجية عندما تستخدم في العمل ، يظهر على هيئة « فائض قيمة » وهذا هو سر تجميع أو تكوين رأس المال . فالذين يملكون وسائل الإنتاج يعملون على تجميع رأس المال لاسبب ندرة رأس المال « أو القدرة » ، وإنما لأن إنتاجية العمل في ظل الظروف العادية تزيد عما هو لازم للبقاء على العامل<sup>(١)</sup>

(١) المصدر السابق : ١٧٩ .

ولتوضيح فائض القيمة هذا ونشأته ، يضرب إنجلز المثال التالي . لنفرض أن وسائل العيش هذه تمثل ست ساعات من وقت العمل يومياً ، فإن الرأسمالى الذى يشتري قوة العمل أى يستأجر عاملاً يدفع للأخير القيمة الكاملة لقوة عمله فى يوم إذا دفع له مبلغاً من المال يمثل أيضاً ست ساعات من العمل . وبمجرد أن يشتغل العامل ست ساعات فى خدمة الرأسمالى ، يكون قد سدد له تماماً ما أنفقته أى ما دفعه ثمناً لقوة العمل التى اشتراها . إلى هنا لا تتحول النقود إلى رأس مال ولا تنتج فائض قيمة . ولهذا السبب فإن لمشتري قوة العمل فكرة أخرى عن طبيعة الصلقة التى أجراها . إن كون عمل ست ساعات لازم للبقاء على العامل حياً لمدة أربع وعشرين ساعة ، هذه الحقيقة لا تحول دون اشتغاله اثنتى عشرة ساعة من الساعات الأربع والعشرين . فقيمة قوة العمل والقيمة التى تخلقها قوة العمل خلال عملية العمل ، حجتان مختلفتان . وبذلك فعلى أساس الفرض الذى قدمناه ، فإن العامل يكلف صاحب المال كل يوم قيمة منتج عمل ست ساعات ولكنه يعطيه كل يوم قيمة منتج عمل ١٢ ساعة . هذا الفارق عبارة عن عمل فائض لمدة ست ساعات لم يدفع ثمنه . . لقد تمت الخدمة ، فانتج فائض القيمة وتحولت النقود إلى رأس المال<sup>(١)</sup> . وهذا العمل غير المدفوع أجره ، أى فائض القيمة ، هو الذى يعيش عليه جميع أعضاء المجتمع غير العاملين ، وهو مصدر ربح الرأسمالى والربح الذى يتقاضاه ملاك الأراضي والضرائب التى يقع عبئها على الطبقة الرأسمالية .

ويقول ماركس إنه خلال جزء من وقت العمل ينتج العامل الأخير منتجاً يلزم للبقاء على حياته ، ويقال له « وقت العمل الضرورى » ويقال عن العمل المبذول خلال هذا الوقت أنه « العمل الضرورى » . وخلال جزء آخر من وقت العمل ، وهو « وقت العمل الفائض » يخلق العامل فائض القيمة .

بعد ذلك يفرق ماركس بين جزئين من رأس المال وهما رأس المال المستمر الذى

ينفق على وسائل الإنتاج ( المباني ، الآلات ، الوقود والمواد الخام الخ ) ، ورأس المال المتغير الذي ينفق على قوة العمل ( الأجور ) ولكل من هذين الجزئين دور مختلف في إنتاج فائض القيمة . فوسائل الإنتاج لا تخلق أية قيمة عن طريق اشتراكها في عملية الإنتاج ، بمعنى أن قيمة رأس المال المستمر تفقد بصورة كلية أو جزئية إلى المنتج التام الصنع . أما رأس المال المتغير فينمو عن طريق خلق فائض القيمة في أثناء عملية الإنتاج . ونسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير تمثل درجة استغلال رأس المال للعمل ويقال لها معدل فائض القيمة بينما نسبة فائض القيمة إلى رأس المال الكلي ( المستمر + المتغير ) تمثل معدل الربح .

ويحدث نمو فائض القيمة بطريقتين ، أولها إطالة يوم العمل ويطلق ماركس على هذا اسم فائض القيمة المطلق ، أما الطريق الثاني فيتمثل في إنقاص وقت العمل الضروري ، ويقال لهذا فائض القيمة النسبي . ويتحقق هذا الفائض النسبي عن طريق زيادة إنتاجية العمل ، فكما زادت إنتاجية العمل وانخفضت قيمة المنتجات قل وقت العمل الضروري وبالتالي زاد الفائض من وقت العمل . وهذه هي الزيادة التي تحدث في تلك الفروع من الصناعة التي تصنع للمال تلك الضروريات للحياة التي تحدد قيمة قوة العمل . كذلك يحدث انخفاض في وقت العمل الضروري نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الفروع التي تنتج وسائل الإنتاج التي تستخدم في عمل السلع الاستهلاكية .

وقد يحاول الرأسماليون الفرديون أيضاً الحصول على مزيد من فائض القيمة إذا أدخل أحدهم تحسينات فنية لا يستخدمها الآخرون ، وبهذا فالرأسمالي الذي يستخدم أساليب تكنولوجية متقدمة يحصل على فائض قيمة يزيد على المعدل المعتاد . ولكن المنافسة ترغم الآخرين على أن يحذوا حذوه بأن يدخلوا في عملياتهم الإنتاجية تحسينات فنية .

وعندما حلل ماركس خلق فائض القيمة النسبي بحث ثلاث مراحل تاريخية من زيادة إنتاجية العمل في ظل الرأسمالية ، وهي :

( ١ ) التعاون البسيط .

( ٢ ) والصناعة اليدوية .

( ٣ ) والصناعة الآلية الكبيرة .

والتعاون البسيط الرأسمالى هو تركيز عدد كبير من العمال الأجراء تحت إشراف رأسمالى حتى يصنعوا نفس النوع الواحد من المنتج . إن الإنتاج يقوم على تكتيك الحرفة اليدوية ، وليس فيه تقسيم للعمل ، ولكن بجميع مثل هذا العدد الكبير من العمال يحدث زيادة فى إنتاجية العمل .

والصناعة اليدوية هى تعاون رأسمالى مبنى على تقسيم العمل ولكنه لا يزال مرتكزاً على تكتيك الحرفة اليدوية . هذا النوع يحمل فى الإمكان رفع إنتاجية العمل بالقياس إلى التعاون البسيط ، ولكنه لم يتمكن من القضاء على الإنتاج الصغير ومن أن يصبح الشكل الغالب من الإنتاج . غير أن الرأسمالية استطاعت أن تحقق السيادة الكاملة حين انتقلت إلى الصناعة الآلية .

قلنا إن الربح يدل على نسبة فائض القيمة إلى مجموع رأس المال المستثمر فى المشروع ، فهو إذن دليل عن مدى ربحية المشروع ويسمى رأس المال بكل وسيلة ممكنة إلى زيادة حجم ومعدل الربح . وثمة اختلافات بين فروع الصناعة فى عمالية إنتاج فائض القيمة . ففى بعض الفروع يضمن على الرأسمالى أن يستثمر الشطر الأكبر من رأسماله فى وسائل الإنتاج ، بينما فى فروع أخرى ينفق الشطر الأكبر على قوة العمل . والنسبة بين رأس المال المستثمر ورأس المال المتغير تحدد التكوين المصنوع لرأس المال سواء فى مشروع معين أو فى فرع من الصناعة بأكمله . وكلما زاد النصيب النسبى لرأس المال المستثمر فى رأس المال الكلى ارتفع التكوين المصنوع لرأس المال . وإذا استثمرت مقادير متساوية من رأس المال فى فروع مختلفة من الإنتاج تفاوتت فيها التكوينات المصنوعة ، فإنها تنتج مقادير مختلفة من فائض القيمة . ففائض القيمة فى الفروع التى ينخفض فيها التكوين المصنوع لرأس المال أكبر منه فى الفروع التى يرتفع فيها التكوين المصنوع . غير أن الفروع التى يختلف

فيها التكوين العضوي لا يمكن أن تعيش جنباً إلى جنب إلا إذا حصل الرأسماليون على نفس المقدار من الربح عن رؤوس الأموال المتساوية في الحجم ، وأثبتت التجارب أن رؤوس الأموال المتساوية في مختلف فروع الصناعة ، وبغض النظر عن تكوينها العضوي ، تغل نفس الربح بوجه عام .

ويترتب على هذه التسوية بين معدلات الربح أن أثمان السلع يحددها ثمن الإنتاج الذي يساوي نفقة الإنتاج مضافاً إليه متوسط الربح السائد في البلد ، وبهذا فقد يكون ثمن الإنتاج بالنسبة إلى سلعة فردية أعلى أو أقل من قيمتها . ومع هذا فمجموع أثمان الإنتاج يساوي مجموع قيم جميع السلع .

لنفرض أن قيمة السلع في الفروع التي يرتفع فيها التكوين العضوي لرأس المال ، عبارة عن ١٢٠ وحدة نقدية ( رأس مال مستقر ٩٠ ، رأس مال متغير ١٠ ، فائض قيمة ٢٠ ) ، وأن القيمة الكلية في الفروع التي ينخفض فيها التكوين العضوي هي ١٤٠ وحدة ( رأس مال ثابت ٨٠ ، رأس مال متغير ٢٠ ، وفائض قيمة ٢٤٠ ) . هنا نجد أن ثمن الإنتاج الذي يساوي ما ينفق من رأس المال مضافاً إليه متوسط الربح يكون على النحو الآتي :

$$١٣٠ = \frac{٢٠ + ٤٠}{٢} + ١٠٠ \text{ وحدة}$$

فالسلع في الفروع التي يرتفع فيها التكوين العضوي لرأس المال تباع بما يزيد ١٠ وحدات عن قيمها ، بينما السلع في الفروع التي ينخفض فيها التكوين العضوي تباع بما يقل ١٠ وحدات عن قيمها . فالانحرافات الفردية عن القيمة يلغى بعضها بعضاً ، ويتأصل مجموع قيم جميع السلع ( ١٢٠ + ١٤٠ = ٢٦٠ ) مع مجموع أثمان الإنتاج ( ١٣٠ + ١٣٠ = ٢٦٠ ) .

وينقسم الربح الرأسمالي إلى ربح المشروع والفائدة ؛ فاللغظم الرأسمالي لا يقتصر على استعمال رأسماله هو وإنما يستخدم رأس مال يقترضه مقابل أداء جزء من الربح

إلى مقرض المال يقال له الفائدة . أما الجزء الذي يتبقى بعد خصم الفائدة من الربح فيقال له ربح المشروع .

وبالمثل يعتبر الربح جزءاً من فائض القيمة يستولى عليه ملاك الأرض نتيجة نظام الملكية . وفي تفسير موضوع الربح يلتفت ماركس النظر إلى خصائص معينة تنقسم بها الزراعة إذ تختلف قطع الأرض المنزرعة من ناحية الخصوبة وكذلك من حيث موقعها بالنسبة إلى الأسواق . فإذا تساوت الإتفاقات فإن الأراضي الأكثر خصوبة والأفضل من ناحية موقعها بالنسبة إلى السوق تغل محاصيل أكثر مما تغله الأرض الأردأ من تلك الناحيتين المشار إليهما والخصوبة والموقع ، ولما كان إنتاج الأراضي الأجود لا يكفي لسد احتياجات المجتمع لهذا فلا بد من زراعة أسوأ الأراضي . وهنا لابد أن يحصل جميع الذين يزرعون الأرض الأفضل والأردأ على حد سواء ، على متوسط الربح السائد بالإضافة إلى التعويض عن الإتفاقات التي يعكسونها . ومن هنا فإن ثمن إنتاج السلع الزراعية يساوي تكاليف الإنتاج في أردأ الأراضي مضافاً إليهما متوسط الربح . أما الأراضي الجيدة فتغل ما يزيد على متوسط الربح . هذا الفرق الذي يحصل عليه من يزرعون الأرض الجيدة من ناحية الخصوبة أو الموقع يقال له الربح التفاضلي رقم (١) . ولكن في الإمكان الحصول على هذا الربح الزائد ( بنصف النظر عن نوعية الأرض ) وذلك نتيجة استثمار رأس مال إضافي أي نتيجة الزراعة الكثيفة ويطلق عليه عبارة الربح التفاضلي رقم (٢) . ولا شك أن هذا التفسير المنشأ الربح التفاضلي لا يعترف بقانون تناقص الغلة في الزراعة الذي تحدث عنه الاقتصاديون الكلاسيكيون .

وبإلى جانب هذا هناك الربح المطلق والذي يلعب دوراً هاماً . إن الأراضي الرديئة لا تغل ربحاً تفاضلياً ، ولكن أصحابها لا يمنحونها إلى المنظمين الرسميين إلا مقابل تعويض ، أي مقابل ربح ، وهذا يؤدي إلى بحث منبع الربح في الأرض الرديئة . فالمعروف أن المستوى الفني في الزراعة دونه في الصناعة لأن الذي يستأجر قطعة أرض لفترة معلومة فقط لا يتوافر لديه الاستعداد أو الرغبة في استثمار الكثير من رأس المال في الآلات والمباني وما في حكمها على خلاف ما يحدث في حالة المستثمر

في المشروع الصناعي . وتكون النتيجة أنه بسبب انخفاض التكوين العضوي لرأس المال في الزراعة فإن ما تنتجه من فائض القيمة أكبر مما يحدث في حالة الصناعة مع افتراض تماثل حجم رأس المال المستثمر في كل من الحالتين . نفرض أن ١٠٠ وحدة نقدية تنفق في الإنتاج وتكون على النحو الآتي : في الصناعة ٩٠ رأس مال مستمر ، ١٠ رأس مال متغير ، وفي الزراعة الرقمان ٨٠ و ٢٠ على التوالي . وإذا افترضنا أن معدل الاستغلال يساوي ١٠٠ في المائة ، فإن فائض القيمة الناتج في الصناعة يبادل ١٠ وحدات مقابل ٢٠ في حالة الزراعة . غير أن احتكار الملكية الخاصة في الأرض يشكل عقبة في وجه حرية انتقال رأس المال إلى الزراعة وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك تسوية لمعدل الربح بين الصناعة والزراعة ولهذا تتحدد أثمان السلع الزراعية طبقاً لقيمتها وليس طبقاً لثمن إنتاجها . والفرق بين قيمة الإنتاج وثمانه يشكل الربح المطلق ، كما يمثل في الوقت نفسه التفاوت بين فائض القيمة المستمد من كل من الصناعة والزراعة .

نتقل الآن إلى ما يعتبر باتفاق الرأي أنه أهم جزء في نظرية ماركس ، ذلك هو الجزء المتعلق بالتطور الرأسمالي كما يحركه ويدفعه قدماً بجميع رأس المال . وتبدو هذه الأهمية في الوقت الحاضر بالنسبة إلى مشكلة التشغيل الكامل في البلاد المتطورة من الناحية الصناعية ، وبالنسبة أيضاً إلى مشكلة جميع (تكوين) رأس المال في البلاد المتخلفة . فنظرية ماركس في الأزمات من جهة ، وفكرته عن الرأسمالية كنظام ديناميكي يولد القوة التي تحركه (وما يتطوّر عليه من متناقضات باطنية) من جهة أخرى ، كانتا موضع الكثير من الاهتمام . إلا أنه ينبغي أن يلاحظ بادي ذي بدء أن تشديد ماركس على جميع رأس المال باعتباره العامل الذي يحرك العملية الاقتصادية ويدفعها قدماً على مر الزمن ، هو من التراث الذي تلقاه عن الاقتصاديين الكلاسيكيين .

في الإمكان أن نلخص أفكار ماركس بهذا الصدد طبقاً للعناصر الآتية :

أولاً : التغيير التكنولوجي وهبوط معدل الربح .



ثانياً : نصيب العمل ومشكاة تزايد الفقر والبطس .

ثالثاً : الأزمات الدورية والانهييار الدائم المتقظر .

وفكرة اتجاه معدل الربح إلى الهبوط في الأجل الطويل ليست من ابتكار كارل ماركس فقد كانت موضع القبول من جانب الاقتصاديين في عصره ، ولكن أماليته تنحصر في كونه يربط بين هذا الأمر والتغيرات التي تطرأ على ما يدعوه التكوين العضوي لرأس المال ( نسبة رأس المال المستمر إلى المتغير ) . فعمده أن المنافسة بين الرأسماليين وعن طريق التقدم الفني وتجميع رأس المال ، تميل بالضرورة إلى أن ترفع نسبة العمل المتجسد إلى العمل الحى ، أو بتعبير آخر تميل إلى رفع مقدار رأس المال بالنسبة إلى كل فرد يستخدم ، ولما كان رأس المال المستمر لا ينتج فائض قيمة لهذا يعيل نصيب الربح إلى الهبوط ، مع افتراض بقاء معدل فائض القيمة ( معدل الاستغلال ) بدون تغيير . لكن يلاحظ نقاد الماركسية أن التقدم الفني وازدياد الإنتاجية يمكن أن يعمل على ترخيص العناصر التي يتكون منها رأس المال المستمر ، عن طريق خفض قيمة الآلات والوقود والمواد الأولية ، وبذلك يغيران من التكوين العضوي لرأس المال في اتجاه يتعارض مع الاتجاه الرئيسى . وفي هذه الحالة يمكن أن تظل بدون تغيير قيمة رأس المال بالنسبة إلى كل عامل يستخدم وذلك برغم ارتفاع الإنتاجية . وهذا الأمر تؤيده البيانات الإحصائية . ففيما بين عامى ١٨٧٠ ، ١٩٤٠ تضاعفت المعدات الرأسمالية تقريباً بالنسبة إلى العامل في بريطانيا ، بينما كان رأس المال في الولايات المتحدة منذ عام ١٨٧٠ ( باستثناء الثلاثينيات من القرن الحالى والتي شهدت الكساد الكبير ) ينمو وأسرع من نمو القوة العاملة ولكن نظراً إلى أن إنتاجية العامل ارتفعت بنفس القدر خلال هذه الفترة في بريطانيا ، بل وبأكثر منه في الولايات المتحدة ، لم ترتفع قيمة رأس المال بالنسبة إلى كل عامل ، ومن هنا ليس من سبب يدعو إلى القول بأن الأرباح لا بد أنها انخفضت . والواقع أنها ظلت ثابتة نوعاً ، وحيث حدث هبوط فيها فيبدو أن السبب فيه هو ازدياد نصيب العمل من المنتج الكلى<sup>(١)</sup> .

« وئمة إمكانيات أغفلها ماركس بهذا الصدد وهي أنه في ظل ظروف اجتماعية معلومة ، يمكن أن تظل نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير ( أو معدل الاستغلال ) بدون تغيير بوجه عام وإن أظهرت الأرباح اتجاهًا إلى الهبوط . وإذن فبازدياد الإنتاجية يجب أن ترتفع الأجور الحقيقية . هذه النتيجة يمكن أن نبينها بسهولة وإن كان إغفال ماركس للمسألة مما يبعث على الدهشة . فإذا كان العمل يحصل على نسبة ثابتة من الدخل القومي الصافي ( وهو المعنى المستفاد من القول بأن معدل الاستغلال يظل ثابتاً بينما يتجمع رأس المال ) فيجب أن يرتفع الدخل الحقيقي بالنسبة إلى الفرد حتى ولو لم يتغير النصيب الذي تستحوذ عليه الأجور . وهذا في الحقيقة ما حدث في جميع البلاد الصناعية المتقدمة بمجرد أن أحدث التقدم الفني ومعدل التجميع توسعاً في الإنتاج يكفي لامتصاص القوة العاملة كلها » (١) .

وإذن فليس هناك ما يؤيد فكرة تزايد البؤس ، وهي فكرة لا تلعب في الواقع دوراً كبيراً في الحجة الماركسية (٢) .

وتمود فكرة ميل معدل الربح إلى الهبوط فتظهر في تحليل ماركس للأزمات الاقتصادية . يقول ماركس إن الرأسمالي قد ينجح في خلق فائض القيمة ولكنه يفشل في تحقيقه على صورة دخل وذلك عندما لا يتمكن من بيع المنتجات التي تتضمن هذا الفائض أو عندما يضطر إلى بيعها بأقل من تكلفة الإنتاج . وإذن فشروط إنتاج فائض القيمة تختلف عن شروط تحقيقه ، فإنتاجه يتوقف على قدرة المجتمع الإنتاجية بينما تحقيقه متوقف على قدرة المجتمع الاستهلاكية وهذه الأخيرة تحددها العلاقة الاجتماعية المتنافرة التي هي أساس الإنتاج الرأسمالي . إذن لم يكن ماركس غافلاً عن أثر قصور الاستهلاك عن الإنتاج في إحداث الأزمات الاقتصادية (٣) ولكنه لم يقتصر على هذا الأمر وإنما اعتبرها حلولا عارضة للتمارض

(١) المصدر السابق .

(٢) شرحه ، ص ١٨٩ .

(٣) النظام الاشتراكي ، مصدر سابق ؛ ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

الرأسمالى ولكنها حلول مؤقتة . إنها تعيد التوازن إلى الحياة الاقتصادية عن طريق تدمير جزء من رأس المال حتى يقف تدهور معدل الربح ويستأنف تجميع رأس المال نشاطه . عند هذا الحد يقف دور الأزمات إذ أنها لا تستطيع أن تتخطى العوائق التى يقيمها النظام الرأسمالى فى وجه التقدم المطرد ، أو كما يقول ماركس « إن التمارض بوجه عام هو أن الإنتاج الرأسمالى يؤدى من جهة إلى زيادة مطلقة فى القوة الإنتاجية دون اعتبار للقيمة وفائض القيمة مما تشتمل عليه المنتجات ، ودون اعتبار للعلاقة الإنتاجية التى يتم فى ظلها الإنتاج . ولكن من جهة أخرى ترى الإنتاج الرأسمالى يجمع نصل نصب عينيه المحافظة على رأس المال الحالى وزيادته المطردة » .

## الفصل التاسع

### خلفاء ماركس ونظرية الإمبريالية

قبل أن نختتم هذا القسم عن الماركسية من جانبها النظري كما تكشفت من كتابات مؤسسيها الأولين ، ماركس وإنجلز ، يحسن أن نعرض للعلاقة بين الرأسمالية والإمبريالية ، وإن كان الذين حاولوا تحليل هذه العلاقة ينتمون إلى ذلك الجيل من الماركسيين الذين برزوا على المسرح بعد ذهاب الرجلين ، والذين سوف نتحدث عنهم في القسم الثالث من هذا الكتاب .

ولعل كارل كاوتسكي أول من قاد الطريق من بين ممثلي « الماركسية الجديدة » عندما نشر في مجلة نيوذايت ( ١٩٠١-١٩٠٢ ) مقالا انتقد فيه بحث توجان - بارانوفسكي عن « دراسات في نظرية وتاريخ الأزمات التجارية في إنجلترا » . في هذا المقال يقول كاوتسكي إن الأزمات الدورية تميل إلى أن تشتد حدتها وأن بطول أمدها ، وإن الرأسمالية ليست بعيدة عن مرحلة الركود الزمن الذي سوف يزيد من حدة الصراع الطبقي . وهذه المرحلة يدل عليها ازدياد المنافسة بين الشعوب الصناعية الرئيسية إذ يحاول كل منها أن يقطع لنفسه نصيباً أكبر من سوق عالمية راكدة ، وذلك عن طريق الرسوم الجركية الحامية والتوسع الاستعماري وأخيراً الحرب . فالصورة التي تراءت لكاوتسكي في المستقبل القريب - إن لم تستحوذ الطبقة العاملة على الحكم - تتمثل في « الأزمات والحروب والكوارث » .

وبعد ذلك في عام ١٩٠٢ نشر ج . ا . هوبسون الإنجليزي كتابه المشهور « الإمبريالية » . وبرغم أن صاحبه لم يكن ماركسياً ، وبرغم أنه يعبر عن وجهة النظر الليبرالية ، إلا أن الكتاب يعتبر من أدق ما نشر حول هذا الموضوع ، وكان أساساً استند إليه من بحثوا الموضوع بعد ذلك .

فإذا انتقلنا إلى الكتاب الماركسيين نأق الدراسة التي قام بها أوتو باور، وبدأها بالتساؤل عن السبب الذي من أجله يزداد ميل الدول العظمى إلى أن تضع سياساتها الخارجية والمسكرية في خدمة التوسع في الأقاليم الأقل نمواً في العالم، ويجيب على السؤال بأن حالات الكساد الدورية التي تتميز بها الرأسمالية تزيد من الحافز الذي يؤدي برأس المال إلى الحصول على مناطق تقود مضمونة في البلاد المتخلفة حيث فرص الاستثمار أفضل ومعدلات الربح أعلى. وفي رأى باور أنه في أي تبادل يتم بين المناطق التي أخذت بالتصنيع والمناطق المتأخرة وحتى في ظل حرية التجارة الكاملة وفي حالة انقضاء السيطرة السياسية ينتزع فائض القيمة من المناطق الأخيرة ليصب في الأولى نظراً لأن ارتفاع التكوين المصنوي لرأس المال في ظل ظروف التكنولوجيا المتقدمة معناه أن فائض القيمة يتكون بنسبة تعود بالخير على الأقاليم الصناعية وعلى حساب الأقاليم الأخرى الأقل منها من الناحية الصناعية . هذا التحليل يؤدي إلى الاستنتاج بأن الإمبريالية هي أساساً علاقة بين البلاد الصناعية والزراعية تحاول عن طريقها الأولى تسكمة أرباحها العادية من التجارة عن طريق إخضاع البلاد الزراعية .

مغزى حجة باور هو أن التوسع الرأسمالي يؤدي إلى الضم الإمبريالي لأنه في ظل الظروف الحديثة تتطلب أقوى تركيزات رأس المال أسواقاً مضمونة ومناطق للاستثمار تخضع لسيطرتها السياسية ويستبعد منها المنافسون الأجانب<sup>(١)</sup>.

غير أن رودلف هيلفرد نج هو الذي طلع في عام ١٩١٠ بكتابه «رأس المال المالي» والذي جعل في إمكان معاصريه من الكتاب الاشتراكيين وبما فيهم لينين أن يربطوا بين نظرية الإمبريالية وبين تحليل الاحتكار والحماية الجمركية يقول هيلفرد نج إن ازدياد تركيز ملكية الشركات في جميع البلاد الصناعية يؤدي إلى تضيق مجال المنافسة وفي الوقت نفسه يخلق طبقة متجانسة ممن يبدؤم اتخاذ القرارات والذين يتولون أمور البنوك الرئيسية والاحتكارات، وبذلك يجعل في الإمكان وجود درجة من السيطرة

الواعية على الاقتصاد ولكن دون استبعاد ما تتميز به الرأسمالية من مصالح طبقية متعارضة. هذا التناقض بين الإدارة المائلة لفروع معينة من الإنتاج وبين اللامعوقلية التي يتسم بها النظام ككل، تعبر عنه محاولات تخطيط تلك القطاعات من الاقتصاد التي خضعت لسيطرة الشركات، إما على صورة نقابات المنتجين Cartels أو الشركات الموحدة Trusts، والتي تسيطر عليها أكبر البنوك الاستثمارية. مقابل هذا الاتجاه المتزايد إلى الاحتكار نجد نمو الحماية الجبركية التي تشجع بدورها على تكوين مزيد من الكارتلات والترسبات إلى أن تتم لها السيطرة على الاقتصاد البلد. وهذا الاتجاه يؤدي على نطاق البلد الواحد إلى اختفاء المنافسة بالتدريج وإخضاع صفار المظمين للشركات الكبيرة التي هي أقوى ما تكون في مجال الصناعة الثقيلة. أما على الصعيد الدولي فهذا الاتجاه يقضي على حرية التجارة وبذلك يزيد من حدة العداوات السياسية. فالسوق المحلية تحتاج إلى الحماية حتى تتمكن الصناعات الاحتكارية من رفع الأمان، بينما تدفع في الخارج سياسة إفراق بقصد التخلص من المنتجات التي لا يمكن بيعها في الداخل بالأمان المرتفعة. ولما كانت المجموعات المنافسة من الإحتكارات «القومية» ومعها الدول التي توجد بها هذه الإحتكارات، تتبع نفس سياسة الحماية في الداخل والإغراق في الخارج، فالنتيجة هي نشوب حرب اقتصادية تهدد بالتحول إلى حرب سياسية وعسكرية. وبذلك فالإمبريالية الاستعمارية أي التوسع المسلح في الأقاليم المختلفة نتاج ثانوي لهذه العملية. وهكذا ففي التحليل الأخير يؤدي تركز رأس المال إلى الفوضى الدولية وازدياد العداوات بين الشعوب، وأخيراً إلى الصراع المسلح.

على أساس هذه الآراء وبالإستناد إليها أخرج لينين كتابه المشهور «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية». من الناحية النظرية البهتة لم يأت الكتاب بكثير من الجديد، ولكن أهميته الرئيسية تكمن في أنه اتخذ من تحليل نظري مادة لتحقيق هدف سياسي فيعلن أن الإمبريالية نظام لاستعباد ألف مليون نسمة (في المستعمرات وأشباهاها)، أي أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية لصالح مجموعة طفيلية بدرجة متزايدة من البلاد الغربية المتقدمة. ومما ساعد على ترويج الكتاب أو

الآراء التي تضمنها بعبارة أخرى ، بساطة أسلوبه إلى جانب خلوه من التعقيدات النظرية والتجريدات التي نلقاها في كتابات أوائك الكتاب الاشتراكيين ممن أشرنا إليهم . وسوف تقدم عرضاً موجزاً لفكرة لينين عن الإمبريالية .

إن المنافسة الحرة هي الصفة التي تتميز بها الرأسمالية أو كانت تتميز بها في أول أمرها . غير أن هذه الصفة يصححها نقيضها ، ذلك أن تفوق نظام الإنتاج الكبير وازدياد تركيز رأس المال يؤديان حتماً إلى الاحتكار الذي هو اتفاق بين الرأسماليين الذين يملكون فيما بينهم الشطر الأكبر من إنتاج سلعة معينة ، وذلك من أجل العمل على زيادة أرباحهم ومن البديهي أن الاحتكار لا يمكن أن يتحقق إلا إذا سيطر عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال على أغلبية الإنتاج . ولقد ساعد نظام الشركات المساهمة على تدعيم سيطرة رؤوس الأموال الضخمة على الحياة الاقتصادية .

ويظهر الاحتكار أولاً في الصناعات الثقيلة ، وعن هذا الطريق يسيطر كبار الرأسماليين على مختلف فروع الإنتاج نظراً لاعتماد الصناعات الأخرى على الصناعات الثقيلة . ولاحظ لينين أن تاريخ الاحتكارات مر بمراحل ثلاث هي :

(١) في الفترة ١٨٦٠ - ٧٠ بلغت المنافسة الحرة أوجها ، وكان الاحتكار في بداية عهده ولا يكاد أن يكون واضحاً ملحوظاً .

(٢) وبعد أزمة عام ١٨٧٣ زاد عدد الكارتلات ، ولكنها برغم ذلك غير ثابتة الدعائم بل هي ظاهرة انتقال .

(٣) بعد الرخاء الذي حدث في القرن التاسع عشر ، وبعد أزمة ١٩٠٠ - ٣ أصبحت هذه الهيئات الاحتكارية إحدى دعائم الحياة الاقتصادية كلها .

ومنذ ذلك التاريخ زاد عددها وتنوعت أشكالها وعظمت سيطرتها على الإنتاج ، وهكذا تحوالت الرأسمالية إلى الاحتكار الاستعماري . ويلاحظ أن هذا الدور الجديد من خصائص القرن العشرين .



ولن ندرك أهمية الاحتكارات إلا إذا عرضنا للدور البالغ الأهمية الذي تلعبه المصارف ، فقد كانت هذه الأخيرة في أول أمرها وسيطاً لتسهيل عملية الدفع ولكن بقطور الرأسمالية زاد نشاط المصارف في ناحية الائتمان فأصبحت تتجرف في رأس المال وتجمع كافة أنواع الدخول وتضعها تحت تصرف الرأسماليين . وكما نمت الرأسمالية إتجهت المنشآت المصرفية نحو التركيز وزاد ما تجمعه من رأس المال . إن الجزء الأكبر من رأس المال هذا ملك للخير ، ولكن مبلغ رأس مال المصرف نفسه يزداد بسرعة . يقل عدد المصارف ولكن يزداد حجمها وتضعهم رؤوس أموالها . وخلال الفترة ١٨٩٠ — ١٩١٢ نقص عدد المصارف في إنجلترا من ١٠٤ إلى ٤٤ وزاد رأسمالها من ٤٣٠ إلى ٨٥٠ مليون جنيه . وفي نهاية عام ١٩٠٩ كانت مصارف برلين التسعة الكبرى والمتصلة بها تسيطر على ٢٧٦٠٠٠٠٠ ر. م. مارك أي ما يعادل ٨٣ في المائة من رأس المال المصرفي كله .

ولم تعد المصارف تقصر عملها على منح القروض القصيرة الأجل ، بل إنها تعمل على استغلالها في الصناعة مستفيدة من الفرص التي تتيحها لها شركات المساهمة هذه المصارف تتميز بالاتحادات الصناعية الكبرى في البلاد الرأسمالية وبذلك تحدث عملية مزج أو اندماج بين رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي ، ونتيجة هذا الإمتزاج هي التي يطلق عليها اصطلاح « رأس المال المالي » *finance capital* وترتب على نمو الاحتكار ورأس المال المالي أن أصبح مصير العالم الرأسمالي في يد مجموعة قليلة العدد من أصحاب رؤوس الأموال ، أو كما قال البعض « أن ثلاثمائة من الناس لا يعرف أحدهم الآخر هم سادة مصائر العالم الاقتصادية » ، ففي إنجلترا كان ١٢٪ من الملاك يمثلون ٣٨٪ من ثروة البلاد كلها وكان أقل من ٢٪ يملكون ٦٤٪ من هذا الجزء من الثروة<sup>(١)</sup> .

يسيطر الاحتكار على السوق الداخلية ، ولكن الرأسمالية في البلاد الصناعية الراقية لا تستطيع مطلقاً أن تعتمد على السوق المحلية وحدها بل تبحث عن الأسواق

الخارجية . وبطبيعة الحال تكون هذه الأسواق مما لا تنتج أمثال هذه السلع ، وإذن تتجه الرأسمالية صوب البلاد المتأخرة وشبه المتأخرة . ولكن هذه الأخيرة لا تستطيع أن تؤدي نقداً ثمن ما تشتريه من السلع وهنا تضطر الرأسمالية إلى أن تقرضها السلع الإنتاجية مثل السكك الحديدية والآلات حتى تزيد مقدرة هذه البلاد الشرائية وتتمكن من دفع فوائد الديون التي اقترضتها . وهكذا تصل الرأسمالية إلى مرحلة تصدير رأس المال . ومما يزيد من الميل إلى تحول رأس المال إلى خارج بلاده أى إلى المناطق والبلاد الأقل تقدماً أن الاحتكار يخلق فائضاً كبيراً من رؤوس الأموال لا يمكن استثمارها في مواطنها الأصلية بحيث يمكن الحصول على عائد مجز لأربابها ومن هنا تفضل الخروج إلى أقاليم أخرى حيث أجور العمال الوطنية منخفضة وساعات العمل طويلة وموارد المواد الأولية لا تزال بكراً .

وثمة ظاهرة أخرى تلك هي أن هذه الإنمادات الاحتكارية تقسم أولاً السوق الداخلية فيما بينها ، وتعرض رقابتها وإشرافها على صناعة الدولة . ولكن المعروف أن السوق الداخلية في ظل النظام الرأسمالي وثيقة الارتباط بالسوق الخارجية . لقد خلق رأس المال منذ زمن طويل سوقاً عالمية ، وكلما زاد تصدير رأس المال اتسع نطاق « مناطق النفوذ » التي تسيطر عليها الاتحادات الاحتكارية . فمن الطبيعي إذن أن تحملها الظروف على إنشاء نقابات دولية أو بعبارة أخرى تجبرها على تقسيم العالم فيما بينهما ، لاعتن سوء نية من جانب الرأسماليين وإعما لأن درجات التركيز التي وصلت إليها الرأسمالية تجبرهم على اتباع هذا الأسلوب بقصد اجتفاء الأرباح . وهنا نجد أيضاً ارتباطاً مع فكرة ماركس عن ميل معدل الأرباح إلى الهبوط ، بمعنى أن وضوح هذا الاتجاه في البلاد الرأسمالية يفرض على الرأسمالية أن تحول قدرأ من نشاطها إلى البلاد الأقل نمواً حيث الجزاء كبير وبهذا تموض الهبوط الذي يطرأ على معدل الربح في موطنها الأصلي .

وضرب لينين مثلاً بوضع هذه الفكرة . فإلى عام ١٩٠٠ كانت في ألمانيا ٧ أو ٨ مجموعات تمثل ٢٨ شركة من الشركات المشتغلة بالصناعة الكهربائية ، ولكن على أراضية سنة ١٩٠٠ اندمجت هذه المجموعات في اثنتين أو بالأحرى ( م ٧ — المذاهب الاشتراكية )

في مجموعة واحدة (سنة ١٩٠٢) وهي شركة جنرال إلكتريك (الألمانية) وتتحكم فيها بين ١٧٥ ، ٢٠٠ شركة عن طريق حيازة أسهمها بصورة كلية أو جزئية ، ويقرب رأسمالها من ١٥٠٠ مليون مارك ، ولها في خارج ألمانيا ٣٤ ممثلاً مباشراً منهم ١٢ شركة مساهمة ، في أكثر من عشر دول . وفي الوقت نفسه حدثت حركة مماثلة في الولايات المتحدة . وأخيراً اتفقت المجموعتان الألمانية والأمريكية (١٩٠٧) فصارت النمسا والروسيا وهولندا والدنمرك وسويسرا وتركيا والبلقان من نصيب المجموعة الألمانية ، بينما اختصت الكتلة الأمريكية بالولايات المتحدة وكندا .

أشرنا إلى تصدير رؤوس الأموال ، وحتى يتسنى الاطمئنان عليها وعلى فوائدها تنشأ الحاجة إلى بسط إشراف سياسي على البلدان التي صارت موضع الاستغلال ، وهنا يبدأ تقسيم العالم تقسيماً إقليمياً . فالنزعة الاستعمارية الحديثة التي شهدناها منذ أواخر القرن الماضي عنيفة وسريعة ، هي نتيجة حتمية لتطور الذي طرأ على الرأسمالية . وقد أورد لنا لينين الإحصاء التالي نقلاً عن كتاب موريس الأمريكي المسمى « تاريخ الاستعمار » :

#### الملكيات الاستعمارية

الفترة		بريطانيا العظمى		فرنسا		ألمانيا	
المساحة (١)	السكان (٢)	المساحة	السكان	المساحة	السكان	المساحة	السكان
١٨١٥ — ١٨٣٠	٩	١٢٦,٤	٠,٢	٠,٥	—	—	—
١٨٦٠	٢,٥	١٤٥,١	٠,٢	٣,٤	—	—	—
١٨٨٠	٧,٧	٢٦٧,٩	٠,٧	٧,٥	—	—	—
١٨٩٩	٩,٣	٣٠٩,٠	٣,٧	٥٦,٤	١	١٤,٧	١٤,٧

(١) بلايين الأميال المربعة :

(٢) ملايين الأنفس .

ويلاحظ أن أعظم التوسع بالنسبة إلى بريطانيا العظمى كان خلال الفترة ١٨٦٠ — ١٨٨٠ ، كما كان كبيراً أيضاً في العشرين سنة الأخيرة . وفي هذه الفترة ذاتها بلغ توسع كل من فرنسا وألمانيا أقصاه . ويمد هوبسون الفترة الممتدة بين عامي ١٨٨٤ ، ١٩٠٠ أعظم مراحل التوسع الإستعماري للدول الأوربية كما يقتضيه من البيان التالي إذ :

حصلت بريطانيا على ٣٧٠٠٠٠٠ ميل مربع حيث يقيم ٥٧٠٠٠٠٠ نسمة  
 » فرنسا » ٣٦٠٠٠٠٠ » » » »  
 ألمانيا ١٠٠٠٠٠٠ ميل مربع حيث يقيم ١٦٧٠٠٠٠٠ نسمة  
 بلجيكا ٩٠٠٠٠٠ » » » »  
 البرتغال ٨٠٠٠٠٠ » » » »

والجدول التالي يوضح مساحات وتمداد ممتلكات الدول الكبرى :

١٩١٤

سنة ١٨٧٦

السكان	المساحة	السكان	المساحة	
(بالملايين)	(بالملايين الكيلومتر المربع)	(بالملايين)	(بالملايين الكيلومتر المربع)	
٣٩٣,٥	٣٣,٥	٢٥١,٩	٢٣,٥	بريطانيا العظمى
٣٣,٢	١٧,٤	١٥,٩	١٧,٠	روسيا
٢٥,٥	١٠,٦	٦,٠	٠,٦	فرنسا
١٢,٣	٢,٨	—	—	ألمانيا
٩,٧	٠,٣	—	—	الولايات المتحدة
١٩,٢	٠,٣	—	—	اليابان

من هذا الذي سبق بيانه نرى كيف تحولات الرأسمالية إلى رأسمالية احتكارية واستعمارية (أي إلى إمبريالية)، ولها خمس مظاهر نلخصها إتماماً للفائدة :

١ — ازدياد تركيز الإنتاج ورأس المال مما يؤدي إلى نشوء الاحتكارات .

٢ — امتزاج رأس مال الصناعة برأس مال المصارف فتكون نوع جديد هو رأس المال المالى .

٣ — ازدياد أهمية تصدير رأس المال بالقياس إلى تصدير السلع .

٤ — قيام احتكارات دولية تقسم العالم فيما بينها .

٥ — إتمام تقسيم بقية مناطق العالم الباقية بين الدول الرأسمالية الكبرى .

فالإمبريالية هي الحل الذى اهتمت إليه الرأسمالية لتخرج من ورطتها . ولكن هذه الرأسمالية الاستعمارية تحمل في طياتها عوامل فتأنها بسبب ما تنطوى عليه من المتناقضات ، فهناك الحرب الخفية والسافرة بين الاحتكارات المحلية أو الدولية . وأهم من هذا أن الأموال والأدوات التى تبحث بها إلى الأقاليم المتأخرة المهتلفة لانهت أن تدفع بالأخيرة إلى الانتفاض عليها محاولة التخلص من سيطرتها .

هذه خلاصة موجزة لتحليل الإمبريالية وربطها ارتباطاً وثيقاً بالرأسمالية في مراحلها الاحتكارية بوجه خاص . ولقد تعرض التحليل للنقد فقيل إنه يركز على مرحلة التوسع الاستعماري الذى حدث منذ أواخر القرن التاسع عشر على أيدي الدول الرأسمالية الرئيسية . فإذا صح أنه كان وليد المرحلة الاحتكارية الرأسمالية الحالية والرأسمالية بوجه خاص ، فكيف يمكن على أساس هذا التحليل تفسير حركات التوسع الاستعماري التى شهدناها التاريخ في عصر الدولة الرومانية ثم في أوائل المصور الحديثة بعد الكشف الجغرافية الكبرى ، بل وكيف تفسر التوسع الاستعماري الذى تم في عهد روسيا القيصرية والفى أوصل حدودها إلى الباسيفيك ، وكان ذلك البلد آنذاك قد بدأ الأخذ بأساليب الإنتاج الرأسمالي الحديث .

ولعل من المفارقات التى تلفت النظر ما نلحسه في الاتهامات التى يتراشقها الجانبان السوفييتي والصيني الآن حيث أن الجانب الصيني يتهم السوفييتي بالإمبريالية ويقول إنه استولى على مساحات شاسعة من آسيا منذ العهد القيصري وليس للاتحاد السوفييتي حق فيها الآن .

## القسم الثالث

الماركسيّة بين التنقيح والنفسية





## الفصل العاشر

### كاوتسكى والربط بين الماركسية والديموقراطية

ظلت الماركسية سواء بوصفها مجموعة من أفكار تتخذ عبر ميادين الاقتصاد والسياسة والاجتماع، أو باعتبارها دراسة علمية وتشريحا تاريخيا للرأسمالية وهو الأمر الذى يعتبر جوهر كتاب « رأس المال »، أو بأنها نبوءة عن مصير المجتمع البورجوازي وأسلوب عمل من أجل التمجيد بهذا المصير وهو ما يستشف من « البيان الشيوعى » - نقول إنه أيا كانت النظرة فقد ظلت الماركسية مرتبطة بصاحبها ماركس وإنجاز إلى حين وفاة الأول فى عام ١٨٨٣ .

بعد ذلك التاريخ بدأ ما يعتبر محاولة جادة لإنشاء مذهب ماركسى أو مدرسة ماركسية أسوة بالمذاهب أو المدارس الفكرية المختلفة . وخلال هذه العملية التى استمرت حتى نشوب الحرب العالمية الأولى وشغلت الفترة التى شهدت قيام الدولية الثانية وانتهيارها ، تعددت وتباينت التفسيرات ، وزاد من حدتها نشر الجزئين الثانى والثالث من « رأس المال » وإن فصلت بينهما سنوات كثيرة، وكان أصحاب هذه التفسيرات يستندون فى تأييد دعاويهم إلى كتابات ماركس وإنجاز المتناثرة . ونشب الجدل العنيف بين الأجنحة المختلفة ، فهناك من وصفوا أنفسهم بأنهم حملة لواء الماركسية الأرثوذكسية أو الصحيحة وكان يمثلهم كاوتسكى ، وهناك من رأوا أن المذهب كما صاغه المعلم الأول وزميله فى حاجة إلى أن يمد النظر فيه على ضوء ما طرأ على العالم من تطورات وتغييرات ومن أصحاب هذا رأى برنشتاين ، وهناك أيضاً من تمسكوا بالكثير من المصطلحات الماركسية ولسكهم دعوا إلى الإصلاحية التدريجية كسبيل إلى تحقيق الاشتراكية ويمكن أن ندرج فى هذا الجناح الفايين فى إنجلترا والكثيرين من الاشتراكيين فى أوروبا الغربية . وهناك

أخيراً من شددوا على الماركسية كأسلوب للعمل وراحوا يحاولون تكييفها لتتنافى مع ظروف بلادهم الخاصة وهو ما فعله لينين . ولكن سواء كان المفسر كاوتسكى أو برنشتاين أو روزا لو كسمبرج أو لينين ، فالواضح أن ماركسية أى جناح من هذه الأجنحة ليست فى كثير منها ماركسية ماركس وإنجلز . وأكثر من هذا كان الجدل يدور بلا نهاية فى النطاق الأيديولوجى ، فلا نجد أحداً من أولئك المفسرين يتناول الموضوعات العملية إذا ما قدر لدعواتهم أن تقتصر : ما شكل المجتمع الذى سوف يعقب انهيار الرأسمالية ؟ وكيف يكون تنظيم الاقتصاد بعد أن ينتقل إلى أيدي المجتمع ؟

فى عملية تكوين المدرسة الماركسية ببرز اسم كارل كاوتسكى ( ١٨٥٤ - ١٩٣٨ ) ، ويعتبر عام ١٨٨٣ تاريخاً مهماً إذ فيه أنشئت صحيفة « نيوزايت » لسان حال الإشتراكية الديمقراطية الألمانية التى كانت تعتبر أقوى حركة اشتراكية فى أوروبا فى ذلك الحين وكانت تبشر بنتائج طيبة لو أنهت لها قيادة واعية وواضحة . وأسندت رئاسة التحرير إلى كاوتسكى الذى درس مؤلفات ماركس وإنجلز . بل وأكثر من هذا كان صديقاً حميماً للأخير . بهذا التطور الجديد وجدت الماركسية مديراً عاماً واسع الانتشار ، تحدثت عن طريقه وتدفع عن نفسها ما كان يوجه إليها من نقد وهجوم ، وتحاول أن تشرح نفسها وتوضح مفاهيمها النظرية . وبهذا التطور أيضاً فرضت الماركسية نفسها على أهم قوة اشتراكية فى القارة ، وفى عام ١٨٩٠ عهد إلى رئيس التحرير بإعداد مشروع برنامج يوضح فيه أفكار الحزب ومطالبه فقام بالمهمة وكانت النتيجة تلك الوثيقة المعروفة باسم ( برنامج إرفورت ) الذى تم إقراره فى العام التالى ، وبذلك تحقق الاندماج بين الماركسية والحركة الاشتراكية الألمانية . لكن الواقع أنه لم يكن بالاندماج المصوى ، ذلك أن الأخيرة لم تزد عن كونها حركة ديمقراطية راديكالية .

حقيقة خرج البرنامج مغلفاً بنسيج براق من الأفكار والمصطلحات الماركسية وهو أمر متوقع من صاحبه الذى ظل سنوات طويلاً ينظر إليه على أنه الحجة بلا

منازع في الماركسية الأرثوذكسية . فديباجة البرنامج تضع قدراً كافياً من التأكيد على الصراع الطبقي في المجتمع البورجوازي ، وتأخذ بالتخلييل الماركسي للرأسمالية وكيف تنطوي على عوامل فتأها ، بل وتطلع الديباجة إلى انتقال وسائل الإنتاج إلى أيدي المجتمع . لكن إذا استبعدنا هذا الغلاف الماركسي الذي كان الهدف الرئيسي منه إرضاء إنجلز صديق الكاتب من جهة ومسيرة الجدل الأيديولوجي السائد من جهة أخرى ، فقد كان البرنامج في أغلبه يركز على ناحيتين أساسيتين هما الديمقراطية والإصلاح .

ولما كان برنامج إرفورت من وضع كاوتسكي لهذا يمكن اعتباره بياناً بمفهومه من الماركسية . وأول ما يلفت النظر أن هذا المفهوم ليس بالماركسية التي عبر عنها « البيان الشيوعي » ، ولا هو بالترسيخ الذي أضفاه عليها لينين فيما بعد أو بالصيغة التي طلع بها الأخير لها . ولهذا الأمر أهميته ذلك أن ثمة اعتقاد ساد منذ زمن طويل ، ينظر إلى الماركسية والشيوعية الروسية على أنهما مناهلتان ، وهو اعتقاد ظل كاوتسكي يعتبره خاطئاً بل وسخيفاً . كان كاوتسكي لا يرى في البيان الشيوعي الذي أعد وصدر خلال فترة تتجمع فيها سحب الثورة في سماء أوروبا ، سوى وثيقة لها مغزاها التاريخي فحسب ، واسكنها لا تستطيع أن تشبع المطالب الجديدة والظروف الجديدة ، وبعبارة أخرى فالبيان الشيوعي لا يصلح مرشداً للحركة الاشتراكية التي كانت قد أخذت في النمو والانتشار في بيئة تختلف عن التي نشأ فيها . وهذه الحركة استطاعت أن تتخلص من تأثير بلانكي وأمثاله وهو التأثير الواضح في البيان الشيوعي ، وأصبحت ديموقراطية دون أن تتخلى عن ثورتها . وهنا نقبين أهمية الرجل في تاريخ الفكر الماركسي فهو يعتبر الشخصية الرئيسية التي حاولت الربط بين الماركسية الصحيحة من جهة والديموقراطية من جهة أخرى . كان كاوتسكي يؤمن إيماناً مطلقاً بالاشتراكية ، وكان في الوقت نفسه يعتقد اعتقاداً راسخاً في الديمقراطية ، ولا يستطيع أن يتصور إحدى الفكرتين بدون الأخرى إذ بينهما التماس عضوي ،

والديموقراطية التي يراها كاوتسكي هي الديمقراطية الجمهورية ، وفي هذا كان

يختلف عن برنشتاين الذي كان قائماً بما يشبه النظام الدستوري البريطاني ، مع إصلاح نظام الملكية ، وهو تفسير كان موضع النقد العنيف من جانب كاوتسكي وأخراجه . والأمر الذي لا شك فيه أن نظرية كاوتسكي إلى الديمقراطية كانت منبثقة من الظروف السائدة في ذلك العهد في كل من ألمانيا في ظل آل هوهنزلرن وإمبراطورية النمسا والمجر الخاضعة لحكم آل هابسبرج . كان الحكم في كلا البلدين أوتوقراطياً برغم بعض المظاهر البرلمانية الكاذبة ، يقاوم كل انتقاص من سلطاته المطلقة . وكان حكماً تتولاها بيروقراطية بورجوازية ، وكان رجوعاً في الوقت نفسه يقف موقف العداء من دعوات الإصلاح . ومن هنا فلا سبيل إلى أي تغيير إلا بتحطيم ذلك النظام وإحلال الديمقراطية الجمهورية محله .

من هنا صار واجب الحركة الاشتراكية الممثلة للطبقة العاملة أن تسمى من أجل إقامة هذا النوع من الديمقراطية الذي يتيح لها إمكانية الوصول إلى مقر السلطة . فإذا تحقق لها هذا ، وعن طريق ماسوف بطراً من تغيير في البنيان الطبقي بالمجتمع ، وبفعل اشتداد حدة الصراع الطبقي ، وبحكم ما تنطوي عليه الرأسمالية نفسها من عوامل الفناء الذاتي ، استطاعت هذه الحركة القضاء على المجتمع البورجوازي . وبعبارة أخرى ما على الحركة الاشتراكية إلا أن تقيم الديمقراطية فإذا بالطريق مؤد حتماً إلى المجتمع الاشتراكي ، فكأن الثورة السياسية الديمقراطية كما يتصورها أصحاب هذا الرأي هي الخطوة أو المرحلة الأولى قبل الانتقال إلى الاشتراكية .

هذا الموقف عرض كاوتسكي للمعجوم - فدعاة تنقيح المسار كسمية تحدوا تفسيره للواقع الاقتصادي وسخطوا على ما يبدى من الاعتماد على اشتداد قوة الصراع الطبقي ذلك الصراع الذي استبعدوه من تفكيرهم ، كما ساء لهم ما كان يتحدث به عن حتمية زوال الفلاح الصغير وأن هذا الأخير لا يمكن أن يكون خليفاً يطمئن إليه في النضال الذي تشنه الطبقة العاملة من أهل المدن . أما الجناح اليساري وعلى رأسه روزا لو كسمبرج فقال إن نظرية كاوتسكي بأسرها عن الديمقراطية واعتبارها مؤدية حتماً إلى الاشتراكية

هي نوع من « الجبرية » ومعناها أن تتخلى قيادة الحركة عن فعاليتها ونضالها  
إعتماداً على مجرى التطور المحتوم .

وفي الوقت الذي أعلن فيه كاوتسكي تمسكه الشديد بالديمقراطية الراديكالية تراه  
يقاوم بكل قوة أي انحراف في اتجاه دكتاتورية الأقلية ، وهو اتجاه يمكن أن  
يساء تفسيره واستغلاله . هذا الإلتزام بدكتاتورية الأقلية يجعله موضع الاتهام  
بالتناقض إذ كيف يمكن التوفيق بين الديمقراطية في صورتها الراديكالية وبين  
دكتاتورية الأقلية .

هذا الموقف الوسط أثار على الرجل السخط من جانب اليمين واليسار على حد  
سواء ، وأشاع الكثير من عدم الوضوح الفكري وأساء كثيراً إلى الحركة  
الاشتراكية الألمانية وفي أوروبا الوسطى . ونفس الموقف الوسط اتخذ في عشية  
الحرب العالمية الأولى فلا هو يعلن عدم التأيد للحرب التي كانت تعتبر صراعاً بين  
الإمبرياليات ، ولا هو يدعو إلى الثورة على الحكومات التي شنت تلك الحرب  
لصالح الطبقات البورجوازية والتي لا يقع عبئها إلا على الطبقة العاملة . وابتداء من  
عام ١٩١٧ وبالتصارع البلشفية في روسيا بعد ثورة أكتوبر ، اشتد الهجوم على  
الرجل وكيّلت له الاتهامات بأنه عدو الثورة البروليتارية ، ومرتد عن المذهب  
الصحيح ، وداعية يروج للديمقراطية البورجوازية ، ودارويني في ثياب اشتراكية  
يعتقد في التطور ولم يفهم ماركس أبداً<sup>(١)</sup> .

ومها يكن الحكم على كاوتسكي فالواقع أنه هو الذي بدأ عملية تأسيس مدرسة  
ماركسية أو عملية تحويل أفكار ماركس وأنجز إلى مدرسة فكرية ، وهو الذي  
راح يفسر هذه الأفسكار على ضوء ظروف الربع الأخير من القرن التاسع عشر  
والسنوات الأولى من القرن العشرين . وهو الذي عمل على تأكيد الصلة بين  
الإشتراكية الماركسية والديمقراطية ونفى وجود صلة بين الأولى والشيوعية

الروسية كما صاغها لينين . وإذا لم يكن كاوتسكي قد لعب دوراً فعالاً في الانتفاضات التي وقعت في ألمانيا والنمسا والمجر في أكتوبر ونوفمبر من عام ١٩١٨ ، فلا شك أنها كانت من وحي تعاليمه عن الديمقراطية ، وتتفق تماماً فيما كان يذهب إليه من أن ألمانيا والنمسا وروسيا القيصرية لابد لها أن تمر بالثورة أولاً قبل أن تتمكن الاشتراكية الديمقراطية من الوصول إلى الحكم .

أما أنه أخفق في أن يلعب دوراً عملياً في التاريخ فذلك راجع إلى أكثر من سبب . فهناك أولاً المواقف الوسط التي اتخذها من الكثير من المسائل الأخلاقية مما أشاع قدراً من عدم وضوح الرؤية ، فتارة يبدو راديكالياً متطرفاً وتارة أخرى يقترب من دعاة تفقيح المذهب . وكان يفتقر إلى صفات لابد من توافرها فيمن يراد منه أن يتزعم الحركة الاشتراكية ، فلم يكن يملك أسلوب ماركس الفهاذ وعمقه في التحليل ، ولا إلمامه بآفاق الواسع بالأوضاع السياسية في أوروبا ، ولا وضوح الهدف الأخير كما كان شأن لينين ومواصلته السير في الطريق المؤدى إلى هذا الهدف أيًا كانت الوسائل والأساليب .

## الفصل الحادى عشر

### الدعوة إلى تنقيح الماركسية

لم تتعرض الماركسية بعد وفاة كارل ماركس للنقد والهجوم عليها من جانب خصومها فحسب ، ولكنها تعرضت أيضاً وبخاصة فى السنوات التالية لوفاة زميله فردريك إنجلز ؛ لجدل عنيف هز دعائم الحركة الاشتراكية الأوربية ، وتداول نواحي أو أخرى من مقوماتها الرئيسية ، وهو الجدل الذى اشتهر فى تاريخ الأدب الماركسى باسم الدعوة إلى تنقيح الماركسية أو تفسيرها بقصد تطويرها بحيث تقابل مع الظروف التى جددت على القارة فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن الحالى ، فكأنها فى الحقيقة محاولة للتوفيق أو للربط بين الفكر النظرى المجرد وواقع الحياة العملية.

والأمر الذى يميز هذه الدعوة التنقيحية أنها خرجت من قلب المعسكر الماركسى نفسه إذ اضطلع بها كتاب ماركسيون أو ظلوا حتى رغم تطرفهم فى النقد والتحليل والتفسير بمدون أنفسهم من الماركسيين ، حتى أن إدوارد برنشتاين الذى كان يعتبر أعظم ممثلى الاتجاه الجديد ، كان من معاونى إنجلز نفسه ، كما ظل صديقاً لكارل كاوتسكى إلى أن فرق بينهما زمناً الخلاف حول تفسير المفاهيم الماركسية .

ولقد استخدمت هذه الدعوة لرمى أصحابها بتهم عدة منها الخروج على الماركسية وخيانة البروليتاريا وخدمة البورجوازية . ويلاحظ بهذا الصدد أن الدعوة إلى تفسير الأفسكار الماركسية أو إلى التطبيق الماركسى على ضوء الاعتبارات العالمية أو الظروف المحلية ، كانت سلاحاً تشهره الشيوعية الروسية لا فى وجه الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فحسب ، بل وكذلك فى وجه الأحزاب



الشيوعية التي كان لها رأى مختلف عما جرى عليه العمل في الاتحاد السوفيتي . فعند ما خرجت يوغوسلافيا من دائرة النفوذ السوفيتي في أيام ستالين وراحت تشق لنفسها طريقاً في الإنشاء الاشتراكي ، تعرض الحزب الشيوعي اليوغوسلافي للاتهام بالانحراف عن الماركسية — اللينينية وبأنه أصبح منضمّاً إلى حظيرة دعاة التقيحية . ومن الطريف أيضاً أنه لما دب الخلاف بين الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية وخاصة منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي ، راح الحزب الشيوعي الصيني يتهم زميله السوفيتي بالخروج على الماركسية — اللينينية وبالتآمر مع الإمبريالية والبورجوازية وبأنه أصبح من زمرة التقيحيين ، بينما راحت موسكو تصم الحزب الصيني بالجود وعدم تقدير قوة التطورات العالمية وبأنه أصبح دجائياً متعصباً . وهكذا يمكن القول إن الصراع الذي دار بصورة متكررة حول تفسير الماركسية هو صراع بين دعوة إلى التمسك بالقديم ودعوة إلى التطوير دون إسالة إلى الغرض الأصلي وهو إقامة الاشتراكية .

وثمة أسباب عدة يمكن أن نعزو إليها تلك الدعوة إلى التقيح التي ظهرت في السنوات القلائل الأخيرة من القرن الماضي .

أولاً : شهدت أوروبا تطورات متنوعة ، ففي أوروبا الغربية بوجه خاص تقدمت الديمقراطية وحصلت الطبقة العاملة على امتيازات سياسية لها شأنها ، وهذا أشاع الإدراك بأن في الإمكان وصول الحركة الاشتراكية إلى الحكم والعمل على تغيير بنية المجتمع ، بالطريق الديمقراطي البرلماني وبدون حاجة إلى ثورة بروليتارية ، وهذا ما كان ينادى به النابليون في إنجلترا . ولاشك أن هذا الإدراك يعتبر تحدياً للنظرية الصراع الطبقي أو هدماً لها وهي النظرية التي لا ترى في غير ثورة البروليتاريا وسيلة لتحقيق الاشتراكية . ولهذا السبب أيضاً كانت الحركة الاشتراكية الألمانية تركز الكثير من نشاطها على تحقيق المطالب السياسية التي تكفل لها الاشتراك الفعال في الحكم ثم السيطرة عليه فيما بعد . بل إن كلاوسكي نفسه كان متأثراً بهذا الاتجاه فرأى أن الثورة من أجل تحقيق الديمقراطية كانت شرطاً

مسبقاً لقيام الاشتراكية وبخاصة في البلاد الخاضعة للحكم الأوتوقراطي كما كان الحال في ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر .

وفي الوقت نفسه رسخت دعائم النظام الصناعي الجديد في إنجلترا وفرنسا وعدد من بلاد أوروبا الغربية ، وانتقل إلى ألمانيا وراح يسير بخطى واسعة وخاصة بعد تحقيق وحدة هذا البلد . وكانت النتيجة أن حصلت الطبقات العاملة على كثير من المزايا بفضل ما صدر من تشريعات اجتماعية كما ارتفعت أجور العمال الحقيقية وفي هذه الظاهرة ما ينقض نظرية ماركس المتعلقة بازدياد الفقر والبؤس . أما الطبقات الوسطى فعلى خلاف الظن بأنها تسير في طريق الانكماش والذوال ، أخذت تزداد عدداً وتجذب إلى صفوفها طوائف جديدة . وفضلاً عن ذلك فبسبب التقدم التكنولوجي واتساع نطاق السوق العالمية ونتيجة للتوسع الاستعماري المباشر وغير المباشر الذي اشتركت فيه الدول الصناعية الكبرى ، لم يتحقق ما كان يتحدث عنه ماركس بشأن اتجاه معدل الأرباح إلى الهبوط .

لهذه الإعتبارات وأمثالها رأى البعض إعادة النظر في بعض المفاهيم الماركسية حتى يتسنى وضع أساليب للعمل تتفق مع التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وإلا أصبحت هذه المفاهيم تعيش في فراغ بسبب انقطاع صلتها بالواقع المعاصر . ولعل هذا ينطبق أيضاً على التفسيرات التي ظهرت في الفكر الماركسي بشأن التعايش السلمي وعدم حتمية الحرب وتمدد طرق الوصول إلى الاشتراكية ، مما سوف نعرض له بالتفصيل عند حديثنا عن خروشوف والخلاف المذهبي بين الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية ، وهو الخلاف الذي تتشابه فيه الاعتبارات العقائدية مع الأسباب السياسية والاقتصادية والتاريخية .

ثانياً : لاحظ عدد من الماركسيين وغيرهم أن تفكير ماركس وإنجلز مر بمراحل متعاقبة أو مرحلتين أساسيتين يفصل بينهما البيان الشيوعي . فقبل صدور ذلك البيان كان الرجلان واقعين تحت تأثيرات عدة منها التقليد اليقيني في أثناء الثورة الفرنسية ، وجو أوروبا قبيل عام ١٨٤٨ عندما كانت سحب الثورة

تتجمع في سماء الكثير من بلاد القارة . ومن هنا غلب على تفكيرها طابع الثورة والعنف . ولكن الثورات التي نشبت في تلك السنة ما لبثت أن أخذت ، وحتى تجربة الكومون في باريس لم يقدر النجاح لها . هنا عمد الرجلان إلى التفكير الهاديء وانكب ماركس على تحليل الرأسمالية تحليلًا علميًا وهو الصنف الحقيقي مؤلفه الضخم « رأس المال » . لهذا كله رأى الكتاب أن البيان الشيوعي بأفكاره ونزعاته وبالأساليب التي يدعو إلى الأخذ بها ، وإن كان صالحًا لظروف أوروبا قبل انتصاف القرن التاسع عشر إذ كان منبعثًا عنها ، لم يعد صالحًا كأسلوب عمل في أوروبا منذ الربع الأخير من ذلك القرن ، ومن هنا نبذه برنشتاين . أما كاوتسكي ممثل الماركسية الأرثوذكسية ، كما أسلفنا ، فكان لا يرى فيه سوى وثيقة كل أهميتها تاريخية فحسب ، ولهذا كان تشديده على العلاقة الوثيقة بين الماركسية والديموقراطية .

ثالثًا : وكان من رأى الكثيرين أن مذهب ماركس ، شأنه شأن المذاهب الفكرية ، إنما يعنى بالكليات أو الموميات ، ومن ثم تفسح أمثال هذه المذاهب المجال واسمًا أمام الكثير من التفسير والتأويل على ضوء الظروف وفي هذا يمكن تشبيهها بالأديان نفسها . فالسيحية نفسها تقوم على عقيدة معينة لا يختلف بشأنها المسيحيون عمومًا ، ومع ذلك انقسموا منذ المصور المبكرة من ظهور المسيحية إلى مذاهب كبرى رئيسية ، كما انقسمت المذاهب ذاتها إلى طوائف وشيع . وهذا كله ما يعرف باسم « الاجتهاد » وباب الاجتهاد ليس مغلقًا لأن العقل البشري ليس جامدًا ولكنه يتطور . فالاجتهاد سبيل لبحث الحيوية عن طريق تفسير النصوص المجردة تفسيراً يتفق مع أوضاع المجتمع وذلك دون الخروج على لب العقيدة ذاتها .

هذا الذي ينطبق على الأديان يمكن أن ينطبق على الماركسية نفسها ، فأخذ الكتاب يتناولون الكثير من أفكار ماركس وإنجلز كما وردت في كتاباتهما ويفسرونها ويحللونها ومن هنا نشأ الخلاف . وساعد على ذلك ما كان يشوب

بعض العبارات والنصوص بل والأفكار من غموض ومن ذلك مثلاً نظرية القيمة والتمن والتي تعد من جوهر الماركسية ؛ ثم جاء الجزء الثالث من « رأس المال » الذي نشر في عام ١٨٩٤ متضمناً تحليلاً رأه الكتاب أو نفر منهم غير مقنع بدرجة قوية وهذا أفسح المجال لنقد النظرية إن لم يكن الهجوم عليها .

ويلاحظ أن الدعوة إلى التفتيح كان ميدانها الرئيسى ألمانيا ، ويرجع هذا إلى اعتبارين أحدهما أن ألمانيا أهم بلد بالقارة في ذلك الحين بعد أن تحققت وحدتها نتيجة حربين ناجحتين ضد آل هابسبرج وفرنسا ، كما كانت الحركة الاشتراكية الألمانية أعظم الحركات الاشتراكية في أوروبا ولها الغلبة في الدولية الثانية . أما مساهمة أوروبا الغربية في هذا الحوار فلم يكن لها شأن ، ذلك أن الماركسية لم يكن لها نفوذ هناك ولم تثبت أقدامها برغم وجود أفراد كانوا يحاولون الانسحاب إليها . وفضلاً عن هذا كانت الماركسية تواجه في الغالبية البريطانية منافساً قوياً استطاع أن يؤثر على الطبقة العاملة وقادتها وأن يستميل زعماء الحركة الاشتراكية في البلاد . وكانت الغالبية وليدة الظروف التاريخية في إنجلترا وتمثل الأسلوب البريطاني في فض الصراعات الداخلية ، بينما اعتبرت الماركسية ثمرة بيئة مختلفة وفلسفة دخيلة على البلاد ومن هنا لا تزال حتى الوقت الحاضر غير ذات جذور قوية في البيئة الاشتراكية البريطانية .

والأمر الذي يلفت النظر أنه لم تنشأ في النمسا حركة تفتيحية بالمعنى الدقيق برغم أن قيئنا كانت تمثل إحدى مدارس « الاقتصاد الجديد » الثلاث في أوروبا وبرغم الهجوم الذي شنه بوم — باورك في عام ١٨٩٦ على الجزء الثالث من كتاب « رأس المال » وهو هجوم اشترك فيه نفر من تلاميذه وأسفر عن حوار عنيف مع المدرسة الماركسية الناشئة في البلاد . كان رجال المدرسة النمساوية إما ماركسيين وإما معادين للماركسية .

ولعب الفكر الإيطالي دوراً بارزاً في الجدل الذي كان ناشياً حول النظرية

الماركسية وهنا تطالعنا أسماء أنطونيو لا بريولا وقيافريدو باريثو وبنديتو كروتشي وإنريكو باروني . ومما له دلالة بالغة أن الأخير ولم يكن ماركسياً ، قدم مساهمة لها أهميتها إذ طلع لأول مرة يبحث عن الاقتصاد المخطط<sup>(١)</sup> عنوانه « التخطيط الاقتصادي الجماعي » Il Ministro della Produzione nello Stato Collectivista وهو موضوع لم يحاول أن يتناوله بالبحث والتعميل الكتاب الماركسيون برغم صلته الوثيقة بالتطبيق الاشتراكي .

## الفصل الثاني عشر

### بين الفابية والماركسية

أشرنا في الفصل السابق إلى الفابية في معرض الحديث عن الدعوة إلى مراجعة النظرية الاشتراكية الماركسية . وقبل أن نتحول لمناقشة ما تعرضت له هذه الاشتراكية الماركسية من تفكيح وتحويل على أيدي لينين ، يحسن أن نتوقف لحديث موجز عن الفابية التي أصبحت منافساً قوياً للماركسية في إنجلترا ، وكان لها تأثير له شأنه على نمو الحركة الاشتراكية وعلى حزب العمال في هذا البلد .

والفابية صورة بريطانية من الاشتراكية أو هي نبات طبيعي نشأ في التربة البريطانية نفسها . كانت بريطانيا أسبق دول القارة إلى الأخذ بأسباب الثورة الصناعية منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر وما لبثت خلال القرن التالي أن بلغت مرحلة التصنيع الكامل . وكان من أثر ذلك السبق فضلاء عن الفوائد المتجمعة والمتولدة عن ثوراتها السياسية أو الدستورية في القرن السابع عشر والتي حطمت بالفعل نظرية حق الملوك المقدس ووضعت حداً لنظام الحكم الملكي المطلق كما مارسه آل تيودور وحاوله آل ستيورات من بعدهم ، نقول إنه بسبب هذه الظروف المتعاقبة كان نهوض الليبرالية ورسوخ أقدامها أسبق في إنجلترا أيضاً منه في البلاد الأوربية الأخرى ، مما تجلّى في الكثير من التشريعات السياسية والاجتماعية التي شهدتها القرن التاسع عشر . ولكن هذه الليبرالية بدأت منذ الثمانينات من ذلك القرن تفقد قوتها الدينامية كما وضع في تناقل خطى سير التشريعات الاجتماعية ، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن هذه الليبرالية استنفدت أغراضها بعد أن أدت مهامها ، وصار من المتعين أن تتقدم الاشتراكية لتحتل الميدان بدلا عنها ولكنها اشتراكية تطورية تتفق مع التقاليد البريطانية . وهكذا فالفابية إنما تمثل ذلك

الانتقال من الليبرالية إلى الاشتراكية التطورية .

وكلمة « فاي » نسبة إلى القائد الروماني فايوس ، وهذا الاختيار للإسم إنما يرمز إلى أسلوب هذه الحركة في العمل كما يتضح من العبارة التالية التي ظهرت على رأس النشرة الفايية رقم (١) (١) .

« يجب عليك أن تنتظر اللحظة المناسبة ، في صبر ، كما فعل فايوس وهو يقاتل هانيبال ، رغم أن الكثيرين انتقدوا تربيته ، ولكن عندما يحين الوقت يجب عليك أن تضرب بشدة ، كما فعل فايوس ، وإلا كان انتظارك هباء وبلا جدوى » .

كانت بداية الجمعية الفايية إجتماعاً في ٢٤ أكتوبر من عام ١٨٨٣ ضم نقرأ قليلاً حيث ألقى توماس دافيدسون محاضرة عن « الحياة الحديثة » ، وهو رجل ذو أفكار خيالية ومشوشة . ودار نقاش حول إمكان تأسيس مجتمع صغير تسير فيه الحياة على أساس من المشاركة . وفي اجتماع للجمعية في ٧ نوفمبر تقرر إنشاء « إتحاد هدفه النهائي إعادة تكوين المجتمع طبقاً لأسمى المبادئ الأخلاقية » ، كما تقرر في اجتماع بتاريخ ١٤ يناير من عام ١٨٨٤ إتحاد اسم « الجمعية الفايية » . ولم يمض وقت حتى تكونت « لجنة تنفيذية » بدأت بثلاثة أعضاء ، ثم تكونت « لجنة نشرات » ؛ وفي هذه النشرات وما يماثلها والتي ظلت الجمعية تصدرها خلال تاريخها ، أوضحت مبادئها وأفكارها ، كما كانت تعالج فيها مختلف المسائل والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فكانت كانت مدرسة للتربية أو التوعية الاشتراكية .

وكان للجنة التنفيذية أسلوب في إعداد النشرات وإصدارها توضحه لنا  
الفقرة التالية :

« كانت إجتماعات لجنتنا التنفيذية تتحول دائماً إلى قسمين رئيسيين : أولاً

---

(١) قصة الاشتراكية الفايية تأليف مرجريت كول وترجمة عبد الكريم أحمد ؛ ص ٧ .



الشئون الداخلية العاجلة تعقبها المسائل السياسية ؛ ثم النظر في الكراسات ..  
فالكراسة تظل دائماً النصيب الذي أسهمت به الجمعية في علم الاجتماع في عصرها ؛  
وكانت طريقتنا شاملة وفاحصة ، فكان كل منا يتسلم نسخة قبل النظر فيها بوقت  
كاف ليقرأها ويفكر فيها ثم ننظر فيها سوياً بعد ذلك . وكان هناك واحد منا  
دائماً لديه المعلومات الخاصة أو المتخصصة التي يتطلبها الموقف . وقد كانت القاعدة  
في جميع هذه الكراسات أن تكون خفيفة ودون انفعال <sup>(١)</sup> .

أما الروح التي كانت تسود العلاقات بين أولئك الرواد فيصفها من . ج  
هوبسون بقوله :

« بينما كنا زملاء مخلصين ، فإننا رفضنا في إصرار أن نكون رفقاء سواء  
في الحديث أو الكتابة . لقد كنا نتصافح في يناير ثم نظل بقية أيام العام لنسب  
بعضنا مواجهة دون أن نخشى لوماً . لقد كان هناك أمران جوهريان هما الولاء  
والأمانة الفكرية . وكان لسيدني وب إتصالات عديدة في دوائر رسمية مختلفة ،  
ولم يتردد مطلقاً في إبلاغنا ما يعرفه مهما كان الأمر سرياً . ولم يحدث مطلقاً أن  
خان أحدنا ثقة سواء صمداً أو بدون قصد ، كما لم يكن هناك أي تحفظ فكري .  
فربما اختلفنا — بل الواقع أننا اختلفنا حول كل شيء تقريباً — ولكننا فتحنا  
عقول بعضنا لبعض » <sup>(٢)</sup> .

وكانت النشرة الأولى التي أصدرتها الجمعية عنوانها « ماذا أكره الناس  
قراء ؟ » ، كتبها و . ل . فيلبس في أربع صفحات ، فنجحت نجاحاً بالغا وأعيد  
طبعتها سنة بعد أخرى ، وتلفت النظر فيها الفقرات التالية :

« إذا أصبح رأس المال مملوكاً للمجتمع فإن العامل سيستفيد منه تماماً ،  
ولكن مادام رأس المال متروكاً في أيدي قلة ، فإن الفقر لا بد أن يكون نصيب  
الكثيرين . وأنتم يا من تعيشون حياة مرفهة مريحة ، فكروا في أن ما أنتم

---

(١) قصة الاشتراكية الفابية ، مصدر سابق ، ص ٨١ - ٨٢ (٢) شرحه ص ٨١

فيه من راحة وكاليات إنعاشه شقاء الآخرين وعوزهم! إن الفقر وليد إسرافكم .  
ومن الآن كيد أن الذهب الذي خلفه لكم آباؤكم لم ينزع كل إنسانية من نفوسكم .  
وخلال السنوات ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ ، ١٨٨٦ انضم إلى الجمعية الوليدة رجال  
قدر لهم أن يلعبوا فيما بعد دوراً هاماً لا في تاريخها فحسب بل وفي تنمية ودعم  
الحركة الاشتراكية في بريطانيا وهم برناردشو ، سيدنى وب ، سيدنى أوليفيه ،  
وجراهام ولاس . وفي النشرة رقم ٣ أعلنت الجمعية لأول مرة أنها اشتراكية .  
وفي عام ١٨٨٧ صدر أهم منشور وكان بعنوان «حقائق الاشتراكيين» .

ورأت الجمعية أن تنتهج أسلوباً جديداً فقررت في العام التالي القيام بحملة منظمة  
لمعرض الأفكار الاشتراكية على الرأي العام الواعي في البلاد عن طريق سلسلة  
من المحاضرات التي يلقها الأعضاء ثم جمعت هذه المحاضرات في كتاب بعنوان  
«مقالات في الاشتراكية» وفاقته النتيجة جميع التوقعات حيث بيعت في العام  
الأول ٢٥٠٠٠ نسخة من مختلف طبعته ، فكان في ذلك الرواج دليلاً كافياً على  
مبلغ النجاح الذي حققته الجمعية الفابية من جهة ، وعلى اتساع نطاق الإستجابة  
في بريطانيا للأفكار الاشتراكية من جهة أخرى .

ومن هذه المقالات نستطيع أن نتعرف على أهم خصائص الاشتراكية الفابية<sup>(١)</sup>  
وفي مقدمتها عدم الاستناد إلى مدرسة فكرية معينة . فبرناردشو في مقاله  
«الأساس الاقتصادي للاشتراكية» يفتش الكثير من أفكار ريكاردو وبيثونز ،  
كما يأخذ الكثير عن كارل ماركس . فعمده أن الأرض ورأس المال يملان ريعاً ،  
وهذا الريع يجب إما أن يضاف إلى مكافأة العمل وإما أن يكون من نصيب المجتمع  
الذي يخصصه للخدمات ، وفي رأيه أن هذا «الريع» هو ما يدعوه ماركس «فائض  
القيمة» . فإذا ما استولى المجتمع على هذا الفائض وتخلص من تآلف المنافسة  
الرأسمالية والإنفاق الرأسمالي تكون النتيجة أن يتوفر لكل شخص حد أدنى من  
مستوى الحياة المتحضرة .

(١) اعتمدنا في بيان هذه الخصائص على كتاب « قصة الاشتراكية الفابية » ، مصدر  
سابق ، الفصل الرابع ، ص ٤٥ وما بعدها .

ويأخذ سيدنى وب Webb ووليم كلارك من تعاليم ماركس وبفنام ، فمن رأى وب أنه لا يمكن تحقيق « أكبر قدر ممكن من السعادة لأكثر عدد من الناس » إلا إذا تم استخدام الموارد الإنتاجية بواسطة المجتمع . وفي الوقت نفسه يتقبل هو وكلارك التفسير المادى للتاريخ والذي يمان فيه ماركس أن قوى الإنتاج تحدد ظروف المجتمع السياسية . وعند وب أن التقدم الاقتصادى الذى تم فى القرن الماضى سيؤدى مباشرة إلى الاشتراكية .

ولكن إذا كانت الغالبية تأخذ عن الماركسية قدراً من مفهوم التفسير المادى للتاريخ ، فإنها فى الوقت نفسه ترفض فكرة الصراع الطبقي والثورة ودكتاتورية البروليتاريا ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه البعض وما أشرنا إليه فى موضع سابق ، من أن الغالبية كذهب اشتراكي تعتبر امتداداً للتقليد الليبرالى . إن الانتقال إلى الاشتراكية يتم عن طريق الديمقراطية البرلمانية ، فيشر الوعى فى صفوف الجماهير وعن طريق الانتخابات تستطعم الحركات الاشتراكية أن تشارك فى الحكم بصورة متزايدة وأن تنتزع التشريعات والإصلاحات التى تؤدى إلى إجراء التغيير المطلوب فى الهيكل الاقتصادى وفى التركيب الطبقي وذلك دون الحاجة إلى الثورة البروليتارية وإلى الدكتاتورية البروليتارية . هذا الاعتقاد فى الديمقراطية باعتبارها الطريق المؤدى إلى الاشتراكية هو ثنائية خصائص الغالبية . ولا شك أن هذا اللون من التفكير كان متأثراً إلى حد كبير بالتاريخ البريطانى نفسه وبخاصة فى القرن التاسع عشر حيث تمسكت الليبرالية — عن طريق الضغط من جانب الرأى العام — من انتزاع الكثير من الإصلاحات السياسية والاجتماعية .

وهذا الاعتقاد فى الديمقراطية تنفرع عنه نتيجتان هامتان أيضاً ، أولاً أن النايين يرفضون النظرية الماركسية التى تعتبر الدولة الأداة التى تخدم المصلحة أو المصالح الطبقيّة الغالبة فى المجتمع . الدولة فى نظرم جهاز عام فإذا تمسكت الحركات التقدمية من الوصول إليه استطاعت أن تحقق أهدافها . والنتيجة الثانية هى أن التحول إلى الاشتراكية لا يتم دفعة واحدة مما يحدث فى حالة الثورة ، وإنما يتم

بالتدريج عن طريق تراكم الإصلاحات الاجتماعية ، وبعبارة أخرى تأخذ الفابية  
بمبدأ التحرك التدريجي صوب الاشتراكية .

والديمقراطية عند الفابين ليست وسيلة لتحقيق الاشتراكية فحسب ، ولكنها  
أيضاً الأسلوب الذي يتبع في إدارة المؤسسات القائمة بالنشاط الإنتاجي ، ومعنى  
هذا أنهم يرفضون الدولة المركزية التي تتولى إدارة الجهاز الاقتصادي كله ، لأن  
هذه المركزية تمارض في نظرم مع الديمقراطية . غير أن هذا الرفض ينبغي ألا  
ينقل حقيقة لها أهميتها ، ذلك أن الفابية في أحد جوانبها كانت استباقاً لما يعرف الآن  
بمصر التخطيط وقيام حكومة الفنينين أو الثورة الإدارية بتمبير آخر<sup>(١)</sup> . فالفابية  
إذ تأخذ بمبدأ التخطيط ترفض المركزية الشاملة على الأقل من ناحية التطبيق .

وثمة ناحية يحسن لفت النظر إليها ، هي أن الفابية لا ترى الأخذ بمبدأ التأمين  
الشامل على نحو ما حدث في الاتحاد السوفييتي مثلاً ، حتى وإن حاول بعض الفابين  
التأخيرين توسيع نطاقه إلى حد كبير ، ويبدو أن هذا المذهب يركز على قم الجهاز  
الاقتصادي كالبنوك وشركات التأمين والموارد المعدنية والصناعات الرئيسية . وهنا  
ظاهرة تنقسم بها الاشتراكية البريطانية ، فهي تعتبر التأمين وسيلة لغاية هي منع  
الاستغلال وليس غاية في حد ذاته . ولما كان منع الاستغلال هو الهدف الأساسي  
فإن هناك سبلاً أخرى لتحقيقه إلى جانب التأمين ، منها المشاركة مع رأس المال  
الخاص بصورة تجعل لرأس المال الغلبة أو السيطرة على اتخاذ القرارات ووضع  
السياسات ، وهذا بالإضافة إلى التعاون الإنتاجي في الصناعات والخدمات التي  
يصلح لها هذا الضرب من التنظيم .

ولم يكن الفابيون بالتأكيدين الدعاة المذهبيين للمساواة الكاملة على الأقل في  
الفترة الانتقالية ، وإن كان يجب أن نتذكر أنهم كانوا يأملون في اختفاء الفوارق

الضخمة في الدخول النقدية عندما تتحقق الوفرة التي يؤمل في أن تجيء بها  
الإشترائية والزيادة في الخير المشترك»<sup>(١)</sup>.

وأخيراً ، فإن « السمة الأخيرة من مميزات الفايدين الأول فهي أنهم كانوا  
متفائلين ومتحمسين . فكانوا يمتقدون أن سير الأحداث يتجه في طريقهم ،  
وكانوا مقتنعين تماماً . . أن الأمر لا يتطلب سوى الصبر في تفسير الوقائع لإقناع  
الآخرين بحقائق الاشتراكية وفائدة الإصلاحات الاشتراكية » .

---

(١) قصة الاشتراكية الفايدي ، ص ٥٢

## الفصل الثالث عشر

# برنشتاين والدعوة إلى التنقيح

اقتربت الدعوة المشهورة إلى تنقيح الماركسية أي إعادة النظر فيها ، باسم برنشتاين وإن كان الواقع أن الكثيرين قد بدأوا يذهبون إلى هذا الرأي نتيجة ما طرأ على الظروف السياسية والاقتصادية في أوروبا من تغييرات بارزة وواضحة مما يستتبع في نظرم إجراء تهذيبات أو تعديلات في المذهب بحيث يتماشى مع الظروف المتغيرة . غير أن برنشتاين كان أشد هؤلاء جرأة ووضوحاً واستمراراً في الإفصاح عن أفكاره .

ولد إدوارد برنشتاين في ٦ يناير من عام ١٨٥٠ من أسرة يهودية تلمذ إلى الطبقة الوسطى ، وكان أبوه سائق قاطرة في رواية أو مهندس قاطرات في رواية أخرى . واشتغل إدوارد في أحد المصارف وهو في السادسة عشرة من عمره ، ثم اتجه إلى الاهتمام بالسياسة بتشجيع من عمه هارون ، وانضم إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني . وفيما بين عامي ١٨٨١ ، ١٨٩٠ تولى الإشراف على صحيفة « الاشتراكي الديمقراطي » لسان حال الحزب وذلك خلال الفترة التي شهدت قوانين بسمرك المناهضة للاشتراكية . وكانت الصحيفة تصدر من زيورخ في أول الأمر ، ثم من لندن بعد ذلك . ويرجع التقاء برنشتاين إلى إنجلترا إلى ضغط حكومة ألمانيا على سويسرا كي تقصيه الأخيرة من أراضيها .

كان برنشتاين في مبدأ حياته السياسية والفكرية ، شأنه شأن الكثير من أمثاله ، متأثراً إلى حد بعيد بكتابات يوجين دورنج ، فلما أصدر فردريك إنجلز كتابه المشهور « الرد على دورنج » anti-Dubring تحول برنشتاين إلى الماركسية وعمل خلال الثمانينات من القرن الماضي ، هو وصديقه كارل كاوتسكي ، على تروييحها في

صفوف الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان . وكان صديقاً حميماً أيضاً لإنجلز واستمرت الصداقة بينهما حتى وفاة الأخير في عام ١٨٩٥ ؛ ويقال إن برنشتاين تخرج من إصدار كتابه الذي تضمن أفكاره طاملاً صديقه الكبير على قيد الحياة .

وخلال فترة منفاه الطويلة ( ١٨٨٨ — ١٩٠١ ) في إنجلترا شهد برنشتاين عن قرب التحولات التي طرأت على الحياة الإقتصادية والسياسية ، حيث انتشرت الديمقراطية السياسية ، وارتفعت مستويات حياة الطبقة العاملة وكسبت حقوقاً كثيرة . كذلك انصل بالحركة العمالية ولمس ازدياد قوة النقابات ، كما انصل بالجمعية القابلية وتأثير بآرائها . وهكذا كان لإقامته في إنجلترا التي يعتبرها البعض المنبت الحقيقي للدعوة إلى تفقيح الماركسية ، تأثير واضح في تشكيل أفكار برنشتاين . وفضلاً عن هذا أظهر إنجلز في المقدمة التي صدر بها طبعة جديدة لكتاب كارل ماركس عن حرب الطبقات في فرنسا ، أنه كان على إدراك بالحاجة إلى انتهاج أساليب جديدة في الصراع الإشتراكي لتتفق مع الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة .

هذه الاعتبارات كانت نقطة البدء في تلك السلسلة من المقالات التي أخذ برنشتاين ينشرها في « الإشتراكي الديمقراطي » باسم « مشكلات الاشتراكية » وأعيد نشرها في عام ١٩٠١ بعنوان *Zur Geschichte Und Theorie des Sozialismus* ومؤداها أن الماركسية يمكن ، بل وينبغي أن يعاد النظر فيها . إلا أن افتراق الرجل نهائياً عن الماركسية الأرثوذكسية أصبح أشد وضوحاً عندما نشر في عام ١٨٩٩ كتابه *Die Voraussetzungen des Sozialismus Und die Aufgaben der Sozialdemokratie* والذي نشر بالإنجليزية في عام ١٩٠١ تحت عنوان « الاشتراكية التطورية » .

وعاد برنشتاين إلى ألمانيا حيث التف حوله الكثيرون ، فريق منهم عن اقتناع بالرأى الذي ذهب إليه ، وفريق ثان من زعماء الحركة النقابية وقادة الحزب



الإشتراكي الديمقراطي وهؤلاء لم يكن يعينهم في كثير أو قليل جوهر النزاع بين دعاة التنقيح وخصومهم من رجال المذهب الصحيح وإنما انضموا لأنه كان يعبر عن عدائهم للماركسية الأرثوذكسية التي كانوا يرون فيها قيداً على أنشطتهم وعلى أفكارهم الإصلاحية والتطورية . وثمة فريق ثالث ينتمي أفراداً إلى اليمين آزرُوا الرجل إذ رأوا في آرائه سبيلاً للمهجوم على الماركسية تمهيداً لإزالتها، وكان إدراك برنشتاين لحقيقة هذا النفر مدعاة إلى إحساس بخيبة الأمل . ومهما يكن من أمر فلا نزاع أن دعوة التنقيح أثبتت صحتها الأحداث التي شهدها الفكر الماركسي بعد الحرب العالمية الثانية ، حين يتراسق الاتهامات أولئك الذين يريدون أن يأخذوا التغييرات المعاصرة في الحسبان ، وأولئك الذين يصرون على التمسك الحرفي بالمذهب كما كان منذ أكثر من نصف قرن . ومات برنشتاين في عام ١٩٣٢ .

يتناول برنشتاين النظرية المادية في تفسير التاريخ وهذا يقول إن من يطبق النظرية المادية للتاريخ في الوقت الحاضر عليه أن يستخدمها في أحدث تطوراتها — أي أنه إلى جانب الإهتمام بتطور وتأثير القوى الإنتاجية وظروف الإنتاج عليه أن يدخل في اعتباره تقديراً كاملاً للأفكار والقوانين والأخلاق والتقاليد التاريخية والدولية لكل عصر من العصور وتأثير الظروف الجغرافية وغيرها من الظروف الطبيعية التي تدخل فيها طبيعة الإنسان وفطرته الروحية . ينبغي أن يؤخذ ذلك في الحسبان بصفة خاصة عندما لانكون المسألة مجرد بحث بسيط عن العصور الأولى من التاريخ بل مسألة تنبؤ بالتطورات المقبلة إذا ما أردنا الاستنادة من الفكرة المادية للتاريخ كمرشد للمستقبل . إن القضايا الاقتصادية البحتة توجد قبل كل شيء حالة استمداد خلق أفكار معينة . ولكن كيف تنشأ هذه الأفكار وكيف تنتشر وأي صورة تتخذ ، كل ذلك إنما يتوقف على تعاون سلسلة كاملة من التأثيرات <sup>(١)</sup> . ويقول في موضع آخر « إن العلوم والفنون وسلسلة كاملة من العلاقات الاجتماعية هي اليوم أقل اعتماداً على الاقتصاد مما كانت في الماضي أو إذا أردنا أن نقف على

(١) أوردها هاري ر . ليدلز في الجزء الأول من كتابه « الحركات الاشتراكية »

ترجمة محمد ماهر نور ، ص ٣٦٩ .

مساء الفهم تقول إن الدرجة التي وصلنا إليها اليوم من التطور الاقتصادي تترك للعوامل الأيديولوجية والأخلاقية على الخصوص مجالاً أوسع للنشاط المستقل بشكل لم يكن متاحاً من قبل<sup>(١)</sup> .

قد يقال إن كلام برنشتاين لا يعتبر هجوماً على الفكرة بصفها هذه ولكنه هجوم على ما يذهب إليه السذج من اعتبار العامل الاقتصادي هو الأول والأخير وإلى هذا الأمر أشار إنجلز منقداً . غير أنه يلاحظ أن برنشتاين برغم عباراته وصياغتها يحاول التقليل من شأن التفسير الماركسي بل ويريد أن يعطى أولوية لموامل واعتبارات أخرى ويجعلها المحرك الرئيسي لحركة التاريخ أو التطور الاجتماعي . إن النظرية المادية وثيقة الارتباط بفكرة الصراع الطبقي ، ومحاولة الخط من شأنها أو إنكارها بطريق غير مباشر ، يمكن أن يفسر على أنه أسلوب يراد به نفي الصراع الطبقي ودوره .

وهاجم برنشتاين نظرية ماركس في القيمة وفائض القيمة باعتبارها أفكاراً مجردة بعيدة كل البعد عن الظروف الحقيقية . إلا أنه في نفسه نظرية القيمة كان غير موفق إذ يوحي أن الحقيقة قد تقع في نقطة بين نظرية تكلفة العمل وتشديد النظرية الحديثة على المنفعة ، وهذه التناقضات كشفت عن قصور برنشتاين النظري وأنه لم يكن كفواً في هذا الميدان لمواجهة خصومه<sup>(٢)</sup> .

وكان أشد النقد منصبا على الأفكار الماركسية بشأن تركّز الثروة وازدياد فقر الطبقة العاملة وبؤسها . فهو يرى إن الإحصائيات تثبت أن الطبقات الوسطى محتفظة بمراكزها وأنها ليست في طريقها إلى الزوال كما تلبأ الماركسيون . فعدد حملة الأسهم ومتوسط ما يملكونه منها يزيد بسرعة ، فخلال السنوات ١٨٥١-١٨٨١ بينما زاد عدد السكان بنسبة ٣٠ في المائة فإن عدد الأسرات التي تراوح

(١) نفس المصدر ، ص ٣٧٠ .

Lichtheim. op. cit., p 290.

دخلها بين ١٥٠ جنيهها ، ١٠٠٠ جنيهه زاد بنسبة  $\frac{1}{4}$  ٢٣٣ في المائة . إن التركيز الرأسمالي في نظر برنشتاين يسير ببطء نوعا وظلت المشروعات الصغيرة تزدهر إلى جانب المشروعات الصناعية العملاقة . وفي الوقت نفسه أخذت الدورات الاقتصادية تقل حدة وكذلك التورّات الاجتماعية . أما الأجراء فإن أجورهم الحقيقية كانت تسير في طريق الارتفاع وهذا ينقض تلك الفكرة عن ازدياد الهؤس الذي هو نصيب الطبقة العاملة المحتوم .

وتناول برنشتاين بالتحليل ناحية أخرى مستمدة من فكرة تركّز الثروة ، كان الماركسيون يقولون إن هذا التركيز قطع شوطا بعيداً في عدد كبير من الصناعات بحيث وصلت إلى درجة من النضوج تسمح بنقلها إلى الملكية الاجتماعية ، ويرعم اعتراف برنشتاين بحقيقة هذه الظاهرة إلا أنه يلمت النظر إلى العدد الضخم من المشروعات الفردية المستقلة ، وبهذا فنّ المستحيل تأميم الصناعات دفعة واحدة وإدارتها بكفاءة .

وعارض برنشتاين نظرية دكتاتورية البروليتاريا . فإذا كان المقصود بالبروليتاريا جميع الذين لا يحصلون على دخولهم من الممتلكات التي يفتنونها أو نتيجة مزايا خاصة يضيفها عليهم المركز الذي يشغلونه في المجتمع فهذه البروليتاريا مجموعة متباينة من فئات وعناصر شتى تتفاوت من ناحية مستويات ثقافتها وأعمالها واهتماماتها وأهدافها ، وبالتالي لا يمكن أن تشكل كلاً متجانساً يسوده التضامن والتماسك ، أما البروليتاريا الصناعية فلا تتمثل بدورها إلا بنسبة صغيرة ، فإذا انتقلنا إلى البروليتاريا الزراعية وجدنا أن أغليبتها لا تأبه لتأميم الأرض لأن كل الذي كان يعنيتها هو تحسين ظروف حياتها ، كما أن هدف هذه الأغلبية للحصول على أراضٍ تملكها . والدكتاتورية نفسها مجافية لروح العصر .

والفقرة التالية عن دكتاتورية البروليتاريا مغزاها : « إن هذه العبارة تعتبر اليوم من العبارات الأثرية التي مضى عليها الزمن لدرجة أنها لا يمكن أن تتفق

مع الواقع إلا إذا انتزعت كلمة دكتاتورية من معناها الفعلي وأعطيت تفسيراً أخف حدة . إن النشاط العملي للاشتراكية الديمقراطية موجه بأكماله نحو خلق الظروف التي تسهل وتضمن الانتقال (بدون عنف) من النظام الاجتماعي الحديث إلى نظام أسمي . . . إن دكتاتورية الطبقات شيء مرتبط بحضارة أخط . وبنقض النظر عن إمكانية نجاحها وتطبيقها عملياً فلا يمكن اعتبارها أكثر من نسخة ورجوع إلى الأصل من الناحية السياسية<sup>(١)</sup> . وتبدو أهمية هذه الفقرة إذا نظرنا إلى ما يجري اليوم في العالم حيث تعلن الحركات الاشتراكية نفورها من أو عدم إيمانها بفكرة دكتاتورية البروليتاريا ، مما سنعرض له فيما بعد ، ولعل هذا يشهد بعمد نظر برنشتاين .

وإذا كان الرجل يرفض هذه الدكتاتورية كسبيل للوصول إلى تحقيق الاشتراكية فإنه يؤمن أن السبيل يتمثل في الأساليب الديمقراطية وفي مقدمتها قوة النقابات العمالية فهي تعمل على « تحطيم السيطرة المطلقة لرأس المال وتجعل للعامل أثراً مباشراً في إدارة دفة الصناعات » ولكن بشرط ألا تحتكر النقابة الإشراف على الصناعة في ظل الديمقراطية . ولا ريب أن أفكار برنشتاين هذه تمكس مبالغ تأثيره بإقامته في إنجلترا حيث شهد تطور الديمقراطية من جهة وازدياد قوة النقابات من جهة أخرى ، كما تمكس تأثيره بأفكار الفايبين الإنجليز .

ويقعرض برنشتاين للعلاقة بين الاشتراكية والحرية فيقول إن الاشتراكية لا تخلق قيوداً جديدة على الإطلاق وإذا أريد للديموقراطية أن تتفادى ما تؤدي إليه مركزية الحكم المطلق من البيروقراطية فيجب أن تبنى على أساس حكم ذاتي بالغ التنظيم مع المسئولية الاقتصادية والشخصية لجميع الوحدات الإدارية ولكافة الأفراد البالغين من أبناء الوطن . إن أكثر ما يؤدي إلى الإضرار بالنمو

---

(١) الحركات الاشتراكية ، مصدر سابق ، ص ٢٩٠ .

السليم للديموقراطية هو التماثل المفروض قسراً والمغالاة في الحماية وتقديم المعونة»<sup>(١)</sup>.  
ولكن هذه الحرية ليس معناها أن الفرد متحرر من كل التزام إزاء المجتمع ، فهذه  
هي الفوضوية ، ولكن معناها تحرره من جميع القيود الاقتصادية التي تفرض على  
تصرفه واختياره ، وهذه الحرية هي التي تجمل في الإمكان تحقيق التحول  
السلمي إلى المجتمع الاشتراكي .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٩٢ .

## الفصل الرابع عشر

### لينين : تنقيح أم تطوير ؟

ما من شك في أهمية الدور الذي لعبه لينين وذلك باعتراف أنصاره وخصومه ، فإذا كان ماركس صاحب المذهب الذي ينسب أو يزعم الانتساب إليه فريق ضخم من

(١) ولد فلاديمير إيليتش أليانوف Vladimir Ilyich Ulyanov في ٢٢ أبريل من عام ١٨٧٠ ، وحصل على الدرجة العلمية في القانون من جامعة سان بطرسبرج في عام ١٨٩١ . ولقد اتهم أخوه الأكبر وكان طالبا بالجامعة ، بالاشتراك في مؤامرة لاغتيال القيصر إسكندر الثالث وأعدم في عام ١٨٨٧ ؛ ويبدو أن ذلك الحادث كان له أثر قوي في الاتجاه السياسي الذي اتخذته لينين من ناحية العداء الذي لا يلبث للحكم القيصري ، ولكنه بدلا من أن ينحاز إلى صفوف رجال الحركة الشعبية تحول إلى الماركسية .

وسافر بعد تخرجه بسنوات أربع إلى الخارج ليتصل بالمهاجرين الروس ويزداد اطلاعا على الأفكار الاشتراكية الأوروبية ، وعند عودته اشترك في إنشاء « الاتحاد من أجل تحرير الطبقة العاملة » في العاصمة ثم اعتقل حيث قضى في السجن أربعة عشر شهرا في بعدها إلى سيبيريا لمدة ثلاث سنوات . وخلال وجوده بالمتنق اجتماع في بلدة مينسك يمثلون عن مختلف المنظمات الماركسية في روسيا وأعلنوا قيام « حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي » ، وانتخبوا لجنة مركزية سرعان ما أصدرت بيانا تشييع فيه روح « الاتحاد » وتعاليمه . لكن الخلافات ماثبت أن أخذت تدب في صفوف الاشتراكيين الديمقراطيون ، وراح فريق منهم يرى ضرورة التركيز على مساعدة الطبقة العاملة في النضال من أجل إجراء تحسين فوري في ظروف حياتهم وأطلق على أفراد هذا الفريق لاسم « الاقتصاديون » . فعارضهم لينين الذي كان لا يؤمن بهذه الاتجاهات النقابية ولا يرى سبيلا سوى الثورة الشاملة التي تعصف بالأوضاع السائدة في روسيا . واشتبك لينين أيضا في صراع مع من أطلق عليهم اسم « الماركسيون القانونيون » إذ كانت السلطات تسمح بنشر أفكارهم في نقد المذهب الماركسي .

وبعد أن خرج لينين من منفاه أقام في إسكوف Iskov القريبة من العاصمة وأنشأ صحيفة « إسكرا » ( الشعلة ) التي راح عن طريقها ينشر أفكاره ويهاجم خصومه ويجمع الأنصار للحزب الذي يريد إنشاؤه . وسافر إلى الخارج حيث قضى خمس سنوات . ولما انعقد المؤتمر الثاني للحزب ( ٣٠ يوليو - ٢٣ أغسطس ١٩٠٣ ) نشأ خلاف حول أحد شروط عضوية الحزب حيث أمر لينين على إدخال عبارة « وأن يشترك عن طريق العمل الشخصي في إحدى منظمات الحزب » . وعند انتخاب أعضاء اللجنة المركزية وهيئة تحرير « إسكرا » ، ونظرا لانسحاب عدد من معارضيه ، أصبحت له الأغلبية وعرف هو وأنصاره منذ ذلك الحين باسم « البلشفيك » أي الأغلبية . ولم تحقق ثورة ١٩٠٥ ماله ، فسافر إلى الخارج حيث أقام إلى عام ١٩١٧ حيث عاد إلى روسيا وتمكن من إحداث الثورة البلشفية في أكتوبر . ومات لينين في عام ١٩٢٤ .

الجنس البشرى ، فقد كان لينين هو الذى أخرج مذهب ماركس من عالم النظريات إلى عالم الواقع العملى ، فبفضل جهوده قامت أول دولة ماركسية فى التاريخ .

ولكن السؤال الذى لا يزال الجدل يدور بشأنه هو : هل حقيقة طور لينين الماركسية ، أم أنه انحرف بها بما يجعله يندمج فى عداد « التنقيحيين » وإن كان يختلف من هذه الناحية عن الطريق الذى سار فيه برنشتاين وأمثاله ؟ .

كانت « اللينينية » هى الماركسية الوحيدة الناصبة لعصر الإمبريالية ، والثورة البروليتارية ، وبناء الاشتراكية . بهذا الوصف لم يكن لينين الوريث الحقيقى وحامل لواء رسالة ماركس فى القرن العشرين فحسب ، ولكنه كان أيضاً العقل المبتكر الذى مد نطاق الماركسية ، والشخص الذى طبق مذهبها العلمى على المواقف الجديدة : الرأسمالية الاحتكارية ، والحرب العالمية ، والثورة البروليتارية وكتاتورية البروليتاريا ، والنظام السوفييتى ، وبناء النظام الاشتراكى والشيوعية الدولية . هكذا صورته خلفاؤه . أما خصومه فى أيامه فقالوا إن ليس فيه شيء من الماركسية أو فيه القليل منها . إنه يعتبر من أتباع بلانكى أو باكونين أو اليمانية ( من رجال الثورة الفرنسية ) ومن تلاميذ تسكايف ونيشايف ، ولكنه بالتاكيد ليس ماركسياً (١) .

أما لينين نفسه فكان يعد نفسه بإخلاص وإيمان ماركسياً أصيلاً ، وفى كل موقف صعب ، وفى كل مشكلة أو جدل كان على حد قول كروبسكايا Krupskaya « يرجع إلى ماركس » . ورغم أنه أكثر اقتباساً من ماركس منه من إنجلز إلا أنه كان يعتبر إنجلز جزءاً جوهرياً من شريعة الماركسية ، وكانت كل كلمة نطق بها أى من الرجلين مقدسة فى نظره (٢) . ولقد عبر عن نظرية الماركسية بهذه العبارة التى وردت فى كتابه « المادية والنقد التجريبى » :

(١) Bertram Wolfe, Leninism (in : Marxism in the Modern World, ed. by Milroad M. Drechkovitch p. 47)

(٢) شرحه



« في فلسفة الماركسية هذه التي صبت من كتلة واحدة من الصلب، لا نستطيع أن تستبعد قضية رئيسية واحدة أو جزءاً جوهرياً واحداً دون أن تنحرف عن الحقيقة الموضوعية، وبدون الوقوع في أحضان الباطل الرجعي البورجوازي » .

ولكن إدينكر لينين على الرأسمالية أياه فرصة للتطور في إطار الديمقراطية البورجوازية ، فإنه يخرج على ماركس الذي يقول في مقدمة كتابه « نقد للاقتصاد السياسي » إنه « ما من نظام إجتماعي يزول أبداً قبل أن تنمو جميع القوى الإنتاجية التي لها مجال فيه ، كما لا تظهر علاقات إنتاج جديدة؛ وأرقى أبداً قبل أن تنضج في أحشاء المجتمع القديم ظروف وجودها المادية » . ومعنى هذا أن لينين أسقط من مذهبه أولوية القوى الاقتصادية في عملية التطور التاريخي (١) .

والنتيجة التي تستخلص من هذا — وهو ما يؤكد الكتاب البورجوازيون — أن ثورة أكتوبر من عام ١٩١٧ في روسيا لم تكن متمشية مع المنطق الماركسي الأصل الذي كان يتوقع أو يتصور وقوع الثورة في البلاد التي بلغت مبلغاً عالمياً من التطور الصناعي وتكونت فيها بروليتاريا صناعية كبيرة . بل إن عدداً من الماركسيين الروس كانوا يمارضون أفكار لينين إذ كانوا يعتقدون أن ظروف روسيا لم تكن مواتية لثورة ماركسية بالمعنى الصحيح .

وفي خروج لينين على الماركسية الأصلية كما وضعها ماركس وإنجاز يقول الكاتب ميلرودم. دراخكوفتش (٢) إنه ما من تباين هو أعظم من هذا الذي نلقاه بين كتاب لينين « ما الذي يقين عمله ؟ » (١٩٠٢) وآخر كتابة سياسية لفرديريك إنجلز وهي مقدمة طبعة عام ١٨٩٥ من كتاب ماركس « النضالات

---

(١) Raymond Aron, The Impact of Marxism in the Twentieth Century, (in : Marxism in the Modern World; p. 9).

(٢) شرحه ، المقدمة من ٨٢ و ٨٣ .



الطبقة في فرنسا ، وفيها أفرد إنجلترا حق الاقتراع العام باعتباره السلاح الحاسم في أيدي البروليتاريا ، فعنده أن النصر النهائي سوف يحوزه حزب اشتراكي عريض القاعدة يفوز — أولاً في ألمانيا ومن بعدها في البلاد الأخرى ، بأغلبية من الطبقات الاجتماعية المختلفة ويزحف بقوة لا يمكن مقاومتها نحو السلطة عن طريق الظفر بالأغلبية في الانتخابات . ويقابح الكاتب المشار إليه كلامه قائلاً « فعلى خلاف التفاؤل الديموقراطي عند إنجلترا وإيمانه بالطبقة العاملة جاء تشاؤم لينين المبني على الصفة المقتاة ، وتفسيره التقيحي بأن العمال ليسوا ذوي تفكير ثوري وأن وعيهم الطبقي يجب أن يأتي إليهم عن طريق منظمة جديدة تتكون من ثوريين محترفين » .

وفي هذا المعنى نفسه يذكر لنا برترام د . ولف أنه عقد اجتماع في أمستردام في ٨ سبتمبر ١٨٧٢ كان من خطبائه ماركس وإنجلز ولافارج وسورج وبيكر وغيرهم ، وتحدث ماركس حديثاً لم يسجل وإنما روى كلامه في صحيفة *Algemeen Handels blad* بأمستردام وفي مجلة « الحرية » في بروكسل ، ثم بعد ذلك بوقت في صحيفة *Volkstoot* الاشتراكية الديموقراطية في ليريج . ورغم ما بين الروايات من اختلافات في التفاصيل الثانوية إلا أنها تتفق في المعنى العام ، حيث ينسب إلى ماركس القول : « ولكننا لا نؤكد أن الطريق إلى بلوغ هذا الهدف واحد في جميع البلاد . » إننا نعلم أن أنظمة البلاد المختلفة وعاداتها وتقاليدها يجب أن تؤخذ في الحسبان ، ولستنا نفكر أن هناك بلداً مثل إنجلترا والولايات المتحدة ، وربما يجوز أن أضيف هولندا إذا كنت أفهم أنظمتكم ، وفيها يمكن للعامل أن يبلغ غرضه بالوسائل السلمية » <sup>(١)</sup> . وفي عام ١٨٩١ أضاف إنجلز صراحة فرنسا إلى القائمة التي تضم أمثال هذه البلاد ، وهو شيء ما كان ليتمكن أن يفعله هو ولا ماركس في السبعينات عند ما كان مصير الجمهورية الفرنسية ما يزال موضع الشك <sup>(٢)</sup> .

(١) Bertram D. Wolfe, *Marxism, 100 Years in the Life of*

A Doctrine, p. 214.

(٢) شرحه ص ٢١٥ .

أما جورج لينين فيدرج لينين صراحة وبشكل سافر في عداد أصحاب مذهب «التفقيح» فيقول إنه إذا كان ثمة شخص أدخل عنصراً عميقاً من «تفقيح» الماركسية فهذا الشخص هو لينين ، وهذا ما أدركه على الفور خصومه الذين كانوا في ذلك الوقت يضمون كل ماركسي مشهور تقريباً من بليخانوف وكاوتسكي إلى روزا لوكسمبرج وتروتسكي . ولكن الصعوبة كانت تكمن في تعريف ما يمثل العنصر الجديد . ففي ١٩٠٣ — ١٩٠٤ دار الجدل بصفة رئيسية حول التنظيم وخاصة حول إصرار لينين على السيطرة الدكتاتورية داخل حزب «ضيقة» من «الثوريين المحترفين» . ثم تحول الجدل بعد ذلك إلى موضوع الاستراتيجية خلال ثورة ١٩٠٥ — ١٩٠٦ ، وبعد ذلك حول ما إذا كان ينبغي وجود تنظيم متأمر من الاشتراكيين الديمقراطيون جنباً إلى جنب مع الحركة العمالية الديمقراطية «العلمانية» ، وأخيراً في عام ١٩١٧ جاءت أصعب الصدمات عندما تحول لينين إلى مذهب تروتسكي في «الثورة الدائمة» (١) .

هذه طائفة من آراء حول مركز لينين في المذهب الماركسي والتغيرات التي أحدثها فيه أو الإضافات التي زوده بها ، وفريق من الكتاب يراها مراجعة للمذهب الأصيل ، وفريق ثانٍ يراها خروجاً أو انحرافاً ، بينما يؤمن أنصار الماركسية — اللينينية أن لينين طور المذهب بحيث يتلاءم مع ظروف العصر الذي تلا كلا من ماركس وإنجلز ، ومهما يكن من أمر الحقيقة التي لا تخفى الجدل أن لينين يشغل مركزاً بارزاً في الحركة الشيوعية وأثر بجهوده وبالنصر الذي توجها ، لا في تاريخ بلاده فحسب بل وفي التاريخ المعاصر بوجه عام .

أشرنا إلى أن لينين كان أكثر اقتياساً من ماركس منه من إنجلز . وهنا سؤال يشير الكثيرون من الباحثين والكتاب وهم يتابعون كتابات الرجل والمقررات التي يفتيسها ومضادها . أي ماركس كان لينين يرجع إليه ؟

فلما في فصل سابق إن حياة ماركس تنقسم بدرجة أكثر وأقل إلى فترتين ،  
أولاهما تمتد حتى سنة ١٨٥٠ وفيها كان ماركس متأثراً باليعاقبة الفرنسيين وبلافسكي  
وغير هؤلاء من دعاة الثورة والتآمر وقاتل الشوارع والمقاريس ، وكان هذا طبيعياً  
عندما بدأت سحب الثورة تتجمع في سماء أوروبا منذ أواخر عام ١٨٤٧ . أما الفترة  
الثانية فهي التي قضاهما ماركس في مكتبة المتحف البريطاني يقرأ ويسجل ويبحث ثم  
أخرج المجلد الأول من مؤلفه الضخم « رأس المال » . وهنا يلاحظ أن المصادر  
المحبية إلى نفس لينين كانت « البيان الشيوعي » و « الخطاب الدوري إلى اللجنة  
المركزية للمصبة الشيوعية » وكلاهما ينتمى إلى الفترة الأولى من حياة ماركس .  
وهو يردد مقتطفات من كتاب ماركس عن الحرب الأهلية في فرنسا ، ولا يمكننا  
لأن نجد إشارة إلى تحذيرات ماركس المشوبة بالقلق ، ضد مناصرة الكوميون في  
باريس قبل إنشائه ، ولا إلى الحكم الذي أصدره على هذه الحركة عندما كتب إلى  
Damela Nieuwenhuis في ٢٢ فبراير ١٨٨١ يقول : « كان الكوميون مجرد  
ثورة قامت بها مدينة في ظل ظروف استثنائية ، ولم تكن أغلبية الكوميون  
إشتراكية بأي معنى وما كان في الإمكان أن تكون ؛ ولو أوتيت قدراً صغيراً من  
حسن الإدراك لاستطاعت الوصول إلى تفاهم مع قرساي » (١) .

خذ لينين إذن عن ماركس فكرة الثورة . ولكن أي نوع من الثورة كان  
يقصد ؟ كانت المشكلة الرئيسية بالنسبة إلى الماركسيين الروس هي الثورة التي ينتظر  
نشوبها في بلادهم ، وكان بليخانوف هو الذي أثار هذه المشكلة وركز الأنظار عليها  
عندما أخرج كتابه « الاشتراكية والنضال السيامي » في عام ١٨٨٣ وفيه يقول  
إن أية محاولة لإقامة الاشتراكية في روسيا بدون صناعة حديثة وبروليتاريا متركزة  
ومستتيرة ومنظمة ، سوف تسفر عن الإساءة إلى الفكرة الاشتراكية نفسها ،  
وهذا الكتاب كان موضع تقديس لينين الذي ظل يردد آراء بليخانوف بشأن  
تصليع روسيا والحاجة إلى « ثورة ديمقراطية بورجوازية » ، وأخذ يقيم الأدلة على

(١) Marx. Engels, Selected Correspondence, New York

1935. pp. 366—387.

أن السوق الرأسمالية والصناعة الرأسمالية تسيران بخطى جبارة في روسيا. وفي هذا يقول كتابه « من هم أصدقاء الشعب ؟ » الصادر في عام ١٨٩٤ :

« إن رفض الماركسيين الكامل لنظريات البورجوازية الصغيرة لا يمنعهم من أن يضمنوا برنامجهم مطالب ديموقراطية ، بل على العكس أن الأمر يستدعي إصراراً أقوى عن ذي قبل على هذه المطالب ... إن القضايا الرئيسية الثلاث التي هي بضاعة ممثلة اشتراكية البورجوازية الصغيرة هي عدم وجود الأرض ، وارتفاع مدفوعات التمويض عن الأراضي ، وطنهم البيروقراطية ... سوف يصر الاشتراكيون الديموقراطيون بقوة على أن تماد فوراً إلى الفلاحين الأرض التي حرّموا منها ، وعلى نزع ملكية كبار ملاك الأرض قرعاً كاملاً . هذا الأمر الأخير والذي يطابق تأمين الأرض لا يتضمن شيئاً ذا مفهوم اشتراكي ، ولكنه مهم للغاية بالمعنى الديموقراطي باعتباره الإجراء الوحيد الذي يحطم نهائياً قوة النبلاء من ملاك الأراضي<sup>(١)</sup> . سوف ينضم الاشتراكيون الديموقراطيون بلا تردد في المطالبة بأن تماد الحقوق المدنية كاملة إلى الفلاحين ، وبإلغاء الوصايا البيروقراطية على الفلاحين ، والحكم الذاتي للفلاحين .. وعلى العموم ينبغي للشيوعيين الروس اتباع الماركسية ، أكثر من أي شخص آخر ، أن يدعوا أنفسهم الاشتراكيين الديموقراطيين ولا ينسوا أبداً أن في أنشطتهم الأهمية الهائلة للديموقراطية » .

وفي كتاب « الدولة والثورة » يقول لينين إن الدولة البورجوازية لا يمكن أن تحمل عملها الدولة البروليتارية عن طريق الذبول ، ولكن كقاعدة عامة ، عن طريق ثورة عنيفة فقط . وهذا ينطوي على معنى أن القاعدة لها استثناء أحياناً ، أي أنه في ظل ظروف معينة يمكن أن تكون الثورة غير ضرورية<sup>(٢)</sup> .

ظل لينين يصر على أن ما تواجهه روسيا هو ثورة ديموقراطية بورجوازية ،

(١) حذر بليخانوف من تأمين الأرض عندما سمع باقتراح لينين بهذا الصدد .

(٢) P. H. Vigor, A Guide to Marxism and its Effects on

Soviet Development,

ولكنه أخذ بمد ذلك يتحول بالتدريج عن هذا الموقف ، فقال في كتاب « الدولة والثورة » إن من المستحيل إحلال الدولة البروليتارية محل البورجوازية بدون ثورة عنيفة . وفي مارس ١٩٠٥ كتب يقول « أليس من الواضح أن من المستحيل تحقيق هذه الإصلاحات في مجتمع بورجوازي بدون دكتاتورية ديمقراطية ثورية من جانب الطبقات الدنيا » . وفي مقال نشر في أبريل من عام ١٩٠٨ بعنوان « نحو تقييم للثورة الروسية » قال إنه في الغرب « كان انتصار مثل هذه الثورة ممكناً باعتباره انتصار طبقة من البورجوازية على خصومها .. ولكن الحالة على خلاف هذا تماماً في روسيا . إن انتصار ثورة بورجوازية مستحيل في حالتها باعتبارها نصراً للبورجوازية . قد يبدو هذا منطوياً على تناقض ولكنه حقيقة . فعالية السكان من الفلاحين .. والقوة والوعي المنظم الآن في حزب البروليتاريا الاشتراكي — كل هذه الظروف تضي على ثورتها طابعاً خاصاً . هذه الخصوصية لا تقضي على الطابع البورجوازي للثورة وإنما يحددها فقط الطابع المعادي للثورة لبورجوازياتها والحاجة إلى دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين في مثل هذه الثورة . إن تحالفاً من البروليتاريا والفلاحين يحرز النصر في ثورة بورجوازية — هذا بالضبط هو المقصود بدكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية » .

ولكن رغم أن هذه الثورة لن تكن ثورة بروليتارية بالمعنى الماركسي ، إلا أنها مع ذلك سوف تدفع بالبروليتاريا وبجهاير الفلاحين إلى المقدمة إذ يرى أن الطبقات المالكة لا يمكن أن يتوقع منها أن تثن نضالاً مصمماً ضد الأوتوقراطية وفي هذا المعنى يحدثنا في كتابه « تسكتيكان » :

« إننا نعلم أنهم عاجزون بسبب مركزهم الطبقي عن شن نضال حاسم ضد القيصرية ذلك أنه تموقعهم إلى حد كبير أغلال الملكية الخاصة ورأس المال والأرض عن الدخول في نضال حاسم .. القوة الوحيدة القادرة على كسب انتصار حاسم على القيصرية هي الشعب أي البروليتاريا والفلاحون .. إن نصر الثورة الحاسم على القيصرية هو دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية » .

وهكذا ابتدع لينين لأول مرة « الثورة البورجوازية بدون البورجوازية »  
فجاءه البروليتاريا والفلاحين تدفع بالبورجوازية إلى الثورة ضد القيصرية  
وملحقاتها ، ولكن البورجوازية إذ تحقق النصر لن تسير بالثورة حتى نهايتها  
المنطقية وإنما تقف عند حد الإصلاحات التي تكسبها مزايا وسلطات جديدة  
دون القضاء على أسس النظام الاجتماعي . وهنا تتقدم البروليتاريا وجماهير الفلاحين  
لتنزع المبادرة وتتولى السلطة وتقمض على البورجوازية وبالتالي على النظام  
البورجوازي وتقيم الدولة البروليتارية . هذه الثورة البورجوازية بدون البورجوازية  
هي الإضافة التي أسهم بها لينين في الفكر الماركسي .

وفي الفقرات التي أسلفنا إيرادها تحدث لينين عن تحالف البروليتاريا والفلاحين  
وعن دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين ، وهنا نقع على الإضافة الثانية إلى الفكر  
الماركسي ، وهذا يمثل إحدى علامات الطريق في استراتيجية لينين .

كان لينين باعتباره ماركسياً يسخر من فكرة الشعبين عن أن الفلاح الروسي  
إشتراكي بالقطرة ، وأن كوميون القرية تنظيم إشتراكي ، بل وبوصفه ماركسياً  
كان لابد أن ينظر إلى الفلاحين على أنهم بورجوازية صغيرة ، يشكون عقبة في  
طريق الاشتراكية أكبر من العقبة الممثلة في المالك الكبير ولكن الفلاحين كانوا  
في ذلك الحين يشكلون ما يقرب من ٩٠ في المائة من مجموع سكان روسيا ، وهذا  
راح ابتداء من عام ١٩٠٥ بغير موقفه من واقعهم ، إذ أدرك مبلغ الفائدة التي  
تعود على الثورة من وراء كسبهم ، وقدر أنه إذ يمددهم بالأرض التي كانوا يشعرون  
بحجوع شديد إليها يستطيع أن يكسبهم إلى جانبه لصالح قضية الثورة . هذا التحول  
في موقف لينين حتمته ظروف روسيا . في الوقت الذي كان فيه الفلاحون يمثلون  
الأغلبية الساحقة من الشعب ، كانت البروليتاريا الصناعية تمثل نسبة ضئيلة وبالتالي  
لا يمكن الاعتماد عليها وحدها في إحداث الثورة المنشودة والسير بها قدماً في طريق  
النجاح . ومن هنا بدأ يشدد على ائتلاف البروليتاريا والفلاحين لخلق جيش الثورة  
الذي يتولى قيادته الحزب الجديد بمفهومه وتسكوبينه اللذين سوف نعرض لهما  
بعد قليل .



إذن لابد من الثورة التي تساندها الجماهير ، وهي الثورة التي رسم لينين لإمكان مجاها خمس قواعد أساسية ينبغي اتباعها وتنفيذها بدقة :

أولاً : يجب أن تؤخذ الثورة مأخذ الجذ ، فبمجرد نشوبها لابد من السير بها قدماً حتى نهايتها المنشودة ، وهي إقامة المجتمع الاشتراكي .

ثانياً : عندما يحل الوقت المناسب يجب على الثوريين أن يجمعوا في الأماكن والمواقع الصحيحة قوات تفوق من الناحية العددية قوات العدو ( الهورجوازية )

ثالثاً : الموقف الهجومى أساسى لنجاح الثورة وهو ما يتفق مع قول ماركس إن موقف الدفاع فيه موت الثورة .

رابعاً : التفوق المعنوى شرط جوهري ، وبهذا يضفى لينين أهمية كبرى على الروح المعنوية العالية التي يجب أن تتخلل في نفوس الاشتراكيين .

خامساً : وأخيراً فننصر المفاجأة أساسى بالمثل ، ويقصد به اختيار اللحظة التي لا يتوقع فيها العدو الثورة وبالتالي لا يكون مستعداً لمقاومتها بل وإحباطها .

نتقل الآن إلى ناحية أخرى أسهم بها لينين وتلقى إلى ميدان التنظيم والسياسة . سبق لماركس أن تحدث عن وصول الطبقة العاملة إلى مركز السلطة ، ولسكنه التزم التموض حول الطريقة التي يمكن أن يتحقق بها هذا الأمر وحول ما تتمله هذه الطبقة بالسلطة التي تظفر بها ، بل إنه إلزم الصمت عامداً حين تحدثه غيره أن بوضع الأمر . وجاء لينين ليطبق البدأ النظري ويخرجه إلى عالم الواقع العلمى ، ففي كتابه « ما الذى يمين عمله ؟ » وردت هذه العبارة البالغة الأهمية :

« يشهد تاريخ جميع البلاد أن الطبقة العاملة إذا تركت لنفسها فقد لا ترتفع إلا إلى فكرة الدقائية ، أى إلى الاقتناع بضرورة الاتحاد لتكوين النقابات والكفاح ضد أصحاب الأعمال ، ومطالبة الحكومة بإصدار القوانين اللازمة للعمل ، وما إلى

ذلك. أما عن الاشتراكية فإن تعاليمها نشأت من تلك النظريات الفلسفية والتاريخية والاقتصادية التي هي ميدان ممثلي الطبقات المالكة المتعلمين» .

معنى هذا أن الطبقة الماملة تفتقر إلى الوعي كما يفهمه ، وبالتالي لن تستطيع تحقيق الثورة الاشتراكية ومن هنا يقيم دافعها وتحريكها من الخارج عن طريق « طليعة » وهكذا أوضح لينين فكرته . إنه يريد حزباً من طراز جديد ، حزباً يتكون من ثوريين محترفين ، أى من مجموعة مختارة من رجال يكرسون أنفسهم تماماً لقضية الثورة وعلى استعداد كامل للتضحية بالنفس ويدبنون بالولاء والطاعة ويعملون في ظل نظام دقيق . وكان طبيعياً أن يسير تفكير لينين في هذا الاتجاه إذ أخذنا في الاعتبار السنوات الطوال التي عاش فيها مثقفاً عن بلاده ، تواجه الحاجة إلى مباشرة العمل « تحت الأرض » في ظروف صعبة وغالباً ما كانت خطيرة . لم تكن به حاجة إلى الطراز المؤلف من الأحزاب السياسية التي تضم خليطاً من أفراد قاتري الحماض ويتسمون بعدم المبالاة ، يساهمون بالمال فيها ولكنهم غير متعاونين ولا إيجابيين ، « إذا خيروا بين اجتماع سياسي ومباراة للجولف اختاروا مباراة الجولف بلا تردد<sup>(١)</sup> » . مثل هذا النوع من الحزب مهما كانت ضخامة المضوية فيه كان لينين يراه غير ذي نفع إذا ما جد الجد ووصلت الأمور إلى النقطة الحرجة .

أما مهمة الحزب الجديد الذي أراد لينين وخلقته فعبّر عنها بقوله « يجب أن نأخذ على عاتقنا مهمة تنظيم مثل هذا النضال السياسي الشامل في ظل توجيه حزبنا . . . يجب . . . أن نكون قادرين على توجيه كافة مظاهر النضال السياسي الشامل ، وقادرين في اللحظة الملائمة على إملاء برنامج إيجابي للعمل . ولكن كيف يجري العمل في داخل الحزب ، وما العلاقات التي يجب أن



تتوافق بين مستوياته المختلفة ؟ هنا يطالعنا لينين بما يعرف باسم « المركزية الديمقراطية » فقال في ■ خطاب إلى رفيق عن مهامنا التنظيمية « في  
سبتمبر ١٩٠٢ :

« لقد وصلنا إلى مبدأ هام للغاية لجميع التنظيم والنشاط الحزبي . فن ناحية التوجيه الأيديولوجي والعمل تحتاج حركة البروليتاريا ونضالها الثوري إلى أعظم مركزية ممكنة ، ولكن من ناحية إبقاء المركز على اطلاع على الحركة والحزب ككل ، ومن ناحية المسؤولية أمام الحزب ، نحتاج إلى أكبر قدر ممكن من اللامركزية ... إن الحركة يجب أن يقودها أصغر عدد ممكن من أشد جماعات الثوريين المدربين والمتمرسين تجانساً ، ولكن ينبغي أن يشترك في الحركة أكبر عدد ممكن من أشد الجماعات تبايناً وتنافراً ومن أكثر فئات البروليتاريا ( والطبقات الأخرى ) اختلافاً . ومن ناحية كل مجموعة من أمثال هذه المجموعات يجب دائماً أن تكون أمام المركز لا البيانات الدقيقة عن نشاطها لحسب ، بل وأتم معلومات ممكنة عن تكوينها أيضاً .. لقد أصبحنا الآن حزبا منظماً وذلك معناه خلق القوة ، وتحويل سلطان الأفكار إلى سلطان القوة وإخضاع أجهزة الحرب الدنيا للأجهزة التي تعملها » .

وبهذا فالمرکز هو الدماغ والمنظمات المحلية الأطراف ، فالمرکز يقرر والمنظمات المحلية تنفذ ، والمرکز يوجه والمنظمات المحلية ترفع التقارير وتكون مسئولة ، والمرکز يمين القادة المحليين ويثبتهم في مناصبهم<sup>(١)</sup> .

ولقد أوضح ستالين فيما بعد المظاهر الخاصة بهذا الحزب الذي ابتدعه لينين ، فقال إن هذه المظاهر تتمثل فيما يلي<sup>(٢)</sup> :

(أولاً) يجب أن يكون الحزب طليعة الطبقة العاملة وأن يضم خير عناصرها وخبرتهم وروحهم الثورية وإخلاصهم البريء ، وينبغي أن يكون مسلحاً

Marxism in the Modern World, op. cit., p.88

(١)

Foundations of Leninism, p.95 ff

(٢)

بالنظرية الثورية ، علماً بقوانين الحركة الثورية . ومهمة الحزب الأولية أن يسمو فوق مستوى الطبقة العاملة وأن يعمل على رفعها إلى مستواها وأن يوجهها نحو الوجهة الصحيحة . ولن يتمكن الحزب من النجاح إذا لم يكن وثيق الاتصال بالطبقة التي يمثلها .

( ثانياً ) لما كانت غاية الحزب تنظيم الطبقة العاملة كلها وجب أن يكون هيئة يتجسم فيها النظام ، فلا ينضم إليه سوى أهل الكفاية والإخلاص وأن يستبعد من نطاقه المترددون ومن يزعمون العطف على الطبقة العاملة . ومن الضروري أن تخضع الأقلية لرأي الأغلبية خضوعاً مطلقاً لأن الجميع يحقنون إرادة واحدة .

( ثالثاً ) والحزب هو الأداة التي تحقق بها الطبقة العاملة دكتاتوريتها وتثبت بها دعائمها ، ويقصد به بث روح النظام في ملايين العمال وتحطيم المؤثرات البورجوازية الهدامة الباقية .

( رابعاً ) والحزب يمثل وحدة الإرادة ويحول دون قيام الهيئات والأحزاب المختلفة المتنازعة .

( خامساً ) يجب العمل دائماً على تطهير الحزب من العناصر الفاسدة للحيولة دون دخول أنصار البورجوازية فيسممون الأفكار ويعرقلون العمل .

ومن العبارات التي تشيع في الفكر الماركسي عموماً والتي يكثر من ترديدها ليدين ويشدد عليها ، عبارة « دكتاتورية البروليتاريا » . وبلاحظ أن ماركس استخدم هذا المصطلح لأول مرة في كتابه « النضالات الطبقة في فرنسا » ، ١٨١٨ — ١٨٥٠ ( مارس ١٨٥٠ ) . ولكنه في هذا المؤلف وفي المؤلف الذي تلاه « الثامن عشر من برومير » يستخدم أيضاً مصطلح الدكتاتورية في مناسبات خمس أخرى وبمعان مختلفة .

ويقول برترام واف إننا لو نحولنا من استخدام ماركس لمصطلح الدكتاتورية

بوجه عام إلى استخدامه من ناحية العلاقة بالبروليتاريا ، نجد أنه هو وإنجـلـز لا يستخدمان في المادة كلمة الدكتاتورية Diktatur وإنما يستخدمان كلمة « حكم » Herrschaft . وهناك فترتان في حياة ماركس هما ١٨٥٠ — ١٨٥١ « ١٨٧٢ — ١٨٧٥ استخدم فيهما ماركس مرات عديدة كلمة « حكم » بدلا من كلمة « دكتاتورية » . وهناك فترة ثالثة بعد وفاة ماركس بوقت طويل ، استخدم فيها إنجلز كلمة « دكتاتورية » في عام ١٨٩٠ — ١٨٩١ وهو يتحدث عن الفترة ١٨٧٢ — ٧٥ . هذا التقلب في استخدام المصطلحين يثير عدداً من نواحي الموضوع <sup>(١)</sup> .

لكن لينين هو الذي تناول هذه الفكرة وجعل منها جزءاً أساسياً من مذهبه . يقول لينين إنه من أجل إحباط محاولات « الثورة المضادة » يجب على العمال أن يقيموا « دكتاتورية البروليتاريا » على أثر الثورة مباشرة . غير أن هذه الدكتاتورية كما تصورها لينين ظاهرة إنتقالية وعند هذه النقطة على الأقل تتفق فكرته مع فكرة ماركس لأنه لم يخطر بباله أبداً أن الثورة المضادة يمكن أن تكون أكثر من خطر قصير الأمد <sup>(٢)</sup> . ولقد تعرضت فكرة دكتاتورية البروليتاريا للفتنة على أساس أننا بإقامتها إنما نقضى على دكتاتورية طبقة هي البرجوازية لتحل محلها دكتاتورية طبقة أخرى هي البروليتاريا .

ولا يسمننا أن نختم هذا الفصل عن لينين دون أن نشير إلى كتابه « الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » ، وقد عرضنا له في فصل سابق ، ومن ثم لا حاجة إلى الحديث عن الموضوع .

Marxism, op. cit., p 172.

(١)

A Guide to Marxism, op. cit., p. 149.

(٢)

## القسم الرابع

### اتجاهات في الماركسيّة المعاصرة



## الفصل الخامس عشر

### من الستالينية إلى الخروشوفية

« لم يكن اصطلاح الستالينية موضع الاستعمال العام في عهد ستالين، على الأقل لم يكن كذلك في الاتحاد السوفيتي أو في الحركة الشيوعية الدولية، وإنما استخدمه خصوم ستالين على سبيل التحقير لبيان التفرقة بين أساليب، ثم نظريات، ستالين ولينين »<sup>(١)</sup> ويمرّ ف. هاس. ف. أوتيشين في *Everyman's Concise Encyclopedia of Rule* بأنها نظرية وأسلوب حكم ستالين القريب من الحكم الشمولي، في الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له في أوروبا الشرقية وفي الحركة « الشيوعية العالمية ». والواقع أن الاصطلاح برز بشكل ظاهر بعد وفاة ستالين وبعد الهجوم المنيف الذي شنّه عليه خروشوف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، وأصبحت « تصفية الستالينية » من العبارات أو الشعارات المألوفة؛ بل وأكثر من هذا إكتسبت هذه المصطلحات مغزى جديداً في الصراع الذي نشب في داخل المعسكر الشيوعي أو بين الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية بمباراة أدنى إلى الدقة، فراح المدافعون عن الستالينية في الصين والباقياء يتهمون بالترمت أو « الدوجماطيقية » وتجاهل روح العصر، ورد هؤلاء ووصموا خصومهم بأنهم من فريق المتعسّكرين للماركسية - اللينينية، وأنهم دعاة « تنقيحية » المذهب، مما يعيد إلى الذاكرة الخلاف المائل في صفوف الماركسيين منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وهو ما سبق أن تحدثنا عنه.

---

(١) Boris Souvarine, *Stalinism* (in "Marxism in the Modern World", op. cit., p. 90)

( م ١٠ — المذهب الاشتراكية )

وإذا قصرنا البحث على الميدان الأيديولوجي فإن ستالين <sup>(١)</sup> لا يمكن أن يدرج في قائمة واحدة مع ماركس وإنجلز ، أوحى لينين ، إذ لم يطلع بما يمكن أن يعتبر تطوراً للمذهب . أما الإضافات التي تنسب إليه فتتعلق بالجانب التكتيكي أو التنظيمي ، كما أن أصولها تمتد إلى ماركس ولينين وإن تغير مدلولها وانحرف

(١) ولد جوزيف فيساريونوفيتش Joseph Vessarionovich ببلدة جورى في ولاية جورجيا في ديسمبر من عام ١٨٧٩ . وكان أبوه حذاء فقير مات والطفل ستالين في الحادية عشرة من عمره . وكانت أمه وهي ابنة أحد رقبى الأرض ، غسالة أمية ولكنها متدينة جداً ، وبعد وفاة أطفال ثلاثة أصبح ستالين ابنها الوحيد . وكانت تريد أن ينخرط في سلك الحياة الكنسية وبعتت به إلى إحدى مدارس اللاهوت ، إلا أنه طرد منها قبل تخرجه فيها بهام إذ انضم في عام ١٨٩٨ إلى إحدى الجماعات الوطنية والاشتراكية في جورجيا ووقع تحت تأثير الماركسية ، وبعد طرده انضم في أعمال المدعاية الثورية والإثارة .

وسجن في عام ١٩٠٢ ثم نفي إلى سيبيريا ولكنه تمكن من الهرب وعاد إلى تفليس في أوائل عام ١٩٠٤ وكان الماركسيون قد انقسموا إلى بلشفيك ومنشفيك فانحاز إلى الفريق الأول . وفي عام ١٩١٢ اختاره لينين عضواً في اللجنة المركزية الجديدة التي شكلت بعد الانفصال النهائي عن المنشفيك ، وكان أول رئيس تحرير لصحيفة برافدا التي بدأ ظهورها في الخامس من مايو من العام نفسه . واعتقل ستالين ونفى حيث ظل في منفاه إلى أن نشبت ثورة فبراير ١٩١٧ .

وبعد انتصار ثورة أكتوبر عين قوميسيراً للقوميات وظل يشغل المنصب لمدة خمس سنوات ، وراح — بتوجيه من لينين — يضع برنامج الحزب بشأن « تقرير المصير » للقوميات المضطربة وكان من أول أعماله الرسمية إعلان استقلال فنلندا .

وعندما مرض لينين في عام ١٩٢٣ كون ستالين وزينوفيف وكاميليف ثلاثياً للعمل على إقصاء تروتسكي الذي كان ينظر إليه باعتباره خليفة لينين . وبرغم وصية لينين بأبعاده من سكرتارية الحزب استطاع ستالين بتأييد زميليه البقاء في هذا المنصب . وبعد الانتصار النهائي في أبريل ١٩٢٥ على تروتسكي ، انفصل عن زميليه وانحاز في المؤتمر الرابع عشر للحزب إلى الجناح اليميني بزخامة بوخارين وريكوف وتومسكي . ومن جهة أخرى انضم زينوفيف وكاميليف إلى تروتسكي استنكاراً لمبدأ ستالين عن الثورة في بلد واحد ، ودعوا إلى التصنيع وشن النضال ضد الكولاك ، وطالبوا بإعادة الديمقراطية في داخل الحزب . وحرصاً من ستالين على التزام سبيل الاعتدال إرضاء لبوخارين وجماعته ، اصطنع الحفر إزاء الكولاك كما أعلن أن التصنيع المطلوب غير واقعي .

إلا أنه في عام ١٩٢٨ — ٢٩ — وبمبدأ أن تم له طرد الثلاثة من الحزب انقلب على بوخارين وريكوف وتومسكي ، ثم أدخل نحو لاهي سياسته وبدأ عملية تصنيع الاتحاد السوفيتي مركزاً على الصناعة الثقيلة حتى حوله من بلد زراعي متأخر إلى دولة صناعية كبرى . وعمد إلى تطبيق —



تطبيقها على أيدي ستالين . وهذه الإضافات كانت وليدة الاعتبار العملية التي واجهها الاتحاد السوفييتي بعد نجاح الثورة البلشفية في أكتوبر من عام ١٩١٧ .

ينسب إلى ستالين أنه صاحب نظرية « الاشتراكية في بلد واحد » وهو ما يتعارض مع فكرة ماركس والتي أيدها لينين فيما بعد ، من أن الثورة القادمة سوف تنشب في وقت واحد بوجه عام في جميع البلاد المتقدمة بالعالم . فلما لم يتحقق هذا الأمر ونشبت الثورة في روسيا وحدها وهي الثورة التي لم يكن يتوقعها ماركس وإن لم يستبعد احتمال وقوعها ، أحس لينين وزملاؤه بالقلق البالغ على مصير الثورة . فالروسيا بلد متخلف ؛ وخرجت من الحرب العالمية الأولى خائرة القوى ، وتحيط بها دول رأسمالية تنافسها العداء وتصمم على القضاء على الثورة الشيوعية ، حتى أنها تدخلت بالفعل من أجل هذا الغرض متماونة مع بقايا النظام القديم ، مما أغرق البلاد في لجة الحرب الأهلية . كانت الثورة العالمية ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى قادة الثورة لأنها تشغل العالم الرأسمالي عنهم وفيها إنقاذ لهم ، وهذا دفعهم إلى إنشاء « الدولية الشيوعية » أو « الكومنترن » للعمل على إشعال نار الثورة في البلاد الأخرى . ثم جاءت الضربة القاسمة لفكرة العالمية عندما أخفقت الثورة التي نشبت في عام ١٩٢٣ بألمانيا . ويبدو أن لينين أدرك منذ البداية أو بعدها بقليل استحالة نشوب هذه الثورة العالمية ، وأيقن بضرورة التركيز على دعم الثورة في داخل روسيا ، ولهذا بادر إلى عقد صلح بريست ليتوفسك مع ألمانيا وقبل شروطه المجحفة حتى يأمن جانب ألمانيا ويتفرغ لحماية ثورة أكتوبر .

هذه الإعتبارات جميعاً كانت في ذهن ستالين الذي طلع في عام ١٩٢٤ بفكرته عن « الاشتراكية في بلد واحد » وهي الفكرة التي استنكرها زينوفيف

---

== نظام الزراعة الجماعية وشن حرباً لاهوادة فيها على الكولاك . وبفضل سيطرته على الحزب وجهاز الدولة وعمليات التطهير التي شملت العسكريين والمدنيين وبسط جو من الإرهاب ، أصبح صاحب الكلمة العليا والوحيدة في البلاد ومن هنا انطلقت الصفة التي ميزت عصر ستالين واستغلتها خصومه وخاصة بعد موته . ومات ستالين في عام ١٩٥٣ .

وكامينيف وكانت سبباً من أسباب انحيازها إلى صف روتسكى . كانت فكرة ستالين أن المهمة العاجلة التى تواجهه هى بناء روسيا قوية وبهذا تردع أى عدوان يفكر فيه العالم الرأسمالى . أما إذا ظلت ضعيفة فسوف يكون من السهل على النظام الرأسمالى أن يحطمها وأن يقضى بالتالى على الإشتراكية فيها . ولعل هذا يفسر ما أقدم عليه فيما بعد من الإندفاع فى طريق التصنيع وبخاصة التصنيع الثقيل لأنه الدرع الواقى لروسيا واشتراكيةها . ليس معنى هذا أن ستالين نبذ نهائياً فكرة الثورة العالمية ، وإنما الواقع أنه جعل أهميتها تشغل مكاناً ثانوياً بالنسبة إلى هدفه الرئيسى وهو دعم الإشتراكية فى روسيا عن طريق بناء هذه الدولة على أسس قوية .

ذكرنا فى النبذة التى قدمنا فيها موجزاً لحياة ستالين أنه عين قوميسيراً لشئون القوميات وأنه وضع بتوجيه من لينين ، برنامج الحزب بشأن «حق تقرير المصير» للقوميات المضطهدة ، وأن من أولى أعماله الرسمية إعلان استقلال فنلندا . فإذا كان ستالين قد تحدث عن موضوع القوميات وعالجها ، فالواضح أنه استمد فسكرته من لينين نفسه .

أما الأسباب التى دعت إلى التركيز على هذه الداحية فمبنية على مصالح روسيا نفسها ، الداخلية والخارجية منها . فالمعروف أن روسيا تتكون من قوميات متعددة سواء فى قسمها الأوروبى أو فى الأجزاء الآسيوية التابعة لها . وكانت هذه القوميات غير الروسية البعثة موضع الاضطهاد خلال العصر القيصرى ، ولهذا رأى أن صالح الثورة يقتضى استرضاء هذه القوميات بالنص على حقها فى تقرير مصيرها ، وبالنص كذلك على المساواة بين جميع القوميات التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى ، وهذا يزيل ما فى نفوس الكثير منها من المرارة المترسبة من العهد القيصرى من جهة ، ويضمن التفافها حول الثورة التى اعترفت لها بشخصيتها الذاتية من جهة ثانية ، ويدعم الوحدة الوطنية برغم اختلاف القوميات من جهة ثالثة .

وكان العالم ينقسم إلى معسكرين متضادين ، أولهما يضم عدداً قليلاً من الدول الرأسمالية التي تمتلك المال والمستعمرات ، ويشمل ثانيهما شعوباً مهضومة الحقوق وتعدادها أغلبية سكان الكرة الأرضية وتوطن أقاليم شاسعة. هذه الأقاليم الأخيرة هي المصدر الذي يعد الرأسمالية بقوتها ووسائل حياتها ، وكلما ظلت هذه البلاد خاضعة للرأسمالية طال عمر الأخيرة. ولما كانت الطبقات العاملة في الأمم الرأسمالية ترمي إلى تحرير نفسها من سيطرة رأس المال تعين عليها أن تحارب عدوها لا في بلادها فحسب بل وفي تلك المستعمرات وأشباهاها أيضاً . وهنا يبدو تماثل المصلحة بين الطبقة العاملة والشعوب النزاعة إلى التخلص من عبودية الاستعمار . وإذا سلم بهذه المقدمات صار من المتعين على الشيوعية — كما قال ستالين — أن تعد يدها إلى الحركات الاستقلالية لأنها جزء من حركة تحرير الطبقة العاملة .

غير أن هناك سبباً آخر يمكن وراء تفكير ستالين العملي . إن في نشوب الثورات القومية في المستعمرات وأشباهاها ما يشغل اهتمام البلاد الرأسمالية وبالتالي يخفف الضغط من جانب الأخيرة على روسيا الشيوعية ، وفي هذا مزيد من الحماية للنظام القائم في الأخيرة . وفضلاً عن هذا فنجاح حركات التحرر القومي يضعف من قوة الجبهة الرأسمالية ويزيد من قوة روسيا النسبية بطريق غير مباشر .

عندما نشبت الثورة الروسية كان بعض قادة البلاشفة يؤمنون بمبدأ المساواة الكاملة وطالبوا بتطبيقه بحيث يشمل المساواة في الأجر بغض النظر عن طبيعة العمل ونوعية المؤهلات اللازمة له . كانوا يعتقدون أن مبدأ «من كل حسب عمله» يتعارض مع الماركسية الحقيقية مع أن ماركس نفسه قرر أن معدلات الأجور لن تكون متساوية في ظل الاشتراكية .

وعندما استتب الأمر لستالين واجبه موقف عصيب لا مكان فيه للنظريات الخيالية والأفكار اليوتوبية . كانت روسيا متخلفة إلى حد بعيد بالنسبة إلى البلاد الرأسمالية الرئيسية ، وزاد من ضعفها الولايات التي عانتها في الحروب الأهلية . لم تكن النظريات بالشئ الذي تحتاج إليه روسيا ، وإنما كانت تحتاج إلى تنمية الإنتاج

بأقصى ما تملك من جهد وما تقدر عليه من سرعة . ولم يعتقد أن تنمية الإنتاج تتحقق عن طريق مناشدة العمال أو ترديد الشعارات، وإنما يتحقق هذا عن طريق الحوافز المادية ومن هنا طبق مبدأ تفاوت الجزاء تبعاً لنوع العمل، وذلك إلى جانب فرض النظام الدقيق على العاملين لكفاح التهاون والإهمال .

ورث ستالين عن لينين بوجه خاص فكرتين ربط بينهما صاحبهما ربطاً عضوياً ، هما دكتاتورية البروليتاريا ثم طليعتها الحزب الشيوعي الذي هو بمثابة الدماغ أو العقل المفكر . وكان لينين يتحدث عن الديمقراطية داخل الحزب ، ولكنه ما لبث بعد نجاح الثورة أن قضى على هذه الديمقراطية ؛ ومن هنا كان الخلاف الذي نشب بين زينوفيف وكامينيف وتروتسكي من جهة وستالين وأتباعه من جهة أخرى ، إذ أصر الأولون على إعادة الديمقراطية إلى الحزب بعد أن رأوا ستالين يعمل على توسيع نطاق سلطات واختصاصات منصبه بوصفه السكرتير العام، بحيث أصبح هو المهيمن على الحزب وجهاز الدولة معاً . وبعد أن تم لاستالين الانحصار على خصومه من كبار رجال الرعيل الأول في الحزب والثورة ، راح يعمل على تدعيم سلطانه حتى شمل كل شيء ، وأخذ يلجأ إلى عمليات التطهير من وقت لآخر حتى تمكن من القضاء على أي صوت يعارضه أو يحتمل أن يعارضه . هذا الغلو انتهى بما أصبح يعرف باسم «عبادة الفرد» ويقصد بها تقديس ستالين «بحيث صور نفسه وصوروه نصف إله لا يخطئ» ، لا شيء يفوق حكمته ، ولا يأتي الباطل حسن تقديره للأمور وتعريفه لها ، من بين يديه ولا من خلفه » (١) . ولكن كيف حدث هذا ؟ الجواب يمكن أن نلقاه في العبارة التالية « أصبح لدكتاتورية البروليتاريا مفهوم جديد . . دكتاتورية البروليتاريا تعني دكتاتورية طليعتها أي دكتاتورية حزبها . — هكذا قال لينين — فمن طليعة الحزب ؟ إنه لجنته المركزية ! . . ثم من طليعة اللجنة المركزية ؟ أنه المكتب السياسي . . وبعد ذلك من طليعة المكتب السياسي ؟ إنه الرفيق ستالين ، فلتفرض إذن دكتاتورية ستالين » (٢) .

(١) عبد الرحمن شاكر : الثورة الاشتراكية العالمية ، ص ٥٦ .

(٢) شرحه ، ص ٥٤ .

غير أن أعنف نقد لأسلوب ستالين صدر عن نيكيتا خروشوف في خطابه الشهير أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي بجلستي ٢٤ ، ٢٥ فبراير عن عام ١٩٥٦ وهو الخطاب الذي يعتبر من أهم وثائق الأدب الماركسي - اللينيني ، فقال :

« أيها الرفاق . . . عمدت اللجنة المركزية للحزب بعد موت ستالين إلى انتهاج سياسة تبين فيها بشكل دقيق حاسم أنه من الأمور الدخيلة على مبادئ ماركس ولينين أن يرفع فرد واحد إلى مرتبة الإنسان الكامل ، أو أن تنسب إليه صفات قدسية لا تسمح هذه المبادئ بإضافتها على أي فرد . . . فمثل هذا الفرد ينسب إليه عادة أنه عليم بكل شيء ، وقادر على إدراك كل شيء ، ومستوعب من الخبرات ما يجعله قادراً على أن يفكر نيابة عن الجميع وأن يفعل كل شيء دون زل أو خطأ يعتور مسلكه . ومع ذلك فإن الاعتقاد بوجود هذا الفرد وأعني بذلك ستالين على وجه الخصوص ، ساد عدة سنوات طويلة وروج له بيننا حتى يرسخ في نفوسنا . غير أن الفرض من هذا التقرير ليس تقييم حياة ستالين وضروب نشاطه ولكننا معنيون الآن بمسألة تهمة الحزب في حاضره ومستقبله ، مسألة تتعلق بما نجم عن تقديس شخصية ستالين ، ذلك التقديس الذي أصبح . . . مصدر سلسلة كاملة من الهدم لمبادئ الحزب وديمقراطيته . »

ولم يقف الأمر بخروشوف عند حد التنديد بعبادة الفرد ، بل راح يسرد طائفة من الاتهامات الموجهة إلى ستالين ، ومنها أنه خلال الفترة التالية لانقراض المؤتمر السابع عشر للحزب سقط الكثيرون من القادة البارزين والأعضاء العاملين المخلصين الذين كرسوا حياتهم لنصرة الشيوعية ، ضحايا لاضطهاد ستالين وطفيليه . وذكر خروشوف أن سياسة التقديس التي حرص عليها ستالين قد أساءت إلى الحزب الذي أصبح موضع الإغفال من جانبه . أضيف إلى هذا فقد « أثر إغفال العمل الجماعي تأثيراً سلبياً في الحزب من الناحية الأخلاقية والسياسية ■ . واعتبره خروشوف كذلك مسؤولاً عن النزاع الذي نشب مع يوغوسلافيا . إنه

نزاع لم يكن يستعصى على الحل ولكن ستالين تمعد تضخيم مآظمه أخطاء ارتكبها زعماء يوغوسلافيا تضخيماً خفيفاً. ولقد حذره خروشوف من ذلك المسلك ولكنه استكبر قائلاً « لن يكون هناك شخص اسمه تيتو... سوف يسقط »؛ ومع ذلك أخفق كل محاوله ستالين من صفوف الضغط «... لأن تيتو كان متمتعاً بتأييد دولة وشعب خاضا معركة مريرة في سبيل التحرر والاستقلال ، ومن ثم أيد الشعب زعماءه أثناء النزاع الذي قام بيننا وبين الرفاق اليوغوسلافيين » .

وألقيت مسئولية تدهور الزراعة على عاتق ستالين أيضاً . ومن الأمثلة التي ضربها خروشوف للتدليل ، أنه قدم برنامجاً أطلق عليه « الوسائل المؤدية إلى تحسين الإنتاج والعيشة في المزارع التعاونية والمزارع الجماعية » ، ولكن ستالين أغفل الإقتراحات المقدمة إغفالاً تاماً وكان من بينها « رفع أسعار مثل هذه المنتجات تخلق دافع مادي يحفز عمال هذه المزارع على الإنتاج » . وبدلاً من ذلك اقترح رفع نسبة الضرائب التي تدفعها المزارع التعاونية وعمالها بما يعادل ٤٠ بليوناً من الروبلات ، إعتقاد منه « أن الفلاحين كانوا ميسوري الحال وأن العامل الزراعي لن يحتاج إلى أكثر من مجرد بيع دجاجة واحدة أخرى لدفع هذه الضريبة بالكامل ! » .

وختم خروشوف خطابه التاريخي بقوله :

« يجب علينا أن نقضى على تقديس الفرد قضاء مبرماً لدرجة فيه... ويجب... أن نستنكر بطريقة بلشفية نزعة تقديس الفرد باعتبارها غريبة على مبادئ ماركس ولينين ولأنها لا تتماشى مع المبادئ التي تحدد معالم قيادة الحزب والتقاليد الحزبية ، كما يجب علينا أن نحارب بكل قوة شتى المحاولات التي قد تبذل في المستقبل لبعث هذه النزعة بأى شكل من الأشكال... وأن نأخذ أولاً وقبل كل شيء بمبدأ القيادة الجماعية التي تتسم باحترام تقاليد الحياة الحزبية كما صورتها لوائح الحزب ، كما يجب أن نأخذ بمبدأ النقد والنقد الذاتي . كذلك يجب

علينا أن نصحح المظالم التي جاءت نتيجة إجراءات إنطوت على خرق الشريعة السوفيتية وتكدست وتزايدت لفترة طويلة من الزمن».

هكذا سُئِنَ المهجوم على الستالينية وبدأت عملية تصفيتها ، بل وبدأت الفترة التي يجوز أن نطلق عليها « فترة الخروشوفية » . والواقع أن الوحدة الستالينية للأيدولوجية والسلطة قد تبددت في ظرف أقل من أربعة أعوام من موت ستالين وذلك لأكثر من سبب . إن الستالينية كانت تعارض بين مقتضيات الصرح العلوي السياسي ومطالبات القاعدة المادية الإجتماعية . فأعطاء الأولوية لاعتبارات سياسية محددة تحديداً ضيقاً كان معناه أن العوامل الإجتماعية والاقتصادية التي يفترض أن السياسة تعكسها ، أخضعت للمصالح السياسية العامة للكتلة الشيوعية كما حددها مركز هذه الكتلة أي ستالين ؛ وهذا الإخضاع بدوره قيد النمو الأيدولوجي وتطوره بأن فصل الأيدولوجية عن الحقيقة ، فموت إلى عقيدة صلبة متممة وفقدت دينامييتها أي قدرتها على التكيف لتلائم المجتمع المتغير<sup>(١)</sup> . وهذه هي الحقيقة التي أدركها تيتو بعد خروجه على الكتلة السوفيتية ، وراح اليوغوسلافيون بعد عام ١٩٥٠ يسمون وراء الأفكار الجديدة التي تأخذ الحاضر في اعتبارها كما تستطیع في الوقت نفسه تشكيل المستقبل . ومعنى هذا أن الماركسية - اللينينية كما تصورها ستالين وطبقها هبطت إلى مجموعة من الأفكار الجامدة التي لا تتفق مع ظروف العالم المتغير . ومن هنا كان من المستحيل استمرار التعلق بها بعد وفاته وارتفاع قبضته الحديدية . وإذا كان زعماء الأحزاب الشيوعية في بلاد الديمقراطيات الشعبية أصرّوا على السير وفقاً للمنهج الذي اختطه ستالين ، فقد فعلوا هذا في سدواتهم الأولى إذ لم يكن مركزهم قد استقر بعد . ولكن أما وقد ثبت هذا المركز فإن حاجتهم إلى التأييد أو الدعم السوفيتي تضاعفت فبدأوا يواجهون الحقائق ويحاولون إعادة النظر في معتقداتهم وأساليبهم .

---

Zbigniew K. Brzezinski : The Soviet Bloc; Unity and Conflict, (1960) p. 138. (١)



إلا أن الخروشوفية تتطلب من أجل تقييمها أن يؤخذ في الاعتبار الموقف الذي وجد فيه خروشوف وفريق من زملائه أنفسهم بعد موت ستالين ، ذلك أن التركة التي خلفها لهم الأخير كانت مثقلة بالكثير من المشكلات . فالاندفاع العنيف في طريق التصنيع وبخاصة التصنيع الثقيل ، وبناء القوة العسكرية ، والتوسع في أوروبا الوسطى والشرقية ، كل ذلك كان ثمناً فادحاً . إن الاهتمام الذي تجاوز الحدود بالصناعات الثقيلة أدى إلى حرمان الطبقة العاملة وإفقارها ، وزادت هذه الظاهرة حدة في الفترة بين عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٣ ، نتيجة الحرب الكورية والأزمة البولندية . ولم يقتصِر الأمر على حدود الاتحاد السوفييتي ، بل أن هذا الإفتقار هبط بمنوبة أفراد الطبقة العاملة وبخاصة في بلاد الديمقراطية الشعبية وأخذوا ينحدون باللائمة على السوفييت . وأكثر من هذا فعمالية التصنيع برغم ضخامتها التي حولت الاتحاد السوفييتي إلى دولة صناعية من الصف الأول لم تول اهتماماً كافياً لجودة الإنتاج ، ومن هنا وجدت الصناعة السوفييتية نفسها في موقف صعب في الأسواق العالمية التنافسية ، وهي الحقيقة التي أدركها القادة في الاتحاد السوفييتي والبلاد الشيوعية في شرق أوروبا ولايزالون يحاولون علاجها .

وتخلفت الزراعة وعجزت في سنوات عدة عن توفير المقادير الكافية من الغذاء ، وهو الظاهرة التي تجلت بشكل واضح في سنوات قلائل مضت حيث اضطر الاتحاد السوفييتي إلى شراء حاجته من القمح من بعض بلاد المعسكر الرأسمالي مثل الولايات المتحدة وكندا . ولقد كانت سياسة ستالين الزراعية موضع النقد من جانب فريق من القادة الشيوعيين والمثقفين الماركسيين ، بل إن الكثيرين منهم اعترفوا بأن عملية إنشاء المزارع الجماعية فرضت فرضاً دون ضمان توفير الغذاء الكافي لسكان المدن ، بينما لم يزد الإنتاج من المواد الغذائية إن لم يكن تنافس بالعمل . وانتقد هؤلاء أيضاً تصفية الكولاك في الاتحاد السوفييتي بدون تحديد من ينطبق عليهم هذا الوصف ، فكانت النتيجة القضاء على فئة ذات دراية وافية بأصول الاستغلال الزراعي . كذلك ملئت المراكز الحزبية في الريف بأسوأ العناصر فيه ، وهي عناصر كان همها الأول أن تقضي على الفلاحين الذين يفوقونها في القدرة والمعرفة



والكناية : وهكذا تأثرت الإنتاجية بشكل محسوس وخاصة في المزارع الحكومية والجماعية .

وكان لنظام الإرهاب الذي فرضه ستالين أثر بالغ في إضعاف روح الشعب . وبسبب الخوف نكص البيروقراطيون عن احتمال المسئولية . وأصبحوا يهتفون إلى عنصر المبادرة وتحولوا إلى أدوات للتنفيذ فحسب . وفضلا عن هذا فنتيجة للحرب الكورية دخل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في سباق للتسلح هدد العالم بكارثة نووية .

هذا هو الموقف الذي واجه خروشوف ، وكان يتطلب العمل على تخفيف قسوة الحكم في الداخل وإشاعة الأمان والطمأنينة في النفوس ، وتخفيف حدة التوتر في الخارج . هذا الأمر الأخير المتعلق بالعلاقات بين المسكر الشيوعي والمسكر الرأسمالي ، هو الذي أطلق عليه سياسة « التعايش السلمي » التي أصبحت من سمات « الخروشوفية » .

إن المؤتمرات التي عقدها الحزب الشيوعي السوفييتي في عام ١٩٥٦ ( المؤتمر العشرون ) ، ١٩٥٩ ( المؤتمر الحادي والعشرون ) وأكتوبر ١٩٦١ ( المؤتمر الثاني والعشرون ) والبرنامج الجديد الذي أقره هذا الحزب ، والوثائق الخاصة بهذه الاجتماعات وأمثالها ، والتصريحات التي أدلى بها نيكيتا خروشوف وسوسلوف وغيرهما من المسئولين ، والبيانات التي أصدرتها اللجنة المركزية للحزب من قبيل الخطاب المفتوح الذي وجهته في يولييه ١٩٦٣ ، والمقالات التي نشرتها الصحف الممبرة عن آراء الحزب والحكومة — مثل برافدا وإزفستيا — نقول إن هذه جميعاً بدت في نظر الكثيرين تعديلاً له مغزاه في تعاليم الماركسية — اللينينية القديمة بشأن الحرب وخاصة فيما يتعلق بطبيعة العصر الحالي ، وأنواع الحروب ، وغياب تلك النظرة عن حتمية الحرب ، وإمكانات منع نشوب حرب عالمية ، والتعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المتباينة .

وكانت بداية التحول بشكل ظاهر وحاسم في المؤتمر العشرين للحزب حين

أعلن نيكيتا خروشوف أن « التمايش السلمى » يذهبى أن يكون السياسة التى ينتهجها الحزب الشيوعى السوفيتى . وقال تفسيراً لهذه الدعوة الجريئة أن العصر الحاضر يتميز بماملين ، أولها وجود أسلحة ذات قدرة تدميرية لم يحلم بها الإنسان من قبل ، وثانيهما أن المعسكر الاشتراكى أصبح على قدر من القوة يستطيع على الأقل أن يمنع الرأسماليين من أن يطلقوا الحرب من عقالها . وأوضح الزعيم السوفيتى أيضاً أهمية البلاد المحايدة التى تشكل إلى جانب المعسكر الاشتراكى « منطقة سلام هائلة ضخمة » ترغب جوارح العالم الإمبريالى على الاستسلام .

هذه الدعوة إلى التمايش السلمى والتى تنطوى على إنكار النظرية حتمية الحرب ، يناقشها ويحللها ويعلق عليها الأضواء كتاب الاستراتيجية العسكرية السوفيتية الذى يعتبر من الوثائق السوفيتية الهامة ، وهو كتاب أشرف على تحريره وإعداده سوكولوفسكى ، ماريشال الاتحاد السوفيتى<sup>(١)</sup> . ويلاحظ عليه وبالدسبة إلى غيره من المطبوعات ، أن أصحاب النظريات السوفيتية خشية توجيه الاتهام إلى خروشوف والقيادة الجديدة بمد ستالين ، بأنهم من « التفقيحين » أو « المنحرفين » عن الماركسية الأصيلة ، وهو اتهام لا تزال بكين حتى اليوم تلقية فى وجه السوفيت بوجه خاص ، نقول إن أصحاب النظريات هؤلاء حرصوا على أن يوضحوا أن خروشوف لم يبتدع ما يمكن أن يعتبر تفقيحاً للمذهب أو خروجاً عليه ، وراحوا يبررون الدعوة الجديدة عن التمايش السلمى بالرجوع إلى آراء لينين عن طبيعة الحرب ، فقالوا إن الحرب عند الماركسية — اللينينية ظاهرة اجتماعية تاريخية تنشأ فى مرحلة محدودة من التطور التاريخى .

وحتى الحرب العالمية — مهما بدت شاملة — ليست إلا جانباً واحداً من هذا التطور وتعتمد اعتماداً كلياً على سيره وعلى التفاعلات السياسية بين الطبقات

---

Soviet Military Strategy, edited by V. P. Sokolovsky, (١)

Translated by Herbert S. Pinerstein, Leon Guoér and  
W. Wolfe, Rand Corporation, 1963.

والدول . ويمر لينين على أن الحرب جزء من كل ، وهذا الككل هو السياسة Politics ، وأنها استمرار للسياسة وإن السياسة « تستمر » أيضاً في أثناء الحرب . ولقد كتب يقول : « .. الحرب هي ببساطة استمرار للسياسة بوسائل أخرى ( أى عنيفة ) ، وأن هذا كان رأى ماركس وإنجلز » . وهذه العبارة سبق أن طلع بها الألماني كلاوزفيتز Clausewitz فأضاف إليها لينين عبارة ( أى عنيفة ) ، ومعنى عنيفة عند الماركسيين يشمل الأسلحة والقوات المسلحة والتنظيم العسكري بأموره بوصفه أداة الحرب . وعلى هذا الأساس يكون تعريف الحرب في فلسفة الماركسية — اللينينية أنها « العنف المسلح » .

وترى الماركسية — اللينينية أنه لا يمكن فهم الحرب بدون فهم العصر ، وهذا الأمر الأخير لا يتم إلا إذا أخذنا في اعتبارنا عاملين : أحدهما الصراع بين الاتجاهين التاريخيين الأساسيين أى الرأسمالية والاشتراكية ، والآخر توازن القوى بينهما . وتفسيراً لهذا رأى قال أصحاب النظريات السوفيتية إن النظام الاشتراكي العالمي أصبح الآن يشغل أكثر من ٢٦ في المائة من مساحة الكرة الأرضية ويضم حوالى ٣٥ في المائة من سكانها ، وأنه يملك موارد طبيعية ضخمة ، وحقق تقدماً كبيراً في الصناعة بحيث يتوقع اللحاق بأرقى الدول الصناعية الرأسمالية بعد وقت ليس بالطويل ، كما خطأ الاتحاد السوفيتى خطوات واسعة في ميدان التكنولوجيا . ومن جهة أخرى يسير مركز الإمبريالية في طريق الضعف بسبب الثورات الديمقراطية في بلاد كثيرة وحركات التحرير القومية التي اشتد ساعدتها وزادت حدة في المستعمرات وأشباهاها ؛ وهذا بالإضافة إلى التناقضات والمناقشات والصراعات بين الدول الرأسمالية ذاتها .

وعلى ضوء هذا التحليل يخلص كتاب « الاستراتيجية العسكرية السوفيتية » إلى القول :

« قبل أساس التحليل الماركسي — اللينيني عن التغير الأساسى فى توازن القوة بين النظامين العالميين وفى الموقف الدولى بصورته الكلية استخلص المؤتمر

العشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي أنه لما كان المعسكر الاشتراكي العالمي قد تحول إلى قوة سياسية واقتصادية وعسكرية قوية ، ولما كانت قوى السلام زادت قوة في العالم فإن الحرب لم تعد بالخطيرة . وفي اتخاذ هذا الرأي لاحظ المؤتمر الحادي والعشرون في القرارات التي اتخذها إمكانية حقيقية أخذت تظهر بشأن استبعاد الحرب العالمية من حياة المجتمع .

ورغبة في تأكيد أن الاتجاه الجديد يتفق مع اللينينية استشهدوا بما قاله لينين في عام ١٩٢١ أمام المؤتمر التاسع المثل للروسيا كلها : « هل مثل هذا الشيء مما يمكن التفكير فيه إطلاقاً ؟ إن جمهورية اشتراكية ينبغي أن توجد في وسط بيئة رأسمالية ؟ كان ذلك يبدو مستحيلاً من الناحيتين السياسية والعسكرية ، ولكن ثبت أنه ممكن عملياً وأنه الحقيقة . »

وجاء في ديباجة الدستور السوفيتي « إن العالم ينقسم إلى معسكرين . . . في معسكر الرأسمالية عدااء قوى وتفاوت واستغلال استثماري ، وتمصب قوى واضطهاد وعدوان على الأديين ووحشية إمبريالية وحروب . وهذا في المعسكر الاشتراكي ثقة متبادلة وسلام وتعاون أخوي بين الشعب . » ويلاحظ أن التأكيد هنا لا يوضع على عدم إمكانية التلاق بين النظامين ولكنه يوضع على الانفصال بينهما ، وعلى كل منهما ألا يتدخل في شئون الآخر (١) .

ولكن إذا كانت الدعوة إلى التعايش السلمي ليست جديدة وإنما تحدث عنها لينين ، فلماذا إذن برزت على هذا النحو بعد وفاة ستالين وأصبحت ركناً أساسياً من أركان الفلسفة التي اعتنقها وروج لها خروشوف . وتسير عليها القيادة الجديدة التي حلت محله . الجواب نلقاه في الثورات التي طرأت على الموقف العالمي المعاصر ، وفي مقدمتها الخوف من نشوب حرب عالمية من المؤكد أنها سوف تكون نووية . وفي هذا المعنى يقول الخبير السوفيتي فيدروف :

---

(١) Henry M. Pachter, Collision Course, the Cuban Missile Crisis and Coexistence (Pall Mall Press), 1963 p. 110.

« إن عملية تنمية التكنولوجيا لإبادة الناس أدت إلى موقف يجعل من المستحيل استخدام الأسلحة لحل المشكلات السياسية كما كان يحدث طيلة آلاف السنين » .  
وقال خروشوف في عام ١٩٥٨ « إننا لا نحتاج الآن إلا إلى الضغط على الأزرار — وهنا تنسف مدن بأكلها وتدمر مراكز بكليتها — هذه هي القوة التدميرية الهائلة للأسلحة الحديثة » . وهذه القوة توضحها تقديرات لها شأنها . ففي تحليل قدم أثناء الجلسات التي عقدتها لجنة هولييفيلد في عام ١٩٥٩ عن هجوم مفترض على الولايات المتحدة الأمريكية تشنه ٢٦٣ قاذفة قنابل تحمل طاقة تدميرية قدرها ١٤٤٦ ميجاطن ، أن مثل هذا الهجوم يدمر ١٣٢ هدفاً صناعياً كبيراً ، ٧١ مدينة كبيرة ، ويسفر عن ٥٠ مليوناً من المصابين بجراح خطيرة ، وهذا فضلاً عن الإشعاع النووي الذي يدوم فترة تتراوح بين أسبوعين وسنة . ويذكر جول موخ أن غواصة تحمل ١٦ صاروخاً من طراز بولاريس ( أو الصواريخ الروسية المماثلة ) تستطيع تدمير منطقة في مساحة فرنسا . وقدرت الطاقة التدميرية لما في ترسانة الولايات المتحدة من الأسلحة النووية بحيث أنه لو قسمت على جميع أفراد الجنس البشري لكان نصيب الفرد عشرة أطفال من الديناميت .

هذه الحقائق لم تكن خافية بالطبع عن القادة الجدد في الاتحاد السوفيتي ، وهي تفسر هذا التحول من « حتمية الحرب » إلى « التعايش السلمي » . ويتصل بهذا أيضاً المشروعات التي وضعها الاتحاد السوفيتي للتنمية الاقتصادية والتي استهلها مشروع السنوات السبع الذي أقره المؤتمر العشرون للحزب ، إذ ما من شك أن هذه المشروعات سوف تتوقف إذا ما نشبت الحرب ، أو حتى بسبب التركيز على إنتاج معدات الدمار استباقاً للحرب لا مناص منها . وأكثرت من هذا فسباق التسلح يلقي عبئاً عثيفاً على الاقتصاد السوفيتي ويحول دون الاهتمام بمطالب الشعب الاستهلاكية بعد الحرمان الشديد والطويل الذي عاناه منذ نشوب ثورة ١٩١٧ حتى نهاية عهد ستالين .

وثمة عامل آخر لابد أنه كان له دخل في هذا التحول عن فكرة « حتمية الحرب ». كان الماركسيون المزمعون يعتقدون أن المعسكر الرأسمالي ( والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص ) سوف يضطر عاجلاً أو آجلاً إلى شن الحرب مدفوعاً بعاملين رئيسيين ، وهما أنه سوف يتعرض لأزمة اقتصادية خطيرة تسبب شقاء وبطالة فتمتدحق نبوءة ماركس عن البؤس المتزايد مما يهدد بقلب النظام الاجتماعي؛ وثانيهما أن التسلح أو الإمبراف فيه شرط جوهري لرخاء الاقتصاد الرأسمالي . ولكن الذي حدث هو أن الدول الأوروبية الغربية انتمشت بعد أن ضمدت الجراح التي أصيبت بها من جراء الحرب العالمية الثانية . وارتفع المنتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة حتى بلغ ٥٠٠ بليون دولار في السنة . وهذا أخذ الاقتصاديون السوفييت يمدون النظر — وإن لم يصرحوا علناً — في فكرة الأزمة التي ستقوض دعائم المعسكر الرأسمالي . أما من ناحية عبء التسلح فهو مهما كان ثقيلاً لا يشكل سوى نسبة يسيرة من المنتج القومي لاتدفع الولايات المتحدة ( أو الاتحاد السوفييتي ) إلى شن حرب يصعب التكهن بنهايتها .

هذه هي البواعث الكامنة وراء الاتجاه الجديد الذي سار فيه خروشوف . ولكن : ماذا يقصد بالتعايش السلمي ؟ يقدم لنا البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفييتي التعريف الآتي :<sup>(١)</sup>

« التعايش السلمي يتضمن نبذ الحرب كوسيلة لنسوية المفازعات الدولية بين الدول وحلها بالمفاوضة والمساواة والفهم المتبادل والثقة بين البلاد ، ومراعاة ما لكل منها من مصالح ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والاعتراف بحق كل شعب في حل كل مشكلات بلده بنفسه ، والاحترام الدقيق لسيادة جميع البلاد وسلامتها الإقليمية<sup>(٢)</sup> ، وتنمية التعاون الاقتصادي والثقافي على أساس المساواة الكاملة والمفيدة المتبادلة » .

ولكن التعايش السلمي لا يقتصر على افتراض إنقضاء الحرب بين الدول ؛

(١) Programme of the Communist Party of the Soviet Union (the Road to Communism). 1962, p. 507.

(٢) بعد تدخل حلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ طلع بريزنيف بما عرف باسم « السيادة المحدودة » .

ولكنه يتضمن معنى إقامة العلاقات السلمية والتعاون على أساس عقل ومنهج بالبادل ، بين البلاد ذوات العظم الاجتماعية المتباينة<sup>(١)</sup> . وفي ظل ظروف التمايش السلمي يصبح الصراع الأيديولوجي حول مزايا النظامين كما تدل عليها إنجازاتهما . وفي مثل هذا الصراع لا تفيد القوة المسلحة أو التهديدات باستخدامها في تأكيد الأدلة ؛ وفي هذا المعنى قال خروشوف « قد تراسق بالحجة وقد يختلف كل منا عن الآخر . الشيء الأساسي هو أن نلتزم بحال الصراع الأيديولوجي دون الاتجاه إلى السلاح لإثبات أن أحدنا على صواب . »

وثمة ناحية أخرى أولتها الخروشفوية اهتماماً واضحاً وهي طريق الانتقال إلى الاشتراكية وخاصة في البلاد المتخلفة : هل يكون هو الثورة والعنف أم يكون الانتقال السلمي ؟ طبقاً للنظرية اللينينية أو كما أكدها المزمعون من أنصارها ، لا يمكن تحقيق الهدف إلا بالعنف وعن طريق ثورة تشنها البروليتاريا . أما نظرية خروشوف فترى أن الزمن في أمثال هذه البلاد هو في صالح الشيوعيين ، فالمنافس بين الشرق والغرب وبخاصة في المجال الإقتصادي سوف يتقرر لصالحهم وبإدراك الأمر كذلك فمن الخطأ الإقدام على مغامرات لا تحمد عواقبها . وجاء في كتاب « أسس الماركسية — اللينينية » بطبعته الصادرة في عهد خروشوف ، أن الانتقال السلمي يوفر مزايا أعظم مما تسفر عنه الثورة المسلحة ، لأنه يسمح بإعادة تشكيل المجتمع بطريقة جذرية بأقل التضحيات من جانب الطبقة العاملة .

وفي خطاب مفتوح أصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي قالت إن كل من يتمن معنى النضال الحالي من أجل السلام وضد الحرب النووية يدرك أنه عن طريق هذه السياسة السلمية يقدم الشيوعيون السوفييت مع الأحزاب الشقيقة في البلاد الاشتراكية الأخرى مساعدة لا تقدر للطبقة العاملة في البلاد الرأسمالية وغيرها ، لا بتجنيبها الدمار الذي سوف يحل بشعوب بل وبقارات بأكملها فحسب ،  
( ١١ م — المذاهب الاشتراكية )



ولكن لأن هذه السياسة أيضاً هي أفضل وسيلة لمساعدة الحركة الثورية الدولية من جانب الطبقة العاملة ، على تحقيق أهدافها الطبقة الرئيسية . . . ثم :

« أليست مساهمة ضخمة في نضال الطبقة العاملة حين تحقق بلاد الاشتراكية في ظل ظروف السلام التي كسبته بنفسها ، نجاحات رائدة في تدمية الإقتصاد ، وتحرز انتصارات جديدة في العلم والتكنولوجيا ، وتعمل بصورة دائمة على تحسين أحوال العيش والعمل للناس ، وتنمى وتحسن الديمقراطية الاشتراكية ؟ وعندما ينظر كل عامل في بلد رأسمالي إلى هذه النجاحات والانتصارات فيقول إن الاشتراكية بأعمالها تثبت أنها أرق من الرأسمالية ، وأن هذا النظام خليف بالكفاح من أجله . ففي الظروف الحالية تستحوذ الاشتراكية على قلوب الناس وأذهانهم ، لا عن طريق الكتب ولكن بأفعالها أصلاً وبالمثل الحى الذى تضربه » .

بل وسار خروشوف في تطوير هذه الفكرة الجديدة إلى حد أثار الدهشة البالغة عندما اعترف بأن الطريق البرلماني مفتوح الآن أمام الطبقة العاملة في بلاد رأسمالية كثيرة وإن أبدى بعض التحفظ إذ أضاف أن الدوران يكون في حيز الإمكان إلا في ظل القيادة الشيوعية ، وأن استخدام العنف أو عدم استخدامه يتوقف على المقاومة التي تبديها الطبقة المستغلة ( بكسر الغين ) .

هذا التحول الواضح عن حتمية الثورة العنيفة ، ومما صحبه من تحفظات يراى بها عدم إثارة الفريق الدوجماتي الذى يأخذ العبارات الماركسية بمعناها الحرفي وبعيداً عن الظروف أو الملابسات التى قيلت فيها ، نقول إن هذا التحول يعيد إلى الذاكرة ما جاء على لسان ماركس مما سبق أوردناه ؛ وما تحدث به وإنجلز وخاصة في أواخر أيامه ؛ ويدكرنا أيضاً بآراء الفايين الإنجليز وبرنشتاين وأتباعه من الاشتراكيين الديمقراطيين في ألمانيا .

هذا البذ لحتمية العنف في الانتقال إلى الاشتراكية يمثل نظرة واقعية على



ضوء ظروف العالم بعد هيروشيا بوجه خاص . وهذا الاتجاه الجديد الذي  
تمثله الخروشوفية تكمن وراءه أسباب عدة :

( أولاً ) أنه يتمشى مع مبدأ التعايش السلمى وعدم التدخل فى الشؤون  
الداخلية للشعوب الأخرى .

( ثانياً ) محاولة إظهار الشيوعيين فى مظهر لا يدعو إلى النفور منهم باعتبارهم  
دعاة عنف .

( ثالثاً ) نجاح بلاد كثيرة فى تطبيق الاشتراكية بوسائل سلمية أى  
بدون الإلتجاء إلى الوسائل الدموية العنيفة ، ولعل الجمهورية العربية المتحدة تمثل  
بصورة واضحة هذا الإلتقال السلمى .

( رابعاً ) أن العنف لا بد أن ينتهى بنشوب حرب أهلية وهو ما يفتوى  
على خطورة بالغة وخاصة فى وقت تمصف فيه رياح الحرب الباردة .

وإذا كان خروشوف تبنى فكرة الإلتقال إلى الاشتراكية بغير طريق العنف  
والدماء ، فقد خطا خطوة أخرى لها أهميتها من وجهة نظر الشيوعية السوفيتية .  
كان ستالين يرى أن على الشيوعيين فى البلاد الأخرى إذا وصلوا إلى مركز السلطة  
وسيطروا على جهاز الدولة ، أن يقيموا نظامهم الإشتراكي على النمط السوفيتي وحده  
فهو النموذج الذى لا بد أن يحتذى . ولكن خروشوف خالف هذه الفكرة وراح  
— بالاستناد إلى لينين — يدافع عن الفكرة التى تذهب إلى وجود سبل مختلفة إلى  
الإشتراكية ، ووصف هذا التكيف طبقاً « لخصائص كل بلد ومظاهره الخاصة »  
على أنه يمثل « الماركسية الخلاقة فى التطبيق » ثم أدرج التطبيق الإشتراكي فى  
برغوسلافيا فى عداد التجارب التى أقرها ووافق عليها .

هذا الحديث عن تعدد الطرق المؤدية إلى الإشتراكية أملت اعتبارات مستمدة  
من التاريخ والواقع :

أولاً : تتفاوت الشعوب من ناحية مراحل التطور التى بلغتها ، فما يصاح

للتطبيق في بلد لا يمكن بالضرورة أن يكون صالحاً لكل بلد آخر ، فإذا كان الطريق السوفييتي فرضته الظروف التي مرت بها روسيا قبل الثورة وبعدها ، وكانت في العصر القيصري بلداً متخلفاً من الناحية الاقتصادية عموماً والصناعية بوجه خاص ، ولا تعرف الديمقراطية البرلمانية ، ونظامها الطبقي يتسم بالجمود والحواجز الشديدة ، فهذا لا ينطبق على بلاد مثل بريطانيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو هولندا ، وهذه حقيقة اعترف بها كل من ماركس وإنجلز بعد أن تقدمت بهما السن وشهدا التحول الذي حدث في هذه البلاد التي ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر . وإذن فالأخذ بنموذج أو قالب واحد يعارض مع طبيعة الأشياء .

ثانياً : وكان إصرار ستالين على وحدة النموذج سبباً من أسباب الخلاف بين الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا ، وبداية الانشقاق في داخل المعسكر الشيوعي ، وهذا ما حرص خروشوف على أن لا يتكرر عندما أشار إلى وجود سبل مختلفة للوصول إلى الاشتراكية .

ثالثاً : وقامت نظم اشتراكية في بلاد أخرى خارجة عن الدطافين السوفييتي والصيني ، وإذا كانت تهدف أصلاً إلى القضاء على الاستغلال الرأسمالي إلا أنها سارت في طرق مختلفة عن الطريق السوفييتي والصيني ، وحققت نجاحات ظاهرة وبهذا أثبتت أن حتمية السير على نمط واحد ما هي إلا أسطورة .

رابعاً : والنموذج السوفييتي اقترن في أذهان الشعوب بمعصر ستالين وما اتسم به من دكتاتورية خانقة ، وما أسفر عنه من أخطاء في التخطيط ، ومن تخلف في الزراعة ، ومن حرمان طويل للجماهير من الكثير من السلع والخدمات ، ومن هنا لم يكن بالنموذج المثالي الذي يحتذى .

ولقد كان من رأى ماركس وإنجلز ولينين أن دكتاتورية البروليتاريا لا تعدو أن تكون ظاهرة مؤقتة تزول بزوال مبرراتها . ورغم هذا استمرت هذه الدكتاتورية في روسيا منذ ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ وبلغت ذروتها في عهد ستالين

إلى حين وفاته في عام ١٩٥٣ ، بكل ماتمخضت عنه من مساوىء أسهب في ذكرها والتنديد بها خروشوف في خطابه أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي .

وفي عام ١٩٦١ تضمن البرنامج الذي أقره الحزب العبارة التالية « لقد حققت دكتاتورية البروليتاريا رسالتها التاريخية ولم تعد شيئاً لاغنى عنه للاتحاد السوفييتي من وجهة نظر مهام التطور الداخلي » . معنى هذا أن الزعيم السوفييتي اعترف بأن دكتاتورية البروليتاريا استنفدت أغراضها ، ومعناه أيضاً إعلان من جانبه بأنها قد انتهت . وسواء تحقق هذا من الفاحية العملية أم لم يتحقق إلا أن العبارة الواردة في البرنامج المشار إليه دلالتها . لقد استغل ستالين الفكرة فثبت من دعائم دكتاتورية البروليتاريا وأطال حياتها ؛ ثم اتخذ من ذلك وسيلة لفرض دكتاتوريته ونظامه الإرهابي . وإذن فحديث خروشوف عن أنها حققت رسالتها التاريخية ولم تعد لازمة للاتحاد السوفييتي ، إما أراد به أن يستقر في الأذهان أن عصر ستالين قد انقضى وأن عصرًا جديدًا قد بدأ في الاتحاد السوفييتي ، لا يقوم على مبدأ الدكتاتورية البروليتارية ويتسم بنوع من الليبرالية . لقد أراد بإعلانه هذا عن دكتاتورية البروليتاريا أن يضع حداً لمسئلي الماضي ، وأن مفاخاً جديداً أخذ يسود البلاد .

وهذا كسب جديد أحرزته الخروشوفية بحيث يكاد من الصعب أن يعود عصر ستالين إلى الظهور في الاتحاد السوفييتي . وأهم من هذا أن إعلان خروشوف انتهاء دكتاتورية البروليتاريا ومسبق ذلك من إزاحة الستار عن المظالم والأظالم التي ارتكبها ستالين ، جعل الكثيرين من الماركسيين خارج الاتحاد السوفييتي ينظرون بعين الريبة إلى دكتاتورية البروليتاريا . ونشب الجدل في الصفوف حول ما إذا كان ماركس قد قصد بها فعلاً ، خاصة وأنه لم يستخدم هذا المصطلح بمعناه الضيق الذي ربما فهمه لينين ، والذي حرفه ستالين بالتأكييد ، إلا صريحتين في كتاباته .

## الفصل السادس عشر

### الطريق اليوغوسلافى إلى الاشتراكية

هل يوغوسلافيا دولة شيوعية تقوم على أساس الماركسية - اللينينية ؟ وإذا كانت كذلك فهل هي تسير على الماركسية - اللينينية كما جرى تطبيقتها فى روسيا بعد ثورة ١٩١٧ ؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فهل الاختلافات بين البلدين تنسب الجانب الأيديولوجى أساساً أم أنها تنصب على أسلوب التطبيق مع تماثل الهدف النهائى وهو إقامة الشيوعية ؟ .

ويمكن أن نضيف سؤالاً آخر : هل تمثل يوغوسلافيا صيغة جديدة من الماركسية - اللينينية أكثر اتفاقاً مع ظروف المجتمع المعاصر الذى شهد تغييرات تكنولوجية وسياسية لم تكن قائمة فى أيام كارل ماركس وفردريك إنجلز ، بل وحتى فى عهد لينين نفسه ؟ وبالتالى هل يمكن النظر إلى النظام القائم فى يوغوسلافيا أو « التيتوية » إن صح التعبير ، على أنه يمثل مذهباً يمكن القطع إليه وتجربة جديدة يمكن أن تتخذى ، على الأقل فى البلاد النامية فى آسيا وأفريقيا ؟

هذه أسئلة راحت تتردد وبخاصة بمد الشقاق الذى نشب بين يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى فى أيام ستالين ، حيث راح النظريون السوفييت يصمون الحزب الشيوعى اليوغوسلافى بأنه من دعاة « التنقيحية » وبأنه من « المنحرفين » وهى اتهامات يرددها الشيوعيون الصينيون وإن ألحقوا بيوغوسلافيا الاتحاد السوفيتى منذ عهد خروشوف .

أما اليوغوسلافون الذين يطلقون على حزبهم اسم « عصبة الشيوعيين اليوغوسلافيا » فيعلنون دائماً أنهم يسترشدون بالماركسية - اللينينية كما حددها مؤسسوها الأصليون ماركس وإنجلز ولينين وقبل أن ينحرف بها ستالين ويشوهها ،

ويدون ما تنسب به شيوعية بكن من دجاطيقية أو تزمت . ولكنهم في الوقت نفسه ، على حد قول الرئيس تيتو ، يجب أن يأخذوا في اعتبارهم عند التطبيق أننا نميش في مجتمع يختلف عن مجتمع أولئك العلمين الثلاثة الأوائل ، لأن الأيديولوجية التي ترفض الاعتراف بالظروف المتغيرة تفقد صلتها بالواقع وبالتالي تفقد ديداميكيتها أو قدرتها على الحركة وتحجج . كذلك نطالع في المطبوعات اليوغسلافية عبارات من قبيل الحركة الشيوعية المالية والثورة البروليتارية وتحالف البروليتاريا والفلاحين وما إلى ذلك من مختلف الشعارات والمصطلحات التي أصبحت من بضاعة الأحزاب الشيوعية بوجه عام . وإذا رجعنا إلى الدستور اليوغسلافي نجد الفقرة الأولى من المادة الثامنة تقول إن « وسائل الإنتاج وغيرها من وسائل العمل المنظم تنظما اجتماعياً ، فضلا عن الموارد المدنية والموارد الطبيعية الأخرى ، هي ملكية اجتماعية » .

وبهذا كله يلقى اليوغسلافيون عن أنفسهم تهمة «التفكيكية» أو «الإنحراف» ويقولون إنهم يفسرون الماركسية - اللينينية على ضوء الظروف الخاصة ببلادهم ، والظروف الحالية بوجه عام ، وما كشف عنه التطبيق في بلاد أخرى من ثغرات وأخطاء ، وإن لهم الحق في أن تكون لهم وجهات نظرهم فالماركسية ليست بابوية معصومة عن الخطأ ، وأن باب الإجتهد مفتوح طالما لا يمس الجوهر الحقيقي والمهدف النهائي .

ويبقى جوفان جورجوفيك مزيداً من الضوء فيقول إن دستور عام ١٩٤٦ لم يمرّف يوغسلافيا بأنها دولة اشتراكية ولا بأنها اتحاد جمهوريات شعبية ، وإنما عرفها بأنها جمهورية اتحادية شعبية موحدة ، « وفي المجال الاجتماعي والاقتصادي كانت النصوص الدستورية حذرة برغم أصالتها إلى حد بعيد . ولذلك فلم ينص كما فعل الدستور السوفييتي على أن النظام الاقتصادي اشتراكي أو أن الملكية الدولة هي أسمى صورة للملكية الاجتماعية وأساس تنظيم المجتمع الاشتراكي . فواضمو الدستور اليوغسلافي يفتخرون بالمكاسب التي تم تحقيقها والتي هي في حكم

الحقيقة ولذلك فإنهم يقدمون التنظيم الاجتماعى والاقتصادى للبلاد لاعلى أنه نظام كامل للاشتراكية بل كمرحلة أولى فى الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ؛ وقد أدخلت صورتان جديدتان للملكية فى هذا الشأن ، ملكية الدولة والملكية التعاونية . . . وكان الدستور مع ذلك يكفل الملكية الخاصة والحافز الفردى فى الاقتصاد . . . »<sup>(١)</sup>

وفى الكلمة التى قدم بها مارسيل بريلو أستاذ العلوم السياسية فى كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية فى باريس ، المصدر الذى سلف الاقتباس منه ، يقول « أما بالنسبة للفقه فإن ماركسية الشيوعيين اليوجوسلافيين ليست لينينية وهى كذلك أقل ستالينية ، فهى تعطى للماركسية تفسيراً مختلفاً تعتبره روسيا انحرفاً » ، ثم يضيف « أما بالنسبة إلى الموقف فهو انتقال إلى . . . وبالنسبة لتيقو والجماعة الملحوظة المكانة للمنظمين ومخططى النظرية والاقتصاديين التى تحيط به فإن دكتاتورية البروليتاريا يجب فى الحقيقة أن تصبح دكتاتورية الجماهير وليست أوليجارشية تتمثل فى أقلية يزداد أويقل عددها ، تندمج مع بيروقراطية الدولة ورياسة الحزب »<sup>(٢)</sup> .

أما آدم ب . أولام Adam B. Ulam فيرى « أن التيقوية فى جوهرها مزيج من القومية والاشتراكية ، وهذا يختلف اختلافاً من ناحية الحكم عن أمثلة المزيج نفسه التى تقابلها فى مصر أو إندونيسيا أو كوبا . لا تزال الصلة بالماركسية والشيوعية قائمة . . . ولكن جوهر أية أيديولوجية يجب أن ينعكس على صفة ما تخطى الحدود القومية . فما رأينا حتى الآن أبداً وسوف لا نرى أحداً من أهل أفريقيا أو آسيا أو أمريكا يقول ، إننى تيقوى »<sup>(٣)</sup> . ولهذا الذى يقوله الكاتب مغزى بعيد ويصبح معياراً للتمييز والفرقة ، ولهذا فحين إذ نتحدث عن « المعاصرة »

(١) يوغوسلافيا ، التنظيم السياسى والاجتماعى ( قدمه للمرييه محمد عبد السلام الزيات ) ص ٣٤ — ٣٥ .

(٢) شرحه ، ص ٦ ، ٧ .

(٣) Marxism in the Modern World, op. cit. p. 160.

مثلا من جوانبها الاجتماعية والسياسية ، نقصد أنها أيديولوجية تجاوزت الحدود المصرية وأصبحت هدفاً تتطلع إليه الجماهير في العالم العربي بأسره ، بل وأيديولوجية هي موضع الدرس من جانب الكثيرين من الأفريقيين ، ومن هنا فإن فيها تلك الصفة التي يجب أن تعكس أية أيديولوجية وهي الصفة التي تتجاوز الحدود القومية .

ويستطرد أولام فيتحدث عن أهمية التيتوية على أنها « تاريخية حقاً » ، وهذا هو متزاها كحركة ثورة ضد الستالينية وسيطرة موسكو . لقد أوضحت الستار عن طابع اللينينية الروسي جوهرأ كما طبقت منذ ثورة أكتوبر ، وحطمت الصلة التي بدأ الكثيرون يمتدنون أنها صلة عضوية بين القومية الروسية والشيوعية . لقد أصبح إعادة بناء الشيوعية كحركة دولية عسيراً بصورة متزايدة منذ عام ١٩٤٨ . إن العقائد التي اعتنقتها شيوعية ما قبل عام ١٩٤٨ والتي جرى تحديثها من جانب التروتسكية — وهي أن الشيوعية تنطوي على معنى تأييد الاتحاد السوفييتي وأن النمط السوفييتي برغم كافة انحرافاتة يجب أن يظل المثال الذي يحتذيه بقية العالم الشيوعي — هذه العقائد تحطمت الآن وكانت يوغوسلافيا الصغيرة أول من وجه الضربة الأولى إلى الأسطورة<sup>(١)</sup> .

من هذه الآراء التي أوردناها يمكن أن نستخلص النتائج المبدئية الآتية :

أولاً : — برغم وجود صلة بالماركسية والشيوعية ، إلا أن الليوغوسلافيين طريقتهم في التفسير والتطبيق ، فقد آمنوا — وتصرفوا وفق هذا الإيمان — بأن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية لا يمكن أن يتم فجأة بين يوم وإيسلة ، وانكده عملية تتم بالتدريج تبدأ بوضع أساس جديد للعلاقات الاجتماعية يقوم فوقه البناء الاشتراكي . وفهمهم لدكتاتورية البروليتاريا يختلف عنه في بلاد شيوعية أخرى ، فقد رأوا أن هذه الدكتاتورية تحولت إلى دكتاتورية حزب لا يمثل

---

(١) المصدر السابق ص ١٦٠ — ١٦١ .



إلا نسبة يسيرة من مجموع البروليتاريا ، ولكنها لم تقف عند هذا الحد بل تحولات على أيدي ستالين إلى دكتاتورية فرد . ورأوا أيضاً أن هذه الدكتاتورية البروليتارية والمفروض أنها ذات طابع مؤقت ، قد طال أمداها منذ ثورة ١٩١٧ في روسيا إلى نهاية عصر ستالين على الأقل . ولهذا تحدث اليوغوسلاف عن دكتاتورية الجماهير ثم أخذوا عند التطبيق يبتدعون أسلوباً يجعل هذه الجماهير ذات فعالية إيجابية ، مما سيمرض له عند الحديث عن الإدارة الذاتية أو التسيير الذاتي . كذلك نلاحظ أنهم رفضوا « عبادة الفرد » وبهذا استبقوا ما طلع به خروشوف في خطابه أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي .

نخلص من هذا إلى أن اليوغوسلافيين شقوا لأنفسهم طريقاً في تفسير الماركسية وفي تطبيقها وبهذا وضعوا قاعدة لم تكن تأخذ بها الشيوعية من قبل ، ألا وهي أن هناك أكثر من طريق يؤدي إلى إقامة البناء الاشتراكي .

ثانياً : - هذا الطريق المستقل كان ضربة المفهوم السائد عند الأحزاب الشيوعية وهو صلاحية التجربة الروسية للتطبيق أينما يصل الشيوعيون إلى الحكم بل وحتمية هذا التطبيق أو هذا النقل للتجربة الروسية بحذافيرها . لقد كان معنى الأخذ بهذه الفكرة التسليم بأن للشيوعية السوفيتية الحق في أن توجه التطورات والمصائر في البلاد الشيوعية الأخرى ، فجاء موقف يوغوسلافيا ينكر هذه الفكرة على أساس اختلاف الظروف من بلد إلى آخر . فإذا كانت ظروف روسيا اقتضت نوعاً معيناً من تفسير الماركسية وتطبيقها ، فهذه الظروف ليست واحدة في جميع البلدان . ولعل هذا الأمر يوضحه لنا السبب الذي يدلى به اليوغوسلافيون لعدم إقدامهم على تأميم الأرض ، فيقولون « ... لعب الفلاحون دوراً كبيراً في النضال من أجل تحرير البلاد خلال حرب التحرير القومي . وتحت قيادة الطبقة العاملة حارب الفلاحون أيضاً من أجل ظروف جديدة للعمل والحياة . وهكذا تكون تحالف ثابت بين الطبقة العاملة والفلاحين خلال حرب التحرير القومي وجاء بالقوى التقدمية إلى السلطة . في ظل أمثال هذه الظروف

لم يكن تأمين الأرض ضرورة من وجهة النظر الإقتصادية أو السياسية وكان الإصلاح الزراعى أفضل حل .<sup>(١)</sup>

ثالثا : — أشرنا إلى أن الكاتب أولام يعتبر الحركة اليوغوسلافية ذات أهمية « تاريخية حقاً » ، من حيث رفضها الرضوخ للشيوعية السوفيتية . وإذا كان الكومنفورم استفكر موقف يوغوسلافيا إثر خلافها مع ستالين ، فإن الأحداث القريبة والحالية تكاد أن تؤيد الاتجاه الذى سارت فيه هذه الدولة ، فقد أقر خروشوف مثلاً بتمدد الطرق إلى الاشتراكية . ولكن الأهم من هذا الآن هو ما نلقاه من نزعة إستقلالية تزحف على الأحزاب الشيوعية فى بلاد شرق أوروبا مثلاً وخاصة فى رومانيا ، ومغزى هذه النزعة هى أن التطبيق الاشتراكي فى هذه البلدان يجب أن يأخذ فى اعتباره الأول مصالحها القومية ، وأن العلاقات بين دول المعسكر الشيوعى يجب أن تقوم على أساس التكافؤ وتبادل المنفعة . الواقع كان من حظ الشيوعية الدولية الحسن أن أولى ثوراتها الفاجعة وقعت فى بلد واحد فى عام ١٩١٧ فاستطاعت أن تثبت أقدامها هناك ، إذ لو حدث ونجحت الثورة فى ذلك الحين نفسه فى عدة بلاد أخرى لسرعان ما ظهرت إلى السطح الاختلافات بسبب تباين الظروف ، ولشهدنا منذ ذلك الوقت البكر ما حدث فى يوغوسلافيا فى عام ١٩٤٨ وما يحدث الآن — وإن اختلفت الدرجة — فى عدد من بلاد أوروبا الشرقية .

رابعا : — قلنا إن الدستور اليوغوسلافي يتحدث عن الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وللمعمل المنظم تنظيماً اجتماعياً ، فضلاً عن الموارد المعدنية والموارد الطبيعية الأخرى ، وأدخلت يوغوسلافيا كما ذكرنا نوعين من الملكية هما ملكية الدولة والملكية التعاونية ، كما كفل دستور ١٩٤٦ الملكية الخاصة والحافز الفردى وحظر تكوين الاحتكارات الخاصة . وهذا يعتبر تحولاً فى المفهوم اللينينى للملكية كما

طبق في روسيا بعد ثورتها حيث عمدت الأخيرة إلى إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وبصورة كلية شاملة . « ولكن الاشتراكية ( اليوغوسلافية مثلا ) استغنت عن هذا الذلو وأصبح من الممكن أن تقتصر في تأمينها لوسائل الإنتاج على الحدود الضرورية حين يكون بقاؤها في أيدي الأفراد مهدداً للاقتصاد القوي والحاجة إلى تنميته . وبعبارة أخرى فالاشتراكية يكفيتها أن تقطف ما نضج من ثمار الملكية الفردية تاركة البذور لحينها المرتقب ، سواء بنموها إلى الحد الذي يستوجب تأمينها أو تقليصها نتيجة للارتفاع المطرد في المستويات التكنولوجية ومستوى نشاط القطاع العام في مختلف الفروع الاقتصادية » .<sup>(١)</sup>

فمنذما رفضت يوغوسلافيا سياسة التأمين الشامل ، كان قد سبقها إلى هذا الرفض آخرون من مفسري الماركسية من أمثال برنشتاين والفابيين والأحزاب الاشتراكية والديموقراطية في أوروبا مثلاً<sup>(٢)</sup> .

يقول جورجوفيتش إن في الإمكان أن نميز ثلاث مراحل في تطور الجمهورية الاتحادية اليوغوسلافية ، أولاها مرحلة إنشاء الدولة الجديدة وتعقد من اندلاع الثورة الشعبية في يولية ١٩٤١ إلى ٣١ مارس ١٩٤٦ وهو بدء سريان أول دستور فيدرالي ، وثانيها مرحلة تأمين وسائل الإنتاج الرئيسية واضطلاع الدولة بالهيمنة على المجتمع والاقتصاد ، وتعقد هذه المرحلة حتى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٥٢ . أما المرحلة الثالثة فهي التي بدأت تشهد تحقيق الجمهورية الاشتراكية الديمقراطية تدريجياً<sup>(٣)</sup> .

ثم يعقب الكاتب نفسه على المرحلة الأولى بقوله أنه لم تتخذ خلالها قرارات

(١) الثورة الاشتراكية العالمية ، مصدر سابق ، ص ٢١٥ .

(٢) سوف نعالج هذا الموضوع بتفصيل أوفى في موضع قادم .

(٣) مصدر سابق ، ص ١٥ — ١٦ .

ثورية ذات أهمية لتغيير الأسس الاقتصادية والاجتماعية أى فيما يتعلق بالملكية الخاصة بوسائل الإنتاج ، ومع ذلك تمت — لاعتبارات تتعلق بالأمن القومى — مصادرة بعض المصانع والملكيات الخاصة ، كما صودرت بمقتضى أحكام قضائية بعض أملاك المتعاونين مع العدو ، وجرى الاستيلاء أيضاً على الأموال التى اكتسبها رجال الصناعة والتجار وسواهم خلال عهد الاحتلال ، « ولقد كانت هذه الإجراءات ضرورية من ناحية أخرى لمواجهة تمويل الشعب وإعادة البناء الاقتصادى بالإضافة إلى إقامة الأساس المادى الأول للسلطة الجديدة » (١) . وفى ٢٣ أغسطس ١٩٤٥ صدر أول قانون للإصلاح الزراعى جعل الحد الأقصى للملكية ٢٠ — ٣٦ هكتاراً ، ٣ — ٥ هكتارات للملاك الذين لا يزرعون أرضهم . غير أن هذا القانون لم يمس سوى ٧٨ فى المائة من مجموع الأراضى التى ينطبق عليها . (٢)

وبعد أن تم تنفيذ الإصلاح الزراعى ، ومخيمات المصادرة التى أشرنا إليها ، وتأميم النظام المصرفى ، اتسع نطاق عملية التأميم خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ حيث أمتت الصناعة والنقل والمواصلات والتجارة . وكان من أثر هذه التغييرات أن أصبح القطاع العام هو الغالب والمسيطر على اقتصاديات البلاد . « لم يكن النظام الناشئ عن هذه التغييرات بعد — وما كان يمكن أن يكون — نظاماً اشتراكياً حقاً ، ولكنه مع ذلك كان نواة له بفضل أهمية الملكية الاجتماعية التى تشرف عليها الدولة ومثانة أسس القطاعين الاقتصاديين القائمين : القطاع العام والقطاع التعاونى . » (٣)

غير أن هذه المرحلة الثانية التى شهدت توسيع نطاق التأميم ، كانت ذات

(١) المصنوع السابق : ص ٢٦ — ٢٧

(٢) جورجوفيتش مصدر سابق : ص ٤٠

أهمية حاسمة في علاقات يوغوسلافيا بالإتحاد السوفيتي مما انتهى بالقطيعة بينهما وخروج الأولى من نطاق الكتلة الشيوعية التي يتزعمها الإتحاد السوفيتي . وتمرضت يوغوسلافيا لحملة هجوم عنيفة من جانب موسكو والـكـومـنفورم ، ورميت بالخروج على الماركسية — اللينينية . ويبدو أن الحملة كانت مركزة بالذات على الرئيس تيتو لأن موقفه الاستقلالي أشاع المرارة في صدر ستالين ؛ وبلغ من عنف ذلك الهجوم المركز أن راح القائمون به يتسكرون اصطلاح « الديمقراطية » ويجعلونه مرادفاً « للديمقراطية » وإن كان الأصح أنه مرادف لرفض الرضوخ لسيطرة الكومنفورم الذي أنشأ ستالين وسيطر عليه .

من الصعب أن ندين في ذلك الشقاق بين البلدين اختلافات أيديولوجية جذرية ذلك أنه يرجع أساساً إلى أسباب أخرى عديدة نذكر منها :

أولاً : — قام الشعب اليوغوسلافي بقيادة تيتو وإخوانه بعملية المقاومة للغزاة الفاشيين والقضاء عليهم ، ومن هنا لم يشعر اليوغوسلافيون أنهم مدينون للإتحاد السوفيتي بتحريرهم وإنقاذ بلادهم ، وهذا يستتبع بالضرورة رفض الوصاية أو السيطرة التي أراد ستالين أن يفرضها عليهم .

ثانياً : رأى اليوغوسلافيون في تصرفات ستالين إزاءهم ما يتعارض مع مصالحهم القومية ، فهو أولاً لم يقدم لهم حاجتهم من المعونة اللازمة لأغراض التنمية والقدرة ، وما كان في استطاعة الإتحاد السوفيتي الذي خرج من الحرب العالمية الثانية وقد حانى الخسائر المادية والبشرية الفادحة ، أن يقدم المعونات على نطاق واسع . وأراد ستالين أن يفرض عليهم تطبيق نظام المزارع الجماعية فرفضوا بسبب الظروف الخاصة ببلادهم مما سبق أن أشرنا إليه ، كما لم يكن محبذاً لسياسة التصنيع الواسع المدى بين رأي اليوغوسلافيون في التصنيع وسيلة فعالة للنهوض ببلادهم ولإرساء أساس مادي قوى يقوم عليه البناء الاشتراكي . وفضلاً عن هذا لم يؤيد ستالين بالنسبة إلى مشكلة تريستا ، كما كان يخشى أن تؤدي سياستهم البلقانية إلى قيام نوع من الإتحاد البلقاني بزعامتهم وهو ما لا يرضى به .

أثار موقف تيتو الدهشة نظراً للفارق الكبير في القوة النسبية للطرفين .  
وربما خيل للدول الغربية أن اعتمادها عن المعسكر الشرق قد يؤدي إلى انحيازها  
للغرب ، بل وإلى العدول عن مواصلة السير في طريق التغيير الإشتراكي ، وفي  
هذا أخطأ الغربيون إذ ما كان من المعقول أن يتخلص تيتو من سيطرة ليتسح في  
برائن سيطرة أخرى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كانت الحرب الباردة بين الشرق والغرب  
يشهد أوارها بسرعة متزايدة ، إلى حد خيف معه أن يفلت زمامها من الأيدي  
فتتحول إلى حرب ساخنة لا يمكن الحكم على تطوراتها في عصر عرف فيه الإنسان  
لأول مرة في تاريخه الطويل كيف يستخدم القوة الذووية لأغراض الدمار . مامن  
شك أن حرباً نووية سوف تصيب كبار المشتركين فيها بالولايات ، ولكن من  
المحقق أيضاً أن آثارها التدميرية سوف تصيب الشعوب الصغيرة التي ليس لها يد  
في إشمال نازها . وبرغم ما بين الشرق والغرب من خلاف أيديولوجي عميق ، إلا  
أنه خلاف لا ينبغي أن يؤدي إلى هذه النهاية الرهيبة ، كما أن في إمكانهما أن يظلا  
قائمين جنباً إلى جنب وأن يتنافسا بالوسائل السلمية من أجل كسب قلوب الشعوب  
وعقولها . وهكذا آمن الشيوعيون اليوغوسلافيون بمبدأ التعايش السلمي بين العظم  
الاجتماعية المتعارضة قبل أن يدعو إليه السوفييت مثلاً بسنوات ، ومن الطبيعي أن  
التعايش السلمي يقتضي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

هذا من ناحية العلاقات بين العالمين الرأسمالي والإشتراكي . ولكن سواء  
تحقق هذا الأمل أو تعثر تحقيقه ، فملي الشعوب التي لا مصلحة لها مباشرة في  
الصراع بينهما أن تلزم موقف الحياد الإيجابي . هذا الموقف ليس معناه السلبية  
من المشكلات الدولية ، وإنما معناه أن تتصرف هذه الشعوب وفقاً لما ترى أنه الحق  
بنفس النظر عن إرضاء هذا الفريق أو ذاك .

وتمشياً مع هذين المبدأين ، وبرغم سباق الأسلحة المحموم بين الشرق والغرب  
بوجه عام أو بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ،

دعا الشيوعيون اليوغوسلافيون إلى العمل على نزع السلاح وإلى تحريم الأسلحة النووية . وهكذا أصبح يتتو من الدعاة إلى التعايش السلمى والحياد الإيجابى وتحريم الأسلحة النووية .

وهذه المبادئ توضعها الدستور اليوغوسلافى فنصت المادة السابعة منه على ما يأتى :

« لما كان التعايش السلمى والتعاون النشط بين الدول والشعوب بغض النظر عن الاختلافات فى نظمها الاجتماعى ، لاغنى عنه للسلام والتقدم الاجتماعى فى العالم ، فإن يوغوسلافيا تقيم علاقاتها الدولية على مبادئ احترام السيادة القومية والمساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى ، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية ، والدولية الاشتراكية .. » ولتحقيق هذه المبادئ تسمى يوغوسلافيا جاهدة من أجل « رفض استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية ، ونزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً » .

غير أن هذه المبادئ التى يؤدى تحقيقها إلى السلام والتقدم الاجتماعى فى العالم لم تكن سائدة فى صفوف الحركة الشيوعية العالمية ، وتعرضت للاستنكار والهجوم العنيف عليها من جانب هذه الحركة . غير أن يوغوسلافيا بموقفها هذا إنما أحدثت تحولاً فى تفكير الأحزاب الشيوعية الأخرى ، أو أنها على الأقل كانت نقطة البداية فى هذا التحول ، ومن هنا نتبين ناحية أخرى من نواحي أهمية « التيقوية » ، وهو موقف دعمه الاتجاه المائل الذى سار فيه الاتحاد السوفيتى منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى هناك . لقد أثبتت « التيقوية » أن الحديث عن « حتمية الحرب » لا يتفق مع ظروف العصر النووى وينبغى أن يحل محله الحديث عن « التعايش السلمى » ، هذا إذا أرادت الماركسية ألا تفقد صلتها بالواقع .

ونتيجة أخرى ترتبت على الشقاق الذى وقع بين بلغراد وموسكو « فبهذه الأزمات تحررت يوغوسلافيا من الوصاية المذهبية والسياسية .. وهذا التجرد فى الفكر والعمل والأساليب سمح للقوى السياسية القيادية فى يوغوسلافيا بتحليل



وقد الحالة الاجتماعية والسياسية التي كان يعيش فيها الاتحاد السوفيتي ذاته في ذلك الوقت . وقد أمكن بفضل هذا التحليل والنقد اكتشاف الأخطار التي تسكن في الاتجاهات نحو هيمنة الدولة والبيروقراطية التي بدت في يوغوسلافيا ذاتها<sup>(١)</sup> وكانت النتيجة صدور قانون إدارة المؤسسات بواسطة جماعات العمل ، وهكذا بدأ النظام المعروف باسم « الإدارة الذاتية للمنتجين » ، وهو ما يعتبر أسلوباً جديداً في التطبيق الاشتراكي في يوغوسلافيا .

ويمثل أصحاب النظريات اليوغوسلاف هذا النظام باعتبارات ذاتية تفصل بيلادم ، وباعتبارات أيديولوجية منبثقة من الماركسية نفسها . فهم يقولون إنه « طبقاً لأفكارنا كانت الاشتراكية بداية عملية تؤدي إلى التحرير الكامل للإنسان وإعادة تربيته . وفضلاً عن هذا فالظروف التي كان يتعين أن تبني في ظلها الاشتراكية في يوغوسلافيا كانت من الصعوبة بحيث صار لا بد من تشجيع كل إنسان لا على تقبل الاشتراكية من حيث المبدأ فحسب بل وعلى أن يستخدم جميع طاقاته من أجل تحقيقها . وكان هذا هو السبيل الوحيد لتمهيد الملايين الناس وللمعجيل بالتنمية وفقاً للخطوط الاشتراكية . ففي الأجل الطويل لم يكن في الإمكان أن يكون السند الرئيسي للاشتراكية وقوتها الضاربة في يوغوسلافيا هو حزب سياسي واحد ودولة يعملان من أعلى . إن مرا كز المواطنين وحقوقهم وواجباتهم مما يسمح لهم بممارسة نفوذهم والعمل من أسفل ، يمكن أن يوفر تلك القوة الدافعة<sup>(٢)</sup> . وبعبارة أخرى أن نظام إشراك المنتجين في رسم السياسة وفي تنفيذها ، وهو ما يتعارض مع أسلوب سيطرة الحزب على النشاط الإقتصادي ، يحقق الديمقراطية ويحول دون مساوىء البيروقراطية ، ويجعل للعامة دوراً مباشراً على أن تندمج الاشتراكية .

أما من الناحية الأيديولوجية فيقول أصحاب النظريات اليوغوسلاف إن

(١) جورجوفيك ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .

(٢) Stane Kavcic, Self-Government in Yugoslavia, p. 8, (٢)

( م ١٢ - الاشتراكية )

العلم الماركسي علق دائماً إقامة الاشتراكية وصيغ وسائل الإنتاج بالصيغة الاجتماعية على حصول المنتجين على حقوق حقيقية إدارية واقتصادية ، ووضع ليعين مبدأ إسهم المنتجين في إدارة المنظمات الاقتصادية ولكن هذا المبدأ أغفل شأنه فترة طويلة ، وشوهد ستالين منذ خطابه الذي ألقاه في عام ١٩٣١ عن « موقف جديدة : مهام جديدة للبناء الاقتصادي » وصوره بأنه « إدارة إدارية » أي إدارة المشروعات بواسطة الأجهزة الإدارية <sup>(١)</sup> .

والحكم الذاتي الاقتصادي للمنتجين يقوم على الحقوق التالية :

١ — حق جماعية العمل في إدارة المشروع أو التعاونية ، إما مباشرة أو عن طريق المجالس العمالية التي ينتخبها ويقصيها المنتجون .

٢ — حق المنتجين في الترشيح للهيئات التمثيلية للمشروعات الاقتصادية .

٣ — حق المشروع الاقتصادي في التصرف في إيراداته بعد أداء التزاماته الاجتماعية .

٤ — حق المشروع في تحديد مكافأة عماله في حدود مستواه ، كما يكفل القانون للعمال حداً أدنى للأجر من الموارد الاجتماعية .

٥ — حق المشروع في أن يحدد بطريقة مستقلة ذاتها خططه الاقتصادية الخاصة .

٦ — حق المنتجين في الاشتراك عن طريق ممثليهم في مجالس المنتجين في تحديد الموارد المادية المخصصة لسد الحاجات الاجتماعية وطريقة استخدامها .

ويرى جورجوفيك <sup>(٢)</sup> أن نظام الإدارة الذاتية للمنتجين يحقق وظيفتين اجتماعيتين رئيسيتين :

أولاً : استبعاد رأسمالية الدولة ، فهو يحظر أن تكون للتنظيم الاقتصادي وتنظيم الدولة ذاتية واحدة ، ويحول دون سيطرة البيروقراطية على الحياة الاقتصادية ، ويعني التخلي عن « التخطيط الكامل للدولة » في الحياة الاقتصادية ، ذلك

(١) جورجوفيك ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .

(٢) شرحه ، ص ٦٢ .

التخطيط الذي يمرقل نمو قوى الإنتاج وتحسين القوة الإنتاجية والإبداع الخلاق للمنتجين .

ثانيا : التمسيد لنقل وسائل الإنتاج من أيدي الدولة إلى المنتجين ،  
وتتوقف للدولة بالتدريج عن أن تكون مالكة .

ولا شك أن نظام الإدارة الذاتية أو التسيير الذاتي كما يعرفه البعض ، يتمشى مع ما ذهب إليه يوغوسلافيا من رفض فكرة دكتاتورية البروليتاريا بمناهاها اللينيني والستاليني وما ترتب عليها من سيطرة الحزب على كافة أجهزة الدولة ومختلف نواحي نشاطها .

### تيتو يلخص التجربة اليوغوسلافية

لمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على مولد لينين كتب الرئيس تيتو مقالا نشرته صحيفة « البرافدا » السوفيتية بمددها الصادر في ١٨ أبريل ١٩٧٠ ، تحت عنوان « لينين - منكر الثورة الاشتراكية وواضع استراتيجيتها » . وفي هذا المقال يعرض الرئيس اليوغوسلافي المبادئ التي قامت عليها التجربة اليوغوسلافية فضلا عن سماتها الخاصة .

« ولقد وجدنا في التحليل اللينيني للوضع الثوري وتناسب القوى الطبقية أساسا للتقييم الناجح لتلك اللحظة التي يجب أن تبدأ فيها الثورة ؛ كما فهمنا كل أعماق التعاليم اللينينية في أن الطليعة بمفردها لا تستطيع القيام بالثورة لأن القوة الباعثة للحياة في الثورة موجودة في نشاط الجماهير ومبادراتها وطاقاتها الثورية . أضف إلى أن هذا الاتحاد الوطيد بين البروليتاريين والفلاحين والمثقفين وكافة السكادحين أمر ضروري . ولذلك فإن ثورتنا وفقا لشخصيتها والقوى المحركة لها ثورة جماهيرية ديمقراطية اشتراكية . ونتيجة للثورة المظفرة ، وعلى أساس تعاليم ماركس وإنجلز ولينين وطبقا لظروفنا كونا الشكل الخاص بدكتاتورية

البروليتاريا التي عُبر عنها بالسلطة الثورية لطبقة العمال والكادحين واشتراكهم المباشر في إدارة الدولة والأعمال الاجتماعية .

« .. ولقد كتب لينين : نحن لا ننظر أبداً إلى نظرية ماركس على أنها شيء نهائي ولا يمكن المساس به ، بل بالعكس فنحن متأكدون من أن هذه النظرية وضمت فقط حبر الزاوية لذلك العلم الذي يجب على الاشتراكيين أن يدفعوه إلى الأمام وفي جميع الاتجاهات إذا أرادوا عدم التخلف عن الحياة .

« .. إن الماركسية — اللينينية كظاهرة خلاقة لا تعترف بالوصفات الجاهزة أو المعادلات ، فهي لا تحتمل الروح العقائدية الجامدة . فالنظرية الثورية في حالة مستمرة من التطور والإضافة والتصحيح على أساس المعلومات النظرية والعلمية الجديدة والخبرة المكتسبة في التطبيق الثوري .. ووفقاً لتأكييدات لينين فإن التجربة المنفردة لإحدى الحركات لا يمكن أن تصبح مقياساً عاماً لصحة وطرق ونضال الحركات الأخرى » .

ومن الفقرات التي اقتبسناها يشدد تيتو على النقاط الآتية :

١ — الأهمية القصوى للجماهير فبدونها لا تستطيع الطليعة ( أي الحزب ) أن تحقق الثورة بصورة ناجحة .

٢ — إن أفكار ماركس ولينين يجب تطويرها لتلائم ظروف الزمان والمكان المتغيرة وإلا جددت وتنجرت وتخلفت عن ركب الحياة ، ومن ثم فإن يوغوسلافيا إذ تشق الطريق الخاص بها إنما تستمد هذا التفكير من فلسفة ماركس وإنجلز أو من روحها .

٣ — وقوله أن الماركسية — اللينينية لا تعترف بالوصفات الجاهزة ، وأن التجربة المنفردة لإحدى الحركات لا يمكن أن تصبح مقياساً عاماً ، هذا القول يمثل رفض اليوغوسلاف الأخذ بالأسلوب السوفييتي في التطبيق ، لأن ظروف بلادهم تختلف عن ظروف الاتحاد السوفييتي .

وتعرض تيتو لمسألة القوميات والعلاقات التي يجب أن تقوم بين الدول الاشتراكية فقال :

« ومن المعروف أن يوغوسلافيا الاشتراكية صديقة لكثير من الشعوب والقوميات . ولهذا السبب نشأت في الثورة ووفقا لنظامها الفيدرالي . فهي تعتبر نفسها اليوم مثالا لعماليم لينين بشأن المسألة القومية . ان الموقف المبدئي للينين حول ضرورة الاعتراف بحق الأمة الكامل في تقرير مصيرها ، له أهمية خاصة بالنسبة إلينا ، وطبقا للينين فإن الظروف أجزاء مركبة للثورة الاشتراكية الناجحة . وعلى غرار ماركس أكد لينين التقرب الطبقي من الأمة ، غير أنه لم يفعل ذلك بصرف النظر عن الإعراف بالمساواة بين الشعوب في الحقوق والسيادة . بغير ذلك تصبح الأممية تصريحاً أجوف إذ لا يمكن في هذه الحالة الوصول إلى الثقة الكاملة أو التضامن الطبقي لعمال الأمم المختلفة . ومع انتصار الاشتراكية تتوفر الامكانيات لحسم المسألة القومية وإزالة جميع أشكال التبعية القومية » .

لهذه الفقرة أهمية بالغة . فالحديث عن المساواة بين الشعوب في الحقوق والسيادة ، هو رفض صريح لأي نوع من التدخل في الشؤون الداخلية للدول المدرجة في المعسكر الاشتراكي . ولقد فسر المراقبون هذه الإشارة إلى المساواة على أنها دليل على استنكار التدخل الذي قامت به دول حلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، وعلى رفض الفكرة التي طلع بها بريزنيف عن « السيادة المحدودة » تبريراً لهذا التدخل .

وكان لينين — كما أسلفنا — قد تناول مسألة الامبريالية بالتحليل ، وهنا نجد تيتو يتحدث عن الإستعمار الجديد ويحذر منه ويدعو جميع القوى الاشتراكية والمناهضة للإمبريالية بالوقوف في وجهه :

« .. ويجب على الحركات التقدمية والعمالية عموماً أن تقدم المساعدات للفضال المناهض للاستعمار بطريقة فعالة . ويجب عليها أيضاً أن تناضل ضد الأساليب

الحديثة التي يتبعها الاستعمار الجديد في استعباد هذه الأمم في التطور المستقل ،  
و ضمان السيادة لها ... ومن واجب جميع القوى التقدمية أن تقاوم السياسة  
الإستعمارية الجديدة . فالواجب التاريخي للقوى الإشتراكية بالذات أن توضح  
باستمرار هذه المسائل نظرياً وسياسياً ، وأن تشارك بطريقة ملموسة في التوطيد  
الشامل لمساواة شعوب المستعمرات السابقة و كل البلاد التي تحررت حديثاً .

ثم يعود فيتو فيبرز أهمية المساواة بين الشعوب وعلاقتها بالفضال ضد الاستعمار  
فيحدثنا « أن مغزى وجوهر أفكار لينين وتطبيقه للمساواة الكاملة في الحقوق  
والعلاقات المبدئية لكل البلاد والشعوب ، يعتبر اليوم سلاحاً فكرياً ملموساً في  
النضال ضد كل أنواع الضغط الاستعماري الجديد — من التدخل الغبي في المسائل  
الداخلية للغير حتى الأشكال الخبيثة الجديدة مثل الاستعمار الجديد التيكندواو جي . »

## الفصل السابع عشر

### مماوتسى تونج والماركسية - اللينينية

في أول أكتوبر من عام ١٩٤٩ وقف ماوتسى تونج في ميدان آن مين بملن مولد جمهورية الصين الشعبية ويقول « الآن فليحذر أعداء الجمهورية داخل الصين وخارجها ». وتعلكت الدهشة المصحوبة بالقلق البالغ، العالم الذى كان يتابع بأكبر قدر من الإهتمام تطورات الصراع بين الشيوعيين الصينيين بزعامة ماوتسى تونج وبين جماعة الكومنتانج وعلى رأسها شيانج كاي شيك، وهو الصراع الذى نشب بين الفريقين منذ أواسط الثلاثينات ، فيشهد مرة لهدأ نسبياً مرة ثانية ثم يعود إلى حدته مرة ثالثة . ولا بد أن رجعت إلى ذاكرة الكثيرين العبارة المنسوبة إلى نابليون « ويل للعالم إذا أفاق المارد الصينى من سباته » ، أو تحذيرات إمبراطور ألمانيا من الخطر الأصفر . ولعل مما يمس هذا القلق ما يروى عن أحد الأمريكيين سأل السفير السوفيتى فى واشنطن عما إذا كان من الأفضل أن يعلم ابنه اللغة الروسية فأجاب السفير بقوله : « إذا كنت متفائلاً فيمكنك أن تعلمه الروسية ، أما إن كنت متشائماً فخير لك أن تعلمه الصينية ! » .

ومات ستالين ، وألقى خروشوف خطابه الشهير أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى ، فكان ذلك بداية الشقاق الكبير فى داخل الكتلة الشيوعية ؛ وبعد أن كان العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يتحدث عن الحرب الباردة بين الشرق والغرب وأخطارها المحتملة على البشرية إن تحولت إلى حرب ساخنة عدتها الأسلحة النووية ، أصبح مصدر الخطر فى الأجل الطويل — على الأقل فى نظر المنشائمين والتشككين — هو الصراع بين قطبي المسكر الشيوعى . وفى غمار تبادل الاتهامات بينهما راح الحزب الشيوعى الصينى بمقدولاء الزعامة فى مجال الأيديولوجية الماركسية — اللينينية لماوتسى تونج ، فأعلن ليولا — تيو عضو سكرتارية اللجنة



المركزية أن الرفيق ماو «أعظم ثوري وسياسي ومنظّر ماركسي — لينيني في هذا العصر» ، بينما قال وانج إن ماو ، سكرتير الحزب ، إنفا لا نحكم على الشخص بأنه ماركسي حقيقي إلا بعدى فهمه لأيدولوجية ماو تسي تونج .

واليوم نجد أن التطهير الشامل الذي اجتاحت الصين الشعبية منذ وقت قصير باسم « الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى » ركز الاهتمام بصورة متزايدة على شخصية ماو بل وعلى فكره الذي يتحدث عنه وسائل الإعلام الصينية بأنه « الدور الذي يهدي » جميع البشر ، وأنه « ذروة الماركسية اللينينية — في العصر الحالي » ، وأنه « الماركسية — اللينينية الحية في أعلى مراتبها » على حد تعبير صحيفة Yenin Jih-pao بمددها الصادر في أول يولييه ١٩٦٦ .

### آراء في ماوتسي تونج :

إن ماوتسي تونج في نظر أتباعه هو الصورة المتطورة والخلاقة للماركسية — اللينينية . أما السوفييت ومن يسير على نهجهم فيرمونه بالدوجماطيقية والقرمت والتمصب ، واستغل الفريق الأخير الثورة الثقافية المشار إليها لشن حملة على الحزب الشيوعي الصيني وعلى زعيمه وتعاليمه . فكتب إتيين فاجون عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي في العدد الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر عام ١٩٦٦ من صحيفة « الأومانيتيه » يقول إن « .. القادة الصينيين يخرجون في كل مجال على المبادئ الماركسية — اللينينية وقواعد العمل بالأحزاب الشيوعية » .

ولما كانت هذه الثورة الثقافية على ما تجمع المصادر الصينية هي من وحي « فكر » ماوتسي تونج وبدافع منه ، فإن للمباراة التالية أهميتها من ناحية تقدير أنصار الخط السوفييتي لمبلغ التزام ماو بالماركسية ؛ حيث كتبت موندو أوبريرو لسان حال الحزب الشيوعي الأسباني : « إن ما يقال له الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى في الصين يفسد جميع الأفكار التي علمتنا إياها المؤلفات الأصيلة في الماركسية .. وبنقض العظمتان عن فاندالية « همجية » Vandalsm هذا التدمير

فأقل ما يمكن أن يقال هو أن مثل هذا الأسلوب في معالجة المشكلات الثقافية لا علاقة له بالماركسية — اللابينية<sup>(١)</sup>. بل وتحدث المصادر الأخرى الماثلة فتري أن موقف الصين من الاتحاد السوفييتي يتعارض مع الوحدة التي ينبغي أن تسود البروليتاريا الدولية وأنه يحدث التصدع في المعسكر الشيوعي. ومجمل القول بما قدمناه أن «فكر» ماو يمثل تحريفاً للمذهب الأصيل بل وخروجاً عنه.

فإذا انتقلنا إلى الكتاب الغربيين ونظرهم إلى ماوتسي تونج فإننا نراه عند ستيوارت. و. شرام Stuart R. Cbram ثورياً لينينياً وقومياً أفرو-آسيوياً في آن واحد. فهو من جهة يتابع التغيير الاجتماعي الجذري باعتباره غاية في حد ذاته، وعاقداً العزم من جهة أخرى على استعادة الاستقلال الوطني والكرامة القومية بعد الإذلال الناجم من السيطرة الغربية. وإذا هو ثوري ووطني في نفس الوقت الواحد فإنه يجدد الثورة مبرراً آخر يتمثل في الاعتقاد بأن الشعب لا يمكن أن يستعاد كرامته وأن يزدهر إلا عن طريق تغيير في النظام الاجتماعي والسياسي<sup>(٢)</sup>. ويمتد ليونادر شايبرو أن ماو أقل التزاماً بمذهب أو أيديولوجية منه بأسلوب أو تكنيك وهو ما يعتبر جوهر اللينينية<sup>(٣)</sup>.

أما آرثر ا. كوهين Arthur A. Cohen فيرى أن فكر ماو يستمد تفرداً من تنقيحه وتحسينه أو حتى نبذه الكامل لجوانب شتى من المذهب الشيوعي والأسلوب السوفييتي<sup>(٤)</sup>. ومن هنا لا يعتبر الرجل ماركسياً أصيلاً في نظر هذا الكاتب. والأخرى أنه يمكن أن يندرج في عداد أولئك الذين حوروا الماركسية وأدخلوا عليها التعديلات لتلائم ظروف بلادهم، شأنهم في هذا شأن لينين وستالين وتيتو وغيرهم. وفي هذا الاتجاه يسير الكاتب الصيني غير الشيوعي تشنج تشو —

(١) New Times-October 12, 1966. p 10.

(٢) Problems of Communism, September-October 1966 p 5.

(٣) شرحه، ص ٢٣.

(٤) Marxism In the Modern World, op. cit. ■ 16. A.

يوان Ching Chu Yuan في كتابه «اقتصاد الصين الشيوعية ١٩٤٩ - ١٩٦٢» فيقول إنه برغم محاولة الصين احتذاء المثل السوفيتي فإن الاختلافات الاقتصادية والثقافية الجذرية بين البلدين كانت تتطلب أن يتمشى التطبيق مع الظروف الخاصة بالصين .

### بعض العوامل التي أثرت في تفكير ماو

بعد هذه المقدمة التي ضمناها تقديرات متباينة لماوتسي تونج ، وقبل أن نتناول أفكاره بالعرض والتحليل ، نحاول أن نتعرف على بعض العوامل التي أثرت في تفكيره .

ولعل أول ما يلاحظ في هذا الصدد ما يتحدث عنه بعض الكتاب بأنه « صينية » Chinese-ness ماوتسي تونج . فالشيء الذي يشهد به كفاح الرجل قبل الحرب العالمية الأولى ، وتكشف عنه كتاباته الكثيرة وتؤكد أفعاله وسياساته من داخلية وخارجية ، هو أن ماو صيني بكل ما ينطوي عليه المصطلح من معان ، فولاًؤه هو لبلاده قبل كل شيء آخر وهذا ما يشيع في نفسه شعوراً طاعياً بالرضا . إن له هدفاً يملك عليه نفسه ، ذلك أن يجعل من الصين دولة على أكبر جانب من القوة الاقتصادية والعسكرية التي تدعمها قوتها البشرية الضخمة . وهو عندما يتحدث عن الحزب الشيوعي الصيني بأنه مستودع الماركسية الأصيلة والحفيظ عليها ويرمي معظم أحزاب العسكر الشيوعى بهم « التقيحية » و « الانحراف » و « التواطؤ مع الإمبرياليين والرجعيين » ، وحين يصده أتباعه بأنه يمثل الأيديولوجية الأصيلة في أعلى مراتبها ، فإن هذا كله يذكرنا بنظرة الصينيين إلى بلادهم منذ أقدم العصور على أنها مركز العالم وقلب الحضارة . ومن الأمور التي تلفت النظر بهذا الشأن أن ماو كتب قصائده بالأسلوب الصيني القديم الذي لا يكاد أن يفهمه مواطنوه في الوقت الحاضر . بل إن مادة أفكاره متأثرة إلى حد بعيد الغور بخلفيته الصينية . « مثال ذلك فكرته عن فو - شيانج Fu-Chiang ( ومعناها الحرفى « الغنى والقوى » - وهي اختصار عبارة معناها

«إراء البلد وجعله قوياً من الناحية العسكرية» ) ، وهي فكرة استمدتها ماو من الوطنيين في أواخر القرن التاسع عشر الذين أثروا عليه في مستهل شبابه . وخلال زيارته لوسكو في عام ١٩٥٧ همل لثورة أكتوبر لأنها أظهرت للصين الطريق إلى التحرر وفوشيانج . والفكرة التي طلع بها ماو في عام ١٩٥٨ وهي أنه من الأخير أن كان الصينيون ( فقراء وأمينين ) إذ بذلك يمكن إعادة تشكيلهم حسب الإرادة ، هذه الفكرة غريبة تماماً عن روح الماركسية التي تصر على القيمة الفردية للثقافة الغربية وأهمية وجود مستوى عال من التطور الاجتماعي والعقلي باعتباره شرطاً مسبقاً لقيام الاشتراكية <sup>(١)</sup> .

ومن العوامل التي أثرت أيضاً في تفكير ماوتسي تونج إصراره على أهمية تغيير عقلية الشعب الصيني كشرط لا غنى عنه لتجديد الصين حتى يكون صالحاً للحياة في العالم الحديث . وهذه الثورة التي يريد إحداثها في عقلية الشعب ذات ناحيتين ؛ فهو من ناحية يريد من مواطنيه أن يتمكنوا من أساليب التفكير الحديثة في الطباعة والتسكينيات الفنية كما هو الحال في العالم الغربي ، ويريد من ناحية أخرى أن يعتادوا بالجلسات الثورية وبالإعتقاد في أن العمل من جانب الجماهير يمكن في النهاية أن ينتصر على جميع الصعاب الموضوعية .

وهذا الإعتقاد مبني على رفض ماو للفكرة التي تذهب إلى أن الظروف الاقتصادية تلعب الدور الأكبر في تحديد التغيير وعلى تقليله لأهمية الجبرية الاقتصادية . وبالنسبة إليه يجب العمل على إحداث الثورة بدلا من انتظار نشوبها ، كما أن أصعب الأهداف الاقتصادية يمكن الوصول إليها بشرط تعبئة إرادة الجماهير أيديولوجيا وسياسيا <sup>(٢)</sup> . فإن أمكن القول بوجود فلسفة ماوية للحياة فهي أن أهم شيء بالنسبة إلى سعادة الإنسان هو نشاطه في الصراع السياسي والعسكري . ولقد تطرف ماو في تفكيره من هذه الناحية بحيث قال إن الناس أكثر أهمية من

Stuart R.Schram, op. cit, pp. 12.3

(١)

Arthur A. Cohen, Problems of Communism, op. cit., p.8. (٢)

الأسلحة في الحرب ، ثم راح في السنوات الأخيرة يطبق هذا الرأي حتى على  
الأسلحة النووية <sup>(١)</sup> .

وتأثر ماو أيضاً باعتناقه الماركسية وبخاصة في صورتها اللينينية والستالينية .  
ولكنه هنا إنمّا يحمل التطبيق منبثقاً إلى حد كبير من ظروف الصين وحدها :  
تاريخها ، مواردها ، وأهدافها . يجب اختبار جميع الفكر المجرد في الحقيقة الموضوعية  
ويجب أن يكون لجميع النظرية هدف <sup>(٢)</sup> ، وفي هذا يقول « هناك نوع واحد فقط  
من النظرية الحقيقية في العالم ، وهو النظرية المستمدة من الواقع الموضوعي والتي  
تختبر بواسطة الواقع الموضوعي ، وما من شيء خلاف هذا يستأهل اسم نظرية  
بالمعنى الذي نقصده » . فالمعرفة لذاتها ، والنظرية من أجل النظرية — هذه على  
ما يعتقد ماو شعارات الأيدولوجية البورجوازية ، والفلسفة الماركسية لا معنى  
لها إلا إذا أقيمت على اعتبارات الزمن <sup>(٣)</sup> . ولا شك أن فكرة ماو هذه فيها  
مبرر كاف للماركسيين الآخرين الذين يتهمهم بالتفكيكية أو الانحراف ، ممن  
يعارضون مثلاً فكرة حتمية الحرب ويدعون إلى التعايش السلمي ويعترفون  
بتمدد طرق الإنشاء الاشتراكي .

وينبغي أن نلاحظ أن ماركسية ماو تسي تونج وإن كانت هدفاً في حد ذاتها  
من حيث تغيير الأسس التي يقوم عليها النظام الإجتماعي لا في الصين وحدها  
فحسب ولكن في العالم أيضاً ، هذه الماركسية لا يمكن فصلها عن صينية ماو أو  
وطنيتها . فهو إذ يدعو إلى الثورة البروليتارية في البلاد الرأسمالية بوجه خاص ،  
وإلى تشجيع حركات التحرر الوطني في البلاد الآسيوية والإفريقية وفي أمريكا  
اللاتينية ، إنمّا يهدف إلى إنزال المقاب بالإمبريالية على ماسببته للصين في الماضي

---

(١) المصدر السابق ، ص ٩ .

(٢) Mostafa Rejai, The Need for a Redefinition (٢)

See : Problems of Communism, op. cit., p. 19

(٣) شرحه .

من إذلال وما تسببه لها الآن من المضايقة . فإذا كان سقوط الإمبريالية هو الطريق إلى قيام الشيوعية كما يراها ماوتسى تونج ، فهو أيضاً الانتقام الذى يمدد الرجل لمن كانوا سبباً فى تخلف الصين عن ركب الحضارة الحديثة . وهكذا نلقى علاقة تكاد أن تكون عضوية بين نزعة ماو القومية من جهة وأيديولوجيته الشيوعية من جهة أخرى .

وأخيراً — وليس آخر — يلغى أن نأخذ فى اعتبارنا ونحن نمرض للعوامل التى أثرت فى تفكير ماو وفى الاتجاهات التى سار فيها هذا المفكر ، حياة الرجل نفسه منذ أن انضم فى النشاط . لقد نشأ فى فترة كثرت فيها الانتفاضات الداخلية فى أكثر من مكان ، وراحت سماء الصين تتجمع فيها سحب الثورة التى أدت إلى قيام الجمهورية الأولى فى عام ١٩١١ ، وهى ثورة تولدت مما كانت البلاد تعانيه من استغلال وإذلال على أيدي الأجانب ، ومن فوضى وتخلف وفقر . وليكن الجمهورية ما لبثت أن تدهورت وفقدت المثل التى كانت تبشر بها وحل محلها حكم الكومنتانج برئاسة شيانج كاي شيك ، وهو حكم لم يحاول أن يحدث ما كانت الصين تقطع إليه من تغييرات جذرية فى أوضاعها الداخلية وعلاقاتها الخارجية . ثم ما لبث أن دخل فى صراع مرير مع الشيوعيين دعاة هذه التغييرات ، وهو صراع لم ينته إلا فى عام ١٩٤٩ بعد أن دام ما يقرب من ربع القرن .

وعاش ماو أيضاً فى فترة شهدت اليابان تقطيع فيها منشوريا لقيم فيها حكماً كان ألموبة فى يدها ، غير عابئة بعصبة الأمم ، بل لعلها لقيت تشجيعاً من بعض الدول الإمبريالية الغربية . ولم تنف اليابان عند هذا الحد ، بل ما لبثت أن شنت هجوماً يهدف إلى إخضاع الصين وتحويلها مرة واحدة إلى واحدة من المستعمرات أو أشباه المستعمرات .

وقام نظام الحكم الشيوعى فإذا بالصين الشعبية يحال بينها وبين عضوية الأمم المتحدة ، وإذا بفرموزا تقطع منها لتكون ممثلة الشعب الصينى فى المنظمة

العالمية ، وإذا بالمحالفات الثنائية والأحلاف المتعددة الأطراف تتكون والقواعد العسكرية تقام في الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا . ورأى ماو في هذا كله تدبيراً مقصوداً يراد به القضاء على الشيوعية في بلاده والتي جاهد من أجلها طيلة حياته .

من هذه الأحداث جميعاً ترسبت في ذهن ماو أفكار ازدادت عمقاً وقوة :  
أولاً : الثورة الدائمة وهذا طبيعي فقد عاش طيلة حياته في ثورة ، ويجب  
تأكيد هذا الجانب الثوري في أذهان الشعب ، وهذه الثورة يجب أن تمتد إلى جميع جوانب الحياة ، ولعل في هذه الحقيقة بعض التفسير للأحداث التي جرت في الصين تحت ستار الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى .

ثانياً : أن التعارض بين الإمبريالية والشيوعية مما لا يمكن فسه ، والحرب  
بينهما محتومة بل ولا سبيل إلى التعايش بينهما ، وهو الموضوع الذي سنعرض له في موضع قادم .

### الكتب الخمسة التي توضح أفكار ماو :

لكي نتعرف على العناصر الرئيسية التي يتكون منها « فكر » ماوتسي تونج ، نمود إلى كتب خمسة أصدرها خلال مراحل كفاحه . وأول هذه الكتب هو « الحرب الطويلة الأمد » وكان في الأصل سلسلة من محاضرات أُلقيت أمام جمعية ينان لدراسة الحرب ضد اليابان ، وذلك خلال الفترة الممتدة من ٢٦ مايو إلى ٣ يونيو من عام ١٩٣٨ ، ثم طبعت هذه المحاضرات في يوليو بعنوان « التحرير » Chih Fung . وهذا الكتاب رغم ما يشتمل عليه ، شأنه شأن كتب الزعيم الصيني الأخرى ، من تكرار ، محاولة لمعالجة مشكلة الحرب والتعرف على معالمها الرئيسية : كيفية الاشتباك في الحرب ، والظروف التي يتحقق في ظلها النصر النهائي .

يقسم ماو العملية كلها إلى مراحل ثلاث :



(١) في المرحلة الأولى يحتمل العدو (وهو اليابان) جميع المدن الكبرى وخطوط المواصلات شرق جبهة تربط بين كانتون وهانكو ولا نشو . مثل هذا العمل يفرض بالضرورة أعباء ثقالا على الاقتصاد الياباني . ولكن بعد استخدام قوة عسكرية قوامها نحو مليون ونصف مليون جندي ، وإتفاق عشرة بلايين Yen (العملة اليابانية) ، وحملة تستمر ١٨ — ٢٤ شهراً ، تدجح اليابان في تحقيق هذا الغرض الذي تقوخواه من عملياتها العسكرية .

٢ — تأتي بعد هذا مرحلة ركود وتيقظ ومعارك غير حاسمة . في هذه الفترة يعمد الصينيون إلى تجميع قواهم وتعبئتها على جميع المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية والأيدولوجية ، بينما يمتري الضعف اليابان بالتدريج بسبب الخسائر البشرية والأعباء الاقتصادية ، ويزداد الموقف الدولي ميلا لصالح الصين وترتفع الأصوات داعية إلى تأييدها وتقديم المعونات لها . وتعرض مؤخرة اليابانيين للخطر دائماً ، حيث تنشب الثورات في الداخل ضدهم ، وتمارس المصائب نشاطها خلف خطوط العدو ، وتنشئ الهجمات على النقاط المكشوفة أو الخرجة . وهنا يضطر اليابانيون إلى الانسحاب ، أو إلى استخدام المزيد من العنف . ولكن انتصار الصين مؤكد في كلتا الحالتين .

٣ — وأخيراً تصل الحرب إلى مرحلتها الثالثة حيث يبدأ الهجوم الصيني المضاد ويحل الانهيار النهائي باليابان نتيجة ما تتعرض له من هزيمة في الصين ، وبسبب الإرهاق الذي يصيب اقتصادها ، ونتيجة ما تتعرض له حكومتها من ضغوط داخلية من جانب الرأي العام الياباني . وتتميز هذه المرحلة عن سابقتها بصفة أساسية ، فعرب المصائب التي هي طابع المارك غير الحاسمة تقيد صفتها ولا تصبح لها أهمية ، وتحل محلها حرب المواجهة بين الجيوش وانتزاع المواقع من أيدي العدو .

ويلاحظ أنه في تلك الأيام كان ماو ييني تحليله وتوقعاته على المعونة الخارجية

إذ كان يدرك صعوبة شن حرب مظفرة ضد دوا على درجة عالية من التصنيع كاليابان، وفي هذا المعنى يقول : « لما كانت قوتها بذاتها لا تزال غير كافية فسوف يتعين علينا أن نعتمد على المعونة من الخارج وعلى التغيرات الداخلية في بلد العدو؛ وإلا فلن نتمكن من إحراز النصر . ولهذا السبب نشدد على أهمية الدعاية الصينية في الخارج وعلى عملنا في العلاقات الخارجية » .

كان ماو بكتب وهو ينظر إلى الأحوال في الأجل الطويل ، ففي عام ١٩٣٨ كان الاعتقاد بالحصول على المعونة الأجنبية قليلاً نسبياً ، إذ بدت الدول الكبرى ميالة إلى أن ترحب باليابان كأنها الحكم في مصير الصين . إلا أنه كان مقتنعاً تماماً أنه بعد حرب طويلة فسوف تخرج منها الصين وقد أحرزت النصر .<sup>(١)</sup>

هذه هي نظرية ماو في الحرب ، إنها صراع ديابالكتي : انتصارات وهزائم ، وتقدم وتراجع ، ولكن النتيجة النهائية هي النصر . ويبدو أنه يطبق هذه النظرية في حربه غير المعلنة على الإمبريالية . إنه يمتدح بقوة الأخيرة ، فهي تملك القدرات النووية ، وتملك القدرات التكنولوجية والاقتصادية ، ولكن المواقف الآن — من وجهة نظره — يتمثل في الركود والقيظ والمعارك غير الحاسمة . وفي ظل هذا الموقف يعمل ماو على تجميع قواه وتميئتها على جميع المستويات ، فيضع الخطط للتنمية الاقتصادية ، ويدعم قدراته العسكرية بصنع الأسلحة النووية ، ويشن ما يشبه حرب العصابات بتأييده القوى المعادية للإمبريالية في جنوب شرق آسيا مثلاً ، ويحيي روح الثورة في الشعب الصيني ، ويحاول الخلاص من الأعداء في الداخل . ولكنه يتحرز من الانتقال إلى المرحلة الثالثة ، مرحلة الهجوم المضاد إلا إذا استعد لها بحيث يصبح واثقاً من النصر النهائي . إن تجارب ماو في الحرب

Robert Payne : Portait of A Revolutionary

(١)

Mao-Tse Tung (1961), p, 184

ضد اليابان ثم ضد الكومنتانج تصبح تفكيره بصدد العلاقات الدولية أو بصدد مستقبل العلاقات بين الرأسمالية والشيوعية بتغيير آخر .

أما كتاب ماو الثانى الذى نذكره وعنوانه « المرحلة الجديدة » فمباراة عن التقرير الذى قدمه إلى الاجتماع السادس للحزب فى ١٢ أكتوبر ١٩٤٨ ، وهو تقرير دعائى إلى حد كبير وجوهره التشديد على ضرورة التعاون بين الشيوعيين والكومنتانج من أجل الحرب ضد اليابان . ولما كانت العناصر الليبرالية فى الكومنتانج — برغم إدراكها أهمية التعاون مع الشيوعيين لتحرير البلاد من العدو — تشمر بالقلق من ناحية فكرة الأخيرين فى الصراع الطبقي ، أراد ماو أن يهدىء من المخاوف فقال :

« لسنا ننكر وجود النضال الطبقي ، ولكن النضال الطبقي يمكن تكييفه وتعديله من أجل وحدتنا القومية ضد العدو . يمكن صياغة سياسة سليمة عن العلاقات بين الطبقات تكون موضع القبول من جانب جميع الطبقات » .

وكان أهم ما يتناق بال ماو خلال الشطر الكبير من حياته إكتشاف العلاقة بين الحضارة الصينية والحضارة الغربية ، وفى « المرحلة الجديدة » عبر عن رأيه النهائى بصفة قاطعة <sup>(١)</sup> فقال :

« إن فكرة الأخذ بالحضارة الغربية بلا قيد أو شرط فكرة خاطئة . لقد عانت الصين إلى حد كبير بامتصاصها الأعمى للمواد الأجنبية . يجب على الشيوعيين الصينيين ألا يكسروا أبداً هذه القاعدة ، وحتى فى تطبيق الماركسية يجب أن نؤكد على النفع المناسب بين الحقيقة العامة التى تنطوى عليها الماركسية وبين الممارسة المحسوسة للثورة الصينية ، أى يجب أن نتخذ الشكل القومى قبل أن نجد الماركسية منيفة ، ولا ينبغي أبداً أن نطبقها تطبيقاً ذاتياً أو آلياً » .

(١) المصدر السابق ، ص ١٨٧ .

لهذه الفترة أهمية بالغة لما تنطوي عليه من معان .

أولاً : يمكن أن تفسر هذه الاتجاهات التي سارت عليها الثورة البروليتارية الحالية من حيث محاولة القضاء على المؤثرات الأجنبية باعتبارها وليدة الأيديولوجية البورجوازية .

ثانياً : يمكن أن تكون سنداً لتهمة « التمصب الوطني » و « التمصب ضد الأجانب » التي رميت بها بكين بسبب التصرفات التي أقدم عليها الحرس الأحمر من ناحية تدمير كل ما يتصل بالثقافة الأجنبية ، كتخريب القلاع الفنية المخالدة واستنكار كتابات أمثال شكسبير وبلزاك وتولستوى .

ثالثاً : وهذا هو الأهم فالعبارة سالفة الذكر تأكيد لما سبق أن أوردناه عن « صينية » ماوتسى تونج . فإذا كان قد اعتنق الماركسية وعمل على تحقيقها ، فيجب ألا تكون ماركسية مستوردة من ألمانيا أو روسيا ، وإنما يجب — أولاً وقبل كل شيء — أن تكون ماركسية صفراء أى فى ثوب صينى تماماً .

لكن الكتاب « المرحلة الجديدة » أهمية ، ذلك أنه تضمن لأول مرة عبارة عرضية سوف يكون لها فيما بعد وزن كبير فى تفكير ماو . إنه يقول « إن القرى والريف سوف تهزم المدن والبلدات » ، وبهذا يتطلع إلى ثورة قوامها الفلاحون . أما السبب فى هذا الظن فتوضحه الفقرة التالية . « من المستحيل مثلاً أن نتصور ثورة فلاحين تستمر وقتاً فى إنجلترا الحديثة ، فرنسا ، الولايات المتحدة ، ألمانيا إيطاليا أو اليابان ، كذلك ليست ثورة الفلاحين بالأمر الممكن فى شبه مستعمرة صغيرة . ولكن لا يمكن إحداث ثورة فلاحين فى الصين إلا لأنها شبه مستعمرة ضخمة ، تملك موارد لم تحس » .

وهنا ننتقل إلى أهم مؤلف لماو خلال تلك الفترة، وهو « الديمقراطية الجديدة » المنشور فى يناير من عام ١٩٤٠ ، وكان فى الأصل محاضرة استغرق إلّاؤها ثماني ساعات .

كانت المشكلة التي ظلت تسيطر على أذهان الشيوعيين الصينيين هي : في ظل أية ظروف سوف تقوم الشيوعية في الصين ؟ الشيوعيين لم يمدوا أقلية يطاردها خصومها من مكان إلى آخر ، وإنما ازدادوا قوة ، وجمعوا جيشاً عقائدياً ضخماً في الشمال ، وغلت سمعهم في البلاد وخاصة في الريف ، وأصبحوا على وعى تام بقوتهم . ولكن كان يلزمهم شيء آخر هو إعداد برنامج يرضى العناصر الليبرالية في صفوف الكومنتانج ، دون أن يتخلوا في الوقت نفسه عن أهدافهم النهائية وهي السيطرة على الحكم .

وأجاب ماو على السؤال بفكرة جديدة تماماً هي « الديمقراطية الجديدة » باعتبارها مرحلة انتقال بين الصين الإقطاعية والصين الاشتراكية ، فكتب يقول « المرحلة الأولى هي الديمقراطية الجديدة ، والمرحلة الثانية هي الاشتراكية . ولكن فترة المرحلة الأولى ستكون طويلة نوعاً . من المؤكد أنه لا يمكن إتباعها في صباح ومساء لأننا لسنا خياليين . ليس في إمكاننا أن نفصل أنفسنا عن واقع الموقف » .

ولقد اعتبر البعض فكرة ماو عن هذه المرحلة الانتقالية خروجاً على الماركسية — اللينينية ، وهم الذين يرون أن الثورة فور نجاحها يجب أن تعمل على إقامة دكتاتورية البروليتاريا . هؤلاء تضرعوا للنقد المبهف من جانب ماو :

« إذا قلنا إن من المرحلتين الثورتين تكون المرحلة الأولى شرطاً مسبقاً للقيام الثانية ، وإن الإثنتين يجب أن تكونا متعاقبتين دون السماح بأن تتوسطهما أية مرحلة من الدكتاتورية البورجوازية ، فإننا نكون على حق . ولكن إذا قلنا إن الثورة الديمقراطية ليست لها مهمتها المحددة أو وقتها المحدد . ولكنهما تستطيعان الانضلاع بمهام أخرى من قبيل مهام الاشتراكية التي لا يمكن تحقيقها في الواقع إلا في وقت آخر ، وإذا أضفنا جميع هذه المهام إلى المهام الديمقراطية وحملنا الأخيرة بها وحاولنا تنفيذها جميعاً في نفس الوقت الواحد — أي إذا حاولنا عمل

كل شيء على الفور ، فالواضح أن تكون مثل هذه المحاولة خيالية وسوف يرفضها جميع الثوريين الحقيقيين .

بهذا حدد ماو موقفه . ليس معنى هذا أنه ينكر دكتاتورية البروليتاريا التي تعتبر من أركان اللينينية ، ولكن معناه أن هذه الدكتاتورية لا يجب أن تكون النتيجة الفورية لانتصار الثورة وإلا أبعدت الكثير من عناصر المجتمع وربما أدت إلى الحرب الأهلية . وإذن فقبل البدء بالإنشاء الاشتراكي لابد من فترة تمهيدية يتعاون فيها الشيوعيون مع العناصر الليبرالية في الكومنتاج ، وخلال هذه الفترة يدعم الأولون مركزهم ويعملون على تنفيذ برنامج واسع النطاق من الإصلاح ، ويكسبون الانتصار نتيجة هذا البرنامج ، وبذلك يمكن إرساء الأساس الذي يقام عليه البناء الاشتراكي . وبطبيعة الحال لم يحدد ماو الأجل الذي تمهد إليه فترة « الديمقراطية الجديدة » فهذا رهن بالظروف من جهة ، كما أنه من جهة أخرى كان يهدف إلى تهدئة مخاوف العناصر الأخرى الليبرالية .

إلا أن ماوتسي تونج يصر في الوقت نفسه على أن الجبهة الثورية لا يمكن فهمها إلا بوصفها جزءاً من الثورة الاشتراكية البروليتارية العالمية :

« إذ جميع الإمبرياليين أعداء للصين ، فلن نستطيع الأخيرة أن تحصل على استقلالها بدون المساعدة من جانب البلاد الاشتراكية الوحيدة والبروليتاريا الدولية . إن العالم يعيش في عصر من الثورة والحرب ، عصر جديد تسير فيه الرأسمالية قطعاً في طريق الموت والاشتراكية آخذة في الازدهار . في الهيئة الدولية في منتصف القرن العشرين ، هناك سيلاان فقط مفتوحان أمام جميع الناس المهذيين في المستعمرات وأشياء المستعمرات . يجب أن ينحازوا إلى الجبهة الإمبريالية وبشتركوا في الثورة المضادة العالمية ، أو أن ينحازوا إلى الجبهة المعادية للإمبريالية وبشتركوا في الثورة العالمية . يجب أن يختاروا بين هذين السبيلين ، إذ ليس من سبيل آخر » .

ومرة أخرى يضع ماوتسي تونج ثقته الكاملة في جماهير الفلاحين ، كما

يتضح من قوله « حرب المقاومة هي حقاً حرب فلاحين ، وكل ما نستخدمه في المقاومة ، وكل ما نعيش عليه ، يقدمه لنا في الحقيقة الفلاحون » . ولكن ما وُجد في مواضع أخرى إلى إدراج فئات أخرى مع جماهير الفلاحين ، وهي العمال المثقفون والبورجوازية الصغيرة . وبالنسبة إلى الفئة العليا من الطبقة الوسطى كان ما وُجد على استمداد لأن يعتبرها ذات صفة ثورية ولكنه كان يعتبرها في الوقت نفسه خائفة في قرارة نفسها ، فأفرادها « ثوريون ولكنهم مستعدون أيضاً للتفاهم . إن لهم طبيعة مزدوجة وينتمون إلى كلا المعسكرين في نفس الوقت الواحد » .

كان الماركسيون القدامى يستشعرون الخوف من الفلاحين بسبب حبهم للملكية الخاصة حتى أن لينين كان يعتبرهم آخر طبقة بورجوازية ومن هنا كان حديثه عن تأميم الأرض ، تلك الدعوة التي استنكرها بليخانوف كما سبق أن ذكرنا . لعل هذا الخوف من الفلاحين والذي يعكسه قول الزعيم الشيوعي الروسي « إن الإنتاج الصغير يخلق الرأسمالية والبورجوازية دائماً » هو الذي جعل ستالين على تنفيذ نظام المزارع الجماعية تحت ستار القضاء على الكولاك . غير أنه برغم رأى لينين في الفلاحين من وجهة النظر الماركسية القديمة ، ومما سبق أن قاله غيره من أن الفلاحين لا يمثلهم تأميم الأرض وإنما يمثلهم بالدرجة الأولى أن تكون لكل منهم قطعة أرض يملكها ، فقد أدرك قوة الفلاحين المدددة وبالتالي أهمية كسبهم إلى جانب الثورة التي كان بقوة معها ويعمل من أجلها في روسيا ، ومن هنا طلع بالشعار المعروف « تحالف البروليتاريا والفلاحين » . لكن القيادة في هذا التحالف لا بد أن تكون في أيدي البروليتاريا الأكثر وعياً ، وعلى رأسها طليعتها الثورية أي الحزب الشيوعي . وإذن فالبروليتاريا هي القوة الرائدة والدافعة وما الفلاحون في الواقع إلا قوة ثانوية .

أما الزعيم الصيني فكانت له وجهة نظر مختلفة . ففي عام ١٩٥٢ لم يكن في الصين سوى ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ عامل ومستخدم يمثلون ١٦٪ من مجموع السكان ، ولاريد أن هذه النسبة كانت أقل من ذلك بكثير في فترة ما قبل الحرب العالمية



الثانية . أما الأغلبية الساحقة فكانت من الفلاحين ولطؤلاء مصلحة مباشرة في القضاء على الأوضاع الإقطاعية ونشبه الإقطاعية في الريف الصيني ، وهم الذين كانوا دائماً في مقدمة ضحايا الاستغلال والحروب الداخلية . ولاحظ ماو أيضاً منذ اشتغاله بالنشاط السياسي الثوري كثرة الثورات التي كان يقوم بها الفلاحون في مختلف أرجاء البلاد ، بينما كانت الإضرابات التي تقوم بها الطبقة العاملة في المدن متفرقة وقصيرة الأمد ومن السهل تحطيمها والقضاء عليها . وفضلاً عن هذا كانت الجماعات الممازجة التي نظمها ضد الكومنتانج أغلب أفرادها من الفلاحين وأخذت جوع الآخرين تتدفق إليه بفضل ما عهد إليه من إصلاحات في الأنحاء التي سيطر عليها بحيث أصبحوا يشكلون في الواقع جوهر الجيش الكبير الذي استطاع به فيما بعد أن يهزم الكومنتانج ويسيطر على البلاد . هذه الإعتبارات جميعاً أقنعت منذ زمن مبكر أن الفلاحين يجب أن يشكلوا القوة الرئيسية — بل والحقيقية — التي تعمل على إشمال نار الثورة وتحقيق نجاحها ، ومن هنا كان ذلك التركيز من جانبه على « ثورة الفلاحين » . هذه الفكرة الجديدة أقيمت الاستنكار من الشيوعيين ومن الكومنتان بصفة خاصة لأنها تعارض مع الرأي أو الإعتقاد السائد بأن الثورة تقوم بها البروليتاريا بصفة رئيسية . وما من شك أن ماو إذ يطلع بفكرته عن « ثورة فلاحين » كان يضع في حسابه الإعتبارات العملية المبينة على الواقع الموضوعي في الصين ، ومن هنا فإنه يعتبر قد خالف نظرية ماركس ثم نظرية لينين من بعد ذلك . وبعبارة أخرى أكد ماوتسي تونج أن هناك أكثر من طريق إلى ثورية شيوعية . فإذا كان ماركس يضع آماله في البروليتاريا الوفيرة العدد والواعية في البلاد المتقدمة صناعياً ، وإذا كان لينين إهتم بخلق تحالف بين البروليتاريا والفلاحين تقوياً وتوجيه الأولى ، فإن ماو كان يؤمن بالفلاحين قبل إيمانه بالبروليتاريا وقدرتها على إحداث ثورة ناجحة في الصين .

وهكذا نجد أن الديمقراطية الجديدة وثورة الفلاحين هما أهم العناصر التي تتكون منها كتاب ماو « الديمقراطية الجديدة » . ولكن الكتاب في الوقت نفسه يتضمن فقرة عن الثقافة الأجنبية يمكن أن تعتبر مناقضة لما ورد في كتاب

«المرحلة الجديدة» بهذا الصدد، بل ويمكن أن تستخدم حجة قوية ضد ماجرى أخيراً في الصين تحت سمار الثورة الثقافية البروليتاريا الكبرى . في هذه الفقرة يدعو ماوتسى تونج إلى التوسع في استيعاب ثقافة الشعوب الأجنبية. إن الصين على حد قوله ، يجب أن تتعلم من جميع الشعوب ، ومن جميع الحركات الثقافية . « فكما امتدح مار كس في البيان الشيوعي البورجوازية بسبب انتصاراتها المظيمة كذلك امتدح ماو الامبراطوريات الإقطاعية في الصين التي خلقت أمثال هذه الثقافات الرائعة في العصور القديمة »<sup>(١)</sup>. وما من شك أن هذه النظرة تخالف تماماً ههنا المهجوم الذي يشن منذ وقت على ما يقال له المؤثرات الثقافية البورجوازية فيشمل التراث الذي خلقته العصور القديمة والوسطى لافى الصين وحدها بل وفي العالم أجمع مما يوحى بأن وراء الثروة الثقافية البروليتارية أسباباً ليست الثقافة منها .

وبعد صدور « الديمقراطية الجديدة » بوقت قليل طبعت محاضرات ثلاث سبق أن كتبها ماو ، وخرجت تحمل عنوان « الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصينى » . وهذا الكتاب الذى يعتبره الشيوعيون الصينيون على رأس مؤلفات زعيمهم ، محاولة لإرساء أساس نظرى تقوم عليه « الثورة الديمقراطية الجديدة » .

يبدأ الكتاب بمرض لما كانت عليه الصين قبل قيام الإمبراطورية الإقطاعية فيقول « لقد عاشت الصين آلاف السنين فى مجتمع بدائى وشموى ، تسوده المساواة وتنتفى منه الطبقات . وبعد ذلك كان هناك انهيار أصاب هذا المجتمع البدائى اللاتبقى ، وبدأ عصر الفوارق الطبقيية . فكان هناك أولاً مجتمع قائم على القنية ، ومن هذا نشأ الإقطاع . ودامت العملية خمسة آلاف سنة » .

ولكن ماو لا يقدم لنا أية دولة من التاريخ لإثبات صحة هذا القول ، كما لم يحاول أن يبين لنا الأسباب التى أدت إلى انهيار ذلك المجتمع البدائى أو السبب

الذى من أجله قبل الفلاحون أن يهبطوا إلى مرتبة الأبقان . كل هذه المسائل لا يعرض لها المؤاف ، وإنما ينتقل مباشرة إلى الحديث عن الإقتصاد الذى كان سائداً فى عصر الإقطاع ، ثم يأخذ فى شرح الكيفية التى تداعى بها المجتمع الإقطاعى تحت تأثير الغرب :

« ولكن يجب أن نعرف أن الصين لم تعد مجتمعاً إقطاعياً ، فمذحرب الأفيون عام ١٨٤٠ أصبح المجتمع الصينى بالتدريج شبه مستعمرة وشبه إقطاعى ... إن الغزو من جانب رأس المال الأجنبى حطم المجتمع الصينى عن طريق القضاء على الإقتصاد الطبىعى ذى الاكتفاء الذاتى والقائم على الحرف اليدوية بالمدن والريف وأحل مكانه إقتصاداً سلعياً . فتدمير الإقتصاد السابق خلق أسواقاً للسلع التى تنتجها الرأسمالية ، بينما انتشر الإفلاس فى صفوف الفلاحين وأرباب الحرف اليدوية جعل فى إمكان الرأسماليين استغلال العمل الرخيص » ،

وما الذى يتعين عمله ؟ يقدم لنا ماوتسى تونج الجواب فى الفقرة التالية :

« لما كان مجتمعنا الصينى الحالى لا يزال إقتصاداً أشباه المستعمرات وشبه إقطاعى ، فإن أعداء الثورة الصينىة الرئيسية لا يزالون هم الإمبرياليين والقوى شبه الإقطاعية . ولما كانت مهمة الثورة الصينىة تنفيذ ذى الثورتين القومية والديموقراطية لقلب هذين المدوين ، ولما كانت القوى التى سوف تقلبهما لا تزال تنحاز إليها أحياناً البورجوازية الوطنية وفريق من البورجوازية العليا حتى وإن كانت البورجوازية العليا خانت الثورة وانضمت إلى العدو ، إلا أن خنجر الثورة لا ينبغي أن يصب إلى الرأسمالية الخاصة وإنما يوجه نحو الاحتكارات الإمبريالية والإقطاعية . ولذلك فمهمة الثورة الصينىة فى مرحلتها الحالية ليست مهمة الاشتراكية البروليتارية ، ولكنها مهمة الديمقراطية البورجوازية . ولكن الثورة البورجوازية الصينىة الحالية ليست ذلك النوع القديم العساذى من الثورة البورجوازية لأن هذا النوع من الثورة أصبح الآن بالياً كلاً ، فهى على النقيض من هذا نوع جديد وخاص من الثورة الديمقراطية البورجوازية . هذا النوع من الثورة يصدد

النشوء في الصين وفي جميع المستعمرات وأشباهاها الأخرى ، ونحن ندعو هذا النوع من الثورة ، الثورة الديمقراطية الجديدة .

« هذا النوع الجديد من الثورة الديمقراطية الجديدة جزء من الثورة الاشتراكية البروليتارية العالمية التي تكافح بعزم ضد الإمبريالية أي الرأسمالية الدولية . وهو يتكون من الناحية السياسية من طبقات ثورية عديدة تتحدد فيما بينها لتكوين دكتاتورية ديمقراطية ثورية على الإمبرياليين والخنونة والرجعيين وللمقاومة تحويل المجتمع الصيني إلى مجتمع من الدكتاتورية البورجوازية ، ومن الناحية الاقتصادية يسعى إلى تأمين جميع المصالح الرأسمالية الكبيرة التابعة للإمبرياليين والخنونة والرجعيين ، وتجزئة الأبعاديات الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين ، ويسعى في الوقت نفسه إلى مساعدة الصناعات الخاصة المتوسطة والصغيرة ، بينما لا يبذل أية محاولة للقضاء على اقتصاد الفلاحين الأغنياء . ونتيجة لهذا فبينما هذا النوع من الثورة الديمقراطية يمهّد الطريق أمام الرأسمالية ، إلا أنه بمعنى آخر يخلق أيضاً سابقة أمام الاشتراكية » .

ونحن إذ تطالع أقوال ماوتسي تونج هذه نراها تذكرنا بما سبق أن تحدث به كارل كاوتسكي الذي أدرجه لينين وأتباعه في عداد الدعاة إلى مراجعة النظرية الماركسية .

ولا شك أن قول ماو « .. فبينما هذا النوع من الثورة الديمقراطية يمهّد الطريق أمام الرأسمالية ، إلا أنه بمعنى آخر يخلق أيضاً سابقة أمام الاشتراكية » جاب عليه النقد من جانب من يدعون أنفسهم حفظة الماركسية — اللينينية الصحيحة ، ممن يرون أن المهمة التي يجب الاضطلاع بها أثر نجاح الثورة هي القضاء على الرأسمالية دفعة واحدة .

وفي هذه الأقوال أيضاً ، كما في كتابه « الديمقراطية الجديدة » يركز ماو على فكرة التدرج في السير نحو الاشتراكية ، ويدوأنه في هذا كان واقعاً تحت

تأثير الفايين البريطانيين، أكثر منه تحت تأثير لينين وتروتسكي وستالين وأمثالهم .  
إلا أن ماو بالرغم من هذا يلتزم بمبدأ الثورة العنيفة فيقول « وإذا يواجهنا  
أمثال هؤلاء الأعداء . . . فالنجاح لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق النضال  
المسلح . . . من الخطأ أن نتجاهل مبادئ الصراع المسلح ، والحروب الثورية ،  
وحرب العصابات » . وإذا كان ماو في هذا يترسم خطى لينين ويتبع قول ستالين  
« إن الطابع المميز للثورة الصينية هو ثورة الجماهير المسلحة ضد الرجعيين المساحين »  
فإنه في الحقيقة إنما كان يهبر عن واقع قائم في الصين حيث كانت البلاد في نضال  
مسلح ضد اليابانيين الغزاة ، وكان الشيوعيون في نضال مع الآخرين ومع  
الحكومتانج والرجعيين . ولقد سبق أن تحدثنا عن الرأي في الثورة العنيفة ورجعنا  
إلى ماركس وإنجلز وغيرها ، ومن هنا لا نرى داعياً للحديث عن هذا الموضوع  
من جديد .

وفي كتاب « المشكلات الاشتراكية للحروب الثورية بالصين » والمفثور  
في فبراير عام ١٩٤١ ينصب اهتمام ماو على اكتشاف الأسس التي تقوم عليها حرب  
العصابات ؛ أما « حكومة الائتلاف » فعبارة عن تقرير مقدم إلى المؤتمر السابع  
للحزب الشيوعي الصيني في ٢٤ أبريل من عام ١٩٤٥ ، ويتضمن ما يعتبر توجيهات  
للحزب بمراعاة مصالح الجماهير وعدم الانفصال عن الشعب « يدبني أن نعلم كل  
رفيق أن يفهم أنه طالما نعتمد على الشعب ، ونؤمن إيماناً راسخاً بقدرة الشعب  
الخلاقة اللامتناهية ، فمعدنذ قد نتمكن من التغلب على جميع الصعاب مهما كانت  
خطيرة ، وإن يتمكن عدو من التغلب علينا ولسكنا سنغلب عليه » ، ذلك أن  
« التجربة التي مرت بنا خلال السنوات العشرين الأخيرة علمتنا أن جميع المهام  
والسياسات والأساليب الصحيحة هي التي كانت تطابق مطالب الشعب في الزمان  
والمكان المحددين ، وأن جميع المهام والسياسات والأساليب غير الصحيحة كانت  
منفصلة عن إرادة الشعب » .

وثمة عبارة تلفت النظر في هذا الكتاب :

« يرفض بعض الناس أن يفهموا السبب الذي من أجله لا يخشى الشيوعيون الصينيون الرأسمالية ، وإنما هم على العكس من هذا يعملون على تنميتها بقدر الإمكان. إن جوابنا بسيط . علينا أن نستبدل الإمبريالية الأجنبية والظلم الاقطاعي الوطني بالتنمية الرأسمالية لأن هذا هو المجرى المحتوم الذي يسير فيه اقتصادنا ، ولأن الطبقة الرأسمالية تستفيد بهذا كما تستفيد البروليتاريا » .

قد يبدو هذا الكلام عجيباً ، بل وقد أثار سخط الكثيرين من الشيوعيين المتزمطين . ولكن ماوتسى تونج كان واقعياً ، فهو يدرك قلة رأس المال الوطني ، وأن الحاجة إلى رأس المال ملحة بحيث بدأ مستعداً لتقبل فترة من « ديمقراطية جديدة عن طريق حكومة ائتلافية » حيث تتركز السلطة في جمعية منتخبة يمثل فيها الشيوعيون لأول مرة . لقد نقلنا عن ماو رأيه في النضال المسلح ، ولكن هذه الفقرة توحى بأنه كان يأمل تحقيق أهدافه بالوسائل السلمية — أى عن طريق الاشتراك في الحكم — وبذلك يتجنب النضال المسلح الذي اشتبك فيه الشيوعيون وقتاً طويلاً . ومرة أخرى يتأرجح ماو بين الثورة العنيفة والأساليب السلمية ، فكأنه يعكس تفكير ماركس وإنجلز قبل عام ١٨٥٠ وتفكيرهما في السنوات الأخيرة من حياتهما . وهذا الاتجاه السلمى عند ماو يتفق إلى حد ما مع آراء الفايين والاشتراكيين الديمقراطيين بأوروبا الغربية ، بل إن الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا أصبحت تلبذ فكرة الصراع المسلح بسبب ما ينفوذه عليه من أخطار الحرب الأهلية ، وتعتقد أن في الامكان الوصول إلى أهدافها في ظل الديمقراطية القائمة حالياً في بلادها ، ومن هذا نراها تشترك في الانتخابات العامة وتحزب المقاعد في المجالس النيابية وتعمل على الاستزادة من عدد ممثليها في الفترة الأخيرة ، وتضغط من أجل إصدار التشريعات المؤدية إلى تغييرات جذرية في البناء الاجتماعى ، حتى إذا ما أصبحت لها الغلبة على جهاز الدولة استطاعت أن تنقل المجتمع إلى الوضع الذى تراه . ومجمل القول بأنه برغم ما كان ماوتسى تونج يراه من حتمية الصراع المسلح ، إلا أن يعترف فى الوقت نفسه فى إمكانية تحقيق الاشتراكية بالطريق السلمى إذا تيسر ذلك .

إلى هنا أمكن أن نتعرف على عناصر من تفكير ماوتسى تنج كما كشفت عنها كتاباته خلال مرحلة الكفاح من أجل الاستيلاء على السلطة . ولكن الحكم على الأفراد الذين يمارسون السلطة الفعلية لا يجب أن يقتصر على آرائهم النظرية التي يسجلونها وهم بعيدون عن عن المسئوليات . ولهذا فهناك فارق في الحكم الذي تصدره على ماركس وإنجلز مثلاً لأنهما عاشا طيلة حياتهما في مجال العالم النظرى ، وبين الحكم على لينين بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ وستالين وخروشوف ، وعلى ماوتسى تنج بعد أكتوبر ١٩٤٩ إذ أصبح على رأس الدولة وراح يمارس مسئوليات الحكم ويتعرض لتجارب لم يكن له بها عهد من قبل .

فعندما أعلن خروشوف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى أن التمايش السلمى ينبغى أن يكون السياسة التى تلتزم بها الشيوعية الدولية اعتقدت الصين أن الأمر لا يبدو أن يكون مفاورة يقصد بها أن يبدو المسكر الذى تنتمى إليه بمظهر الحريص على السلام ، ولكنها ما لبثت أن تبينت أن الدعوة الجديدة ماهى إلا تمهيد عن الخط الجديد الذى يريد السوفييت أن يسيروا فيه .

وأحست الصين أن هذا الاتجاه إن استمر حتى نهايته المنطقية فسوف يسيء إلى مصالحها ويمرقل تحقيق أهدافها إذ لا شك أن التعاون بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وإن لم يكن سافراً ورسمياً كفىل بتجميد الموقف فى الشرق الأقصى بوجه خاص ولذلك ففى ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ وهو اليوم التالى لوصول خروشوف إلى الولايات المتحدة هاجته صحيفة « الملم الأحمر » لسان حال الحزب الشيوعى الصينى محذرة إياه بشأن أوهام قد تساوره من ناحية الإمبريالية . وراح الخلاف بين الطرفين يتخذ مظهر الجدل الأيديولوجى ، فانهز النظريون الصينيون الذ كرى التسمين لمولدينين فأعلنوا أنه وإن كان فى الإمكان من الناحية النظرية تجنب نشوب حرب فى العصر الحاضر إلا أن تحقيق هذا الأمر أقل احتمالاً مما يترامى إذ طالما تظل الإمبريالية قائمة فلا سبيل إلى إلغاء الحرب . وفضلاً عن هذا فالحرب



نتيجة تلازم نظام الاستغلال . وأضافوا أن من واجب الماركسيين اللينينيين ألا يخذعوا فيقعون في حبال النزعة السلمية البورجوازية ، ويجب ألا يتحولوا عن هذا الموقف حتى في وجه التهديد بشن حرب نووية شاملة . معنى هذا أن ماو وأتباعه لا يؤمنون بإمكانية منع حرب جديدة ، ويقتلون من قيمة قوى السلام والاشتراكية وأنهم يقدرّون قوى الإمبريالية بأقل من حقيقتها . وأكثر من هذا ظنوا يملكون دائماً أن القنبلة الذرية « نمر من ورق » ، وأن في الإمكان التضحية بملايين الناس في الحرب فعلى أنقاض الإمبرياليات المحطمة سوف تهتف الشعوب المنتصرة « لتحية اللينينية » .

وهكذا يؤمن ماو بأمرين هما حتمية الحرب واستحالة التعايش السلمي بين الاشتراكية والإمبريالية . هذا الموقف الذي أضفى عليه الطابع الأيديولوجي لإخفاء ما بكم وراءه من عوامل سياسية وإقتصادية وغيرها عرض الشيوعية الصينية لاتهامات عدة منها :

١ — التزمت المتمصب الذي يجعلها لاتواجه الحقائق الموضوعية . عندما ركز ماوتسى تنج على ثورة الفلاحين أو فترة الديمقراطية الجديدة كان يأخذ في اعتباره الظروف الموضوعية في الصين . فلماذا إذن لا يأخذ في نفس الاعتبار حقائق العالم الموضوعي في العصر الحاضر الذي تمكن فيه الإنسان من إطلاق الطاقة النووية الرهيبة من عقالها ؟

٢ — وهذا الحديث عن حتمية الحرب واستحالة التعايش السلمي يبعد الجماهير الشعبية عن الأحزاب الشيوعية عامة ، وعن الأيديولوجية الصينية بوجه خاص ، وترفضه الشعوب غير الملتزمة التي تمثل أغلبية الجنس البشري وتشغل الشطر الأكبر من الكرة الأرضية .

٣ — ويقول دعاة الاتجاه الجديد على لسان بيان سوفيتي أصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في ١٤ يولية ١٩٦٣ : « من المسموح لنا أن نسأل الرفاق الصينيين إذا كانوا يدركون أى نوع من الأتقاض تخلف وراءها

حرب عالمية تستخدم فيها الصواريخ المحملة بالرؤوس النووية؟ » . ويضيف البيان أن اللجنة المركزية للحزب لا يمكن أن تشارك في الرأي بأن في الإمكان خلق حضارة أرق ألف مرة من حضارة اليوم ، على جثث الملايين من الناس ، ويقول « ويظهر أن الذين يشيرون إلى السلاح النووي على أنه نمر من ورق ليسوا على إدراك تماماً بقوة هذا السلاح التدميرية... ونسأل الرفاق الصينيين الذين يقترحون بناء مستقبل مشرق على أنقاض العالم القديم الذي تحطمه حرب نووية ، عما إذا كانوا استشاروا الطبقة العاملة في البلاد التي تسيطر عليها الامبريالية... إن القنبلة الذرية لا تميز بين الامبرياليين والعمال » ، ثم يورد البيان هذه العبارة المليئة بالسخرية اللاذعة « إذا كان كلا المستغلين والمستغلين يدفنون تحت أنقاض العالم ، فمن ذا الذي سوف يبنى المستقبل المشرق ؟ » .

ويعتبر العاشر من سبتمبر عام ١٩٥٨ يوماً حاسماً في تاريخ الشيوعية الدولية بوجه عام وفي العلاقات الصينية — السوفيتية بنوع خاص ، إذ فيه أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني برنامجها في إنشاء كوميونات الشعب . كان ذلك خطوة أبلغ أهمية وأشد حسماً مما سبق أن أعلنه الصينيون حين أصرروا على تفضيل عبارة « الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية » على الصيغة التي طلع بها ماركس وإنجلز في القرن التاسع عشر وتمسك بها لينين وستالين في القرن الحالي والتي يؤمن بها الشيوعيون بصفة عامة وهي « دكتاتورية البروليتاريا » والتي تراجع الصينيون بعد ذلك ففسروا صيغتهم على أنها « في جوهرها مثل الفكرة الثانية » .

والكوميونات تنظيم يفرض على حياة الفرد مطالب أكبر مما يفرضها أي تنظيم اجتماعي في الاتحاد السوفيتي وأصبحت خلايا في مسرح الدولة الصينية والحزب كما كانت على نطاق ضخم يضم الكثير من القرى . فكل كوميون كان يشتمل في العادة على ٢٥٠٠ شخص وقد يصل العدد إلى ٣٠٠ ألف . كانت المزارع الجماعية وهي الشكل المألوف للتنظيم الزراعي في الاتحاد السوفيتي تزداد مساحة بأطراد ولكنهم لم تصل أبداً إلى تلك الأبعاد التي بلغتها الكوميونات الصينية .

وفضلاً عن هذا ، فعلى خلاف المزارع الجماعية السوفيتية كانت الكوونات تضم كل ناحية من نواحي حياة أعضائها . كان انشاؤها ينطوي على تغيير أو تحويل اجتماعي واقتصادي وسياسي يراد به أن يجمع بين دفتيه خلال سنوات قلائل جميع الوظائف الإدارية والاقتصادية وبذلك تبدأ العملية التي تنتهي بموت الدولة وهو المصير الذي كان يقنّباً به إنجلز أو كما صرح ماوتسي تنج في ١٤ أغسطس ١٩٥٨ « سوف لا تمدد وظيفة الدولة دفع العدوان من جانب الأعداء الخارجيين ولن يكون لها نشاط في الداخل » .

كان الإعلان الخاص بالبرنامج الصيني الجديد نقطة تحول لها مغزاها الأيديولوجي العميق كما يتضح من هذه العبارة الواردة فيه « يبدو أن تحقيق الشيوعية في بلدنا ليس بعيداً جداً الآن . يجب أن نستخدم على نحو فعال كوميون الشعب وعن طريقه نجد الطريق الثابت للانتقال إلى الشيوعية » . وسار تشن بو - تا Chen po ta منظر theoretician الحزب الشيوعي الصيني خطوة أبعد حين صرح بأن المشروع الذي ابتدعه ماو معناه أنه قد بدأ الانتقال في الصين من الاشتراكية إلى الشيوعية ، وهو ما لم يتحقق في بلد آخر داخل الكتلة الشيوعية . كان الاتحاد السوفيتي يلحّز بأنه الوحيد الذي حدثت فيه أول ثورة اشتراكية والذي أقام الاشتراكية ، وهما ذا الصين التي لم يبدأ فيها النظام الجديد إلا في عام ١٩٤٩ تعلن أنها قد تكون أول دولة تبنى الشيوعية . وكانت موسكو تدعى لنفسها الأولوية في الميدان الأيديولوجي وأنها وحدها التي تقدر على تفسير الماركسية اللينينية ، فجاءت بكين لتعلن تحديها لهذه الزعامة فتقول إن فكرة الكوميونات مساهمة هامة في هذا المذهب .

والفكرة الصينية تتعارض مع الخط الأيديولوجي الذي تسير فيه موسكو من ناحيتين أساسيتين :

أولاً : كانت النظرية السوفيتية تضع التأكيد على ازدياد الإنتاجية بوصفه الشرط الضروري الذي يسبق مرحلة التحول إلى الشيوعية ، ولم يكن الصينيون

ليأملون التفوق على الاتحاد السوفيتي من حيث الإنتاج الصناعي ، على الأقل في المستقبل الذي يمكن التنبؤ به . وطالما كان ذلك هو الأساس للدخول إلى الشيوعية لهذا كان السوفييت بحكم تفوقهم الصناعي والتكنولوجي واثقين تماماً من أن بلدهم سوف يكون الوحيد الذي تقوم فيه الشيوعية . ولكن الطريقة الصينية تخلصت ببراعة من تلك الجوانب الاقتصادية وهيأت سبيلاً مختصراً تسير فيه الصين . وبعبارة أخرى كان السوفييت يرون البدء بإرساء قاعدة صناعية صلبة ، فإذا بالصينيين يطلعون بنظرية جديدة وهي أن التنظيم الجديد وعلاقات الإنتاج في الكوميونات ، مما يشجع على نمو القوى الانتاجية ويخلق أحوال الوفرة ، أي الشروط التي تؤدي إلى قيام الشيوعية .

ثانياً : قلنا إن المنظرين السوفييت كانوا يصرون على ضرورة إرساء « أساس الاشتراكية » أولاً ، وطبقاً لقرار اتخذته الحزب الشيوعي السوفييتي في عام ١٩٣٢ أي بعد خمس عشرة سنة من نشوب الثورة ، وعندئذ بدأت خطوة أخرى وهي إقامة « النظام الاجتماعي الاشتراكي » . وفي عام ١٩٥٢ اعتبر قيام المجتمع الاشتراكي كأنه تحقق ، وأنه يمكن البدء في الانتقال إلى الشيوعية. التي سوف يرسي أساسها بعد إنجاز مشروع السنوات الخمس في عام ١٩٦٥ . ومعنى هذا أن العملية في الاتحاد السوفييتي مرت بالمراحل الآتية :

١٩١٧ نشوب الثورة الاشتراكية وبدء وضع الأساس الذي تبنى عليه الاشتراكية .

١٩٣٢ تم إرساء الأساس وبدأ بناء المجتمع الاشتراكي .

١٩٣٩ تحقق البناء الاشتراكي من حيث عناصره الجوهرية .

١٩٥٢ انتهى بناء المجتمع الاشتراكي ، ويمكن البدء في الانتقال إلى الشيوعية .

١٩٦٥ يتم إرساء الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الشيوعي .

وبعبارة أخرى تطلب « وضع أساس الشيوعية » نحو ٤٨ سنة ، ولكن

الصينيين الذين لم يمر عليهم سوى سبعة أعوام لا يكتفون بالقول بأنهم سوف يتمون إقامة الاشتراكية في أقصر وقت ممكن، وإنما يقررون أيضاً أنهم سيمتدحزون « الجزء الأساسي » من صرح الشيوعية ، خلال سنوات قلائل عن طريق تلك الوصفة السحرية التي أطلقوا عليها اسم « كوميونات الشعب » .

وثمة ناحية أخرى تمثلت في مشروع الكوميونات . كانت الصين تنفر من فكرة تعدد الطرق المؤدية إلى الاشتراكية ، ولذلك كانت ناقة على يوغوسلافيا وتصر على اتهامها بالانحراف عن الماركسية — اللينينية الصحيحة ، ولكن هذه النظرية الجديدة التي طلعت بها هي في حقيقتها تمثل طريقاً آخر إلى الشيوعية ، ومعنى هذا أنها تطابق من الناحية العملية نظرية « تعدد الطرق إلى الاشتراكية » وإن ظلت تنادي بضرورة الإبقاء على الوحدة الأيديولوجية ، وهذا ما لم يفت المنظرين السوفييت ومن يسرون على نهجهم في البلاد الشيوعية الأخرى ، ملاحظته ولفت النظر إليه .

### عبارة الفرد :

في ختام خطاب خروشوف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي وردت العبارة التالية : « يجب علينا أن نقضي على تقديس الفرد قضاء مبرماً لا رجعة فيه . ويجب أن نستنكر بطريقة باشفية نزعة تقديس الفرد باعتبارها غريبة على مبادئ ماركس ولينين » . وكان ذلك الخطاب بداية حملة تستهدف تصفية الستالينية لا في الاتحاد السوفييتي فحسب ولكن في بلاد أوروبا الشرقية أيضاً ، كما راحت أغلبية الأحزاب الشيوعية في البلاد الأخرى تشن الحملات على « نزعة تقديس الفرد » مستندة في هذا إلى الأيديولوجية الماركسية — اللينينية .

هذا الموقف المتخذ من ستالين لم يكن موضع الرضاء تماماً من جانب الحزب الشيوعي الصيني بزعماء ماوتسي تنج ، الذي اعتبر الهجوم على ما وصف بأنه تقديس للفرد تبريراً لبدء حملة من أجل الخروج على مبادئ الماركسية — اللينينية وبقصد التدخل ( م ١٤ — المذهب الاشتراكية )

في الشؤون الداخلية للأحزاب الشيوعية الشقيقة وهدم قيادتها<sup>(١)</sup> . وخلال  
الجدل الذي دار بين الحزبين السوفييتي والصيني بدأت وسائل الإعلام في الصين  
تتحدث عن « فكر » ماو بأنه « النور الذي يهدي » جميع البشر ، وأنه  
« الماركسية - اللينينية في أعلى مراتبها » ، مما سبق أن أوردناه في مستهل هذا  
الفصل .

في هذه العبارات وأمثالها نلمس بداية تمجيد يؤدي إلى إحياء « نزعته تقديس  
الفرد » التي اعتبرت غريبة على مبادئ ماركس ولينين . ويبدو أن هذه الظاهرة  
أو « الستالينية الجديدة » على حد تعبير الأحزاب الشيوعية المعادية للخط  
الأيديولوجي الصيني ، ازدادت نمواً وبروزاً واتخذت أبعاداً جديدة كما يتضح من  
مطالعة الصحف والمجلات والخطب الصينية في تلك الأيام التي اجتاحت فيها البلاد  
ما يقال لها الثورة الثقافية البروليتارية العظمى ، بل ومن قبلها . ففي ١٨ يناير ١٩٦٦  
جاء في افتتاحية صحيفة الشعب التي تصدر في بكين : « مرة أخرى تثبت الحقائق أن  
أفضل سلاح ليس المدافع أو الدبابات أو القنابل الذرية ، ولكنه تفكير ماوتسي تنج .  
إن أعظم قوة محاربة هي الشجاعة ، والروح التي تتحدى الموت ، والرجال المسلحون  
بفكر ماوتسي تنج » . وكتبت الصحيفة ذاتها في أول يولييه تقول : « إن » زعيمنا  
ثورياً مثل الرفيق ماوتسي تنج .. نادر في التاريخ شأنه شأن ماركس وإنجلز ولينين  
وستالين .. إن الرفيق ماوتسي تنج هو أعظم ماركسي - لينيني في العصر الحاضر » .  
ويلاحظ أن الصحيفة تدرج ستالين في عداد الشخصيات الفادرة في التاريخ ، وإن  
كان الرجل دون الثلاثة الآخرين بكثير من ناحية التفوق الأيديولوجي . وفي إذاعة  
لوكالة أنباء الصين الجديدة في ٢٥ يولييه بمناسبة قيام ماو بالسباحة في نهر اليانغتسي  
لمسافة ١٥ كيلومتراً تقريباً ، قالت إن « الحادث العظيم أثار قلوب جميع الشعب »  
ثم ختمت الخبر بقولها « في ظل التوجيه المستمر من الفكر اللامع لماوتسي تنج  
يدرب الشعب الصيني البالغ عدده ٧٠٠ مليون نسمة ، أعينه على المستقبل ويعتلي  
الرياح ويحطم الأمواج في زحفه إلى الأمام ! »

(١) انظر كتابنا : الصراع الكبير بين الصين والاتحاد السوفيتي ، ص ٦٦

ويبدو أن حملة التمجيد وصلت إلى أبعاد تدخل بها في نطاق اللامعقول ، فقد اقتبست هونغ شي Hung Ch'i بمددها الصادر في أول أكتوبر ١٩٦٥ ، فقرة من بيان أدلى به تانج أو — شنج نائب رئيس جامعة كيرين : « لقد طبقنا فكر الرفيق ماوتسى تنج الفلسفي ، وحللنا المسائل الملحوسة تحليلاً ملموساً وفهمنا التناقضات الرئيسية . ونتيجة لهذا إستطعنا أن نجد طرقاً صحيحة لحل المشكلات في ظواهر طبيعية معقدة من قبيل الثورة الداخلية وبهذا طورنا نظرية الثورة الداخلية . »

وأكثر من هذا « رفع الطهارة في وحدة معينة من وحدات جيش التحرير الشعبي راية فكر ماوتسى تنج الحمراء عالية ٥٥٥٥ وظلوا من الوقت الذي يحتاج إليه طهي الأرز . وبهذا تطلبت الواجبات التي يضطلعون بها في المطبخ أربع ساعات فقط بدلا من عشر ساعات في اليوم » ، على ما جاء في صحيفة الشعب في ٢٤ أبريل ١٩٦٥ .

وفي نشرتها باللغة الإنجليزية بتاريخ ٢٥ يولية ١٩٦٦ تحدث وكالة أنباء الصين الجديدة عن عملية جراحية أجريت لبطل صيني أصيب بجراح ، وختمت الحديث بقولها : « إن الأطباء الذين تولوا العناية به يعتبرون العملية انتصاراً آخر للماركسية — اللينينية وفكر ماوتسى تنج » .

عجل القول أن الشيوعية الصينية أو الماركسية — اللينينية — في صورتها الصينية والتي لا يمثلها اليوم سوى ماوتسى تنج تنهم من بخالقونها الرأي بمراجعتها الآن وبالخروج عليها ، ويرد هؤلاء — مستشهدين بعدد لا حصر له من الفقرات التي قدمنا نماذج لها — بقولهم أن الشيوعية الصينية إذ تطبق نزعة تقديس الفرد إنما تأتي عملاً يناقض مبادئ ماركس ولينين .



## الفصل الثامن عشر

### قضايا اثيرت

في حديثنا بالفصول المتقدمة عن الماركسية عرضنا لأفكار كارل ماركس وفردريك إنجلز التي تشكل جوهر هذه الأيديولوجية التي أصبحت - وخاصة منذ دخولها في نطاق التطبيق العملي إثر ثورة أكتوبر ١٩١٧ في روسيا - إحدى القوى العظمى المؤثرة في حاضر العالم المعاصر ومستقبله ، بل إن الصراع الذي نلقاه اليوم بين معسكر الاشتراكية على اختلاف مدارسها الفكرية وتطبيقاتها العملية ومعسكر الرأسمالية ، يمد إلى الأذهان الصراع الذي دام قرونًا في أوروبا بين الرأسمالية عند ما أخذت في الظهور كمثلة لقوى إجتماعية جديدة وبين الإقطاع الآخذ في التدهور باعتباره ممثلاً لقوى إجتماعية قديمة .

ثم تناولنا الخلافات النظرية التي قسمت الماركسيين بمد وفاة الرجلين ، وكما تدور حول تفسير آرائهما بعد أن نشرت مؤلفات ماركس الأخرى التي لم يتح له إصدارها إبان حياته ، وفي ظل الظروف التي جدت على المسرح الأوربي منذ أواخر القرن الماضي . وفي غمرة تلك الخلافات ظهرت مصطلحات جديدة من قبيل « الماركسية الأرثوذكسية و « التنقيحية » ، ومن أفراد المدرسة الأولى كارل كوتسكي وروزا لو كسمبورج مثلاً بينما اقترنت الثانية باسم إدوارد برنشتاين . غير أن الخلاف مال إلى أن دب في صفوف الماركسيين الأرثوذكسيين أنفسهم فإذا بليبين يرمى كوتسكي وروزا وهيلفردينج وأمثالهم بتهم التنقيحية تارة و « الانحراف » تارة أخرى و « الانحدار إلى هاوية البورجوازية » تارة ثالثة ، ورد هؤلاء فقالوا إن « اللينينية » تحريف للماركسية الصحيحة .

ونجحت ثورة أكتوبر وثبتت دعائمها ، وما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى قامت في بلاد أوروبا الشرقية ويوغوسلافيا وألبانيا نظم تنسب إلى الماركسية

في صورتها اللينينية ، وفي عام ١٩٤٩ حدث الشيء نفسه في الصين . وهكذا دخلت هذه الماركسية — اللينينية في مرحلة التطبيق في أكثر من بلد ، كطراأت على العالم تغييرات تكنولوجية بالغة الخطر ، ومن هنا كان طبيعياً أن تعود الخلافات فتدور حول تفسير المذهب من جهة وتطبيقه من جهة أخرى . ربما بدا النموذج السوفييتي بالنموذج الذي ينبغي أن يحتذى عند ما لم يكن بالعالم سوى دولة ماركسية واحدة هي الإتحاد السوفييتي ، ولكن إذ انتقلت الأيديولوجية إلى بلاد أخرى تعين عليها أن تأخذ عند التطبيق الاعتبارات المحلية في الحسبان .

وفي هذه المرحلة الأخيرة التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية عادت إلى الظهور — وبقوة أعظم — المصطلحات القديمة وبدأ المتنافسون يتخذونها مادة للاتهامات التي يتراشقونها . فلما خرجت يوغوسلافيا على السكوفينوردم إذا بالشيوعية الدواية المسيرة للخط السوفييتي تجملها رمزاً للتنقيحية في ذلك الوقت حتى إذا مادب الخلاف بين الإتحاد السوفييتي والصين الشعبية راحت الأخيرة تعلن أنها وحدها تمثل الماركسية — اللينينية الأرثوذكسية وترميهم بتهمة عدة لعل أقلها شأنًا مسيرة التنقيحية أو أنه يمثل التنقيحية الجديدة <sup>(١)</sup> . ولهذا فإننا لا تأخذ هذه التسميات واللاتهامات مأخذ الجد ، وإنما الذي يميزنا بالدرجة الأولى هو محاولة التعرف على جذور الخلافات أو أسبابها وهي الخلافات التي اشتمت بعد وفاة فردريك إنجلز .

لعل السبب الرئيسي يتمثل في ماركس وإنجلز أنفسهما وفي أولهما بوجه خاص . فالأحظ أن الرجلين أصدرتا الكثير من المؤلفات خلال حياتهما الطويلة ، وكانت بعض الكتابات وليدة ظروف معينة عاشا في ظلها وكان حتماً أن يتأثرا بها بدرجة أكثر أو أقل . ولعل عام ١٨٥٠ يمثل حداً فاصلاً إلى درجة ليست بالقليلة ، فروح الثورة التي كانت تسيطر على الرجلين بتأثير من اليعاقبة من رجال الثورة الفرنسية ، وبحكم العاصفة الثورية التي كانت تتجمع في سماء أوروبا قبيل منتصف القرن ثم

(١) راجع في هذا كتابنا « الصراع الكبير بين الإتحاد السوفييتي والصين » .

( الناشر : مكتبة الأنجلو — المصرية ، القاهرة )

هبت عاتية في عام ١٨٤٨ ، تقول إن هذه الروح انعكست على آرائهما ومن هنا فكرة حتمية التغيير بالثورة العنيفة . بعد ذلك قبع ماركس في مكتبة المتحف البريطاني سنوات طوالاً ككب خلالها على دراسة النظام الرأسمالي : نشأته ، متناقضاته الباطنية ، وانهياره المحتوم بفعل هذه المتناقضات . وكذلك شهد الرجلان كيف راحت أقدام الديمقراطية البرلمانية ترسخ في بلاد مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وهولندا ، وكيف استطاعت بفضلها أن تضغط الطبقة العاملة وخاصة في بريطانيا من أجل التشريعات الاجتماعية ، ومن هنا كان من الطبيعي أن يتأثر الرجلان بهذه الظاهرة الجديدة وأن يتراجعا نوعاً عن فكرة حتمية الثورة العنيفة . وهكذا تلقى إحدى بذور الخلاف بين من استمدوا الوحي من ماركس وإنجلز في شبابهما وبين من استمدوه من ماركس وإنجلز حين تقدمت بهما السن واعتدل مزاجهما ونضج تفكيرهما .

والناحية الأخرى ذات الأهمية هي أن ماركس وإنجلز عاشا في عالم النظريات . لقد حللا النظام الرأسمالي ، وأوضحا أنه مجرد ظاهرة مصيرها الزوال شأنه شأن الإقطاع مثلاً من قبل ، ليحل محله نظام اجتماعي جديد يزول منه الاستغلال المتولد من الملكية الخاصة ؛ ولكن ما نوع أو شكل هذا النظام الجديد ، وكيف يدار الاقتصاد فيه ، وما صورة التنظيم السياسي في ظله — هذه جميعاً مسائل لم يعرض لها الرجلان إذ لم تتمح لها الفرمسة لتطبيق نظريتهما . إن النظرية شيء والتطبيق شيء آخر ، وينبغي أن يراعى في التطبيق عدم إغفال الواقع الموضوعي في كل مجتمع . ومن هنا نشأ أو كان لابد أن ينشأ خلاف ، فما يصلح للصين مثلاً قد لا يصلح ليوغوسلافيا .

ومصدر الخلاف الآخر هو أن العالم بعد وفاة ماركس بدأ يتعرض لتغيرات ضخمة ، تكنولوجية واقتصادية وسياسية لم يكن بعضها واضحاً في عصره ، بينما لم يكن لبعضها الآخر وجود في أيامه . معنى هذا أن الأيديولوجية يجب أن تأخذ هذه التغيرات في اعتبارها حتى ولو أدى الأمر إلى إدخال تعديلات أو تنقيحات لاتمس الجوهر أو الهدف النهائي وإلا انقطعت صلتها بالواقع . ربما كانت

الحرب بين الرأسمالية والاشتراكية محتملة في ظل الطرز القديمة من الأسلحة ،  
أما وقد ظهرت الأسلحة النووية فقد تغير الأمر وأصبح نشوب حرب نووية  
معناه دمار البشرية ، ومن هنا الحديث عن ضرورة استبعادها وعن إمكانية  
التمايش السلمى حتى وإن بدا أن النظرية تقوم على استحالة الأمرين .

لكن سواء أ كانت هذه الخلافات ناشئة عن أسباب أيديولوجية بمحثة أم  
عن اعتبارات أخرى ، سياسية مثلاً ، فالمدعى الذى تنطوى عليه هو أنها أثارت  
أولفت النظر إلى قضايا كثيرة تواجه الإشتراكيين بوجه عام والماركسيين  
بصفة خاصة .

وإمل فى مقدمة هذه القضايا الظروف الموضوعية التى يمكن أن تنشأ فيها  
الإشتراكية . كان ماركس وإنجلز طبقاً لتحليلهما ، يتوقعان أو يفترضان أن  
تنجح الثورة الإشتراكية فى البلاد التى بلغت مستوى عالياً من التقدم الصناعى  
حيث معظم تركيز وسائل الإنتاج فى أيدي قلة صغيرة مما يجعل من السهل نقلها  
إلى الملكية الاجتماعية ، وربما كانت إنجلترا البيئة المثالية لهذا التحول فى نظرها  
نظراً لأسبقيتها فى الأخذ بأسباب الثورة الصناعية الحديثة . ولكن أول ثورة  
إشتراكية ماركسية وقعت فى روسيا المتخلفة صناعياً ورأسمالياً والتى تغلب عليها  
الزراعة ، والتى كان أقصى ما يتوقع لها معظم الثوريين الروس ثورة ديموقراطية  
بورجوازية على غرار الثورة الفرنسية ، وهو ما حدث فى أول الأمر فى فبراير  
١٩١٧ ، ولولا الأخطاء التى ارتكبتها الحكومة الجديدة ، ولولا الشقاق الذى  
دب فى صفوف رجال العهد الجديد ، لتغير مجرى التاريخ الروسى . هذا الحادث  
وهو قيام ثورة أكتوبر الماركسية أثار الدهشة وصار من المتعين تفسيره وتعليله ،  
وهنا طلع المنظرون بفكرة جديدة . يجب النظر إلى النظام الرأسمالى العالمى باعتباره  
وحدة واحدة أو سلسلة متصلة من حلقات ، ويمكن أن تنشب الثورة فى أضعف  
حلقة منها .

الواقع أن ما حدث فى روسيا كان نقطة تحول بالغة الشأن فى مجرى التفكير

الماركسي . واليوم حيث أخذت بلاد عدة بالنظام الاشتراكي وكلمها من الدول النامية في آسيا وأفريقية ، أصبح من القضايا المسلم بها أولاً : أن الاشتراكية هي الوسيلة الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية والمتأخرة ، وثانياً : أنه ليس من الحتمي بل ولا من الضروري أن يمر المجتمع بمرحلة التطور الرأسمالي قبل التحول إلى الاشتراكية .

والأمر الثاني الذي تكشف من وراء الخلافات والمجادلات يتعلق بالوسيلة التي يتم بها التحول الاشتراكي : هل من المتعين أن يكون العنف أو الثورة العنيفة الوسيلة الوحيدة مع ما تنطوي عليه من أخطار لا تؤمن مرغبتها كما لو ترتب على الثورة العنيفة نشوب حرب أهلية واستغلالها قوى خارجية معادية ؟ أم أن في الإمكان أن يتم التحول بالطريق السلمي سواء بتجريد الطبقات القديمة المستغلة من أسلحتها أي امتيازاتها الاقتصادية والسياسية كما حدث في الجمهورية العربية المتحدة ، أو بالاعتماد على سير النظام البرلماني كما يرى الفايون وغيرهم من الاشتراكيين الديمقراطيين فتعمل الأحزاب الاشتراكية على كسب تأييد الجماهير لمبادئها وبرامجها وعلى الفوز المطرد في الانتخابات النيابية إلى أن تصبح لها الأغلبية في الهيئات التمثيلية وبذا تسيطر على جهاز الدولة وتأخذ في تطبيق فلسفتها ؟

وإذا نجحت الثورة الاشتراكية أيّاً كان الطريق الذي سلكته ، فهل يتم التحول إلى الاشتراكية فوراً ودفعة واحدة ؟ كان رد الثورة الروسية على هذا بالإيجاب وإن لوحظ أن لينين تراجع بعد وقت واتبع ما أطلق عليه اسم «السياسة الاقتصادية الجديدة» NEP . أما يوغوسلافيا فشقت طريقاً مغايراً وصلت على أن يتحقق التحول على مراحل متعاقبة أي بالتدريج . وهذه المشكلة ذاتها واجهت الشيوعيين الصينيين إبان كفاحهم ، ورأى ماوتسي تنج — على ما بينا — أن التحول المفاجيء بين يوم وليلة شيء بعيد عن الواقعية ومن هنا جاءت فكرته عن «الديموقراطية الجديدة» باعتبارها مرحلة يبنى — في ظل ظروف الصين

آنذاك — أن تسبق مرحلة الإنشاء الاشتراكي. إن وراء مبدأ التدرجية اعتبارات عدة لا يلبينى التقليل من شأنها .

١ — الحرص على تجنب هزات نصيب الاقتصاد القومى وقد تشكل فى النهاية عقبة تحول دون نجاح الإنشاء الاشتراكي .

٢ — إرساء الأساس المادى المتين الذى يمكن أن يقام فوقه البناء الاشتراكي .

٣ — الاستفادة من الأخطاء التى تقع فى التطبيق فى مرحلة بقصد تجنبها فى المراحل التالية .

٤ — ليست المسألة مسألة تأميم كلى أو جزئى وإنما هى أعمق من هذا بكثير ، إنها مسألة تتعلق بتغيير العلاقات الاجتماعية القديمة ، وإنشاء النظم الاقتصادية والسياسية الجديدة ، وهذه عملية تتطلب وقتاً ، لأن مادتها هى الإنسان نفسه .

٥ — وخلال المرحلة المبدئية ، وفى ظل من الفلسفة الاشتراكية تطبق سياسات وتنفذ برامج تزيد من إقناع الجماهير بهذه الفلسفة التى تحقق لهم الكفاية والمدل .

٦ — وكذلك عن طريق التدرج يصبح فى الإمكان إعداد العناصر البشرية الواعية والصالحة التى سوف يقع عليها عبء بناء الاشتراكية وتنميتها .

وثمة قضية أخرى كان وما يزال لها شأنها فى الحوار الأيديولوجى وهى : من ذا الذى يقوم بالثورة ؟ كان رأى السائد أن البروليتاريا هى أداة التنفيذ التى وقع عليها اختيار التطور التاريخى. لقد كانت البورجوازية هى الطبقة التى حطمت الإقطاع ، ثم خلقت هى نفسها الطبقة التى يجب أن تقوم بالدور ذاته فتثقل المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية . ولاشك أن ماركس وإنجلز وهما يتحدثان عن المهمة التاريخية الملقاة على عاتق البروليتاريا كانت تراءى لها صورة البلاد المتقدمة

صناعياً حيث هذه البروليتاريا وفيرة العدد ، قوية وقادرة على إحداث التغيير المرغوب فيه أياً كان طريق الوصول إليه .

وآمن الماركسيون من بعدها بالفكرة ، ولكن لينين كان على إدراك بضعف البروليتاريا الروسية النسبي مما يصعب معه تحقيق التحول المنشود ، كما قدر قوة الفلاحين وهم الأغلبية الساحقة ، حق قدرها ، ومن هنا طاع عبداً « تحالف البروليتاريا والفلاحين » . وبرغم أن ماوتسى تونج لم يتخل عن فكرة البروليتاريا وما يجوز لماركسى — على ما يبدو — أن يتخل عن تراث قديم كهذا ، أيقن من واقع الصين نفسها ومن تجاربه في الكفاح بما للفلاحين من وزن هائل ، ولهذا قال إن الثورة التي سوف تحدث إنما هي « ثورة فلاحين » أولاً وقبل كل شيء ثم ما لبث أن أضاف إليهم طبقات أو فئات اجتماعية أخرى . واليوم يبدو أن فكرة البروليتاريا فقدت أهميتها أو ثبت أنها غير واقعية وبخاصة في البلاد الدامية وهذا حلت فكرة أخرى وهي أن القوى التي تتولى تحقيق التحول الاشتراكي هي قوى الشعب العامل من العمال والفلاحين والمتقنين التقدميين وأفراد الرأسمالية الوطنية الصغيرة ، فهؤلاء جميعاً يشكلون التحالف الكبير الذي يعنيه بالدرجة الأولى إزالة الأوضاع القائمة على الاستغلال بشتى صورته وعلى الانقسامات الطبقية والفوارق الطبقية الصارخة ، كما أنهم يمثلون أغلبية المجتمع الساحقة .

ولقد أوضحنا في موضع سابق أن ماركس لم يذكر اصطلاح « دكتاتورية البروليتاريا » سوى مرتين في جميع كتاباته ، وهذه الفكرة فندها وهاجمها برنشتاين . ولكن جاء لينين فجعل منها جزءاً جوهرياً من مذهبه ، وإن كان هو ومن قبله ماركس وإنجلز يعدونها ظاهرة مؤقتة . ولكن الذي حدث بعد ذلك أن استمرت دكتاتورية البروليتاريا في الاتحاد السوفييتي فترة طويلة امتدت من عام ١٩١٧ إلى نهاية عهد ستالين في عام ١٩٥٣ . وفي عهد لينين نفسه تحوالت دكتاتورية البروليتاريا إلى دكتاتورية الحزب الشيوعي الذي كان يضم نسبة ضئيلة جداً من مجموع الشعب ، فلما دان الأمر لستالين إذا بدكتاتورية



البروليتاريا تنقلب إلى دكتاتورية فرد وإلى نزعة تقديس الفرد . هذا كله  
ركشف عن خطأ الفكرة نفسها ، وإذا كان الماركسيون لا يزالون يتحدثون عنها  
فما ذلك إلا من قبيل التمسك بالشعارات حتى ولو عفا عليها الزمن .

وفضلاً عن هذا قال الاشتراكيون من غير الماركسيين : إذا كنا نريد القضاء  
على سيطرة طبقة على أخرى فكيف نسمح إذن بزوال الطبقات القديمة لتحل  
محلها سيطرة طبقة أخرى هي البروليتاريا ، وهذه حجة صحيحة بغير شك .

ومن المسائل التي كانت موضع الجدل الكثير مسألة التفسير المادي للتاريخ  
بعد أن أسىء استغلاله بحيث أصبح قريباً بفكرة « الجبرية الاقتصادية » . وهنا  
تفاوتت آراء الماركسيين ، فالبعض يجعل الأهمية القصوى للعامل الاقتصادي ،  
بينما يرى البعض الآخر أنه لا ينبغي إغفال العوامل الاجتماعية والسياسية والأخلاقية  
وما إليها ، باعتبارها جميعاً قوى تتشابك وتتفاعل بحيث تحدث التغير الاجتماعي .  
وثمة فريق من الماركسيين وإن اعترف بأهمية العامل الاقتصادي أي « قوى الإنتاج »  
فإنه على ما يبدو يجعل الأولوية لمدى الإرادة البشرية ، وكان هذا رأي لينين  
وماوتسى تسي . مجمل القول أنه ينبغي عند تفسير التطور التاريخي أن نأخذ في  
اعتبارنا تعدد العوامل والقوى الكامنة وراء هذا التطور . العامل الاقتصادي  
مهم وهذه حقيقة يسلم بها الكتاب البورجوازيون أنفسهم ، ولكنه ليس بالعامل  
الوحيد ؛ بل وربما في حالات لا يكون هو بالعامل الجوهري .

وثمة موضوع آخر كان لا يزال موضع النقاش : هل تتطلب الاشتراكية  
التأميم الكلي والشامل ؟ إن ماركس تحدث عن الملكية الاجتماعية باعتبارها  
الطريق للقضاء على الاستغلال والصفة المميزة للمجتمع الجديد ولكنه لم يحاول  
أن يبين أبعادها وحدودها عند التطبيق ، ومن هنا تعددت الأفكار والتطبيقات .  
هناك من يؤكدون تأميم جميع وسائل الإنتاج بما فيها الأرض والصناعات  
والخدمات الصغيرة على غرار ما حدث في الاتحاد السوفيتي . وهناك من يرفضون  
تأميم الأرض وإن قبلوا المبدأ بالنسبة إلى وسائل الإنتاج الأخرى ، وكان

بليخانوف يعارض في تأمين الأرض وفوجيء عندما سمع باقتراح كهذا طلع به لينين . ورفضت يوغوسلافيا تأمين الأرض وبدأت بقانون الإصلاح الزراعي . وفي بعض بلاد أوربا الشرقية لم يطبق نظام تأمين الأرض بصورة كلية ، مهما كانت الصورة التي يتخذها مثل هذا النظام ، بل وتذكر بعض المصادر أن في بعض البلاد الشيوعية في شرق أوربا اتجاهاً الآن يرمى إلى أن تترك الخدمات الصغيرة للنشاط الخاص . وهناك من يرون الاقتصار في تأمين الصناعات والخدمات على الفروع الذي يعتبر بقاءه في أيدي الأفراد ضاراً بالمجتمع سواء من ناحية زيادة الثروة القومية أو من ناحية التوزيع العادل لثمار الجهد الاجتماعي . ويبدو واضحاً أن الرأي السائد في صفوف الاشتراكيين أن التأمين السكلي الشامل لجميع وسائل الإنتاج ليس شرطاً لازماً لبناء الاشتراكية .

وأسفر الجدل والتطبيق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عن نتيجتين تلقين القبول العام وهما :

أولاً : تعدد الطرق الاشتراكية إذ ليس من طريق واحد فقط يضمن السير فيه نظراً لما بين المجتمعات من اختلافات موضوعية وتاريخية وحضارية واقتصادية وسياسية . لكل بلد أن يأخذ بالمنهج الذي يتفق مع ظروفه وأوضاعه ومرحلة التطور التي وصل إليها ، ما دام ذلك لا يتعارض مع المبدأ الرئيسي وهو إزالة الاستغلال والفوارق الطبقيّة الصارخة .

ثانياً : عدم حتمية الحرب بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي ، وبالتالي إمكانية التعايش السلمي بينهما ، وهذه النظرة وليدة التطور الحديث في فن الأسلحة بعد اكتشاف استخدامات الطاقة النووية . واقد توسعنا في الحديث عن هذا الموضوع في فصول سابقة ولا نرى حاجة إلى معاودة الخوض فيه .

# الباب الخامس

## المذاهب الاشتراكية غير الماركسيّة

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

1000

---

## الفصل التاسع عشر

### الاشتراكية الدولة

تحدثنا في القسم الثالث من هذا الكتاب عن الماركسية كما يمكن أن تدل عليها كتابات رانديها أو مؤسسيها الأولين ، كارل ماركس وفردريك إنجلز ، وعرضنا لفريق من الكتاب أحسوا بضرورة مراجعة هذه الإيديولوجية من بعض زواياها وجوانبها حتى تكون أكثر اتفاقاً مع الظروف الجديدة التي طرأت على العالم الأوربي منذ أواخر القرن التاسع عشر وهي ظروف لاشك تختلف في الكثير عن التي عاش في ظلها الرجال واستمدوا منها أفكارها وأساليبها للعمل . ثم تقدمنا تفرعات المذهب ، وتابعدنا التعديلات — بل والتغييرات — التي أدخلت عليه فيما بعد حتى يلائم أحوال المجتمعات المتباينة التي أريد تطبيقه فيها وحتى يتمشى من جهة أخرى مع التغييرات الضخمة ، السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، التي شهدتها العالم المعاصر وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

وإذا كانت الاشتراكية هي الهدف الذي يشير إليه سير التطور الاجتماعي من أجل تحقيق الوفرة اللازمة لإشباع الحاجات من جهة ، وتوزيع ثمرة الجهد الاجتماعي توزيعاً قوامه العدالة من جهة أخرى فلا تستأثر القلة بما تشارك في إنتاجه السكثرة الساحقة ، إلا أن الوصول إلى هذا الهدف لا يستلزم بالضرورة أن يكون الطريق واحداً أو حتى أن تكون هناك أيديولوجية واحدة في كل تفصيلاتها .

رأينا كيف حور لينين بعضاً من أفكار ماركس وإنجلز لأنه كان يعمل من أجل الثورة في روسيا المتخلفة ، بينما كان الأخيران يتطلمان إلى ثورة في البلاد الصناعية المتقدمة . ورأينا كيف عدلت بوغوسلافيا والصين الشعبية مثلاً الكثير من عناصر اللينينية وتطبيقاتها ، بل وكيف يسير قادة الاتحاد السوفيتي نفسه منذ خروشوف ، وعلى مبادئ يعتبرها الصينيون إنحرافاً

عن الشريعة الماركسية — الليفينية الصحيحة في مفهومهم أو تنقيحاً لها . ولهذا فليس ثمة ما يدعو إلى الدهشة بل وإلى التساؤل ، إذا ما كانت هناك مفاهيم أو مدارس تعتنق الاشتراكية وتعمل من أجلها ، دون أن تكون ماركسية أو ليفينية ، مما نلقاه في الجمهورية العربية المتحدة وبعض البلاد الأفريقية مثلاً .

قد تتشابه هذه المفاهيم أو المدارس في نواح ، كأن تعتقد في التفسير المادى للتاريخ وإن تفاوت مبلغ التأكيذ الذى تضعه عليه . وقد ترفض الأخذ بنظرية الصراع الطبقي ، أو تؤمن بوجود هذا النوع من الصراع ولكنها تختلف حول وسائل فضه . وإذا كانت المدارس الاشتراكية تؤمن بأهمية الملكية العامة أو الاجتماعية كسبيل للقضاء على الاستغلال ، إلا أنها لا تتفق على معايير واحدة أو أبعاد واحدة لحدود هذا الضرب من الملكية . وإذا كانت كلها تؤمن بضرورة القضاء على الاستغلال والتميز الطبقي ، فإن بعضها لا يرى أن ينتهى الأمر بسيادة طبقة معينة هي البروليتاريا . وبينما تعمل مدارس الماركسية — الليفينية على تركيز السلطة في يد حزب هو طليعة هذه البروليتاريا ، إذا بالمدارس الاشتراكية الأخرى ترى في هذا الطريق ما يمارض مع الديمقراطية الحقيقية التى هى — أو ينبغى أن تكون — جوهر أى تنظيم اشتراكي . مجمل القول أن التشابه في نقاط أو الاتفاق على أفكار معينة لا يستقيم بالضرورة أن تكون هناك وحدة أيديولوجية مطلقة أو أن يكون هناك تماثل عقائدى كامل . ولهذا فإن من الخطأ المبني على الغرض أو سوء القصد ، أن نحاول وصف كل مفهوم اشتراكي بأنه ماركسي — ليفيني أو مستمد من الماركسية — الليفينية .

من هذه المدارس الاشتراكية غير الماركسية ما يعرف باسم اشتراكية الدولة التى سبق أن نادى بها بعض الاشتراكيين الفرنسيين وبخاصة لوى بلان الذى طالب الدولة بإنشاء المصانع ، وكان أبرز ممثليها خلال القرن التاسع عشر وخلال حياة ماركس وإنجلز ، الألمانىان كارل رود برتس وفرديناند لاسال . ويقول جيد وريست « ليست إشتراكية الدولة مجرد مذهب إقتصادى فحسب ، ولكنها ذات

أساس إجتماعى ومعنوى ، وتقوم على مثل أعلى للمدالة وعلى فكرة خاصة عن وظيفة المجتمع والدولة . وهذا المثل الأعلى وهذه الوظيفة تلقتهما اشتراكية الدولة لامن الاقتصاديين ولكن من الإشتراكيين وخاصة رودبرتس ولاسال وهما كاتبان عثلان نوعاً من التوفيق بين المجتمع القائم في عهدهما والمجتمع الذى سوف يتمخض عنه المستقبل ؛ وتتحقق هذه الغاية باستخدام سلطات الدولة « (١)

ليس من البالغة القول بأن رود برتس ( ١٨٠٥ — ١٨٧٥ ) — باستثناء كارل ماركس — كان من أعظم الكتاب تأثيراً على التفكير الاقتصادى واتجاه الحركة الاشتراكية ، بل إن آراء وآراء الذين ينتمون إليه كان لها أوضح الأثر في سياسة الحكومات . وقد عبر الرجل عن أفكاره في مؤلفاته : « حالتنا الاقتصادية » ( ١٨٤٢ ) ، « خطابات اجتماعية » ( ١٨٥١ — ١٨٥٢ ) ، « ضوء على المسألة الاجتماعية » ( ١٨٧٥ ) و « يوم العمل المادى » ( ١٨٧١ ) ، وهذا البحث الأخير يتضمن مشروعاته بشأن الإصلاح الماثل .

كان من رأى رود برتس أن العمل هو الذى ينتج جميع الطيبات الاقتصادية إما بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر ، بواسطة العدد والآلات . فالطيبات التى ينتجها العمل هي وحدها الطيبات الاقتصادية ، أما ما عداها فطيبات « طبيعية » أى وهبتها الطبيعة . وهو حين يتحدث عن العمل يقصد به العمل اليدوى . حقيقة للعمل الذهني أهميته في الإنتاج ، ولكنه ليس كثير الكلفة ولهذا يمكن اعتباره هبة من الطبيعة شأنه شأن الأرض .

ليس معنى هذا أننا أمام نظرية لتفسير القيمة على أساس كمية العمل ، ذلك أن رود برتس يقول إن العمل يخلق المنتجات ولا يقول يخلق القيمة ، وبعبارة أخرى فهو يرى أن جميع السلع الاقتصادية لها قيمة والعمل خير مقياس للقيمة أو ينبغي أن يكون أساساً لها . وبذلك يختلف عن الإشتراكيين الآخرين الذين يرون أن العمل هو الذى يعين قيمة السلعة .



والدخل القوي عند رود برتس يتكون من طيبات ذات أهمية مباشرة للحياة وينقسم إلى نصيبين هما الأجور والريع ، كما ينقسم الريع إلى ريع أرض وريع رأس مال . والسبب في وجود الريع هو وجود فائض ينتجه العمال ويزيد عما يلزم لمعاشهم ، كما يمكن إرجاعه إلى ناحية قانونية وهي ان الملكية الخاصة بالنسبة إلى الأرض ورأس المال تمكن الملاك من تشغيل العمال والاحتفاظ بذلك الفائض الذي ينتجه الآخرون والذي يزيد عما يلزم لمعاشهم . وليكن إذا كان الإنتاج يزداد باستمراراً بينهما لا يحصل العمل « بوصفه سلعة » على أكثر مما يغطي تكاليفه ، فإن نسبة نصيبه تأخذ في التناقص ؛ وهذه الفكرة عن تناقص نصيب العمل يمكن أن تقارن بفكرة ماركس عن ازدياد البؤس التي سبق أن أشرنا إليها .

ومن هذه الفكرة يستخلص رود برتس نظرية في تفسير الأزمات . فيها أن الأغلبية ممن يحصلون على الأجر تتناقص مقدرتهم الشرائية باطراد فإن الاستهلاك يتخلف عن الإنتاج ، وهذا يستتبع نقص الإنتاج وما يصحب هذا من بطالة وتناقص في المقدرة الشرائية مما يؤدي بدوره إلى زيادة حدة الأزمة .

من هذه المبادئ الاقتصادية التي أوردناها يستنتج رود برتس أن أغلبية الجنس البشري مبعدة عن الاشتراك في الدخل الذي تخلقه ، بمعلمها ومجمودها ، أو بعبارة أخرى أنها ممرضة للفقر والأزمات وهذه حالة تتعارض مع المدنية . إذن كيف يمكن التغلب على الفقر والأزمات ؟ يرى رود برتس أن هذا ممكن إذا أصبح الإنتاج ذا صبغة اجتماعية ، وليكن ينبغي أن تكون هذه العملية تدريجية ، فهو إذن يرى ويؤكد أن التطور هو الوسيلة التي تجعل في الإمكان إقامة المجتمع الاشتراكي (١) .

هنا يواجهنا السؤال : كيف يؤدي التطور إلى بلوغ هذه الغاية ؟ للإجابة على

السؤال نعود إلى فلسفة رودبرنس الاجتماعية حيث يحدثنا أن الفرد حين يصبح عضواً في مجتمع اقتصادي فإن رخاءه لا يتوقف عليه أو على الطريقة التي يستفيد بها من عمله ، وإنما يعتمد على نشاط أعضاء المجتمع الآخرين ، وهنا يتعين أداء وظائف اجتماعية معينة . ولكن هل يستطيع المجتمع النهوض بهذه الوظائف تلقائياً أم ينبغي له أن يقوم بها طبقاً لخطة مرسومة ؟ هنا يطالعنا رودبرنس بفكرته الرئيسية فيقول إن على كل دولة أن تصدر القوانين اللازمة لها وأن تعمل على تنمية تنظيمها بنفسها . وبمعنى آخر أن الدولة هي التي يتعين عليها الاضطلاع بالوظائف الاجتماعية المختلفة وهي التي تصدر القوانين والتشريعات وتتخذ الإجراءات والتدابير مما ينتهي أخيراً بتحقيق الوضع الذي يصبح فيه الإنتاج ذا صبغة اجتماعية . وبهذا التحليل يعتبر رودبرنس الكاتب الذي فسر جوهر « اشتراكية الدولة » .

أما الوظائف الاجتماعية التي يشير إليها فهي :

أولاً — العمل على أن يكون الإنتاج مطابقاً للحاجة الاجتماعية وليس مطابقاً للمطالب الفعل . غير أن « الحاجة الاجتماعية » عبارة غامضة وليس لها مفهوم محدد . إن مطالب الأفراد تتفاوت وتعدد . فهل المراد أن يفرض عليهم مستوى موحد للحاجات ؟ وإذا كان الرد بالإيجاب فلي أي أساس يحدد هذا المستوى ؟ وهل يتفق هذا مع الحرية التي ينبغي أن تتوفر للأفراد في تعيين حاجاتهم ؟ هذه أسئلة لا يقدم لنا رودبرنس جواباً عنها .

ثانياً — العمل على زيادة استغلال موارد الإنتاج ووسائله .

ثالثاً — التوزيع العادل للنتاج الاجتماعي ، ومعنى هذا عند رودبرنس أن يحصل كل إنسان على ثمار عمله .

أما مبدأ رودبرنس السياسي فينحصر في أمرين : الحكومة الديمقراطية والوحدة القومية . وكان المثل الأعلى الذي يتخيله هو قيام « حزب اشتراكي » يعتمد عن جميع أنواع النشاط السياسي ولكن يركز اهتمامه على المسألة الاجتماعية .

وهذا الحزب يكون في نظره « ملكياً وقومياً واشتراكياً » وهذا الخطأ الأكبر الذي وقع فيه الرجل إذ كيف يمكن أن يكون الحزب ملكياً واشتراكياً في آن واحد .

لقد وضع رودبرتس الأساس النظري أو الفلسفي لمذهب اشتراكية الدولة فجاء فرديناند لاسال ( ١٨٢٥ - ١٨٩٤ ) ليبين لنا وسائل التطبيق العملي . كانت الفترة التي ظهر فيها لاسال مناسبة ، إذ أخذت الطبقة العاملة في ألمانيا تدهش ، ودعا بعض أفرادها إلى عقد مؤتمر عام وطلبوا منه ومن بعض زعماء الديمقراطيين النصيح والتوجيه فرأى في الدعوة فرصة لإنشاء حزب سياسي برعامة وكان لابد للحزب من برنامج ، وهنا قصر لاسال أهدافه على أمرين أولهما حق الاقتراع العام وثانيهما إنشاء جمعيات من المنتخبين تؤيدها وتسندها الدولة . وحتى يتسنى له اجتذاب الجماهير تحدث عن « قانون الأجور الحديدي » المستمد من نظرية ريكاردو ، كما لم يشأ أن يجعل شعاره استغلال الرأسماليين للعامل حتى لا يفقد عطف الطبقة الوسطى وترجع أهمية لاسال إلى أنه كان يصر على تدخل الدولة حتى قال في خطاب ألقاه على العمال في فرنكفورت بتاريخ ١٩ مايو ١٨٦٣ إن تدخل الدولة هو حجر الزاوية في الحملة التي يتزعمها .

كانت البورجوازية ترى أن ليس للدولة من وظيفة سوى حماية الملكية ( بكسر الميم ) والدفاع عن حريات الفرد ، ورأى لاسال أن في الإمكان تصور مثل هذه الوظيفة إذا تساوى الأفراد في القوة والثروة والثقافة والثراء . أما إذا انتفت هذه المساواة أصبحت الدولة أشبه « بخفير الليل » وصار الضعيف تحت رحمة القوى . لكن الدولة وجدت في الحقيقة لتحقيق أغراض أخرى . إن تاريخ الجنس البشري قصة صراع طويل لإقامة الحرية في وجه القوى الطبيعية ، وللتغلب على الظلم أياً كان نوعه ، والانتصار على البؤس والجهل والموز والضعف . وفي ظل ذلك الصراع يكون الفرد بمفرده عاجزاً ، وإذن لابد من الاتحاد ، والدولة هي التي تستطيع تحقيق هذا الاتحاد لتعليم البشرية وتنميتها والسير بها في طريق الحرية .

قلنا إن اشتراكية الدولة تقوم على تدخل الدولة . ولكن إلى أى حد يمتد هذا التدخل وفي أى الميادين ؟ من الناحية الإقتصادية يقول فاجنر « يجب نقل الاقتصاد الوطنى من سيطرة الفرد إلى سيطرة الجماعة بوجه عام » ، وهذا المبدأ يشمل كلا جانبي الإنتاج والتوزيع . ففما يختص بالتوزيع يحدثنا أن « على اشتراكية الدولة أن تؤدى واجبين كل منهما متصل بالآخر اتصالاً وثيقاً . عليهما أولاً أن ترفع الفئات الدنيا من الطبقة العاملة على حساب الطبقات العليا ، وعليهما ثانياً أن تحد من التراكم الزائد عن الحد بين طبقات معينة من المجتمع أو بين بعض أعضاء الطبقات المالكة » ، ولقد فسر البعض هذا بأنه نظام الضريبة التصاعدية . وفي هذا الصدد كتب ديبيون هوابت في كتابه « رأس المال والعمل » ( ١٨٤٧ ) يدعو إلى فرض ضريبة ثقيلة على الطبقات العليا واستغلال حصيلاتها في مساعدة العمل ومكافأته .

أما من ناحية الإنتاج فيرى فاجنر أن على الدولة أن تشرف على الصناعات ذات الصفة الدائمة أو العامة ، أو التى تقطاب وسائل موحدة أو متخصصة من الإشراف ، وكذلك الصناعات التى يخشى أن تصبح احتكاراتاً فى أيدي الأفراد . وينطبق الأمر ذاته على الصناعات التى تشبع حاجة عامة . وطبقاً لهذه القواعد يمكن تبرير قيام الدولة بإدارة الأنهار والترع والغابات والطرق ، وتأمين السكك الحديدية والمصارف ، وتولى الهيئات البلدية والمحلية عمليات المياه والإنارة .

هذا عرض موجز لاشتراكية الدولة كما عبر عنها دعاؤها فى ألمانيا . إنها تؤمن بالتدرج وتراه الطريق الطبيعى ، وتؤمن بالتضامن المنفوى بين طبقات المجتمع وفئاته المختلفة ، وترفض فكرة صراع الطبقات واعتبار الثورة العنيفة سبيلاً للتقدم وتدعو إلى تدخل الدولة أو توسيع نطاق نشاطها فى المجالات الإقتصادية ، كما تؤكد أهمية تربية الجماعة وثقيفها ليرتفع مستوى تفكيرها وتكون أقدر على استغلال إمكانياتها وتعلم الاستفادة من ثمار الحضارة . وبهذا كله يمهّد الطريق تدريجياً للانتقال الهادىء السليم إلى تنظيم اجتماعى جديد

قوامه الوفرة في الإنتاج والمدالة في توزيع المنتج الاجتماعي .

« إن لاشتراكية الدولة ميزة خاصة بها ، ألا وهي قدرتها على التعبير عن الأمانى المضطربة التي تجيش في صدر عصر جديد في تاريخ السياسة والاقتصاد ، بصورة مُثل عملية .. ولقد أمدت المشرعين والرجال العاملين بالحجج التي يدافعون بها عن تلك السياسة الجديدة حين يبدأونها والتي يؤمنون بها في قرارة نفوسهم ، كما كانت الساحة العامة التي تلتقي في رحابها الأحزاب المتعارضة عادة ، والتي تتقابل فيها الميول التي لا تتفق فيما بينها عادة . هذه هي الميزة البارزة لمذهب يبدو صالحاً لتحقيق نتائج ملموسة »<sup>(١)</sup>.

## الفصل العشرون

### أضواء على الاشتراكية في بريطانيا

#### مذب العمال

كانت بريطانيا في القرن التاسع عشر وبحكم أسبقيتها في الأخذ بالثورة الصناعية، تمثل إلى جانب التقدم المادى الذى حققته الرأسمالية الجديدة، أسوأ ما ينطوى عليه هذا النظام من المساوىء والمظالم، ومن هنا كانت مسرحاً للنشاط ليبرالى وممالى كبير مطرد، وظهر فيها عدد من الكتاب الاشتراكيين ممن تحدثنا عنهم فى القسم الأول من هذا الكتاب، كما نشأت فيها هيئات وجماعات ذات طابع اشتراكى بوجه عام، مثل «الاتحاد الديموقراطى» الذى تكون فى عام ١٨٨١ تم تغير اسمه فى عام ١٨٨٤ فصار «الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى». وأصدر الاتحاد فى عام ١٨٨٣ كتيباً بعنوان «توضيح الاشتراكية» طالب فيه الجماهير بالعمل على تنفيذ التدابير الآتية:

- ١ - قيام الحكومة المركزية أو الحكومة المحلية بإنشاء مساكن صحية وتأجيرها للمال بأسماء منخفضة.
- ٢ - تطبيق نظام التعليم العام المجانى، على أن تقدم للأطفال وجبة غذاء مجانية على الأقل.
- ٣ - ألا يزيد يوم العمل على ٨ ساعات.
- ٤ - فرض ضريبة تصاعدية على الدخل الذى يتجاوز ٣٠٠ جنيه فى العام.
- ٥ - إنشاء بنوك قومية والعمل تدريجياً على إلغاء البنوك الخاصة.
- ٦ - تأمين السكك الحديدية والأرض.
- ٧ - تنظيم العمال الماطلين تحت رقابة الدولة وفقاً للمبادئ التعاونية.

## ٨ — الإسراع في سداد الدين الأهل .

ولكن الخلاف دب في صفوف الاتحاد وخرج منه فريق ألف هيئة جديدة باسم « العصابة الاشتراكية » ولكنها كانت تحمل في طياتها بذور ضعفها وانحلالها بسبب عدم الثبات بين رجالها ، فمنهم من انقلب على « الاتحاد » بسبب شكهم في رئيسه هيندلمان ، ومنهم من رأى الوقت لم يحن كي تلعب الهيئات الاشتراكية دور الأحزاب السياسية وأن عليها واجباً قبل أداء هذه الوظيفة هو نشر الدعاية للأفكار الاشتراكية وتثقيف الطوائف العاملة وتعليمها أساليب العمل السياسي المستقل . وكان فريق ثالث لا يؤمن بالنظام البرلماني ويراه عقيماً يعمل على استدامة الأوضاع القائمة ، حتى أن رجال هذا الفريق شكوا في الإصلاحات التي أصدرها البرلمان بنقض النظر مما نجم عنها من فائدة للطبقة العاملة ومن في حكمها . ولسوء حظ العصابة سرعان ما أصبحت الغلبة فيها للعنصر المتطرف أو الفوضوي وتضاءلت أهميتها .

أما « الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي » فمقد عدة مؤتمرات وأصدر طائفة من القرارات والبيانات يمكن أن نستخلص منها مبادئه وهي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، وقيام دولة ديمقراطية بإدارة المسائل المتصلة بالتوزيع والتبادل لصالح المجتمع بأسره ، والتحرر الكامل للعمل من سيطرة رأس المال وملاك الأراضي ، وتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الجنسين ، ثم راح يضمن برنامجهم كل ما يخطر على البال من الإصلاحات حتى تحدث البعض بأن هذه الهيئة لم تكن جادة في طلب الإصلاح .

هذه المنظمات أخفت لأنها لم تستفد من حقائق التاريخ البريطاني وظلت متأثرة وبصورة مشوشة بآراء نفر من كتاب القارة . كانت الحركة العمالية أو الحركة الاشتراكية في حاجة إلى من يوجهها ويقودها بفلسفة مستمدة من واقع الظروف الاجتماعية القائمة في البلاد ، وكانت هذه هي المهمة التي اضطلع بها الفايون الذين تحدثنا عنهم في فصل مستقل .



وفي المؤتمر الذي أعدته النقابات في عام ١٨٩٩ وكان لا يضم زعماء « حزب العمال المستقل » ( طبقاً لقرار صادر في عام ١٨٩٥ ) ، اتخذ هؤلاء قراراً حملوا أحد المندوبين وهو جيمس هولز على التقدم به إلى المؤتمر ، ويدعى على دعوة مؤتمر خاص يمثل المنظمات التعاونية والاشتراكية والنقابية والهيئات العمالية الأخرى للنظر في الوسائل التي تكفل زيادة عدد نواب العمال في البرلمان القادم. وبعد نقاش طويل تمت الموافقة على مشروع القرار وبهذا وضع أساس حزب العمال البريطاني الحالي . وعلى أثر ذلك شكلت لجنة تضم أربعة أعضاء يمثلون اللجنة البرلمانية لمؤتمر النقابات ، وعضوين عن كل من حزب العمال المستقل والاتحاد الاشتراكي الديمقراطي وجمعية الفايين . ويلاحظ أن الأعضاء ذوي النزعة الاشتراكية أوفر عدداً وأكثر علماً ومعرفة وخبرة من زملائهم ممثلي النقابات .

عقدت اللجنة إجتماعات عدة وقررت دعوة مؤتمر عام . وفي ٢٧ ، ٢٨ فبراير من عام ١٩٠٠ اجتمع في لندن ١٢٠ مندوباً يمثلون أكثر من نصف مليون عامل ينتمون إلى المنظمات النقابية والاشتراكية ووضح من المناقشة أن هناك اتجاهات أو تيارات ثلاثة .

الأول ويرمى إلى أن يشمل مرشحي العمال وجميع الذين يمطفون على أهداف الحركة العمالية ومطالبها ، ومعنى هذا هو التقريب بين اللجنة والراديكاليين .  
والثاني يقصر الترشيح على الذين ينتمون إلى المنظمات الممثلة في اللجنة ، وهذا يرمى إلى اتباع سياسة عمالية دقيقة .

أما الاتجاه الثالث فيريد حصر الترشيح في الاشتراكيين الديمقراطيين من أنصار حرب الطبقات والملكية الجماعية لأدوات الانتاج .

وكان الفوز من نصيب الاتجاه الثاني. وفي انتخابات أكتوبر ١٩٠٠ تقدمت اللجنة بخمسة عشر مرشحاً نجح منهم إثنان ، إلا أن مجموع الأصوات التي نالها

المرشحون العماليون في الدوائر الخمس عشرة كان ٦٢٧٠٠ من ١٧٧٠٠٠ صوت لجميع الأحزاب . ولما أجريت الانتخابات العامة في يناير ١٩٠٦ تقدمت اللجنة بخمسين مرشحاً فاز منهم تسعة وعشرون .

كان هذا النجاح مفاجأة للجميع ، وبدأ أن هيئة جديدة ظهرت على المسرح السياسي وأنها تعتمد السير في الطريق نحو إعادة تنظيم المجتمع طبقاً للمبادئ الاشتراكية . واتخذت الهيئة الجديدة رسمياً اسم « حزب العمال » . أخذ مركز الحزب يقوى بالتدريج ولكن سرعان ما وضح أنه في حاجة إلى تنظيم جديد وتم في ٢٦ فبراير سنة ١٩١٨ إقرار دستور جديد كان الهدف منه على حد قول سيدني وب « إلقاء قدر من الضوء ، وبث قدر من الحرارة » . وفيما يلي أهم التغييرات التي أدخلت :

#### أول - الأغراض :

( ١ ) أن يحصل المنتجون عن طريق العمل اليدوي أو الذهني على الثمار الكاملة لجهودهم ، وتحقيق أعدل وسائل التوزيع الممكنة على أساس الملكية المشتركة لأدوات الإنتاج .

( ٥ ) العمل على زيادة تحرير الناس من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وخاصة بالنسبة إلى الذين يكسبون عيشهم عن طريق عملهم اليدوي أو العقلي .

#### ثانيا - العضوية :

كان الحزب منذ نشأته عبارة عن اتحاد من نقابات العمال والجماعات الاشتراكية . وطبقاً للدستور الجديد سمح بانضمام الأفراد ، وبهذا فتحت أبواب الحزب أمام المثقفين المؤمنين بمبادئه .

#### ثالثا - البرنامج الإنشائي :

وقام سيدني وب بصياغة البرنامج الجديد للحزب وذكر أن البناء الاجتماعي الجديد يجب أن يقوم على الأسس الأربعة الآتية :

١ — تقرير حد أدنى للمعيشة لا يجوز النزول دونه .

٢ — الإشراف الديموقراطى على الصناعة .

٣ — إجراء انقلاب شامل فى النظام المالى .

٤ — فائض الثروة للخير العام .

فالمبدأ الأول هو أن يكفل المجتمع لكل عضو فيه حداً أدنى مقررأ من الصحة والفراخ والتعليم والعيش ، عن طريق توسيع نطاق تشريعات المصانع والصحة العامة والمساكن والتعليم إلخ ، فضلاً عن التدابير التى تتخذ ضد البطالة وبشأن التأمين ضدها .

أمامبدأ الإشراف الديموقراطى على الصناعة فيتحقق بواسطة العمل التدريجى على إبعاد المشروعات الفردية عن التحكم فى الصناعة ، على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، والتوزيع العادل للمنتجات ، ولذلك يجب فوراً تأمين السكك الحديدية والمناجم وصناعة توليد الكهرباء .

وفما يتعلق بالمالية العامة يعمل الحزب على أن يأتى الجانب الأكبر من الإيرادات عن طريق الضرائب المباشرة على الدخل التى تزيد على الحد الضرورى وكذلك بفرض ضريبة خاصة على رأس المال حتى يتسنى سداد قدر كبير من الدين الأهل .

أما إمتصاص الثروة الفائضة وتخصيصها للخير العام فيمكن أن يتم بطريقتين ، الأولى التأمين أو نقل الملكية إلى الهيئات البلدية ، والثانية بفرض الضريبة التصاعدية على أن يرتفع سعرها فى حالة الدخل العالية . وهذه الثروة الفائضة تستغل فى تحسين وسائل الإنتاج والفن ، وفى الأبحاث العلمية ، والإعانة المسدين والمرضى والعاجزين عن العمل .

ولقد تعرض حزب العمال للإتهامات من جانب خصومه الذين حاولوا الربط بين اشتراكيته وبين الشيوعية والفوضوية ، وهى اتهامات كان أبلغ تفنيدها ماسطره زعيمه رمزى مكدونلد فى الفصلين السابع والثامن من كتابه « الاشتراكية » .

يقول مكدونالد إن من الأخطاء التي يقع فيها البعض أنهم يعدون الاشتراكية مرادفة للشيوعية والفوضوية ، وهذا يخالف الواقع لأن الشيوعية تنادى بحصول الفرد على نصيب في الإنتاج طبقاً لحاجته بينما الاشتراكية تجعل الجزاء متمشياً مع الخدمات التي يؤديها الفرد . وبينما تؤمن الفوضوية بدولة إدارية بمحض اختيار الجماعة وبالتالي فهي مذهب يمثل إحدى صور الفردية ، تؤمن الاشتراكية بوجود الدولة وقيام الهيئات التمثيلية .

كذلك تهاجم الاشتراكية بدعوى أنها تطالب بإلغاء الملكية الخاصة ، كما يقال أيضاً إن النظام الحالي يقوم على الحق في التملك الخاص ، وكلا الأمرين في نظر مكدونالد بعيد عن الحقيقة . ففيما يتعلق بالأمر الأخير يلاحظ أن الأغلبية الساحقة من المجتمع لا تملك شيئاً ، وأن تسعة أعشار أفراد الجماعة ممن يشتغلون من أجل الحصول على أجر لا تساورهم أية فكرة عن اقتناء الممتلكات وتجميعها . والواقع أن قلة ضئيلة هي التي تملك ، وفريق كبير من أفرادها لم يعد يؤدي أية خدمة للمجتمع ، فهو يقرض المال بدلاً من أن يستخدمه ، ويحصل على الربح بدلاً من أن يسعى وراء اجتناء الربح ؛ أما الاشتراكيون فيعتقدون أن الفردية تتطلب الملكية الخاصة ، وهذه الفردية لا تستطيع التعبير عن نفسها إلا عن طريق الملكية الخاصة ، ذلك أن الفرد يجب أن يتحكم في شيء ويملكه وإلا فلن يستطيع التحكم في نفسه ، ومعنى هذا أن الاشتراكيين يؤمنون أن امتلاك الأشياء سيظل دائماً وسيلة للتعبير عن شخصية الفرد . وهم لا يعتبرون إلغاء الميراث جزءاً جوهرياً من برنامجهم . يجب علينا عند معالجة هذه المسائل وأمثالها أن نضع أمام أعيننا حقيقتين هامتين أولاً أن الاشتراكية من الفاحية المعنوية وسيلة لدعم الحرية الفردية الصحيحة ، والأخرى أن الاشتراكية من الفاحية الاقتصادية نظام يهدف إلى وضع حد للاستغلال ، هذا الغرض الثاني هو الذي يفرض حدوداً لاقتناء الممتلكات الخاصة ، ومن هنا يرى الاشتراكيون أن تأمين بعض الممتلكات الخاصة إن هو إلا وسيلة لتعميم مبدأ الملكية الخاصة ، فهو ليس بداية إلغاء الملكية وإنما هو بداية تثبيتها .

وينكر الاشتراكيون نظرية صراع الطبقات وفكرة الثورة كوسيلة لتحقيق مبادئهم ، ذلك « أن الثورة لا يمكن أن تأتي بالاشتراكية ، لأن التغيير الذي يتصوره الاشتراكيون تغيير سوف يشمل كل نسيج من أنسجة المجتمع . وإذن يجب أن يكون عملية عضوية » على حد عبارة رمزي مكدونالد ، لأن التغيير الذي يراد به ضبط عمليات الإنتاج والتبادل القومي والدولي ووضع حد للتنظيم الاقتصادي الذي ينتج ثراء فاحشاً في ناحية أخرى ، ليس بالتغيير الذي يمكن أن تسهم فيه الثورات بشيء . وإذا كان فريق من الاشتراكيين مازال يتعلق بالألفاظ ويستخدم كلمة الثورة ، فإن لها في ذهنه معنى آخر وهو أنه عندما تحمل الاشتراكية فإن صورة المجتمع ستكون مختلفة عن صورة المجتمع السابق للتنظيم الجديد . وبعبارة أخرى فهذه الثورة الاجتماعية التي يساء فهم مدلولها هي الغاية وليست بالوسيلة لإدراك هذه الغاية . كذلك ينكر مكدونالد أن الاشتراكية تنادي بمبدأ المساواة المطلقة ، لأن هذا الضرب من المساواة لا وجود له طالما يتفاوت الناس في القدرات الجثمانية والمواهب الفكرية ، أما « المساواة عند الاشتراكيين فهي تكافؤ الفرص » .

ينتقل مكدونالد بعد ذلك إلى بيان ما تؤمن به الاشتراكية ، وهنا نجد في المقدمة الدعوة إلى تحقيق الديمقراطية . فينبغي أن تكون السيادة في أيدي الشعب ، ويجب ألا تكون الملكية الأساس الذي يقوم عليه حق التصويت ، كما أنه من الضروري تحقيق المساواة بين النوعين في الحقوق السياسية لأن هناك مسائل عدة تتعلق بالعمال والنساء والأسرة والتعليم ولا بد من اشتراك المرأة في إعداد التشريعات اللازمة في هذا الصدد .

وعن طريق هذه الديمقراطية السياسية يمكن اتخاذ التدابير وسن التشريعات التي تمهد الطريق إلى التنظيم الاجتماعي الجديد . ويطالب الاشتراكيون بالتشريعات الإنشائية مثل تأمين بعض المرافق أو وسائل الإنتاج . وكذلك تقوم الفلسفة الاشتراكية في رأي مكدونالد على مبدأ حق العمل ، بمعنى أن على الدولة أن تكفل للقادرين من أفرادها العمل اللائق الذي يحصلون منه على وسائل العيش ،

وهذا يتحقق عن طريق التأمين ، والتعديلات المقترحة إدخالها على نظام الضرائب وتنظيم أو ضبط العمليات الإنتاجية .

### هارولد لاسكى وتنظيم الصناعة

يعتبر هارولد لاسكى من كبار المفكرين الإشتراكيين ، بل وكان البعض يفتار إليه على أنه من فلاسفة الإشتراكية وحزب العمال في بريطانيا . ورغم تأثيره بنواح من التفسير الماركسى إلا أنه كان معادياً للشيوعية لأنها تمثل في نظره خروجاً على الماركسية بمعناها الصحيح . والأغلب أنه كان أكثر تأثراً بفلسفة الفايين من جهة وبحقائق التاريخ والحياة في بريطانيا من جهة أخرى . ومن هنا نرى لزماً علينا أن نعرض في إيجاز آراءه التي عبر عنها في مؤلفاته الكثيرة ، وخاصة فيما يتعلق بملكية الصناعة وإدارة الصناعة التي تنقل إلى الملكية العامة ، والأساليب المختلفة التي يمكن اتباعها من أجل تحقيق هذا النوع من الملكية .

يقول هارولد لاسكى إننا لو نظرنا إلى مشكلات الصناعة وجدناها لها ناحيتين من الأهمية . فهناك أولاً المشكلة التي تتعلق بحماية حقوق الإنسان الطبيعية خلال العمليات الصناعية ، إذ على النظام الصناعى إرضاء مبدأ العدالة بأن يكفل للعامل عيشة مستقرة لائقة وأحوالاً معقولة للعمل وفرصة كاملة للاشتراك في تهوية الظروف التي تتوقف عليها سعادته في العمل . فمن الواجب ألا يشعر العامل أن حياته تحت رحمة إدارة رجل آخر ، وأن تكون السلطة المشرفة على مصيره قابلة للتفسير وفقاً للمبادئ الأخلاقية . ولكن النظام الحاضر لا يوفر أياً من هذه الشروط لأنه ينطوي على استخلاص قوة العمل من العامل بحيث أن الثمن الذي يحصل عليه الأخير المحدد واجباته على نحو جزئى . وفضلاً عن هذا فهو لا يحصل على هذا الثمن إلا إذا كان ممن حاجة إلى نوع العمل الذي يستطيع القيام به ، كما أنه ليس له حتى مقابل العمل الذي يؤديه أى نصيب فعال في تنظيم الإنتاج حتى أثناء قيامه بعمله ، إذ أن الصناعة الحديثة عموماً تتميز بالفصل بين الإدارة والعمل فصلاً يكاد أن يكون

تماماً كما يضيق مجال تبادل الرأي بين الطرفين بحيث لا يتمدى الشروط المتصلة بالثمن الذى يؤدي لقاء العمل والظروف المادية التى يتم فيها . فليس للمعامل حق فى إبداء آرائه بصدد أساليب الإنتاج ، ولا تتاح له فرصة منظمة لتقديم ما يراهم اقتراحات ، ولا يغير من هذه الحقيقة أن بعض رجال الأعمال يدفعون أجوراً مناسبة ويشركون العاملين عندهم فى تقرير ظروف العمل .

ومن هنا يتضح أن مصلحة الدولة فى النظام الصناعى تنحصر فى حماية المنتج . ولكن الدولة ملزمة بحماية المستهلك نفسه . فهو يعيش لأنه يستطيع الحصول على خدمات معينة ، وهو بحاجة إلى سلع معينة تستحيل الحياة بدونها ، وإلى سلع وإن كانت ليست بالضرورة الماسة الحيوية إلا أن الحرمان منها يقضى على كل ما يضفى على الحياة الجمال وراحة النفس . وأخيراً ، وإن كان ذلك بعيداً نوعاً عن صالح الدولة ، فإن هناك سلعاً ليس للحاجة إليها أو النقص فيها طابع عام ولكنها تشبع حاجة حقيقية من الجماعة . ويقول لاسكى « ويتضح من هذا التحليل على ما أظن أن مصلحة الدولة عاجلة ومباشرة وشاملة فى حالة المجموعة الأولى من الحاجات مما يضمن أن توفر منها ما يشبع الحاجة السككية للجماعة وأن يكون نوعاً كافياً ومناسباً . ونظراً لما ينجم من الإخفاق فى توفيرها من نتائج بالغة الخطورة يتضح أن الدولة لا تستطيع المجازفة بترك إنتاجها فى إيدى المشروعات الخاصة أو السماح لأعمال الأخيرة بأن تتولى أمر التوزيع أيضاً ... أما المجموعة الثانية من الحاجات فمصلحة الدولة فى إنتاج هذه السلع مصلحة تتعلق بنتائج الإنتاج من جهة وبآثار أساليب الإنتاج على المنتج من جهة أخرى . ومصلحة الدولة تافهة بالنسبة إلى المجموعة الثالثة من الحاجات » .

وهذا التحليل يستتبع إمكانية تقسيم إدارة الصناعة إلى فئات كبيرة ثلاث :  
( ١ ) الصناعات ذات الطابع العام المباشر صناعات إحتكارية فى طبيعتها ، وإدارتها لرفاهية الجماعة جوهرية بحيث يراعى فيها عامل المصلحة وليس الاعتبار المتعلق باجتماع الربح . ويجب أن تنقسم الخدمة التى توفرها بالحد الأقصى



من الاستمرار وأن يفرض تنظيم عمل شديد على ظروف الإنتاج وسعر بيع المنتجات أيضاً .

(٢) — الصناعات التي تنتج السلع من الفئة الثانية ليست احتكارية بطبيعتها وفيها — كما في حالة الزراعة — قد يتضح وجود المجال أمام المنتجين الفرديين .

(٣) — الصناعات التي تنتج سلماً ليست لها الصفة العامة ، « وهذا يمكن فنوع وسائل الإدارة حسبها يسفر عنه الذكاء البشري ، وكل ما تطلبه الدولة هو الالتزام بمعايير معينة خاصة بالأجور وساعات العمل وفي حكمها ، وإنشاء المؤسسات التي تكفل إتاحة الفرصة أمام إرادة العمل حتى تبسدى رأيها في إعداد هذه المستويات ، « غير أن مسألة مقدار الربح ليست مما يهم الدولة مباشرة » .

ولا سكي يتمدد زوال المشروع الخاص وإن يكن بحاله سيضيق ويصبح أكثر خضوعاً للإشراف عليه . ثم يقول :

« يجب أن يبدأ البحث في عملية التأمين بأمور ثلاثة : فهي أولاً ليست مسألة تأمين مفاجئ ، إذ العملية في نظرنا تتم بالتدريج وتغير صفتها وفقاً لما تسفر عنه التجارب من دروس . كذلك لا ينبغي أن نفترض أن كل صناعة مؤهلة لها طراز متماثل من الإدارة . إلا أن الإشتراك البريطاني الكبير يرى أنه ليس في إمكانه مهما أوتي من العلم ، تحديد أنواع الصناعات التي تندرج تحت لواء الفئات الثلاث التي تحدث عنها من قبل « فأنا شخصياً أرى تأمين الخدمات المصرفية ولكن يمكن استخلاص أسباب قوية تبرر بقاءها في أيدي المشروع الخاص مع إخضاعها لإشراف قوى من جانب الدولة » . غير أننا نلاحظ أن الإجماع يكاد ينعقد بين الإشتراكيين على خطورة ترك الخدمات المصرفية في أيدي المشاريع الخاصة لأنها تمثل قمة الجهاز الاقتصادي ، وسيطرة الدولة عليها تجعل في الإمكان تنظيم التخطيط

المالى اللازم لحسن سير الحياة الاقتصادية ، أما الصناعات من قبيل التمدين فإن تأمينها ضرورى لا يحتمل المناقشة .

وثمة صناعات كالملاحة يرى لاسكى ضرورة تأمين الجانب الغالب من الخدمات التى توفرها ، وهذا لا يستبعد إبقاء بعض مظاهرها الفرعية فى أيدى المشروعات الخاصة أو الهيئات البلدية ، ومن أمثلة ذلك خطوط الملاحة ذات الطابع المحلى أو الصبغة الفرعية .

كذلك من المحتمل فعلا أن يظل إلى جانب الكثير من الصناعات المؤتممة بقية من المشروعات الخاصة لإنتاج سلع خاصة أو لأغراض التصدير ، وأحيانا لإنتاج سلع ليس الطلب عليها كبيرا بالقدر الذى يبرر أن تتولاه الدولة وتخصص له مصانع تملكها . ويجب أن نلفت النظر إلى أن قاعة الصناعات المؤتممة لا يمكن أن تظل ثابتة فترة طويلة دون أن يطرأ عليها أى تغيير ، بل لابد وأن تتعرض للتمديد أو للتغيير بالزيادة أو النقصان حسب ما يجد من الإختراعات والكشوف ، وطبقا لما تسفر عنه نتائج التطبيق . وأخيرا وليس آخرا ، يجب أن تختلف القائمة حسب البلاد المختلفة ، ومراحل تطورها ، وأنواع الصناعات فيها ، وأهميتها النسبية للاقتصاد القومى من جهة وإشباع الحاجات العامة من جهة أخرى . وفى البلاد التى كانت خاضعة للحكم الاستعمارى الذى وجه اقتصادياتها وجهة معينة تتفق مع مصالحه نرى أن التأمين ، بصورة أو أخرى ، يعتبر وسيلة لتحرير الاقتصاديات القومية ، ذلك التحرير الذى يدعم الاستقلال السيامى .

فلنا إن لاسكى يرى ضرورة سيطرة الجماعة على نحو أو آخر ، على وسائل الإنتاج « ولكن لا يتمين قيام الدولة نفسها وبطريقة مباشرة بإدارة جميع الصناعات . إنه يرى أن فى الإمكان تحقيق جانب من الغرض الذى تستهدفه الجماعة عن طريق النظام التعاونى ، وهو يصف الحركة التعاونية بمعناها السلمية بأنها « حركة ديمقراطية لإنتاج أية سلعة يتطلبها أعضاؤها بحيث تستبعد وسيلة الإنتاج والتوزيع » ( م ١٦ - الاشتراكية )

فكرة الربح . هذا ، وإن نطاق السلع التي تنتجها يلفت النظر بشكل واضح ، فلها مصارفها وهيئات التأمين الخاصة بها ، وتدير ما تملك من المزارع وحقول الشاي ، وتصنع حاجتها من الأحذية والخبز وتبيع اللبن واللحم والأثاث . فكأنها تركز عملياتها فيما يقال لها الحاجات العامة وإلى حد كبير الحاجات ذات المستوى الواحد والتي يشمر بها رب البيت » . ويقول الكاتب أيضاً إن أسلوب التعاون الاستهلاكي لا ينطبق عموماً على الزراعة ، بل إنه غير مناسب في حالة العمليات التي يكون العمل الفردي فيها من جانب الفلاحين أساسياً . وأكثَر من هذا يمكن أن تشترك الحركة التعاونية في تجارة الصادر « وإذا ما أصبحت الحركة ذات صبغة عالمية أمكن بطريقة آلية التغلب على الصعوبة الناشئة من مشكلة الربح ، إذ إما أن يجري تبادل سلع بسلع . . . وإما أن يخصص الربح لأغراض مشتركة مثل التعليم » . ويتضح من التحليل السابق أن التعاون الاستهلاكي صالح بشكل بارز للعمليات الصناعية اللازمة لإشباع الطلب المنزلي دون تفرقة بين الطبقات . ويعترض البعض بأن هذا الإنتاج لا يستطيع إشباع الأذواق المتباينة ، ولكن لو سلمنا بالاقتراب من المساواة الاقتصادية لانتفت فوارق الذوق وكذلك المستويات التي تفصل بين طبقات المجتمع إذ تكون الجماعة في مستوى الحاجة التشابهية ، واندماجها في الحركة التعاونية يحول الأخيرة إلى أداة قادرة على إشباع ما يواجهها من الحاجات .

ولهذا النوع من التعاون الاستهلاكي مزايا عدة يحملها الكاتب فيما يأتي على سبيل المثال لا الحصر :

(١) فهو يهيئ الأداة اللازمة للقضاء على دافع اجتناء الربح في قطاع كبير ، ويخفض نفقة الإنتاج الكلية عن طريق إلغاء تلك السلسلة من الوسطاء الذين يتدخلون في عملية التوزيع بين المنتج والمستهلك .

(٢) كما أنه وسيلة مباشرة وديمقراطية لتمكين المستهلكين أنفسهم من تحديد أهداف الإنتاج بطريقة ينتفى فيها الإصراف الكامن في النظام الحاضر .

وليبيان الأمر الثاني يضرب لنا لاسكى مثلاً من صناعة الفناجين ، فيقول إنه حين يتولى إنتاجها المشروع الخاص فإن الشركات تدخل في منافسة عنيفة من أجل اجتذاب المستهلك الذى يشتري الفناجين وملحقاتها دون معرفة شيء عنها إلا ما يريد الصانع أن يعلنه ، وهذا الإعلان كثير التكلفة بالضرورة . أما في حالة التعاون الاستهلاكي فإن هذه الظاهرة تزول إذ حين تقرر جمعية التجار بالجملة صناعة هذه السلع فإنها تتخذ قرارها على أساس طلب أمكن التثبت منه ، كما أنها غير مضطرة إلى البحث عن السوق التى تستوعب إنتاجها ، فضلاً عن أنها تستمع مباشرة وبالتفصيل إلى الطريقة التى ترضى بها الجمهور بإنتاج السلعة التى يطلبها .

ورب سائل يقول : إذا كانت الحركة التعاونية بهذا القدر من الإلتساع فلماذا لا يكون التعاون الاستهلاكي الصورة المثلى للإنتاج في الصناعة عموماً ، كأن يتولى إدارة السكك الحديدية أو المناجم أو الصناعات الثقيلة ؟ ويرد لاسكى على هذا التساؤل بقوله إن التعاون الاستهلاكي لاسكى ينجح يجب اقتصره على إنتاج السلع التى لا يختلف رأى الجمهور بشأنها عن رأينا والتحكم فيها . إنه لا ينتج لإشباع الحاجات التى تتطلب الخبرة كصناعة العدد والآلات مثلاً . وهو لا يستطيع في حالة حرف معينة كالمهندسة أن ينتج أكثر الوحدات كفاية ، بينما التأميم يفسح مجالاً أوسع للمنتج من كل زاوية . وكذلك « ليس من كسب تحقيقه حين نجمل مختلف أشكال التنظيم الصناعى على نهج واحد ، إذ في التنوع خبرة إيجابية لأنه يسمح بإجراء التجارب ، كما يمكن الرقابة على انعدام الكفاية بالانتقال من شكل إلى آخر من التظيم » .

وموضوع التعاون يثير حتماً موضوع العلاقة بينه وبين الدولة . وهنا نقول إن على الحركة أن تحافظ على الحد الأدنى من الحقوق والشروط التى تراها الدولة لازمة للمجتمع كالأجور ، كما ينبغى أن يخضع للإشراف بشأن تفاصيل الصناعة ، وأن يكون نشاطه جزءاً من الخطة العامة للتنمية .

أشرنا إلى أن لاسكى يفسح مجالاً للنشاط الخاص ، ولكن ما الذى الذى

يستطيع أن يسير فيه ؟ هنا نرى من المتعين :

١ — أن يكون الإنتاج الذى يتولاه النشاط الخاص متمشياً مع الخطة العامة للتنمية ومتفذاً لأهدافها فى حدود مجالاته وإمكانياته .

٢ — أن يخضع للرقابة منعاً لتحويله إلى احتكار أو لمحاولته إستغلال المستهلك من ناحية الأثمان التى تباع بها السلع التى ينتجها ، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق الرقابة أو بأن تتولى الحركة التعاونية بيع منتجاته .

٣ — إصدار التشريعات التى تكفل حماية أموال المدخرين الذين يستثمرون بعض أموالهم فى المشروعات الخاصة .

٤ — أن تتدخل الدولة لإعادة التنظيم إذا دعت الضرورة كأن تقرر إلغاء الوحدات التى تنفق إلى الكفاية الإنتاجية .

نخلص من هذا الذى عرضناه إلى أن هارولد لاسكى يرى أن فى الإمكان تحقيق سيطرة الجماعة على وسائل الإنتاج بوسائل مختلفة منها :

أولاً : قيام الدولة بتملك وإدارة أنواع معينة من المشروعات طبقاً للمصلحة العامة وطابع هذه المشروعات .

ثانياً : أن يتولى التعاون الاستهلاكى النهوض بقطاعات أو مشروعات معينة هو أصح لها وأشد كفاية .

ثالثاً : أن تبقى نواح معينة فى أيدي النشاط الخاص .

على أن يخضع هذا كله للتخطيط والإشراف والرقابة من ناحية الدولة حماية لمصالح الجماعة . فهو إذن لا يؤمن بالتأميم الشامل كما تذهب النظرية الماركسيية اللينينية ولا يقر النظام الحر الطليق . فضلاً عن هذا لا يرى شكلاً واحداً للتنظيم ، فالتأميم عنده له مجالات فى صناعات وأعمال معينة ، وفى الوقت نفسه يمكن الوصول إلى الغرض الذى تستهدفه من وراء هذا الأسلوب عن طريق التعاون الاستهلاكى الذى يضطلع بإنتاج أنواع كثيرة وذات طابع معين من السلع .

ويبرر لاسكى آراءه فيقول :

« تعتمد الإصرار على أهمية المساواة في العلاقات السياسية التي تسود أية جماعة وأدليت بالحجة التي تثبت أن مفتاح فكرة المساواة في السياسة يمكن في نظام الملكية القائم في دولة معلومة .

« فطريقة توزيع الملكية في مجتمع كالذي نعيش فيه يتسم إلى حد كبير بطابع الفردية ، تحدد أيضاً توزيع القوة الاقتصادية ، وهذه بدورها تحدد حتماً وبصفة رئيسية توزيع السلطان السياسي كذلك ، لأن الذين يستطيعون تقرير ما يجب إنتاجه وطريقة الإنتاج أيضاً ، يتحكمون في حياة العمل بالنسبة إلى الغير ، ولا ريب أن قراراتهم تتأثر تماماً إلى حد كبير باعتبارات لا تشغل فيها البواعث الاقتصادية سوى مركز جزئي . إنهم سوف يمدحون الامتيازات التي تشبع الشعور الإنساني كما في حالة قوانين المصانع ويستسلمون للأمال إذا اتحدت كلمة الآخرين .. غير أننا إذا نظرنا إلى أساس المساواة ألقينا أن النظام السياسي يعكس من الوجهة العملية مصالحهم بالدرجة التي تجعلهم متحدين في وعيهم بهذه المصالح ، وفي عصر كالذي نعيش فيه وحيث يعظم تركيز رأس المال الصناعي فن غير المحتمل ألا نجد مثل هذا الوعي . لهذا إذا شئنا ألا نتحكم السلطة المتولدة من الملكية في حقوق الشخصية بالجمتمع لزم تقييد الفرص التي قد تسمى إلى الاستفادة منها .

« ولقد وفرنا بصورة جزئية على الأقل الوسائل الكفيلة بإجراء مثل هذا التقييد عن طريق مشروع التنظيم الصناعي الذي أوضحته ، ذلك أنه في الصناعة المؤممة لا مجال لاجتناء الربح الخاص ، وبالرغم من أنه سوف يظل بين أفرادها من يتناولون مرتبات ضخمة إلا أن قوتهم لن يكون مصدرها هذه المرتبات وإنما يستمدونها مما يؤديونه من خدمات ، واحتمال إمكانية السيطرة العالية كامن في الطريقة التي يؤديون بها هذه الخدمات . كذلك في ذلك الميدان من الصناعة المشار إليه نجد المجال الطبيعي للتعاون الاستهلاكي ، وهنا أيضاً نستبعد تجميع الملكية عن طريق الأرباح .. وفي حالة الصناعة الخاصة ليس من غير المحتمل أن يجمع بعض

الناس ثروات كبيرة .. ولكن أساليب الرقابة تتيح اقتناء مثل هذه الثروات على الدحوالذى يتفق مع العدالة ، وبذلك يتسنى للمستهلك والمنتج على السواء المشاركة فى نتائج المشروع .. وحيث يؤثر الناس الادخار والافتقار بثمار تأجيل الاستهلاك فلست أجد سبباً يمنعهم من أن يفعلوا ذلك بشرط ألا يحمل استئثار مدخراتهم تلك القوة المتولدة من السيطرة الصناعية التى لا يشاركها فيها سواهم . وحيث يكون الدخل المكتسب على هذه الصورة مرتفعاً بغير مبرر مناسب فليس من الصعب تصحيح الأخطاء عن طريق خريبة دخل تصاعدية .

وإنما ناحية على جانب كبير من الأهمية وكان من الطبيعى أن يعرض لها لاسكى ، وتقصده بذلك الطريقة التى يتسنى بها نقل الصناعة الخاصة إلى الملكية العامة . وعنده أن ثمة سبل ثلاثة للتحويل وهى المصادرة كما حدث فى روسيا بعد الثورة الشيوعية فى عام ١٩١٧ ، أو التمويض بشراء الصناعة بعد تقدير قيمتها ثم منح أصحابها سندات أو مالا لقاء ثمنها ، أو التمويض الجزئى فتستولى الدولة على الصناعة وتدفع لأربابها مبلغاً محدداً على هيئة رأس مال أو إيراد سنوى . أما المصادرة فهو يعترض عليها لأنها تخلق سوء الفية ، إذ « من الحقائق العملية التى يتعين على الساسة مراعاتها نظراً لأهميتها الرئيسية ، أنه من الحكمة تجنب تخطيط الآمال القائمة إذا امكن اختزالها إلى حدود معقولة . فقد تضطر الجماعة إلى أن تدفع ثمناً نقدياً أكبر ولكن الكسب فى ناحية حسن الفية أكثر دائماً من التمويض عن هذا الثمن . وكذلك فتحسين العملية بالنسبة إلى الذين يجدون من الصعب التلاءم مع الظروف الجديدة خير ليس بالقليل » .

وهو كذلك لا يرضى عن التمويض لأنه يشكل عبثاً على الدولة وكذلك بسبب صعوبة الوصول إلى تقييم حقيقى للصناعات التى يراد تحويلها إلى الملكية العامة ، فضلاً عن أنه يؤدى إلى وجود طبقة تعيش على دخل كبير غير مكتسب أى طبقة مالكة ( للسندات أو المال حسب الظروف ) تعيش عالة على المجتمع



غير أن الحجة التي يذكرها لاسكى لا يقره عليها الكثيرون . فالقول بأننا نخلق طبقة كبيرة ذات ثروة أكبر أو دخل ضخم يتجاهل أن في الإمكان الهبوط بهذا الدخل إلى المستوى الإجتماعى المعقول عن طريق ضريبة الدخل ولهذا لا يختلف أفرادها عن الكثيرين ممن يحصلون على دخل كبير من الخدمات التي يؤدونها . أما أنها ستميش عالة على الجماعة وإن ثرواتها سوف تنتقل إلى أولادها فيلاحظ أن هذا الخطر مائل بالنسبة إلى إنجلترا التي تسير على نظام توريث الابن الأكبر ، أما في البلاد الأخرى فلا شك أن هذه الثروة المثلثة في السندات سوف يتضاءل حجمها بفعل نظام التوريث المتعدد وهذا بالإضافة إلى ضريبة الميراث نفسها التي هي قوة لاريب أنها سوف تقلل من هذه الثروة . أضف إلى هذا أن الطبقة المشار إليها — بنض النظر عن قلة من أفرادها — سوف تلقى نفسها مضطرة إلى التلام مع الأوضاع الاجتماعية الجديدة فتتربى في العمل الوسيلة الفعالة لكي يتسنى لها أن تحيا الحياة الطيبة التي تريدها والتي يرضى عنها المجتمع

ويفضل لاسكى أسلوب التمريض الجزئى وممناه « أداء مبلغ سنوى لصاحب حقوق الملكية الفعلى في صناعة معلومة خلال حياته ثم تنتقل هذه الحقوق بصورة مطلقة إلى الدولة عند وفاته . . . وبذا نضمن أنه خلال فترة معقولة من الزمن لا يصبح الإبقاء على الملكية التي لاوظيفة لها عبثاً على الصناعة المؤمنة . وبذلك لا تخيب الآمال المقودة ، بل وفي إمكاننا أن نضع ترتيباً خاصاً للحالات الصعبة كحالات الأرمال واليتامى وبدلاً من الدخل السنوى نستطيع أداء مبلغ إجمالى لمن يفضل ذلك . ومن الضرورى في هذه الحالة أن يقل مقدار التمريض عنه في الدخل السنوى »

وكان من المنطقى في الوقت نفسه أن يعرض لاسكى لموضوع الميراث لأنه يتصل اتصالاً وثيقاً باقتراحه الخاص بالتمريض الجزئى . وفي هذا يقول « مادامت أملك لأنى أدت خدمة فهذا يستتبع عدم وجود حق خالص للتوريث ، وتبعاً

لذلك يمكن تقييد هذا الحق بوسيلتين : إحداهما تحديد القدر الذي يجوز توريثه ،  
والأخرى تحديد الدين لهم حق الحصول على الميراث . كذلك يمكن النظر إلى  
تحديد القدر من ناحيتين ، أولاهما : تحديد مطلق للثروة الكلية على أساس أن  
الدولة هي الوارث العام لكل التركات إذا تجاوزت قيمة كل منها مبلغاً معيناً ،  
وثانيتهما تحديد القدر الذي يجوز لكل فرد أن يرثه .

وعنده أن الميراث ينبغي أن ينظر إليه من زوايا معينة منها ميراث الزوجة والأطفال ،  
وميراث الأقارب والأصدقاء ، ومشكلة الهبات الخيرية ، والذي يعيدنا هنا ما يراه  
بشأن الزاوية الأولى ، فهو يقترح أن « ترث الزوجة الدخل المناسب للبقاء على  
العادات المقررة التي درجت عليها إبان حياة زوجها ، أو ذلك المتوسط السنوي  
من مستوى المعيشة الذي تعودت عليه خلال السنوات العشرة الأخيرة من حياته ، وبذلك  
نجنبها الانفصال عن الماضي إذ أن توقع ذلك الانفصال يجعله صعباً وأليماً . وعند  
وفاتها تنتهي مصلحتها في الميراث الذي يجب أن يؤول إلى الدولة بوصفها  
الورث العام . وفي حالة زواجها ثانية تقضى العدالة بأن يكون لها في ذلك الدخل  
التصيب الذي إذا ما أضيف إلى كسب زوجها الثاني يمكنها من بلوغ المستوى الذي  
اعتادت عليه قبل الزواج الثاني .

وما مركز الأطفال في هذا ؟ « واضح أن لهم الحق فيما يساعدهم خلال الفترة  
السابقة للنضج بما يكفل لهم أحسن تعليم ينتهون به ، إذ ينبغي أن ينزلوا إلى  
مترك الحياة دون أن يتأثروا مطلقاً ب وفاة والدم التي وقعت قبل الأوان . ولكني  
لا أرى لهم حقاً في ثروته بما يسمع لهم أن يعيشوا بعد ذلك عن طريق مجرد  
التملك » . أما إذا كان الأطفال قد جاوزوا مرحلة النضج عند وفاة والدم ففي  
هذه الحالة إما أنهم يكسبون عيشهم بأنفسهم وبذلك يندمجهم المجتمع ما يستحقون ،  
وإما أنهم عالة على أهاليهم كالبنات غير المتزوجة وهنا من العدل منعهم ما يساعدهم  
على تحقيق قدر أو فر من الرفاهية .

وبلاحظ أن هذه الفكرة بصدد ما يتبع من ناحية الميراث :

١ — تصطدم بتقاليد إجتماعية مستقرة ، وبمبادئ دينية ثابتة في كثير من البلدان .

٢ — أن ضرائب الميراث والدخل كقيلة بإزالة المخاوف التي تساور البعض .

٣ — نظام توزيع التركات على المستحقين ( على خلاف ما هو حادث في إنجلترا ) فيه ضمان آخر قوى .

٤ — النظام الاشتراكي الجديد نفسه سوف يفرض قيمه ومثله على المجتمع من حيث ضرورة كسب العيش عن طريق العمل .

ولهذه الاعتبارات أعلن الميثاق العربي في صراحة أن الاشتراكية العربية تعترف بحق الإرث .

ننتقل الآن إلى جانب لا يقل أهمية عن مبدأ الملكية العامة ونقصد به التنظيمات التي توضع لضمان حسن سير المشروعات التابعة للقطاع العام وهذا ما يعالجه لاسكى بدرجة طيبة من ناحية المبادئ أساساً . فهو يرى أنه إذا كان يتمين على الجماعة أن تمتلك أدوات الإنتاج عن طريق الدولة فلا بد أن يكون للمنتجين الحق في الاشتراك في الإدارة أي أن يكون لأفراد الحرفة نصيب في خلق الظروف اللازمة لمزاوتها ، بمعنى أن يعاونوا في تحديد الأجور وساعات العمل والأحوال الصحية في المصانع وطبيعة العمل الخاص الذي يؤديه كل منهم ، والناس الذين يعملون معهم أو في ظل رقابتهم ، وبعبارة واحدة يجب أن يكونوا أحراراً في أن يجمعوا من حرفتهم وظيفته فمالة بالطريقة ذاتها التي يجرى العمل وفقاً لها كما في حالة الطبيب والمحامي . إن مستوى هذه الحرف يتوقف إلى حد غير يسير على الاستقلال الذاتي الذي يتمتع به أفرادها ، فهم يتقبلون النظام الذي يعيشون في ظله لأنهم فرضوه بأنفسهم وبهذا تصبح ذات طابع خلاق لأنها وليدة التجارب التي مروا بها . وبالمثل يجب أن يتوافر بالمصنع أو المكتب مجال الحرية مماثلة . إن

تقرير المصير ليس حقاً نقطة تمثل مجموع الطاقة ، ولكنه حق لكل طبقة ودرجة من العمال ممن يشعرون بالاختلاف فيما بينهم كما يتميز طبيب الأسنان عن المحامى .

وكذلك يقصد بالمشاركة الحق فى إبداء الرأى بصدد سياسة الصناعة . إلا أنه يجب أن نلاحظ أن وضع السياسة الطويلة الأجل هى خلاف الإدارة اليومية .

للعمال الحق بكل تأكيد الحق فى الاستماع إلى آرائهم ، وتوضيح وجهة نظرهم ، ولكنهم لا يستطيعون رسم السياسة لأن هذه مسألة تتعلق بالذين يتحدثون باسم الجماعة . لذلك ليس لعمال المناجم مثلاً إبداء الرأى فى مقدار الإنتاج السنوى من الفحم . لهم أن يذكروا للهيئة المختصة بوضع القرارات أن عدداً معيناً من الأطنان يعتبر كبيراً بالنسبة إلى القائمين بقطع الفحم من المناجم أو أنه صغير إلى الحد الذى لا يسمح بأجور تتفق مع المستوى اللائق من المعيشة ، ولكن بالرغم من اشتراكهم على هذا النحو فى القرار الذى يتخذ فإن اتخاذ القرارات يتوقف على اعتبارات لا تمثل مصالحهم سوى جزء منها . أما الإدارة فشئ مختلف إذ بعد اتخاذ قرار بسياسة معينة فتطبيقها مجرد أسس لكل فئة من العمال ذات صلة به الحق فى تقديم المساعدة ، وهذه الأخيرة يجب أن تتناسب مع المؤهل .

ويرى لاسكى ضرورة وجود وزير لشئون الإنتاج يختص بتنسيق أعمال عدد من الوزراء يلوئنه مرتبه ويخضعون له ثم يتولى بالنيابة عن هيئة الوزارة كلها تقديم مجموعة متسقة من الأفكار إلى الجمعية التشريعية . هؤلاء الوزراء الثانويون لن يكونوا مسئولين مباشرة عن إدارة الصناعة المؤممة ، وإنما يخصص عملهم فى إبلاغ آراء الجمعية التشريعية إلى القائمين على أمر هذه الصناعة ثم تلقى التقارير التى تتضمن ما يعنى للآخرين من آراء ومقترحات بشأن الوسائل الكفيلة بالتطبيق العملى لهذه الآراء . وهذا يؤدى إلى النقد والاقتراح وأحياناً الاعتراض . وتعاون هؤلاء الوزراء لجان تشريعية كل منها تمكنهم من تقديم المشورة للهيئة التشريعية

يصدد مشكلات الصناعة — وبكامة واحدة نقول إنهم لن يمارسوا الإدارة بل الرقابة التي يستمدونها من السياسة التي تقرها الجمعية التشريعية ذاتها ، ومعرفةهم بالطريقة التي يتم بها تحقيق الأغراض المتوخاة يستمدونها من الخبراء في الأقسام المختلفة والذين يقضون الوقت في إعداد الإحصائيات عن التكلفة والإنتاج ، ومراجعة الحسابات ، واستخلاص النتائج من عمليات التفتيش ، وبيان الأبحاث الجارية للكشف عن إمكانيات جديدة توضع في خدمة الإدارة .

هنا تلشأ مسألتان من الأهمية بالدرجة الأولى . هل توفر مثل هذه الرقابة ضماناً كافياً بأن مصالح الدولة مصنونة في إدارة الخدمة التي توفرها الصناعة ؟ ليس من سبب يحول دون أن يكون الأمر كذلك إذ السلطان النهائي في رسم السياسة الصناعية هو للجمعية التشريعية التي لها القدرة على مراقبة المبادئ التي يقوم عليها توجيه السياسة على نحو أكمل ، فضلاً عن القدرة على انتقاد وتنفيذ تلك المبادئ .

ونعمة مسألة أكثر تعقيداً . إذا كانت الرقابة النهائية تقع خارج دائرة الصناعة المؤمنة فهل يتحقق الحكم الذاتي على نحو فعال للنتج . إذا كان المراد بالحكم الذاتي في الصناعة الإشراف التام والمطلق من جانب المنتجين على جميع العمليات وعلى السياسة التي تتوقف عليها هذه العمليات فإنه يصبح مستحيلاً فعلاً . يمكن إن نسمح لنقابة تتولى أمر البريد أن تشير على الدولة بالأجر الذي تتقاضاه مقابل تسليم الخطابات ، ولكن ليس في وسعنا أن نسمح لها بتحديد الثمن . نستطيع أن نتيح لها الفرصة للدفاع عن رأيها ، ولكن وجهة النظر الخارجية ضرورية من أجل كل من يعنيه أمر هذه الخدمة . ويمكن السماح للمدنيين باقتراح ما يمدونه باختبارات واجبة للراغبين في الاندراج في سلك نقابة التمدين ولكن يجب أن تحتفظ للدولة بحق مراجعة هذه الاختبارات .

ثم ينتقل السكاتب إلى تنظيمات الإدارة ، فيرى أن يكون على رأس كل صناعة ذات طابع قومي هيئة إدارية لها السلطة لتنفيذ السياسة العليا المقررة . وهذه الهيئة يجب أن تكون صغيرة العدد حتى تتوافر لها الكفاية الحقيقية .

ويجب أن تتمثل فيها ثلاثة أنواع مختلفة من المصالح المشتركة في الصناعة بمعنى أن تضم ممثلين لجانب الإدارة بما فيها الناحية الفنية ، والمهن المختلفة من يدوية وكتابية ، والجمهور وبخاصة في حالة الصناعات التي تقتصر بتوفير الخدمات. أما كيفية اختيار الأعضاء فمسألة يمكن أن تقف إلى حد كبير على طبيعة الصناعة وتنوع الحرف المكونة لها .

ومهام الهيئة الإدارية واضحة بذاتها على الأقل من ناحية المبدأ ، عليها تنفيذ السياسة العامة التي تضعها الجمعية التشريعية ، وتفسير خطوطها الرئيسية والتفكير فيما تضمنته من مسائل ، وتنسيق العمل الذي تضطلع به المناطق التي سيمتحن توزيع الصناعة عليها وبذلك تقوم بدور هيئة استشارية لهذه المناطق فتبحث مشكلاتها وتلتقد عملياتها وتبدي لها المقترحات وتطالب إليها إجراء التجارب إما على النطاق المحلي أو القوي . وواضح أيضاً أنه يجب أن ينامط بالهيئة ثلاث مهام جوهرية ، فعليها أولاً مراقبة الجانب الإحصائي من الصناعة أي التقديرات والحسابات والمراجعة وهذا أمر ضروري حتى يتسنى تقدير التكلفة وتحديد الأسعار واتخاذ القرارات اللازمة في المسائل المالية الأخرى كتسكين احتياطي وتدبير رأس مال جديد وهكذا . وعن طريقها تتعدد العلاقات مع الصناعات الأخرى ، ويقصد بهذا كله المنادى العامة وليس التفصيلات . وعليها ثانياً إيجاد نظام للتفتيش على المناطق ، فإذا حدث مثلاً نقص في الإنتاج الكلي أمكنها تفسير سببه ، وحيث تسوء العلاقة بين الإدارة والعمال يجب أن تتوافر لديها دراسة مستقلة عن الظروف المحيطة بهذه الظاهرة . وأخيراً يجب عليها الإحتفاظ بجهاز مستقل للأبحاث فينقل إلى المناطق المستحدث من الأساليب ، ونتائج تجارب الدول الأجنبية ، وإمكانيات استخدام آلات جديدة وما إلى ذلك . ويجب نشر الفتاوى الرئيسية لعملياتها . وعليها أن تعقد المؤتمرات من لجان المناطق واللجان المهنية في الصناعة مرة كل سنة أو أكثر إذا تيسر الأمر . وفي هذه المؤتمرات يجري تبادل الإنتقادات والتوصيات والآراء بحرية .

إن الهيئة الإدارية عامل في تنسيق الإدارة أكثر منه في الإضطلاع بها

مباشرة لأن الخدمة المركزية التي يسودها التوحيد التام لا تسمح بال مرونة وإظهار الابتكار خارج نطاق الهيئة، والنتيجة الحتمية لمثل هذه السياسة وجود البيروقراطية في أسوأ مظاهرها فترتبك العمل بالمصنع والمنجم بسبب قواعد تجعل من الصعب عليهما مواجهة الظروف الخاصة التي لا بد من الإصطدام بها .

ووظائف اللجان الإقليمية مشابهة لوظائف الهيئة الإدارية وإن تكن في حدود أضيق : فسوف تكون مسئولة عن إدارة الصناعة بالمنطقة وتقولى على الفور تنفيذ السياسة القومية بال مرونة التي تتطلبها الظروف الإقليمية الخاصة ، ولكن لا ينبغي تخويلها الرقابة على الأجور الأساسية وساعات العمل الأساسية لأنها مسائل ذات سيطرة قومية وتتطلب بحكم طبيعتها وحدة المبدأ .

وللجنة الإقليمية حق تعيين مديري المصانع والمناجم بالمنطقة على أن يحاط الاختيار بضمانتين هما إتاحة الفرصة أمام جميع ذوى المؤهلات للتنافس على الوظيفة وإبلاغ الاختيار إلى قسم المستخدمين بالهيئة الإدارية الذى ليس له أن يرفض التعيين إلا بسبب عدم توافر المؤهل المناسب .

ويلى اللجان الإقليمية اللجان والمصانع الفردية ، وهنأمران واضحيان بشأن تكوين كل منها . لا بد من مدير مسئول مباشر عن سير العمل، وتنظيم العلاقة بينه وبين العمال عن طريق « لجنة المصنع »، إذ ليس ثمة بديل ممكن عن المسؤولية الفردية التي يمثلها إشراف شخص واحد على كل وحدة فى الإنتاج ، أى لا مفر من وجود عقل واحد يدير وسائل تنفيذ القرارات ويتحمل المسؤولية عن النتائج الناجمة عن ذلك . هذه اللجان أقوى أثرأ فى حالة الاعتراض على تصرف يراد إجراؤه أو فى وضع الخطوط العامة لسياسة معلومة ، منها فى إدارة العمليات ذاتها إذ العامل الرئيسى فى الأخيرة شخص طبيعى له الحرية فى شق طريقه صوب الغاية المرسومة له . قد تحيط به قيود يخضع لها جهده ونشاطه ولكن من المؤكد أن المصنع مآله الإخفاق إذا لم تكن المسؤولية عن إدارته واحدة ومركزة فى شخص معين .



وتقع وظائف لجان المصانع في اتجاهين ، فهي تناقش إدارة المصانع بشأن الشكاوى اليومية التي لا بد أن تنشأ في كل إدارة ، كسوء المعاملة والعمل المرهق بصورة غير عادية وعدم سلامة العمل بالمصنع والتأخير الفاجم من أساليب فنية . وعلى هذه اللجان أن تقدم إلى الإدارة مقترحاتها لتحسين العمل بالمصنع أو تنظيمه .

تبقى بعد ذلك مشكلة الحصول على الموظفين والعمال وأساليب التمييز والفصل أو بعبارة أخرى النظام كله في الصناعة المؤممة .

الواضح أنه يجب شغل الوظائف الشاغرة بطريق الإعلان عنها ، وأن تتوافر المؤهلات اللازمة للمنصب فيمن يقع الاختيار عليهم لأن المهنة التي يفتخرون إليها تحدد نوع المؤهل .

### الإشتراكيون المحدثون والملكية العامة

من الإنجازات الحاسمة التي تمت على أيدي حزب العمال البريطانى بعد وصوله إلى الحكم في أعقاب الانتخابات النيابية العامة في سنة ١٩٤٥ تأميم بنك إنجلترا ، وصناعة الفحم ، والسكك الحديدية ، وذلك كخطوة في سبيل تطبيق فلسفة النظام الإشتراكي التي اعتنقتها الحركة المالية المنظمة في هذا البلد . ولكن تناقص الأغلبية التي منحت أصواتها للحزب في الانتخابات الثانية ، والمارضة التي وضعت بالنسبة إلى مشروع تأميم صناعة الصلب ، وإقصاء العمال عن الحكم — كل ذلك حمل قادة العمال ومفكرهم على إعادة النظر في موقفهم .

وزاد من خطورة الأمر ما أسفرت عنه الانتخابات الفرعية المتتالية التي أجريت خلال عام ١٩٦٢ حيث بدا نوع من الاتجاه ناحية حزب الأحرار حتى قيل إنه لو سار هذا الاتجاه في مجراه بنير عائق فقد يصبح الأحرار قوة مرجحة في مجلس العموم في المستقبل . ويظهر أن الكثيرين ممن مالوا إليهم يفتخرون إلى طبقة اجتماعية جديدة فضجت وبلغت السن التي تؤهلها للاقتراع في ظروف ما بعد الحرب .

هذه الطبقة الوسطى الناشئة ، من أرباب المتاجر والمهن والحرف وموظفي الدولة والمؤسسات ، لها آمال في التقدم الذي يتيح لها حياة لاثقة ، ولكنها تنفر من المحافظين الذين تنظر إليهم بوصفهم الممثل للمصالح الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة ، كما لا تؤمن بما يدعو إليه العمال من التأميم الشامل لأدوات الإنتاج ، ذلك أن كلتا السياستين توصدان الباب أمام هذه الطبقة الوسطى الحديثة .

على ضوء هذه الاعتبارات نشب جدل عنيف في داخل حزب العمال ، والاشتراكيين البريطانيين بوجه عام ، حول أفضل سياسة ينبغي إتباعها قبل حلول موعد الانتخابات القادمة التي كان مقدراً أن تجرى في عام ١٩٦٤ ، حتى يتسنى للحزب أن يجتذب أكبر نسبة من الأصوات « المعائمة » والتي ينتمي جزء كبير منها إلى هذه الطبقة الناشئة التي لم ترتبط بحزب من الأحزاب القائمة إرتباطاً أيديولوجياً كافياً ، وهذه الأصوات المعائمة أثبتت التجارب أنها تلعب دوراً مرجحاً قوى الشأن في الانتخابات البريطانية .

وانصب الجدل أساساً على المادة الرابعة من برنامج الحزب والتي تنص على أن هدفه : أي هدف الإشتراكية البريطانية ، تأميم جميع وسائل الإنتاج ، وأعلن ذوو النظرة الواقعية من القادة والمفكرين ، والذين يضمون الانتخابات في المحل الأول من اعتبارهم ، أنه لا جدوى من التشبث بنص وضع أن البلاد بوجه عام لا توافق عليه ، على الأقل في المرحلة الحاضرة من التطور ، وأنه حتى لو كان ذلك هو الهدف الإشتراكي إلا أنه هدف يتصل بالأجل الطويل وتحقيقه رهن بالظروف وما يجتهد منها في المستقبل . فهذا الجود الذي يصر على إلزامه بعض زعماء العمال سوف يظل سبباً في إقصائهم عن الحكم فترة أخرى قد تطول ، وفي هذه الحالة يدب اليأس في نفوس أنصارهم ويسرى الاعتقاد بأن الإشتراكية مذهب غير عملي ، مما قد يؤدي في نهاية الأمر إلى إضعاف الحزب بصورة خطيرة وبالتالي السياسة التي يدافع عنها .

وقالوا أيضاً إن التأميم ليس بغاية نهائية في ذاته ولكنه في الواقع وسيلة من بين وسائل عدة لتحقيق غاية أسمى تتمثل في الكفاية والعدل . بل إن فريقاً آخر لم يعد يرى الأخذ بأسلوب التأميم عن طريق التشريع على غرار ما حدث

حالة بذلك إنجلترا وصناعة الفحم والسكك الحديدية ، ويعتقد أن في الإمكان الوصول إلى القدر السليم الواجب من الملكية العامة بالتدريج وبطرق متعددة ، ويمتقد المراقبون أن الحركة العنيفة التي نشبت داخل الحزب الاشتراكي البريطاني أسفرت عن نبذه من الناحية العملية فكرة تأمين وسائل الإنتاج ، وهم ينسبون بعض التحول الذي حدث خلال عام ١٩٦٢ لصالح العمال على حساب المحافظين ، كما كشفت عنه جميع الانتخابات الفرعية التي تمت ، إلى هذا الاتجاه العمالي الجديد إلى جانب إعتبارات أخرى بطبيعة الحال كاللحل من حكم المحافظين والخلاف بشأن انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة ، وغير ذلك .

وإمل الكاتب دو جلاس جاي يمثل هذا الجناح الجديد من فريق الاشتراكيين البريطانيين المحدثين . إن الرجل يؤمن بأهمية الملكية العامة والدور الذي تضطلع به لأنها تزيد من ثراء الجماعة كلما مرت السنوات ، ولكنه يؤمن بالمثل الروماني القديم من أن جميع الطرق تؤدي إلى روما ، فهو يقترح أن تستحوذ الدولة تدريجياً على نصيب من أسهم الشركات التي لها أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد القومي ومن وجهة نظر مصلحة الجماعة . وما من شك أن إخراج الفكرة إلى حيز التنفيذ يتطلب تدبير الأموال اللازمة ، ولكن جاي لا يوافق على تدبيرها عن طريق الميزانية لأن هذا في نظره يلقى عيباً ، ومن هنا يرى أن تعتمد الدولة على اقتضاء الضرائب على الدخل والتركات بأن يسلم إليها الممولون أسهماً بقيمة الضرائب المستحقة عليهم ، بل إنه ليذهب إلى المطالبة بفرض ضريبة على رأس المال تؤخذ على صورة أسهم . وإذا أطردت العملية فسوف تؤدي في نهاية الأمر إلى أن تصبح للجماعة ، ممثلة في الدولة ، مصلحة كبيرة تمكنها من الإشراف على النشاط الاقتصادي ، وتوجيهه الوجهة التي تدعو إليها المصلحة العامة ، ومن استغلال الأرباح الفاجئة منها في توفير مزيد من الخدمات . وميزة الأخذ بهذا الاقتراح — حسب رأي صاحبه — أنه لا يصطدم بأية عقبات إقتصادية أو مالية أو أخلاقية .

وثمة طريقة أخرى تستطيع بها الدولة أن تصبح ذات مصلحة مباشرة في المشروعات . فيحدث كثيراً أن تنشأ ببعض الشركات حاجة إلى رأس مال جديد

لا تستطيع الحصول عايله من للساهمين فيها أو عن طريق الا ككتاب العام ، وكذلك قد تفكر بعض المشروعات في القيام بنشاط جديد أو في إعادة تنظيمها ، وفي كاتا الحالتين يقتضى الأمر الحصول على رأس مال جديد بمقادير كبيرة وإكثافها تعجز عن تديره . وغالباً ما تلجأ أمثال هذه المؤسسات إلى الحكومة طالبة مساعدة بها بأسلوب المنح المباشر الصريح أو بتزويدها بقروض تسدد على آجال طويلة . « فيما بين عامى ١٩٥٧ ، ١٩٦١ منحت شركة كو كفيل قرضاً قدره ٥٠ مليون جنيه لإنشاء مصنع جديد للصاب في هاذرول ، ٣٠ مليوناً أعطيت أو أقرضت لصناعة القطن من أجل تجديد معداتها وترشيد أساليبها ، ومنحت شركة كونارد أو أقرضت ١٨ مليوناً لإنشاء سفينة جديدة من عابرات المحيط الأطلسى ، وأعطى مبلغ قدره ١٦ مليوناً على هيئة منحة أو قرض لشركات صناعة السيارات لإنشاء مصانع جديدة ، وأقرضت شركات البناء ٥٠ مليوناً بقصد تقديم القروض لشراء البيوت . وفضلاً عن هذا دفعت الدولة من الأموال العامة سنوياً مبلغاً أقرب إلى ١٥٠ مليون جنيه منه إلى ١٠٠ مليون إلى شركات الطيران خلال السنوات الماضية من أجل أغراض البحث والتنمية والتي تنصب أساساً على الأعمال المتصلة بالدفاع أو ما هو شبيه بذلك <sup>(١)</sup> . »

هذه كلها مبالغ كبيرة قدمتها الدولة من الأموال العامة أى قدمها دافع الضرائب ، ومنحت أو أقرضت لمشروعات تتطلبها مصلحة البلاد وتتمشى مع السياسة العامة المقررة . ولكن « فى كثير من الحالات ، كما هو الشأن بالنسبة إلى القرض الذى قدم إلى شركة كونارد ، وشركات الصناعة القطنية لتجديد المعدات ، فإن فى الإمكان تماماً أن تتحقق أرباح كبيرة من الأصول الجديدة التى يجرى إنشاؤها . وفى هذه الظروف وسوف تصبح أكثر شيوعاً فى المستقبل ، يقتضى العدل بأن يحصل دافع الضرائب على مصلحة هذه المشروعات . فإذا نجحت حصل على جزائه ، وإذا لم تنجح فلن يتعرض للارتباك بسبب قرض ذى فائدة ثابتة لا يستطيع سداده <sup>(٢)</sup> . »

Douglas Jay: Socialism in Modern Society, pp. 280—281(١)

(٢) شرحه ، ص ٢٨١

ولإخراج هذا الاقتراح إلى حيز التنفيذ يدعو جاي إلى إنشاء « هيئة تمويل قومية National Finance Corporation تقدم المال للصناعة وتقتنى الأسهم كما تفعل المؤسسات الخاصة المائلة والموجودة في بريطانيا في الوقت الحاضر ولكنها تختلف عن الأخيرة من حيث أن الخزانة العامة هي مصدر مالها وهذه الهيئة تعمل تحت إشراف وزارة الخزانة وبالتعاون مع بنك إنجلترا وهذه المؤسسة المقترحة مزايًا عدة منها :

- ١ - تقديم المال إلى الشركات مقابل حصة معينة من الأسهم .
- ٢ - تقديم القروض للشركات الخاصة أو المؤسسات العامة لتمكينها من تحقيق أغراضها التي تدخل في نطاق السياسة العامة .
- ٣ - إقتناء وإدارة الأسهم التي تحصل عليها الخزانة مقابل ضرائب الميراث والدخل .
- ٤ - إنشاء المشروعات الصناعية الجديدة .

ويشير الكاتب المشار إليه إلى أن مقترحاته الخاصة بحصول الحكومة على حصة في المشروعات لا بد وأن تثار ضدها الاعتراضات ، كما يقال إن هذه المساهمة نوع من الضريبة غير المباشرة بصورة مستترة ، وأن الحكومة سوف تفرط في الكثير من المشاكل المتصلة بالإشراف على الصناعة ، وإنها قد تخسر إذا هبطت قيمة الأسهم أو قد ترفع أسعار الأسهم بشدة إذا دخلت مشتريه في بورصة الأوراق المالية ، وإنه قد لا تكون لها السيطرة الكافية إذا كانت لا تملك إلا أقلية رأس المال . ولكنه لا يقيم وزناً لأمثال هذه الاعتراضات وفي اعتقادنا أنها حجج قديمة سبق الأداء بها . ففما يتعلق بموضوع مشكلات الإشراف يجب أن نفرق دائماً بين الملكية والإدارة ، أما أن الأسهم سوف تنخفض قيمتها فهذا نلاحظ أن الدولة لن تباع حصصها لأن اقتناءها جزء من سياسة عامة وهدف بعيد ، وارتفاع الأسعار في البورصة لا يحتمل لأن السلطات المسئولة عن الشراء سوف تلتزم جانب الحذر الشديد حتى لا تشيع الاضطراب في السوق .

« ولكن المشاركة في الملكية أبعد من أن تكون الصورة الوحيدة التي تتخذها الملكية العامة أو حتى الاستثمار العام ، مما ينبغي أن تشير عليه حكومة اشتراكية نشيطة . إن جوهر الاستراتيجية الناجحة في السير قدماً بمبدأ الملكية العامة ، يجب أن يكون التنوع ، أي اتخاذ أشكال مختلفة تناسب الظروف المختلفة » (١) .  
وتتسماً مع استراتيجية التنوع هذه يقترح الرجل أن تقوم الدولة أو السلطات البلدية والحماية ببناء المصانع وغير ذلك من المنشآت الصناعية والتجارية ، ثم تؤجرها للمشروعات الخاصة ، بوصف ذلك الإجراء جزءاً من سياسة توفير العمالة ؛ ويقول جاي عن هذه السياسة إن لها جميع مزايا الملكية العامة والمشروع العام دون مساوئها ، ولا شك عندنا كذلك أن هذه الطريقة تساعد على النهوض بالمناطق المتخلفة من البلد لأن قيام الدولة بتوفير المبانى اللازمة يخفف العبء الذي لا بد منه لإنشاء المصانع والمشروعات التي يتطلبها النهوض بهذه الجهات .

وكذلك من وسائل دعم وتنمية الملكية العامة أى ملكية الجماعة أن تقوم الدولة نفسها بإنشاء المشروعات ذات الأهمية أو التي يمجز عنها رأس المال الخاص أو ينصرف عن المفامرة فيها إما لقلة مائدته من جزاء أو لطول المدة التي لا بد من انتصائها قبل أن تكون هذه المشروعات قادرة على أن تدر الربح المفقظ ، وقد تضطر إلى الأخذ بهذا الأسلوب إذا كانت المدخرات قاصرة عن الوفاء بمطالب سياسة التوسع .

ومن نواحي استراتيجية التنوع المشروعات التعاونية . ويقول جاي عن الحركة التعاونية ، مشيراً إلى وضعها وظروفها في بريطانيا :

« إن قيمتها الاجتماعية لم تلق أبداً الإدراك الكامل حتى من جانب الكثيرين من الإشتراكيين . إنها قوة اجتماعية وسياسية تدافع عن المستهلك في مجتمع مصالح المتعجبين فيه قوية وعلى درجة عالية من التنظيم . إلا أنها صورة من التنظيم تناسب الإنتاج أو التوزيع على حد سواء : وفوق كل شيء ، فهي إذ

(١) المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .

تجمع المدخرات الصغيرة ، وتؤدي فائدة صغيرة عن رأس المال ، وتعيد جزءاً مما هو ربح في العادة — أي العائد عن رأس المال — إلى المستهلك ، فإن الحركة التعاونية تميل بشكل واضح إلى إعادة توزيع الدخل والملكية لصالح الطبقات الأقل ثراء ، وبذلك تميل إلى تنمية العدل الاجتماعي ، وتصحيح القوى المادية للمجتمع في السوق الحرة<sup>(١)</sup>. ثم يقول في موضع آخر « من النفاق أن تقرر أن أعباء غير عادلة على الحركة التعاونية ثم نقول إنه لما كانت لم تنتشر بالقدر الواجب فهي لا تستطيع أن تنمو بحيث تصبح شكلاً كبيراً من أشكال الملكية العامة في المستقبل » .

وإذن فالنظام التعاوني بنوعيه الاستهلاكي والإنتاجي ، يستطيع إذا دعم أن يلعب دوراً واضحاً في تحقيق مبدأ الملكية الاجتماعية ، وفي هذا يتفق جاي أو الإشتراكيون البريطانيون المحدثون ، مع الرأي الذي أبداه هارولد لاسكي والذي أوردناه في القسم السابق .

ولهذا يطمئن على النولة — في رأي هؤلاء الإشتراكيين — تقديم مختلف ألوان المعونة إلى الجماعات التعاونية ، فتوفر لها الأموال اللازمة بأن تقرضها بفائدة مخفضة ، وأن تخفف عنها الأعباء الضريبية إن وجدت ، وأن تعمل على نشر الوعي التعاوني لأن التعاون فلسفة تنم عن ارتقاء حضاري وازدياد قوة الإدراك بالتضامن من أجل الخير المشترك .

---

(١) المصدر السابق ؛ من ٢٨٨ — ٢٨٩



## الفصل الحادي عشر

### مفاهيم أفريقية للاشتراكية

#### البحث عن مذهب :

من أبرز الظواهر التي<sup>1</sup> يتميز بها عالمنا المعاصر ظهور الاشتراكية في البلاد المتخلفة بآسيا وأفريقيا ، رغم أن الاستراتيجية الماركسية تؤكد أن الثورة البروليتارية التي ستكون بشيراً بقيام الشيوعية ، سوف تحدث أولاً في البلاد التي وصلت إلى درجة عالية من التطور في أوروبا وأمريكا ، والتي تتوفر فيها المقومات الضرورية والإقتصادية والاجتماعية فضلاً عن طبقة عاملة صناعية متعلمة ومثقفة نبى الاشتراكية ، ولم يتصور ماركس لحظة أبدأ أن شعوب المستعمرات سوف تكون أكثر ثورية من العمال البيض بأوروبا .

وإذا كانت هذه الإشتراكيات الجديدة لم تتطور حسب النمط الماركسي ، فإن ذلك يؤكد تفردها وذاتيتها الخاصة بها .

والواقع أنه لا يمكن فهم الإشتراكية الأفريقية بصفة خاصة دون الإلمام بصفة عدم الانحياز التي تنقسم بها والتي يمكن اعتبارها جزءاً من بحث أفريقيا الأوسع نطاقاً عن شخصية خاصة بها ، ولكن الأهم من ذلك أنها نتيجة للتكيف العملي لاحتياجات الموقف المحلي في أفريقيا . إن ماركس يوضع موضع التقدير بسبب إنسانية مشاعره — لأنها تتفق مع إحساس الأفريقي بوضع الحرمان الذي يعانيه — وبسبب الحمية الثورية والتنظيم السياسي اللذين خلفهما لتلاميذه ، والتي تتلائم مع مفهوم الأفريقيين للمتطلبات الثورية الخاصة بهم .

أما نظريات ماركس الإقتصادية المتعلقة بملكية الممتلكات ومقتضيات الثورة الاشتراكية فإما أنها تطرح جانباً باعتبارها غير ذات موضوع أو تستخدم جزئياتها وبطريقة عملية . والواقع أنه ليس هناك شعور بالتقديس لأي مذهب معين

أو إذعان لما عليه أى مبدأ ، ومن هنا قيل إن قصر مجال الاختيار على نظامين فقط ، هما الشيوعية والرأسمالية أمر لا لزوم له ويُعترض عليه . وحقيقة الأمر أن الاحتمال ضئيل للغاية فى اتباع أى منهما فى صورته الخالصة . فالاتجاه السائد فى أفريقيا يعيل لاتخاذ موقف عملي ينبذ غير المناسب ويحتضن أفضل ما فى كل من النظامين .

ويرجع السبب فى تبني الاشتراكية إلى ارتباط هذا المفهوم بالعدولية والتجديد . ويرغم ذلك فإن محاولة تمييز الاشتراكية الأفريقية عن نوعها العام لا يمكن فهمها إلا على أنها مظهر آخر من مظاهر البحث عن مفاهيم أصيلة والشك العام الذى يبديه الأفريقيون تجاه الصيغ التى لا تضع الأوضاع الأفريقية فى الاعتبار . لا يمكن تبني حلول أجنبية وفرضها على الواقع الأفريقى .

### موقف أفريقيا من الماركسية :

فما هو هذا الواقع ؟ إنه يتمثل أولاً وقبل كل شيء فى أن مشكلة أفريقيا هى تصفية الاستعمار الاقتصادى أساساً ، كما أن الموقف الأفريقى من الاشتراكية تغلب عليه صفة التدخل المباشر من جانب الرأسمالية التى تتميز بها المميطات التاريخية والطبقية فى أفريقيا بصفة خاصة . ويتميز الواقع الأفريقى ثانياً بعدم وجود طبقات اجتماعية ثابتة . فقد تضمن تحقيق الاشتراكية فى ظل الأوضاع الأوربية تعبئة المدمين ضد من كانوا يسيطرون على وسائل الإنتاج ، وأوجب هذا خلق صفوة طليعية واللجوء إلى العنف . ولكن الموقف يختلف فى أفريقيا . فطالما لا وجود لصراع طبقي فيها فإن الاشتراكية الأفريقية سوف تتحقق تدريجياً وبطريقة سلمية ، بل ويمكن تحقيقها حتى بدون وجود حزب شيوعى حيث أنه يجرى تنظيم الشعب بأسره لاطبقة معينة .

ويتضمن البحث عن الاشتراكية الأفريقية عند البعض نبذ الماركسية الكلاسيكية . فمن الواضح أن الاشتراكية لم يعد من الممكن أن تكون

اشتراكية ماركس وإنجلز والتي وضع تصميمها في القرن التاسع عشر طبقاً للحقائق وأساليب أوربية ، أما الآن فلا بد لها من أن تضع الحقائق الأفريقية في الاعتبار ، ويؤكد هذا بصفة خاصة أن ماركس وإنجلز لم يكونا من المفاهمين للاستعمار ، فقد دافع إنجلز عن الرق الكلاسيكي كما أيد ماركس الاستعمار البريطاني للهند .

وقد انتقد الاشتراكيون الأفريقيون الشيوعية على الأسس التالية :

١ — أن العداء الطبقي الذي يكن في جوهر الشيوعية ليس له مفهوم في المجتمع غير الطبقي السابق للمجتمع الرأسمالي .

٢ — الشيوعية هي اشتراكية الجبر على الطاعة .

٣ — بعض الاقتراضات الشيوعية غير واقعية وخيالية .

٤ — الشيوعية لا تقبل الملكية الخاصة بصفة مبدئية .

٥ — لا يمكن إثبات نظرية كمية العمل في تفسير القيمة .

٦ — تتضمن الشيوعية الفكرة القائلة بأن الغاية تبرر الوسيلة .

أما الاشتراكية الأوربية فترتبط بالضرورة مع تاريخ الاقتصاد الأوربي ، فقد بدأت كرد فعل أو ثورة من جانب الطبقات العاملة ونخبة المثقفين منهم ضد مساويء ومظالم النظام الرأسمالي الذي اتبعوه عند لحظة الثورة الصناعية ، كما كانت ثورة ضد الكنيسة وقادتها الذين كانوا يعطفون على الطبقة الغنية المستغلة .

وترتبط الاشتراكية الأوربية في شكلها المتطرف أي الماركسية بدكتاتورية الطبقة الواحدة كما ترتبط أيضاً بتأميم الصناعة الخاصة . وسواء تحققت الثورة بطريقة العنف أو بالوسائل الدستورية فهي دائماً نتيجة فشل أو غيره أو كره أو نزاع طبقي أو تأثير .

الاشتراكية الأفريقية أسم الطريق الأفريقي إلى الاشتراكية :

وإزاء هذا التمرد الأفريقي على الماركسية هب نفر من الكتاب الماركسيين

يحاولون إقامة جسور بين الاشتراكية الأفريقية والماركسية ويقولون إن ليس ثمة صراع حقيقى بينهما طالما الماركسية نفسها تقدم العمل على النظرية كما يتضح من التعريف البسيط المشهور الذى صدمه لينين : « الماركسية ليست عقيدة جامدة ولكنها دليل للعمل » .

ويقول بوتيتخين مدير المعهد الأفريقى بموسكو إن تعاليم ماركس لا توحى بأن على كل بلد وكل شعب أن يمر بجميع مراحل التطور : الرق — الإقطاع — الرأسمالية ، وإن شعوباً كثيرة بأوروبا لم تمر بتجربة أسلوب الإنتاج القاسم على امتلاك العبيد ، ولكنها انتقلت من الشيوعية البدائية إلى الإقطاع كما أن الشعوب التى تقطن أقصى شمال الاتحاد السوفيتى تعيش فى أحوال اشتراكية دون أن تعرف نظم الرق أو الإقطاع أو الرأسمالية .

والواقع أن ماركس وإنجلز كانا يعتقدان أن هناك تماقياً محدداً للنظم الاجتماعية الاقتصادية ، وأن من المستحيل مثلاً أن يأتى المجتمع الإقطاعى فى أعقاب الرأسمالية . ولكنهما لم يكتبيا فى أى موضع أن جميع الشعوب يجب حتماً أن تمر فى جميع مراحل التطور التاريخى ، وعلى العكس من ذلك كانا يدركان أن شعوباً وبلاداً معينة يمكن أن تتخطى بعض هذه المراحل . ليس ثمة نظرية منفصلة فى مؤلفات ماركس وإنجلز عن التطور غير الرأسمالى ، أى عن انتقال الشعوب المتأخرة إلى الاشتراكية متخطية المرحلة الرأسمالية ، ذلك أن الظروف اللازمة لهذا لم يكن لها وجود فى حياتهما ، وكان لينين وخلفاؤه المسئولين عن ابتداء مثل هذه النظرية .

والواضح من التاريخ أن استغلال الإنسان بدأ بنشأة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج حين تكونت فى المجتمع طائفة من الناس لا تملك أية وسائل للإنتاج ، وبذلك اضطرت إلى أن تعمل عند من يملكونها .

وتمتد الماركسية أن الشرط الحاسم لإلغاء استغلال الإنسان للإنسان يتم بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وجعلها ملكية اجتماعية .

لكن ينبغي التأكيد بأن المقصود ليس الملكية الاجتماعية لكل نوع من الملكية الخاصة ، وإنما هو مقصور على ملكية وسائل الإنتاج . وعلى هذا الأساس وحده يكون في الامكان إقامة نظام اشتراكي في الإنتاج الاجتماعي ، يستبعد كل إمكانية لاستغلال الإنسان على أيدي إنسان آخر .

ويتساءل بوتسكين عن مضمون الاشتراكية الأفريقية ، ويرى أنه لا وجود لنظرية واحدة كاملة لهذا المفهوم ، فكل فرد من دعاة الاشتراكية الأفريقية أفكاره بشأنها ، ولكنهم جميعاً بينهم رغبة مشتركة هي إلغاء استغلال الإنسان للإنسان . وهذا هو بالضبط المضمون الرئيسي للاشتراكية العلمية وبذلك — وفي هذه النقطة وهي النقطة الرئيسية — لا وجود لتباين الآراء بين دعاة الاشتراكية الماركسية وأنصار الاشتراكية الأفريقية . ولكن الاختلاف يبدأ حول كيف يمكن تحقيق هذا الهدف النبيل العظيم .

### العوامل التي تساعد على قيام الاشتراكية :

وإذا كان في إمكان أفريقيا من الناحية النظرية — أن تنتقل مباشرة إلى الاشتراكية والرغبة في هذا متوافرة ، فهل الظروف الموضوعية موجودة . إن هذه الظروف تتمثل فيما يأتي :

(١) وجود النظام الاشتراكي العالمي : الذي يقل أيدي الدول الامبريالية ويحول بينها وبين اتخاذ تدابير متطرفة لمنع مستعمراتها السابقة وأشباهاها من السير في الطريق الاشتراكي والقضاء على استقلالها السياسي .

ومن جهة أخرى تقدم البلاد الاشتراكية كل معونة للبلاد التي حررت نفسها من الاستعمار ، وهذه المعونة ترغم الدول الإمبريالية على أن تكون أشد رفقاً في معونتها وقروضها لهذه الدول — كما أنها تساعد على تجميع الفروع من

الاقتصاد التي هي أفضل ضمان للاستقلال الاقتصادي الذي هو الشرط الرئيسي لدعم السيادة الوطنية .

(ب) **مات المجتمع الإفريقي** : إن المظهر المميز للإنيان الاجتماعي عند الشعوب في بلاد أفريقيا الاستوائية هو عدم وجود تقسيمات طبقية محدودة بشكل واضح ، كما أن تكون الطبقات المعادية لا يزال ناقصاً ، فليست هناك طبقة من كبار ملاك الأرض تستغل جمهوراً من الفلاحين يعيشون في حالة تبعية لها ، وإن كانت إثيوبيا وأوغندا والأقاليم الشمالية من نيجيريا والكاميرون تعتبر استثناءات من هذه القاعدة . كذلك لا وجود لبورجوازية وطنية بوصفها طبقة قائمة بذاتها . حقيقة هناك صور من الاستغلال شبه إقطاعية ، وصور إقطاعية من النظام الأبوي ، وهناك عناصر رأسمالية تستغل العامل الأجير ، ولكن لا وجود لطبقة - العاملة من البورجوازية تواجه الطبقة العاملة .

ويشكل الفلاحون أغلبية السكان ، ويخضع هؤلاء لاستغلال وحشي من جانب الشركات الأجنبية والزارعين الأوروبيين الأثرياء وأصحاب المزارع الكبيرة . ولا يختلف حالهم من هذه الفاحية في عهد الاستقلال السياسي عما كان عليه في ظل الحكم الاستعماري .

ولا يزال عدد العمال الأحرار في أفريقيا الاستوائية صغيراً جداً بالنسبة إلى عددهم في البلاد الرأسمالية المتقدمة . ففي بريطانيا مثلاً في الخمسينات من القرن الحالي كان ٨٩٪ من مجموع السكان عمالاً أجراً ، وفي فرنسا ٦٧٪ ، وفي بلجيكا ٧١٪ . ولكن الرقم في المستعمرات الفرنسية كان أقل من ٨٪ . وحوالي ١٦٪ في تنجانيقا وساحل الذهب ( غانا ) .

وتشتغل الأغلبية الساحقة من العمال في مشروعات مملوكة للشركات الأجنبية فالذي يستغل الطبقة العاملة ليس البورجوازية الوطنية ولكنه البورجوازية الأجنبية . وفي النضال من أجل الاستقلال كونت البورجوازية الوطنية والطبقة العاملة جبهة مشتركة . ولما كانت مهام الثورة المضادة للامبريالية لم يتم إنجازها

تتماماً يعمد لهذا لا يزال الأساس قائماً للعمل المشترك في المستقبل .  
ونظراً لضعف رأس المال الوطني الخاص فإن دوره في عملية التنمية تافه جداً .  
فالشروعات الجديدة تبني إما عن طريق المال الحكومي وإما بواسطة الشركات  
الأجنبية ، ومعنى هذا أنه في المستقبل أو على الأقل في المستقبل القريب ، سوف  
لا يكون أصحاب العمل بالنسبة للطبقة العاملة الأفريقية هم المنظمون الأفريقيون  
وإما الشركات الأجنبية أو الحكومة ، وهذا يعني أيضاً أن الطبقة العاملة سوف  
تنمو بأسرع مما تنمو البورجوازية الوطنية .

وهذه الحقيقة ذات أهمية أولية بالنسبة إلى الانتقال إلى الطريق الاشتراكي  
في التطور ، من المستحيل خلق نظام اشتراكي للإنتاج الاجتماعي بدون الملكية  
الاجتماعية بصورة أو أخرى — لوسائل الإنتاج ، وهذا يتفق تماماً مع مصالح  
الطبقة العاملة لأنها الطبقة الوحيدة في المجتمع المعاصر التي لا صلة لها بالملكية  
الخاصة لوسائل الإنتاج ، كما يتفق مع مصلحة جماهير الفلاحين الأفريقيين التي  
تملك بعض وسائل إنتاج محددة للغاية ، وتتملق أساساً بقطعة أرض صغيرة ،  
ولا سبيل لخلاصها من الفقر المدقع سوى الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج عن  
طريق إنشاء المزارع التعاونية .

### تعريف الاشتراكية الأفريقية

يؤكد أكثر الكتاب الأفريقيين أن الاشتراكية الأفريقية الحديثة ليست  
إلا محاولة لاستعادة وتجديد طريقة الحياة الجماعية التي سبق أن طبقها الأجناس  
السوداء قبل قدوم الأوروبيين .

وهذا هو التعبير لإطلاق صفة « الأفريقية » على الاشتراكية الأفريقية فهي  
تعبير عن رغبة الأفريقيين في أن يجدوا أنفسهم وأن يكونوا أنفسهم وأن يحافظوا  
على أنفسهم كما أنها بلورة للنبوغ الأفريقي ، وإعلان الاستقلال الأيديولوجي .  
فالاشتراكية الأفريقية تمثل الإرادة الحازمة المتحررة للأمم الأفريقية التي



تمخلصت بصورة إيجابية من كل أشكال الاستعمار ، تخلق مجتمع من مواطنين أحرار مسئولين اجتماعياً ، وإقامة مجتمع تسوده القيم الأفريقية التقليدية للانسان الإنساني ، والوحدة القومية والمساواة الاجتماعية والديموقراطية الاقتصادية .

وقد تعترف الاشتراكية الأفريقية بأنها شكل متطرف للديموقراطية الاقتصادية ، يستهدف إقصاء الفرص التي تتهز الربح الفاحش الرأسمالي ، ولكن ليس لإقصاء المشروعات الفردية ، ويهدف كذلك لإنعاش النظام الاجتماعي والاقتصادي للتعالييد الأفريقية في ظل ظروف حديثة وهو النظام الذي كان فيه كل عامل مائكا ولم تكن ملكية أدوات الإنتاج محل احتكار من جانب السلطة السياسية المركزية أو من عدد قليل من الأفراد ، بل كانت موضع فخر كل مواطن .

وبذلك تصبح الاشتراكية الأفريقية فلسفة اجتماعية ثقافية وحضارة وطريقة للحياة قامت على إحياء التراث الأفريقي التقليدي وعلى بحث إقصاء الاستغلال والطبقية الاجتماعية بتزويد كل مواطن بحق متساو وسهل للملك في النشاط الاقتصادي والإثراء الثقافي والنضوج الروحي داخل إطار الديمقراطية السياسية . هذا هو ماتمنيه الاشتراكية الأفريقية في الوقت الحالي في بلاد أفريقيا . فهي مرسومة من أجل الاحتفاظ بقيم المجتمع وبالقيم الاجتماعية والروحية التي تجاهلتها وأهمتها الحضارة الأوروبية بسبب تأكيدها للفردية .

وهي موضوعة لأن تكون « علمية » ولكن في غير المفهوم الماركسي الشيوعي القائل بالاشتراكية العلمية وإنما بالمعنى الحقيقي للتخطيط ، باستخدام الحساب والعلم والتكنولوجيا في الزراعة والصناعة من أجل السير بالبلاد الأفريقية نحو التنمية الاقتصادية الصحية .

- وهي تعمل على منع تركيز ملكية رأس المال في أيدي الحكومة أو تجمع هذه الملكية في أيدي أقلية من الشركات أو الأشخاص .
- ولا يزال كثير من الاشتراكيين الأفريقيين يضمون تفاصيل المشروعات

الأولى لنظام اقتصادى عادل يمكنهم من بناء النمو الاقتصادى لبلادهم ، ولكن لا يرغب أحدهم فى قبول النظام الرأسمالى لأنهم يعلمون أن ذلك سوف يودى حتماً إلى سوء توزيع الثروة ، كما أن أغلبهم غير راض عن النظام الشيوعى الثورى لأنهم يعلمون أنه يعمل على تركيز ملكية رأس المال والسلطة فى أيدي الدولة .

— الفكرة الأساسية للاشتراكية الأفريقية هي فكرة Communitarianism  
أى فكرة تكوين مجتمع من كل الرجال مع رفقاتهم ، ويجب أن يساهموا فى  
سبيل رفاهية المجتمع وبالتالى يحق لهم المشاركة فى كل المنافع الناتجة عنها .  
فالكلمة الرئيسية هنا المشاركة . وحياة المجتمع مشاركة ، وهى تقعارض  
تماماً مع الظلم والتمييز والاحتكار .

## الاشتراكية الأفريقية في رأي دعايتها

يقول ليوبولد ستور إن اشتراكيّتنا ليست اشتراكية أوربا وهي ليست

بالشيوعية الإلحادية، وليست تماماً بالاشتراكية الديمقراطية التي نادى بها الدعاية الثانية، لقد أطلقنا عليها في تواضع عبارة «الأسلوب الأفريقي الاشتراكية».

إن المستر بوتنخين مدير المعهد الأفريقي بموسكو يقدم لنا في كتابه (أفريقية تطلع إلى المستقبل) التعريف التالي لسمات المجتمع الاشتراكي الأساسية . فسلطة الدولة مركزة في العمال ، وكل وسائل الإنتاج ملكية جماعية ، وليست هناك طبقات مستغلة (بكسر الفين) ولا وجود لشخص يستغله زميله ، والاقتصاد مخطط ومرسوم هدفه الأساسي توفير الحد الأقصى من إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية .

واضح أننا لا نستطيع أن نحبس تأييدنا عن هذا المجتمع المثالي : هذه اللجنة في الحياة الدنيا . ولكن لا يزال على هذا المجتمع أن يتحقق . وهذا ما لم يحدث في أي صورة أوربية أو أمريكية من صور الحضارة ، سواء في الغرب أو الشرق .

ولهذا السبب نرانا مضطرين إلى البحث عن أسلوبنا الأصلي الخاص بنا ، أسلوب أفريقي زنجي ، لبلوغ هذه الأهداف ، مع توجيه اهتمام خاص إلى عنصرين شددت عليهما الآن وهما الديمقراطية السياسية والاقتصادية والحرية الروحية .

بهذا الأمل الذي نضمه نصب أعيننا ، قررنا الانسجام من التجارب الاشتراكية من نظرية وعملية — سوى عناصر معينة أي قيم علمية وفنية معينة طعمنا بها تلك السلالة البرية من الزنجية ، ذلك أن هذه الأخيرة هي كركب من قيم متحضرة ذات طابع اشتراكي على ضوء هذا المعنى ، وأن المجتمع الأفريقي الزنجي مجتمع لا طبق وهذا ليس كما يقال ، خالياً من التنظيم الهرمي أو تقسيم العمل .

إنه مجتمع قائم على أساس الجماعة يستند فيه الحكم وبالتالي السلطة إلى قيم روحية وديمقراطية ، أى إلى حق البكورة والانتخاب ، وفيه تناقض جميع أنواع القرارات في معبد بعد التماس المشورة من آلهة السلف ، وفيه يقسم العمل بين النوعين وبين الفئات المهنية ، على أساس من الدين .

وهكذا وضع أسلوبنا الأفريقى للاشتراكية ، فالمشكلة لا تتعلق بالطريقة التى تضع بها جداً لاستغلال الإنسان على يدى إنسان آخر ، ولكنها تتعلق بمنع وقوع هذا الاستغلال ، عن طريق بحث الحياة من جديد فى الديمقراطية السياسية والاقتصادية ، وليست مشكلاتنا هى كيف نشبع الحاجات الروحية أى الحضارة ، ولكن كيف نبقى على غيرة الروح السوداء حية .

أما هوليوس نيوربرى فيشدد على الجذور الأفريقية للاشتراكية فيقول إن السبب الذى من أجله لم تلتج مجتمعاتنا فى أفريقية أصعاب مملاتين — إذ من المحقق أنه كان لدينا من الثروة ما يكفى لخلق عدد قليل منهم — يرجع إلى أن تنظيم المجتمع الأفريقى التقليدى — أى توزيعه للثروة التى أنتجها — كان على صورة تكاد ألا تفسح مجالاً للطبيلية .

كان « الفنى » والفقير آمنين تماماً فى المجتمع الأفريقى ولم يتصور أحد جوعاً سواء من حيث الغذاء أو الكرامة الإنسانية بسبب عدم امتلاكه لثروة شخصية إذ كان فى وسعه الاعتماد على ثروة المجتمع الذى هو عضو فيه . تلك كانت اشتراكية . وكان كل شخص فى المجتمع الأفريقى التقليدى « عاملاً » ، إذ لم يكن ثمة سبيل آخر أمام الجماعة لكسب العيش . وحتى شيخ الجماعة الذى بدا كأنه يتمتع نفسه دون أداء أى عمل ، كانت ثروته بإعتباره رئيس الجماعة التى أنتجتها ، فهو إذن قيم عليها ، فقد كان من أكثر إنجازات مجتمعنا الإحساس بالأمن الذى وفره لأفراده ، والأساس الذى قام عليه هذا الإنجاز هو أنهم كانوا يأخذون قضية مسلمة أن

يسهم كل فرد بإستثناء الأطفال والمرضى - بدصيب عادل في الجهد الذى يبذل في سبيل إنتاج الثروة .

ولم يكن ذلك المجتمع ليجهل الرأسمالى أو مالك الأرض المستغل فحسب ، بل ولم يكن لدينا تلك الصورة من الطفيل الحديث - أى المتكاسل أو الخامل الذى يتقبل كرم المجتمع باعتبار ذلك « حقاً » له دون أن يقدم شيئاً ، ويجدر بنا أن نتذكر المثل السواحلى القائل « اكرم ضيفك يومين ثم أعطه فأساً فى اليوم الثالث » ، ومن حيث الواقع العملى فإن الضيف كان يحتمل أن يطلب الفأس قبل أن يعطيها له مضيفه إذ يعلم ما يتوقع منه ويشعر بالخجل لو ظل عاطلاً أكثر من ذلك . فالأفريقى فى الأزمنة القديمة لم يتطلع أبداً إلى امتلاك ثروة شخصية بقصد السيطرة على الغير ، ولكن جاء الرأسماليون الأجانب ، وكانوا أثرياء وأقوياء ، وبطبيعة الحال بدأ الأفريقى يريد أن يكون غنياً أيضاً ويود استخدام الأساليب التى يستخدمها الرأسمالى فى سبيل الحصول على الثروة .

### رفض الملكية الفردية :

كذلك كانت الأرض موضع الاعتراف دائماً بأنها ملك للجماعة . ولكن حق الأفريقى فى الأرض كان مقصوراً على استخدامها . وأدخل الأجنبى مفهوماً مختلفاً تماماً اعتبر الأرض سلعة قابلة للتسويق . إن ملاك الأراضى فى مجتمع يعترف بالملكية الفردية فى الأرض يمكن أن يكونوا فى عداد نفس الطبقة التى ينتمى إليها السكسالى أى طبقة الطفيليين .

ولا بد أن تكون هناك جماعات تسهم فى دخل الأمة بأكثر مما تسهم به غيرها وذلك بحكم « القيمة السوقية » لثمار نشاطها ، ولكن قد تكون الجماعات الأخرى تنتج بالفعل سلماً أو خدمات ذات قيمة حقيقية مساوية أو أكبر رغم ما يتصادف من ألا تكون لها مثل هذه القيمة المصطنعة العالية .

والحرب الأهلية « التي يطلقون عليها عبارة الحرب الطبقيّة » هي في نظر الصورة الأوربية من الاشتراكية وسيلة لا يمكن أن تفضل الغاية ولكن الاشتراكية القبلية ترفض هذه الفكرة التي تضيق على الرأسمالية مركزاً فلسفياً لا تدعيه ولا تستأمله . ومن الناحية الأخرى لم « تستمد » الاشتراكية الأفريقية من الثورة الزراعية أو الثورة الصناعية ولم تبدأ من وجود « طبقات » متصارعة في المجتمع . والواقع أنه لا يوجد في أية لغة أفريقية ما يقابل كلمة ( طبقة ) ، ولما كانت اللغة تصف أفكار من يتحدثون بها ، فهذا دليل على أن فكرة الطبقة أو الطائفة ( caste ) لم يكن لها وجود في المجتمع الأفريقي .

إن الأسرة المتوسطة هي أساس الاشتراكية الأفريقية وهدفها ، وإذن فاشتراكيّتنا تصنفها « أو جاما » أي نظام الأسرة .

### جوهر الاشتراكية :

والواقع أن تعريف نيوريري للاشتراكية الأفريقية يشدد على العناصر الأساسية التي تشكل جوهر الاشتراكية . فالاشتراكية ليست مجرد نظام اقتصادي بل إنها تنظيم جماعي يملك فيه الناس وسائل الإنتاج بصورة مشتركة ويشاركون حسب حاجاتهم في ثمار عملهم الجماعي . وعلى خلاف النظام الرأسمالي الذي لا يعنى فيه أحد إلا بنفسه ، يتطلب النظام الاشتراكي أقصى حد من التعاون من جميع أعضاء المجتمع . ومن ثم فلا اشتراكية في أفريقيا لا ينبغي أن يكون حكماً مطلقاً عليها تبهماً للتنظيم الذي أقيم لضبط النظام الاقتصادي .

ولقد درج الاشتراكيون خارج أفريقيا على اعتبار بعض القيم كالية الطابع . فهما اختلفت تقاليدنا وأصولنا التاريخية ومهما اختلفت الأوضاع المحلية التي تلبت منها معتقداتنا الاشتراكية أو نبث منها التنظيم المبتكر لكي يتضمنها فإن مثلنا لا خلاف عليها؛ فالاشتراكية تعبر عن الإيمان بسيادة قيم معيية مثل المساواة — التعاون — الرفاهية الجماعية — الدولية — تتناقض مع التنافس والفردية المتطرفة .

( م ١٨ — الاشتراكية )

كذلك عبر الاشتراك بين الأفريقيين عن نفس هذه المثل التعاونية فيقول فيوري إن « الاشتراكية اتجاه عقلي لا بد منه لكي نضمن أن الناس يعنون برفاهية بعضهم البعض ». وكذلك يشير توم مبيويا (كينيا) إلى « معايير السلوك المؤكدة في المجتمعات الأفريقية التي أضفت الكرامة على قومنا خلال العصور ووفرت لهم الأمن على الرغم من وضعهم في الحياة ، وأعنى بذلك الإحسان العام والآراء التي تعتبر الإنسان ليس وسيلة اجتماعية بل غاية وكياناً في المجتمع » .

### الطابع الأفريقي للاشتراكية :

ولكن إذا كانت الصفة المميزة للاشتراكية إيمانه أساساً بالمساواة والتعاون ، فإن الوسائل التي يقع عليها الاختيار لتحقيق هذه المثل العليا تتمدد وتنوع ، ومن جهة أخرى فالإشتراكية الأفريقية تبلورت نظريتها في القرن العشرين ذي الطابع العلمي والعملى بعيداً عن تأثير الرومانسية التي تولدت من بؤس الرأسمالية وصراعها في القرن التاسع عشر . ومن هنا كانت القوام الثالث للقوتين الدافعتين الآخرين في أفريقيا وهما القومية والتنمية الاقتصادية . إن القومية الأفريقية وحركه الجامعة الأفريقية قد أضافتا إلى الإنسان إضافة فريدة في بابها وبفضلها لم تعد أفريقيا راعية في تقبل أيديولوجيات الآخرين ، وربما تساعدان على تركيز اهتمام الاشتراكية الأفريقية عملياً على احتياجاتهم الخاصة .

إن المطالبة بحقوق المحرومين على المالكين هي من صميم الاشتراكية ، وأصدق ما يكون ذلك في أفريقيا . فالقارة الأفريقية تشعر أنها قاست فروناً من الحرمان والاستغلال من جانب أوروبا ، وقد عقدت عزمها أولاً وقبل كل شيء على أن تغلب على آثار هذه الفاقة . ولكن اتساع هذا الشعور بالحرمان والذي يشمل القارة بأسرها — أي الاحساس بأن جميع الأفريقيين من المحرومين — يضيق على الإشتراكية الأفريقية صفات خاصة تميزها عن الإشتراكية الأوروبية .



ولم يكن الاشتراكيون الأوائل في أفريقيا ينظرون إلى مذهبهم على أن له طابعاً مميزاً بوجه خاص ، إذ كانوا يعتقدون النظرة السلبية التي تذهب إلى أن الاشتراكية مذهب يمثل مصالح البروليتاريا ضد بورجوازية تستغلها ، ولكن سرعان ما أسفر رفض جميع الأشياء الناشئة في الأصل من الدول الاستعمارية عن نمو الاشتراكية الأفريقية . وبهذا أصبحت الاشتراكية الأفريقية رد فعل ضد أوروبا ، وسمياً في الوقت نفسه وراء مذهب يعمل على التوحيد ، إذ كانت مذهباً للاستعمار قوة لتنظيم الشعوب الأفريقية خلال العصر السابق على الاستقلال في الخمسينات ، وما أن تحقق الاستقلال حتى نشأت الحاجة إلى إيجاد مذاهب جديدة تواصل توحيد السكان الأفريقيين . ووراء انتشار الأفكار عن الاشتراكية الأفريقية تكمن صياغة أيديولوجية تشدد على ذاتية أهل القارة بينما ترفض تأثير العالم الخارجي .

وقد كتب توم مبيويا يقول « إننا منهمكون في عملية انتقال واسعة النطاق نسمى فيها للبحث عن ذاتيات جديدة على المستوى الشخصي والوطني والدولي ... وفي العالم اليوم يخوض ملايين من الناس نفس التجربة ولا تختلف أهدافهم كثيراً عن أهدافنا ولكننا نختلف عنهم في التقاليد والأصل التاريخي كما أن وضعهم وتطلعاتهم بالنسبة للتحدي الذي يواجهونه يختلف عن وضعنا وتطلعاتنا ، ولذا فإننا نقوم بدور خاص بنا ، إما أن ننجزه أو نهلك دونه » .

فما هي الذاتيات الجديدة التي يحدد المحرومون الأفريقيون في البحث عنها ، وما آثار هذه المثل الأفريقية الجديدة على الاشتراكية ؟

### ذاتيات جديدة :

١ — ضرورة التنمية : تعتبر التنمية الاقتصادية شرطاً لازماً لظهور أفريقيا على المسرح الدولي بطريقة تكفل لها الكرامة والمساواة ، وليست هذه المسألة متصورة على المستوى المطلق للثروة المادية وحدها ، ولكنها تتعلق أيضاً بالقضاء

على المهوة التكنولوجية التي تفصل بين أوربا وأفريقيا ، بل إن الاشتراكية يشار بها في بعض الأحيان بمجرد شمولها هذا الهدف وحده، ومثال ذلك التعريف الذي ساقه الرئيس سنغور في الحلقة التي عقدت بداكار في ديسمبر عام ١٩٦٢ عن الاشتراكية وقال فيه « إن الاشتراكية بالنسبة لنا ليست سوى التنظيم الفعلي للمجتمع البشري ككل طبقاً لأحدث الوسائل وأكفئها وأكثرها اتصالاً بالعالم »، وكان من الممكن أن يقال بسهولة عن هذا التعريف إنه لا يختلف عن موقف الفاشية من التنمية لولا أن سنغور أضاف إليه « وأهم من استخدام أكفأ الوسائل والتكفيك ، الشعور الجماعي الذي يمثل العودة إلى الروح الأفريقية ».

وعلى أية حال كان من الواضح في حلقة داكار أن المحور الأساسي للمناقشات يدور حول جانب التنمية في الاشتراكية . ويمبر عن هذا الهدف الأسمى بعدد من الأهداف المحددة : مضاعفة متوسط دخل الفرد في عشرين عاماً ، زيادة المعدل السنوي للنمو القومي بنسبة ٤٪ على الأقل ، مضاعفة الدخل القومي في ١٤ أو ١٥ عاماً ، زيادة النمو الاقتصادي السنوي إلى ٦٪ من أجل مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . ولا تعتبر هذه التنمية السريعة ضرورية لضمان الاستقرار الداخلي عن طريق تحقيق مطالب الأفراد والجماعات فحسب ، بل إنها وحدها الكفيلة بتحقيق المساواة بين الدول الأفريقية وبقية العالم . وعلى ضوء هذا تقضح خطورة الموقف الراهن لأن المهوة بين العالم المتقدم والمتخلف تتسع بسرعة ، وسوف تصبح هائلة لو ظلت على مديها الحالي ، أو بدأت القيمة الحقيقية للمواد الخام من المناطق المتخلفة في القدهور في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار السلع المصنوعة ، ولذا تمثل الدول المتقدمة الجماعات المياريبة التي يقيم الزعماء الأفريقيون تقدمهم طبقاً لما حققته من منجزات .

ومن الأمور المسلم بها أيضاً إمكانية تحقيق تنمية سريعة ، وينبع هذا من إيمان أصيل بقدره الإنسان على السيطرة الرشيدة على بيئته البشرية والطبيعية . ويأخذ هذا الاتجاه من الناحية العملية شكل التخطيط .

فالبرامج تمكن الإنسان من ممارسة مواهبه في التحليل والاختيار والتقرير والعمل في ظل الظروف النفسية والتكيفية المثلى ، ولذلك فإن الدول النامية اختارت بالإجماع تقريباً ، التخطيط أسلوباً لها بمجرد حصولها على الاستقلال بعد أن أدركت — مثلما أدركت كثير من الدول المتقدمة — أن مجرد تفاعل الآلية الذاتية لا يؤدي إلى أقصى حد من النمو وإلى التنمية بالتالي . والواقع أن الاستخدام العام للتخطيط — بغض النظر عن المحتوى — ما هو إلا استجابة لخصائص الحياة الاقتصادية الحديثة ، فالتخطيط أولاً وقبل كل شيء ، إدخال للمعقولة في الحياة الاقتصادية فضلاً عن أنه يؤدي بسرعة أو على المدى الطويل إلى حل أسرارها . ومن جهة أخرى فإن التشديد على استخدام التخطيط ينطوي على تأكيد دور الحكومة الرئيسي في تزعج الاتجاه نحو التنمية ، ومع ذلك فجميع الخطط الأفريقية تتيح مجالاً لإسهام القطاع الخاص سواء من مصادر محلية أو أجنبية والنتيجة هي ما يسمى « المشاركة » وتتميز هذه الخطط — سواء في التصميم أو التنفيذ — بالتنوع والانتقاء .

واستطراداً من هذا التفكير فإن إغفال التخطيط وهو ما تتميز به الرأسمالية إنكار للمعقولة واستسلام لأسرار السوق الخفية التي لا سبيل إلى التحكم فيها . ففي أى اقتصاد يرتكز على فلسفة حرية العمل لا يمكن تحديد الأهداف المرجوة ويظل المستقبل مجهولاً ، وعلى التقيض من هذا فالمعقولة والتخطيط يعادلان الاشتراكية .

والواقع أن الحماس الذي تفيض به تصريحات الأفريقيين عن فاعلية التخطيط يوحي بأن الاشتراكية تعني أكثر من مجرد أسلوب علمي بالنسبة لأولئك الذين يواجهون أعباء الحكم الضخمة في أفريقيا ، وإنما هي علم روحاني حديث يعد رواده بالكشف عن أسرار التنمية الاقتصادية .

### التجارب السابقة مع الرأسمالية :

أما لماذا يقع الاختيار على الاشتراكية دون الرأسمالية كأفضل وسيلة للتنمية

فهذا راجع إلى عوامل تاريخية أو عملية أو عاطفية . فتجربة أفريقيا مع الرأسمالية لم تكن بحرية سعيدة حيث ارتبطت الرأسمالية بالقوى الاستعمارية واستغلالها للصناعات الإستخراجية والسلع الأولية مع استبعاد أية صناعة أو زراعة أخرى . وكان جانب كبير من رأس المال مملوكا للأجانب ، كما كان قدر كبير من أرباح المشروعات الخاصة الأجنبية وترتب على ذلك - باستثناء حالات قليلة - أنه لم تنشأ طبقة كبيرة ترتبط مصالحها بالرأسمالية ، وقرئ أذهان الأفريقيين أن للرأسمالية هدفاً واحداً هو شراء المنتجات الأفريقية بأسعار منخفضة وبيع المنتجات الأوروبية بأسعار استغلالية . وأخيراً فالواضح أن الاستعمار الذي يبادل الرأسمالية قد تجاهل أو قضى على الثقافة الأفريقية ولم يدع للأفريقيين أنفسهم سوى أسوأ مظاهرها ، وهي الاغتراب الإجتماعي والدمار الاقتصادي والاستغلال الوطني .

كذلك تركت الرأسمالية أفريقيا دون أن تكون فيها طبقة تمتلك رأس المال وتجاوز بإقامة المشروعات وكان من الممكن أن يتوفر منها الحافز السياسي والاقتصادي لتكوين رأس المال عن طريق المشروعات الخاصة ، وكان من جراء ذلك أن عملية تجميع رأس المال أصبحت تقع على عاتق الدولة لأن الحكومة وحدها هي التي تملك الوسائل والسلطة للمبادأة في استثمارات واسعة النطاق وتكوين رأس المال في الداخل واجتذاب الموارد الأجنبية الضخمة . وفضلا عن ذلك يترتب على ندرة الموارد المالية استثمار هذه الموارد بطريقة مرسومة وفقا لأولويات أعدت بمداية على غرار ما حدث في أوروبا أثناء الحرب . ولهذا السبب يريد الاشتراكيون الأفريقيون تلافى التمييز العشوائي والتجربي . فالاشتراكية في أساسها منطقية وليست اعتباطية ، ومرسومة وموجهة وليست متحركة . ولهذا الأسباب تثير في النفوس أكبر الآمال في تحقيق تحول اقتصادي سريع .

وفضلا عن ذلك يعتبر التخطيط وإشراف الدولة السبيل الوحيد لتجذب الفقد الاقتصادي والتبديد البشري اللذين تحدثهما تنمية الموارد عن طريق الرأسمالية التي لا تحدها قيود . وها هو ذا كوامي نكروما يضع الاشتراكية

والرأسمالية على طرفي نقيض فيقول ... » . . . لقد ورثت غانا اقتصاداً استثمارياً .  
وان يهدأ لنا بال حتى نزيل هذا النكيان التمس وتقيم مكانه صرحاً من الإستقرار  
الاقتصادي وبذلك نخلق لأنفسنا جنة حقيقية من الوفرة والكفاية ، ويجب أن  
نمضي قدماً في استمداداتنا لنمو اقتصادي مرسوم من أجل القضاء على الفقر والجهل  
والمرض والأمية التي خلفها الاستثمار القادر وخلفها الإمبريالية البالية » .

ومن الناحية العاطفية أيضاً يبدو الحل الاشتراكي أصح الحلول لأنه يتمشى  
مع الأفكار الأفريقية الشائعة عن الخير الذي كان سائداً في عهد ما قبل الاستثمار ،  
« فالاشتراكية الأفريقية حقيقة واقعة تعرضت ردحاً من الزمن لصدمة الاستثمار ،  
ويجدر بنا الآن أن نعيد النظر إليها في سياقها الجديد ، ولما كنا نفرع من صورة  
الفردية الغربية فإننا نؤثر تصحيح الإساءات التي تعرضت لها اشتراكيوننا التقليديين  
والإبقاء على ما تنقسم به حضارتنا من مظاهر الروح الجماعية » .

وإذا انتقلنا إلى مجال التطبيق نجد أن أكثر الوسائل شيوعاً في وضع هذه  
النظرية الاشتراكية التقليدية موضع التنفيذ هي ممارسة الاستثمار البشري أو تنمية  
الجماعة عن طريق العمل الاختياري ، والتي هي في الواقع محاولة لتوجيه الولاء  
المشاري المحلي وأساليب العمل في برنامج مرسوم للتنمية الاقتصادية .  
ولقد حققت برامج الاستثمار البشري نتائج هامة .

### أصول أفريقيا للاشتراكية :

ويتكون جانب من البحث عن هذه الذاتية من اكتشاف جذور ظاهرة  
للاشتراكية الأفريقية في المجتمع المحلي ، ومن بين مختلف عناصر الاشتراكية  
التقليدية ملكية الجماعة للأرض ( أو عدم ملكية الأفراد للأرض على أساس  
خاص ) وطابع المساواة الذي يقسم به المجتمع ( أو ضالة تقسيمه إلى طبقات )  
والشبكة الواسعة النطاق من الإلتزامات الاجتماعية التي أدت إلى قدر كبير  
من التعاون .

والمعتقد أن وجود هذه العناصر التقليدية لا يمثل طائفة من الأصول يستند إليها الإشتراكيون الأفريقيون فحسب ، وإنما سوف يسهل خلق أنظمة إقتصادية حديثة على أساس إشتراكي ، وبهذا يسرى الاعتقاد بأن الرأسمالية ليست شكلاً إقتصادياً مناسباً لأنها غير طبيعية بالنسبة لأفريقيا .

### الصراع الطبقي بالنسبة لأفريقيا :

ينشأ الصراع الطبقي من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، والاستغلال عن طريق استخدام وسائل الإنتاج لم يكن موجوداً دائماً على مر التاريخ . وقد أوضح ماركس أن الأساس الذي قامت عليه جميع النظم الاجتماعية البدائية كالأفريق والرومان في فجر التاريخ كان الملكية المشتركة بالنسبة إلى ما كان في ذلك الوقت وسيلة العيش الوحيدة على الأرض . ويمكن ملاحظة الأمر نفسه في جميع المجتمعات الأفريقية قبل التوغل الأوربي وإدخال قانون الملكية المقارية .

ونظراً لأن كل وحدة اجتماعية بين الأفريقيين كانت لها حقوق متساوية في الأرض أو بعبارة أصح نظراً لعدم وجود حق فردي في الأرض ، لهذا لم تكن هناك امتيازات طبقية متميزة ، وبذلك لم تنقسم أمثال هذه المجتمعات البدائية إلى طبقات إقتصادية كما نعرفها اليوم . لم يكن هناك أصحاب أعمال أو عمال أجراء ، إذ كانت الملكية المشتركة تهيء لكل فرد فرصة كسب معاشه دون أن يبيع ما يملك من قوة عمل ، ولهذا السبب كانت العلاقات الاجتماعية علاقات مساواة اجتماعية . إن النظام الاجتماعي الأفريقي بأكمله والناشئ من الملكية الجماعية للقبيلة ، أو الملكية المشتركة في وسيلة العيش ، والقائمة على الملكية ، نقول إن هذا النظام اتخذ صورة ( شيوعية بدائية ) ولا تظهر الفوارق الاجتماعية إلا حين يفقد شعب سيطرته الجماعية على الأرض ويأخذ المجتمع في الانقسام بالتدريج إلى طبقات تقوم على الملكية الخاصة .

وتتضافر ثلاث حركات عاطفية لبذ النظرية الماركسية الكلاسيكية في الصراع الطبقي : وهي القومية الأفريقية التي تمثل الثورة ضد الإستعمار ، والجامعة الأفريقية

التي تجسد الرغبة في تضامن القارة والمساواة الأفريقية ، والإشتركية الأفريقية التي تناصر قضية المعدمين في أفريقيا . وبنض النظر عن الحقيقة الظاهرة وهي أنه لا يمكن تحديد الطبقات الاقتصادية في أفريقيا تحديداً واضحاً بمعناها الماركسي ، فقد اجتاحت القارة سواء قبل أو منذ الاستقلال ، رغبة جارفة في الوحدة - وحدة أفريقيا وتضامن جميع « المحرومين » في القارة . وليس هذا من الغريب في شيء لأن عدد المالكين الأفريقيين أي « المستغلين الكامدين » ضئيل جداً لا يستحق كبير اهتمام . وإذا كان بعض الزعماء الأفريقيين يتحدثون عن وجود طبقات أو عن حتمية نشأتها ، فإن أمثال هؤلاء الزعماء لا يمثلون القارة في الوقت الحاضر ، لأن معظم الزعماء الأفريقيين يؤمنون إيماناً راسخاً بأنه يمكن الحلولة دون نشأة طبقات في أفريقيا بشرط أن تتبع التنمية منهجاً اشتراكياً ، وإن كان بعض الكتاب الأفريقيين يذهبون إلى أن عملية التنمية لا بد وأن تخلق طبقات اقتصادية واضحة المعالم ولا بد أن ينشأ صراع إلى حد ما بين هذه الطبقات ، قد يظهر على الأقل في شكل مطالبة كل منها بأن يحظى بالاهتمام الأكبر من جانب الدولة . والرد الأفريقي على هذا الاعتراض أن العقليّة الاشتراكية أو شعور الوحدة الذي يعبر عنه تجمع فئات المجتمع المختلفة في حزب واحد كفيل بالقضاء على مثل هذه الصراعات وإن كان هذا الرد ليس مقبلاً تماماً لأن المشكلات التي نشأت من قبل فيما يتعلق بنقابات العمال في دول كثيرة ليست سوى انعكاس لصراع طائفي إن لم يكن صراعاً طبقياً .

والواقع أن الزعماء الأفريقيين لا يتجاهلون الصراع الطبقي ولكنهم يميلون إلى اعتباره صراعاً على المستوى الدولي لا القومي ، وفي ذلك يقول الرئيس نيويري : « لا يزال العالم منقسماً بين المالكين وغير المالكين ، وليس هذا تقسيماً بين رأسماليين واشتراكيين ، أو بين رأسماليين وشيوعيين ، وإنما هو تقسيم بين دول العالم الفقيرة ودول العالم الغنية ... والدول الغنية في عالم اليوم يمكن أن توجد في كل من جانبي التقسيم بين الدول الرأسمالية والاشتراكية » . وكثيراً ما يردد الرئيس النيني سيكوتوري آراء مماثلة .



## ملاحم الاشتراكية الأفريقية

غير أن مظاهر الاشتراكية الأفريقية التي يدور الحديث عنها لا يمكن اعتبارها أكثر من اتجاهات لأنه لم يظهر في أفريقيا حتى الآن سوى قليل من النظم تعكس تنظيمًا اشتراكيًا للمجتمع بل إن معظم المجتمعات الإفريقية ما تزال فيها النظم الاجتماعية الموروثة عن الماضي الإستعماري وإن بدأت تحدث بها تغييرات عديدة كما أخذت تنتشر فيها آراء كثيرة عن المستقبل . وإذا كانت هذه التغييرات تدل على أن عدداً من الدول الأفريقية تتطور في اتجاه اشتراكي ، فإنها ما تزال تجريبية إلى حد ما ولم تتضح بعد وضوحاً كاملاً .

وسنحاول فيما يلي التعرف على هذه الاتجاهات الجديدة التي تعتبر سمات للاشتراكية الأفريقية .

١ — الالتزام الاجتماعي بالعمل : أساس الفكرة أن على الرجال التزاماً بأن يعملوا من أجل زيادة الكيان المادي للمجتمع ، فالطيفيلية والبطالة مثلاً يعتبران من الخطايا الاجتماعية .

وكثيراً ما توجه الحملات على الطيفيلية ضد بعض عناصر المجتمع الأفريقي التي يمكنها زيادة الإنتاج ولكنها تعجز عن ذلك فإن فكرة العمل التي درج معظم الأفريقيين على اعتناقها تناسب تجميع رأس المال ، ولذا فإن الزعماء الذين يعنون ببدء عملية التنمية الاقتصادية ، أرفع مستوى معيشة شعوبهم ، يهاجمون باستمرار القاعس عن العمل وكثيراً ما يشترك الزعماء في تفرانها مثلاً في القيام بأعمال يدوية في مشروعات التنمية لكي يثبتوا أنه لا يميمب المرء أن تنسخ يده .

وعند التمديد بالطيفيليين يكثر ترديد الفكرة القائلة بأن الالتزام بالعمل مسألة تقليدية؛ فجوايوس نيوريري يقول « كان كل فرد عاملاً في المجتمع الأفريقي التقليدي »

ليس الالتزام بالعمل فكرة اشتراكية خالصة بطبيعة الحال ، ولكن يمكن أن نطلق عليها صفة الاشتراكية الكلاسيكية التي تؤمن بأن استغلال الإنسان للإنسان أمر لا سبيل للدفاع عنه ، وأن جميع الناس بالتالي عليهم التزام العمل . ومن جهة أخرى يعتبر الالتزام بالعمل منهاجاً هاماً في المجتمعات الشيوعية حيث تعتبر التزاماً أخلاقياً وقانونياً . وفضلاً عن ذلك فقد ابتدعت المجتمعات الاشتراكية والشبيهة بالاشتراكية أنظمة للضرائب تهدف للحيلولة دون استمرار الثروة من جيل إلى جيل ، وبذلك تفرض التزاماً بالعمل ، وعلى هذا يمكن اعتبار الالتزام الاجتماعي بالعمل أحد الملامح البارزة للاشتراكية الأفريقية .

### تحويل النقابات إلى منظمات إنتاجية .

قامت معظم نقابات العمال في القارة الأفريقية بدور هام في الكفاح من أجل الاستقلال . وعلى الرغم من نشأة هذه النقابات على غرار الأنماط الغربية ، فإن نشاطها الاستهلاكي « والمقصود بذلك هو اهتمامها أساساً — مثل النقابات في الغرب — ، بزيادة مقدرة أعضائها على الاستهلاك عن طريق رفع مستوى معيشتهم » كان يتلائم مع الحركة السياسية المناهضة للاستعمار لأن معظم أصحاب الأعمال كانوا يعتبرون من المستغلين الأجانب المرتبطين بالسلطة الاستعمارية .

ومع تحقيق الاستقلال حدث تحول ملحوظ في اتجاه النقابات التي أصبحت أدوات إنتاجية — طوعية واختياراً أو بغير اختيار — كما يجري الآن تحويلها تدريجياً إلى أدوات لزيادة إنتاج العمل وإنتاجيتهم .

وفي هذا السبيل يقول نيوريري . . . « من أغراض نقابات العمال أن تضمن للعمال نصيباً عادلاً من أرباح عملهم ، ولكن النصيب ( العادل ) يجب أن يكون عادلاً بالنسبة للمجتمع كله ، فإذا كان أكبر مما تستطيع البلاد توفيره دون المساس بأقسام أخرى من المجتمع ، فليس بالنصيب العادل . إن زعماء النقابات وأعضاءها — طالما أنهم اشتراكيون حقيقيون — ليسوا بحاجة إلى أن ترغمهم

الحكومة على حصر مطالبهم في نطاق الحدود التي تفرضها احتياجات المجتمع ككل» .

ولقد كان من المفهوم أن تتجه النقابات إلى النشاط الاستهلاكي قبل الاستقلال في مجتمع طبقي يخضع للاستعمار ، وإذا كانت هذه الطبقات مازال موجودة في أفريقيا فإنها من مخلفات الماضي ، ولذلك يجب أن يتغير نشاط النقابات بحيث تعكس تطور المجتمع الأفريقي الظاهر ، في طريق اللابعدية .

وبسير التحول نحو الإنتاجية في أفريقيا على غرار ما حدث في الاتحاد السوفيتي بعد الثورة الروسية ، ففي مؤتمر الحزب الشيوعي لعام ١٩٢١ جرت مناقشات تهدف لإثبات أن النقابات ليست ضرورية للدفاع عن مصالح العمال أما كن عمالهم في مجتمع اشتراكي وقيل إن الوكالات التي تشرف على العمال « السوفييتات » توجه الدولة ووسائل الإنتاج .

ومن ثم فلاحاجة لوجود منظمات مستقلة لحماية العمال . وبدلاً من ذلك برزت وظيفة جديدة للنقابات في مجتمع اشتراكي ، فقد أصبح من واجبها أن تساعد على زيادة الثروة المادية للمجتمع . ونضرب مثلاً لذلك من غانا حيث قال جون تديجيه سكرتير عام مؤتمر نقابات العمال « إن كفاح العمال لا يتخذ شكلاً واحداً دائماً في كل مكان ، فقد أتى حين من الدهر كان العمال في نزاعهم مع أصحاب الأعمال يحطمون الآلات ويشعلون النار في المصانع . ولكننا في غانا اليوم لا توجد لدينا المصانع التي نحطمها . ومن واجبنا أن نسهم في إيجادها وأن نتيج العمل لجاهير الشعب » . كما يمكن أن نلمس هذا التحول في وظائف النقابات في التعبير الذي طرأ على نشاطها ، فقد أصبحت تهدف للحد من الإضرابات وتولي اهتمامها بالنشاط الإنتاجي . وعندما فرض نكروما الإدخار الإلزامي في عام ١٩٦٠ وأضرِب عمال السكك الحديدية احتجاجاً لم يهب مؤتمر اتحاد النقابات لمعارضة الإدخار الإلزامي أو للدفاع عن زعماء الأحزاب الذين وضموا في السجن .

### ٣ - مجتمع لوطيفي أو تضاعل فيه الطبقة :

ينفر كثير من الزعماء الأفريقيين من الطبقات الاجتماعية التي يعتبرونها مستوردة من أوروبا وفي اعتقادهم أن المجتمع في العهد التقليدي السابق على الاتصال بأوروبا كان غير طبقى . ويظهر النفور من الصراع الطبقي أيضاً في دوائر نقابات العمال ، فعندما أنشئ الاتحاد العام للعمال الأفريقيين في عام ١٩٥٦ أصدر قراراً بنبى فكرة المادية الجدلية ولكنه رفض الصراع الطبقي بسبب تماثل الأحوال المعيشية للفئات الاجتماعية الأفريقية وعدم انقسامها إلى طبقات متصارعة .

ليس معنى هذا أن الأفريقيين لا يرون الطبقات في مجتمعاتهم ، فالواقع أنهم يشمرون بوجودها في بعض الأوقات - ولكنهم يعتبرونها شذوذاً لا يقاس عليه ، نشأ نتيجة الغزو والقهر ، ويرون المجتمع الأفريقي الوطني الأصل متجانساً اقتصادياً وغير طبقى .

ويعتبر هذا الرأى أساس الفكرة عن المجتمع الأفريقي الناهض والتي تؤمن أساساً بضرورة عدم وجود طبقات في المجتمع الأفريقي . أما إذا كان لابد من وجودها فيجب أن يكون عددها صغيراً ، وأن تكون الفوارق بينها أقل ما يمكن ؛ وما هوذا نيوريرى يقول « إن الاشتراكي الحقيقي يجب ألا يستغل إخوانه . فإذا كان في نية أفراد إحدى الجماعات في مجتمعتنا الإحتجاج بأنه يجب أن يحصلوا على نصيب أكبر من أرباح صناعاتهم يزيد عن حاجاتهم الفعلية لأنه تصادف أنهم يسهمون في الدخل القوي بنصيب أكبر مما يسهم به غيرهم من الجماعات الأخرى وإذا أصروا على هذا الطلب على الرغم من أنه سوف يبنى تقليل ما تسهم به جماعاتهم في الدخل العام مما يقلل من معدل الاستفادة للجماعة كلها ، ففي هذه الحالة فإن تلك الجماعة تستغل (أو تحاول أن تستغل) إخوانها من البشر وتكشف بذلك عن عقلية رأسمالية » .

إن فكرة إنعدام الطبقات في المجتمع أو تضاعلها تثير قدراً كبيراً من التوتر

في الدول الأفريقية الحديثة ، ويرجع أصل المشكلة بطبيعة الحال إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية للجماعات المختلفة وهو أيضاً سبب المهارات التي تصدر من الزعماء السياسيين والنقابيين ضد بعضهم البعض .

والواضح أن مشكلة الفوارق في الدخل لها أهميتها لأسباب سياسية أولها أنه إذا حصل العمال على مزايا وأجور مرتفعة بإطراد فسوف تترتب آثار خطيرة على تكوين رأس المال وعلى مستوى معيشة باقي السكان ولذا فإن الزعماء السياسيين لم يجانبوا الصواب في محاولتهم التحكم في الأجور . والسبب الثاني أن الفوارق المتزايدة بين مستوى معيشة سكان الحضر والريف تزيد من سرعة الهجرة إلى المدن التي كانت تنوء من قبل بمشكلات البطالة ، ولاريب أن وجود أعداد كبيرة من المعطلين في متناول تأثير الزعماء الديماغوجيين يسبب أزمة للمسؤولين عن الأمن والنظام ، ومن هنا ندرك السبب الذي يجعل بعض الزعماء من أمثال سمنغور ونيوريري ي قلقون بسبب التباين في مستويات المعيشة ، ولكن يجب أن يلاحظ أن الأدلة التي تساق هجومياً على استمرار هذا التباين يعبر عنها بلغة المساواة الاقتصادية والإشترابية .

#### ٤ — مجتمعات تركز على تنظيم واحد : ( الرونة ذات الحزب الواحد )

إن نشاط عدد كبير من الزعماء الأفريقيين والآراء السائدة بينهم تشير إلى اتجاه نحو إقامة مجتمع يركز على تنظيم مفرد ، فنيوريري يرى أن النقابات والحزب بمثابة الساقين لجسد واحد ( الحركة المناهضة للاستعمار ) ولا يمكن الفصل بينهما أصلاً .

وأساس القضية أن الشعب يساوي الحزب الذي يساوي النقابات ومنظمات الفلاحين والتعاونيات والأمة . والحزب الواحد هو التنظيم الذي يبرز باعتباره وحده نقطة الارتكاز في هذا المركب .

ويتسم تغلغل النظام الإرتكازي في الإطار التنظيمي القائم بالمعداء للأنظمة المستقلة

بذاتها . ومن أمثلة ذلك عدااء الزعماء السياسيين الجدد للقبائل والقبلية . فعلى الرغم من أن الزعماء السياسيين يؤكّدون تمسكهم بالتقاليد في بعض المجالات فإنهم يكونون عدااء شديداً للقبائل . ولا شك أن القبلية شكل قديم عفا عليه الزمن من التلاحم الاجتماعي ، ولكنها ما تزال رابطة تجذب أعداداً كبيرة من الأفريقيين الذين لم يمتادوا المجتمع الجمعي . ونظراً لأن الارتباط بالنظم التقليدية يعوق ارتباط الأفراد بالدولة القومية الجديدة ( عن طريق الحزب ) فإن الزعماء السياسيين الجدد يكونون عدااء يكاد يكون ثابتاً للقبيلة ويترب على ذلك إزدياد اعتماد الأفراد على التنظيم الارتكازي الرئيسي المقرر وتفويض تماسك النظم المنافسة .

إن تكوين مجتمع يرتكز على نظام واحد ينشأ من مقتضيات الحاضر كما أن له صوراً تاريخية أيضاً . ففي المحل الأول نجد أن الأفريقيين المنحدرين من مجتمعات تقليدية ألّفوا إلى حد كبير فكرة أن المجتمع يجب أن يرتكز على مركب واحد . ورغم أنه كان نظام القرابة في الماضي ويتحول إلى الحزب السياسي في الحاضر فإنهما اتجاهان متوازيان ولعله يجري الآن قدر كبير من التحول من نظام القرابة إلى الحزب السياسي . وثانياً اتسمت فترة الاستعمار بع ميل إلى الحكم المركزي برز كمعصر هام ساد حياة الأفريقيين . وعلى الرغم من أن الحكومات المركزية لم تكن موجودة في كل مكان ولم تكن لها صلة مباشرة كبيرة بحياة جميع السكان فإنها كانت مصدراً كبيراً من مصادر السلطة المفردة .

وعلى أي حال فإن الاتجاه نحو مجتمع يرتكز على تنظيم واحد له مبرراته في الحاضر أساساً ويرتبط هذا الاتجاه أصلاً بالموقف الاقتصادي والسياسي العسير الذي تجد التنمية السياسية نفسها فيه . فعندما يلقون أمامهم قوماً ريفيين غير منتجين نسبياً وقوماً حضريين ذوي سطوة كبيرة يطالبون بمزايا اجتماعية باهظة ، تسيطر عليهم رغبة جامحة في تحضير شعوبهم وتوفير مستوى معيشة لهم يناسب القرن العشرين . من السهل اللجوء إلى أدوات الحزب السياسي الجماهيري لتوجيه المجتمع نحو تكوين رأس المال ، ويمكن تفويض النظم المعارضة المنافسة

عن طريق التعاون والقهر وتعبئة الجماهير التي تستمر على ولائها للأحزاب التي حققت الاستقلال ، وبفسر الموقف الأفريقي الحالي من الديمقراطية والنظام ، ويعزى سببه إلى مخافات الحكم الاستعماري الاستبدادي ، وضرورة القضاء على النزعة القبلية وإقامة وحدة وطنية ، وإلى أمية النخبين ، وافتقارهم إلى الخبرة ، وأهمية التخطيط الإقتصادي المركزي ، ولكل واحد من هذه التفسيرات وجاهته ، ولكن الأهم هو الموقف الثوري من السياسة الذي تمخضت عنه القومية الأفريقية وحالة التخلف الإقتصادي الراهنة . ومع ذلك فعندما يتحدث الاشتراكيون الأفريقيون عن الثورة فهم لا يمدون ( ثورة ) بالمعنى الماركسي ، وإنما يقصدون ثورة تكنولوجية تدفع بالقارة إلى القرن العشرين ، ولكنهم نادراً ما يضمرون الفكرة القائلة بأن إدخال الاشتراكية في أفريقيا يحتاج إلى ثورة بالطريقة التي يعتبرها الماركسيون ضرورية في أوروبا ، بل إنهم يرون أنه يمكن تحقيق الاشتراكية بعملية تطورية في أفريقيا ، وبدلاً من ذلك يربط معظم الزعماء الأفريقيين بين الأساليب الثورية وهدف التنمية وبالتالي المساواة الدولية الكاملة والاستقلال الإقتصادي ، ولكن هذه الأساليب الثورية يسهل مقارنتها ، ومن ثم الخلط بينها في الغالب ، بالأساليب التي يستخدمها الماركسيون الثوريون ، وهي التي تتضمن أولاً وقبل أي شيء آخر ، استخدام الحزب الحاكم لا في تعبئة الشعب وتوعيته فحسب ، بل ومن أجل تحقيق النظام والوحدة وإقامة تماثل بين طبقات الدولة والحزب .

والمفهوم العام للحزب هو أنه يضم الشعب بأسره ، والمقصود من قيام الحزب بهذا الدور أن يظل الزعماء على اتصال بالرأي العام ، والحيولة دون ظهور أي معارضة بالقول أو بالعمل ، وتقييد الشعب وإحاطته علماً بأراء الزعماء .

وقد عبر الرئيس ثوري تعبيراً صادقاً عن هذا الاتجاه بقوله : « الحزب ينظم فكر شعب غينيا في أكل مستوياته ، وفي أكل صورة له ، وفكر الحزب يشير إلى الاتجاه الذي تسير فيه أفعالنا ، كما يحدد المبادئ التي يجب أن توجه سلوكنا ومواقفنا الجماعية والفردية . »



وهناك آراء أخرى بطبيعة الحال تنتشر بين الاشتراكيين الأفريقيين حول دور الحزب والنظريات الخاصة (بالديمقراطية المركزية) وكان زعماء نيجيريا، قبل سلسلة الانقلابات الخطيرة، يمانون إيمانهم بنظام تعدد الأحزاب باعتباره الشكل الوحيد للديمقراطية الصحيحة مهما كانت صعوبة تنفيذه . ولكن هذه التجربة تعرضت للانهيار عندما أطيح بالحكومة القائمة وتولى العسكريون الحكم لتطهير البلاد من الفساد الحزبي وشرور القبلية فضلاً عن الانتهازية أو العلاقات الإقليمية . كما أخذت المعارضة لفكرة (ديمقراطية الحزب الواحد) تنتشر بين المثقفين وغيرهم ممن يشعرون أن حريتهم في القول والعمل تهددها (الديمقراطية المركزية) تهديداً فعلياً أو محتملاً . وعلى أية حال فليست هناك بوادر كثيرة على أن هذه الآراء ستسود في المستقبل القريب . فالاتجاه الثوري الحالي نحو الحزب الواحد لا يحظى بقبول واسع النطاق على المستوى الشعبي فحسب ، ولكن قد يثبت أنه من الناحية العملية أيضاً النظام الوحيد الكفيل بتحقيق متطلبات الموقف الراهن ، فما كان بوسع أوروبا الرأسمالية أو الشرق الشيوعي تكوين المال اللازم لتحقيق نمو اقتصادي يغذي نفسه بنفسه لولا أنها في نفس الوقت أخضعت الجماهير للنظام عن طريق تنظيم سياسي شديد القيود ، وليس من السهل أن نتصور سبباً لاستثناء أفريقيا من هذه .

ومن ناحية أخرى فإن نظاماً شمولياً بطريقة أو بأخرى ليس من الضروري أن يكون دكتاتورياً ، والدولة ذات الحزب الواحد في أفريقيا تختلف اختلافاً كبيراً في مدى الصلة الحقيقية القائمة بينها وبين الشعب ، أو فيما إذا كانت تحكم متجاهلة كل معارضة بما يتفق مع مصالحة قلة حاكمة (أوليغاركية) .

وإذا كانت الاشتراكية الأفريقية تهدف إلى استخدام الجهاز الحكومي من أجل الإبقاء على سلطة حزب واحد ، فإن نبيذ مثل هذه الأنظمة الحكومية باعتبارها غير اشتراكية أساساً بل وفاشية ، اتجه سطحي خداع بموزة الإدراك لأنه لا يوضع في الاعتبار الظروف التي نشأت فيها الاشتراكية الأفريقية ، والرغبة الشعبية الساحقة في تحقيق نمو اقتصادي سريع ، والافتقار إلى أي دليل عملي على (م ١٩ — الاشتراكية)

إمكان تحقيق هذا التقدم دون تقييد قدرة الناس على الاعتراض على التوضيحات التي سوف يطلب منهم بذلها .

#### ٥ — تجريد اقتصادي بمر اغتراب :

والأفريقيون يشاركون ماركس مشاركة حقيقية قلقة العميق من الاغتراب الذي تنبأ بحدوثه نتيجة للتنمية الرأسمالية .

ولقد كان الاستعمار المصدر الأكبر للاغتراب في الماضي ، أما الآن فهناك أخطار داخلية تلوح في الأفق وكان بعض المتحدثين في حلقة دكاو واقعيين بدرجة جعلتهم يعترفون بأن التنمية الحقة يمكن أن تؤدي إلى نمو التفاوت ومن ذلك قول أحدهم « تحتاج الكيان الاجتماعي حالة من الغليان نتيجة لازدياد عدد البروليتاريا بسبب الهجرة من المناطق الريفية وتدهور طبقة الصنف وزيادة إحساس الجماهير بمؤسسا وشقاها واتساع الهوة القائمة بينها وبين الجماعات المميزة . بيد أن الخطر الأكبر يكمن في نخبة السياسيين أنفسهم ، ومن ثم تصبح الاشتراكية بالنسبة للزملاء الأفريقيين قانوناً أخلاقياً يفرضونه على أنفسهم » . وقول آخر : « من الضروري أن تتزعم الطبقة الحاكمة حركة الانتقال إلى مجتمع اشتراكي تجنباً لمفريات التحول إلى البورجوازية » .

وهنا يبرز تحذير واضح من الاغتراب ، فالتأليف الجديد للاشتراكية الأفريقية يتطلب خلق مجتمع يندمج فيه الناس اندماجاً كاملاً نتيجة لعدم وجود طبقات وفوارق اقتصادية .

#### ٦ — التجريد والتقليد :

واهتمام الأفريقيين بالاغتراب ليس سوى أحد نتائج التجديد وذلك في نفس الوقت الذي يهتمون فيه بالمثل بالتعجيل بعملية التجديد نفسها . وفي رأيهم أن الاغتراب نابع من الموقف الاستعماري ومن التقسيمات الاقتصادية ، فهو ينشأ

عندما يفقد المرء إحساسه بالجماعة أو عندما يضحى بالإنسان لصلحة المجموع .  
وبوسع الاشتراكية الإفريقية أن تشق طريقاً وسطاً إذ في استطاعتها أن تكون  
ذات « اتجاه فردى » و « اتجاه جماعى » وفي نفس الوقت « تشمل أسس  
الاشتراكية الإفريقية إزدهاراً كاملاً للإنسان الذى يعيش فى جماعة ، ولذلك فإن  
اشتراكيئنا إنسانية لا ترغب فى التضحية بالفرد من أجل الجماعة » .

والقيم الإفريقية التقليدية هى الضمان بهذا الاتجاه الإنسانى ، وهى مصدر الحماية  
من الاغتراب . بيد أن التقليدية الإفريقية وهى الدرع الواقى من الاغتراب ويمكن  
أن تكون سلاحاً ذا حدين ، فبينما تساعد على التلاحم وتهيئة الأصول والجذور ،  
فإنها تصبح عقبة كبرى فى سبيل التجديد والاشتراكية ، لأنها تشكل كيانات  
اقتصادية واجتماعية ونفسية لا بد من استئصالها إذا أريد تحقيق التقدم . والحل  
الذى يساق لهذه المشكلة يدعو لاختيار ما يجب المحافظة عليه ، والبحث عن خير  
ما فى القديم والجديد ، فالقديم يحقق التلاحم والانسجام الإجتماعى ، بينما يقيم  
الجديد أجهزة إنتاجية حديثة تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة .

### تعبئة الجماهير

ويولى الأفريقيون عناية كبرى إلى النواحي البشرية للتنمية ، وهم يعتبرون  
الموارد البشرية على أكبر جانب من الأهمية .

وبرغم أن طبيعة « التعبئة » أو « إحياء » الجماهير من أجل التنمية لم توضع  
توضيحاً تاماً ، فإن التشديد عليها يرجع لدافع نفسى أساساً ، فهى لا تعنى مجرد  
تسيير المواطنين فى طرق معينة محددة ، ولكنها تتطلب تغييراً جوهرياً فى المواقف  
أى إعادة تثقيف .

والتعبئة ضرورية إذا أريد للتنمية النجاح . فيرى سنفور مثلاً أن التجديد  
الزراعى يجب ألا يأخذ فى الاعتبار أنواع التربة والنباتات فحسب بل وأهم من

ذلك طبيعة الإنسان وبصفة خاصة طبيعة الفلاح ويعقب قائلا . . . إن فشل السياسات الزراعية للدول الاشتراكية لا يقتضى منا أن نبحث عنه في أى مكان آخر .

كذلك أبرزت المتطلبات السياسية لنجاح التعبئة وهى « النظام والسلطة — لا الإستبداد — روح الولاء والتضحية والتنظيم » ، أما الأداة الرئيسية فهى الحزب السياسى الجماهيرى الذى تشمل وظائفه على سبيل المثال « تحقيق الثورة النفسية اللازمة لتجديد الزراعة » ، ومعنى هذا أن الحزب يجب أن يكون جسماً حياً تنتشر فيه الروح من القاعدة إلى القمة وبالعكس . ولقد جرت المادة على القول بأن الحزب يجب أن يتمتع باحتكار سياسى لأن الديمقراطية تتطلب نظام الحزب الواحد تلافياً للتشتيت القوى .

#### ٧ - الحاجة إلى تعامل عالمى

ولا يتوقف نجاح الاشتراكية الأفريقية على مقدرة الدول فى حشد مواردها الداخلية عن طريق إحداث تحول فى القيم والاتجاهات فحسب ، وإنما يتوقف أيضاً على قدرة أفريقيا على حشد الموارد بإحداث ثورة مماثلة فى دول أخرى .

وقد أبدى الأفريقيون الذين تحدثوا فى حلقة دكا كار بعض القلق من الأخطار الكامنة فى استمرار الاعتماد على رأس المال الأجنبى ، وخصوا بالذكر أن المشاركة الاقتصادية بين الحكومات الأفريقية والأجانب يجب أن لا يتخذها الآخرون ذريعة للتدخل فى الشؤون الداخلية ، ومع ذلك كان واضحاً أن هناك اهتماماً طامعاً بالحصول على شركاء أجانب . فمما توطن الخطط ينص فيها بلمحة الأمل والتفاؤل على أن جانباً كبيراً من الاستثمارات الرأسمالية قد يصل فى بعض الأحيان إلى نصف الاعتمادات اللازمة — سوف يتم الحصول عليه من الخارج . ويمكن إنجاز وجهة النظر التى تسوقها أفريقيا للعالم فيما يلى :

« من مصلحة الدول التي بلغت شأواً كبيراً في مجال النمو في العالم أن تساعد جميع الدول المتخلفة على التنمية والتجديد، فقد أصبح الرخاء — شأنه في ذلك شأن السلام — كلاً لا يتجزأ في عالم يزداد الارتباط الوثيق بين أرجائه يوماً بعد يوم ، بعد أن تلاشت المسافات أمام الطائرات التي قد تصل سرعتها في القريب العاجل إلى ثلاثة أضعاف سرعة الصوت ، ولا يمكن للعالم أن يظل فترة طويلة ونصفه متقدم والنصف الآخر متخلف ، نصفه يعيش في ثراء فاحش ، ونصفه الآخر في فقر مدقع . ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن زيادة القدرة الشرائية لشعوب الدول المتخلفة معناها زيادة الأسواق أمام سلع الدول المتقدمة بطريق غير مباشر ، ومن هنا فنحن لا نعتبر المعونة الخارجية إحساناً ، وإنما هي معونة ضرورية لكي تمكننا من مساعدة أنفسنا وبالتالي إفادة من يقدمون لنا المساعدة ، والعالم لجمع » .

وهنا يبرز أمامنا معنى آخر له أ كثر عمقاً للاشتراكية الأفريقية . فهي تمثل مطالب الفقراء الطبقية في خضم الوفرة ، مرددين صيحة المطالبة بالمعادلة التي ردها المهرمون في جميع عصور التاريخ .

### الاصول الاشتراكية لأبيولوجية الجامعة الإفريقية :

وجه الرواد الأوائل لحركة الجامعة الإفريقية ( ديبوا وبادمور ) إهتمامهم في وقت واحد إلى وحدة القارة والقومية والاشتراكية ، ولما كانت هذه المسائل تحظى باهتمام متفاوت من جانب مختلف الزعماء والجماعات الإفريقية اليوم ، وأصبحت تشكل الأساس في برامج الوحدة الحالية ، فإن تفهم التوازن بينهما سوف يساعد على توضيح العلاقة بين الاشتراكية والجامعة الإفريقية اليوم .

وقد أصبح دعاة الجامعة الإفريقية اليوم كلهم تقريباً إشتراكيين ، بمعنى أنهم يشتركون في أبديولوجية اشتراكية إفريقية تستند إلى المقومات التالية :

( أ ) أن لأفريقيا ثقافة تقليدية واحدة .

( ب ) أن جميع مناطق أفريقيا عانت مصيراً مشتركاً من الإستغلال الإستعماري ..

( ح ) أن هناك أساساً إقتصادياً لضرورة الوحدة ألا وهو وجوب استقلال موارد أفريقيا لمصلحة الأفريقيين .

( د ) الحاجة إلى تخطيط رشيد على مستوى القارة نظراً لوضع أفريقيا الفريد من أجل تحقيق التقدم .

والواقع أن الاشتراكية الأفريقية هي الأيديولوجية الموحدة في جميع المحاولات الرامية إلى خلق أنظمة تسمو فوق مستوى الدولة في القارة الأفريقية . وفي نفس الوقت يعتبر دعاة الجامعة الأفريقية التحرير والشعور بالشخصية المشتركة وتطلعات القارة — شرطاً مسبقاً لنجاح الاشتراكية الأفريقية في تحقيق هدف التنمية الاقتصادية على نطاق القارة ، فها هو نيوريري يقول ، « لا يمكن لاشتراكي أفريقي حقيق أن ينظر إلى خط مرسوم على خريطة ويقول إن القوم الذين يعيشون على هذا الجانب من الخط إخواني ، فكل فرد يعيش في هذه القارة أخ له » .

فالجامعة الأفريقية عند نيوريري مثل أعلى حافل بالمعاني ولكن يعتبر عنه من خلال السيادة الوطنية .

وتبدو صلاحية الاشتراكية الأفريقية في التقريب بين السياسات المختلفة تجاه الجامعة الأفريقية من اشتراك مالي وعلمي في حلقة دأكار مع دول محافظة . وقد أبرزت الحلقة الحاجة إلى قيام جبهة متحدة في السياسة المالية ، كما تم التوصل إلى اتفاق عام بين ممثلي الدول الثماني عشرة المشتركة في الحلقة على قائمة الاشتراكية الأفريقية كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة ، ودور وحدة القارة في تسهيل التنمية .

وربما كان السبب في أن الاشتراكية لم تتجسد في كيان إداري أن دعاة الجامعة الأفريقية بذلوا جانباً كبيراً من جهودهم في الحصول على الاستقلال الوطني ، وربما لأن الاختلاف والتعدد داخل أفريقيا يحولان دون تنظيم جامع للدول .

### معاه تطوى عليها الاشتراكية .

التأميم : إن تأميم المشروعات الخاصة القائمة لا يعطى الأولوية في تخطيط الدولة في أى بلد أفريقى ، ونادراً ما يعتبر مبدأ أو شرطاً مسبقاً للاشتراكية بل على عكس ذلك نجد مسألة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل - على حد تعبير ماركس - تعالج بطريقة عملية للغاية . فباستثناء الجزائر بسبب ظروفها غير العادية ، والجمهورية العربية المتحدة ، نجد أن غينيا وحدها هي التي شرعت في تنفيذ برنامج جدى للتأميم . وإذا ما أثبتت مسألة التأميم الشامل كقضية عامة فإن رأى العام الاشتراكي في أفريقيا يهيب على الفور لمعارضتها بشدة وبدلاً من التأميم ، يتركز الاهتمام على تخطيط جميع قطاعات الاقتصاد وتعبئة الشعب باعتبار المورد الوفير الوحيد ، بأية وسائل تثبت فعاليتها . أما الأسباب التي أدت إلى وجود قطاع عام كبير نسبياً ، فترجع إلى العوامل التاريخية التي سبق بحثها ، فضلاً عن أن الوسائل الفنية المالية المتقدمة وغيرها الخاصة بالإشراف على القطاع الخاص وتوجيهه لم تتوافر بعد في أفريقيا مثلما توافرت في الاقتصاديات الرأسمالية الغامية . وتحل هذه المشكلة بوضع شروط سخية في العادة ، تعمل في ظلها المشروعات الخاصة بفرض إدارة الاقتصاد والإشراف عليه وتوجيهه بدلاً من تأميمه .

ونلمس هذه الروح نفسها في موقف الاشتراكية الأفريقية من الاستثمار الأجنبي ، إذ يرى الأفريقيون أن المهمة التي تجابههم تتمثل في أن الدول الأفريقية مضطرة لزيادة اعتمادها على مصادر رؤوس الأموال الأجنبية لكي تتخلص من تخلفها التكنولوجي ومن تبعيتها للغرب ، ولكن المعونة الأجنبية - كما قال الرئيس موديبو كيتا - بنقض الفخر عن مصدرها أو شكلها ، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون خالية من الفرض تماماً ، لأنها تظل مرتبطة بطريقة أو بأخرى بالاقتصاد والنظام السياسي الذي تقدم منه ، أو أنها تكبل الدولة بديون ساحقة . وتحل هذه المشكلة بصفة عامة إما بابتكار مشروعات « مشاركة » بين الدولة



والشروع الخاص الأجنبي ، أو بتحديد مجال ووسائل المشروعات التي يعمد بها إلى الاستثمار الأجنبي .

التنمية والمساواة : يولي الأفريقيون من الاهتمام بالإنتاج أكثر مما يهتمون بتوزيع الثروة، أو كما جاء على لسان طالب من تانزانيا « إن الاشتراكية في أوروبا تعني مصادرة الثروة وتوزيعها ، أما الاشتراكية الأفريقية فمناها الجهد المشترك المبذول لخلق الثروة » . وهذه العبارة تتضمن حقيقة هامة تساعد كثيراً من الاشتراكيين في الغرب على فهم معاصريهم الأفريقيين ، ويجدر بنا أن نشير في هذا المقام إلى نظرية « المحرومين » وعلاقتهم « بالمالكين » التي تتدخل جميع المبادئ الاشتراكية ، فقد كانت الفوارق الشاسعة في الممتلكات والدخل في الاقتصاديات الرأسمالية هي الدافع على الإصلاح في أوروبا ، وفرضت هذه الأوضاع بدورها الوسائل التي وقع عليها الاختيار لتحقيق الاشتراكية قبل إقامة نقابات عمالية حرة قوية ، وإعادة توجيه الإتفاق الحكومي من الفئات الموسرة إلى الفئات الفقيرة في المجتمع ، وإعطاء الأولوية الرفاهية الاجتماعية العامة بدلاً من الإتفاق الخاص ، وأخيراً الملكية العامة للممتلكات الإنتاجية .... وكان الغرض الأول من هذه الإجراءات كلها إعادة التوزيع والتوجيه نحو المساواة ، كما كانت تهدف ثانياً لتشجيع وسائل الإنتاج التعاونية . أما زيادة حجم الإنتاج الوطني فكانت تأتي في المحل الثالث بحسب .

أما في أفريقيا فالجميع تقريباً من المحرومين — على الأقل بالنسبة لأغنياء أوروبا — ولذا فإن الهدف الأساسي لا بد وأن يكون زيادة حجم الإنتاج الوطني والقاري . أما المساواة والتعاون برغم أهميتهما كهدفين من أهداف الاشتراكية فلا مناص من أن ينتقلا إلى المرتبة الثانية .

نقابات العمال . أن المفهوم الأفريقي « للمحرومين » له آثاره الهامة أيضاً بالنسبة لوضع النقابات ، ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن العمال المنظمين في

معظم الاقتصاديات الأفريقية يشكلون أكثر فئات المجتمع امتيازاً وليس أقلها .  
ويصدق ذلك بكل تأكيد على كثير من نقابات الأعمال المدنية ، فالعمال الذين  
يشملهم تنظيم نقابي يشكلون بصفة عامة الفئة الوحيدة من الناس التي تقاح لها  
فرصة الحصول على جزء أكبر من الدخل القومي ، وكثيراً ما تفوق الفئات الأخرى  
من السكان في مستوى معيشتها الحالي ، رغم انخفاض هذا المستوى في حد ذاته .  
وكثيراً ما يحدث أيضاً أن مطالب النقابات التي تبدو مشروعة للغاية حسب المستويات  
الأوربية لو أجيب فإنها تؤدي إلى عرقلة كل مشروعات التنمية التي تقوم بها  
حكومة ذات ميزانية محدودة ، وتضع نصب أعينها أولويات مرسومة بعناية ،  
ونضرب مثلاً لذلك بما حدث في تنجانيقا عقب استقلالها مباشرة ، حيث أدت  
مطالبات النقابات المدنية بزيادة الأجور إلى صراع سافر مع الحكومة ، ولعله ليس  
معروفاً للجميع أنه لو كانت تلك المطالب قد وضعت موضع التنفيذ ، لاستنفذت جميع  
أموال التنمية التي حصلت عليها حكومة تنجانيقا من بريطانيا بمناسبة الاستقلال ،  
ولما تبقى شيء أو شيء كثير لتلبية المطالب المشروعة للأكثرية الساحقة من  
الأهالي وهم العمال غير النقابيين والفلاحون والمتعطلون .

وقد قاومت غالبية الحكومات الأفريقية خطر المعارضة الإيجابية من جانب النقابات  
بأن فرضت على الحركة العمالية — أن تشكل «جناحاً» من أجنحة الحزب الحاكم ،  
ويبررون هذا المسلك بالتشديد على أنه ليس ثمة صراع حقيقي في المصالح بين  
الحكومة والعمال في مجتمع اشتراكي .



القسم السادس

النظرية الاشتراكية العربية

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and the role of the accounting department in ensuring the integrity of the financial statements.

2. The second part of the document describes the various methods used to collect and analyze data, including the use of statistical software and the importance of sample size and representativeness.

3. The third part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and the role of the accounting department in ensuring the integrity of the financial statements.

4. The fourth part of the document describes the various methods used to collect and analyze data, including the use of statistical software and the importance of sample size and representativeness.

5. The fifth part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and the role of the accounting department in ensuring the integrity of the financial statements.

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and the role of the accounting department in ensuring the integrity of the financial statements.

2. The second part of the document describes the various methods used to collect and analyze data, including the use of statistical software and the importance of sample size and representativeness.

3. The third part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and the role of the accounting department in ensuring the integrity of the financial statements.

4. The fourth part of the document describes the various methods used to collect and analyze data, including the use of statistical software and the importance of sample size and representativeness.

5. The fifth part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and the role of the accounting department in ensuring the integrity of the financial statements.

## الفصل الثاني والعشرون

# هل للثورة نظرية؟

في ٢٣ يولية من عام ١٩٥٢ نشبت الثورة الكبرى في مصر لتصبح نقطة تحول بالغة الأهمية لا في تاريخ هذا البلد فحسب ، وإنما في تاريخ المنطقة العربية بأسرها أيضا ، ثم ما لبثت أن كانت من القوى المؤثرة والفعالة على الصعيد الدولي بحكم أهدافها وبفعل دينامييتها وأفعالها . ومن ثم كان الحديث عن « الناصرية » إعترافاً من حيث الواقع بأن الفلسفة الكامنة وراء هذه الثورة هي من الطراز الذي يتخطى الحدود الإقليمية للبيئة التي وقعت فيها هذه الثورة .

ومنذ اللحظة الأولى ، وعلى ضوء ما كان يسود المجتمع المصري خاصة والمجتمع العربي عامة ، من أوضاع تلح مطالبة بالتغيير الجذري بسبب تعارضها مع أهداف الشعب وتخليها عن طبيعة المصر ، بدا واضحا لكل من أوتي النظرة النافذة ، أنها ثورة سياسية واجتماعية في آن واحد ، وإن كان من طبيعة الأشياء خلال الفترة المبدئية من حياة الثورة أن تسلط الأضواء على الجانب السياسي منها بسبب ضرورة البدء بتصفية الاستعمار وهو الهدف الذي تحقق في عام ١٩٥٤ .

لكن ، سنة بعد أخرى ، راحت تتكشف بصورة متزايدة وباطراد ، الناحية الاجتماعية من هذه الثورة : ماهيتها وأهدافها وأساليبها . وكانت عملية التمييز المترتبة على المدوان الثلاثي ، من معالم الطريق الكبرى ، وأخذ الحديث يشدد بعد ذلك وبصورة لاخفاء ولا غموض فيها على جتمية التنظيم الاشتراكي للمجتمع . وفي يوليو من عام ١٩٦١ صدرت القوانين المروفة ، تعبيراً تعبيراً قوياً ، صريحاً وصادقاً عن دخول هذه الفلسفة في دور التطبيق العملي وعلى نطاق واسع . ثم شهد العام التالي إعلان « الميثاق الوطني » وهو وثيقة تتضمن أمرين رئيسيين أحدهما

الجانب الأيديولوجي من التحول الجديد ، والآخري يحدد أسلوب التحول أو يرسم أسلوب التطبيق .

هنا ارتفعت أصوات تقول إن هذا التحول لم يستند إلى نظرية مسبقة إعتنقها الثورة ونادت بها ، والنتيجة الملتصقة التي ترتب على مثل هذا القول هي أن التنظيم الجديد نشأ من فراغ . إن الحقيقة التي أثبتتها التاريخ هي أن الأحداث الاجتماعية الكبرى لا يمكن أن تتولد عن الفراغ أو تقع فجأة وبطريق الصدفة . فالكشوف الجغرافية الكبرى التي أوصلت أوروبا إلى الشرق بالطواف حول إفريقيا وإلى العالم الجديد في نصف الكرة الغربي ، وحركة الإصلاح الديني على أيدي لوثر وكالفن وزونجلي ، وثورات بريطانيا في القرن السابع عشر والولايات المتحدة وفرنسا في القرن الثامن عشر والروسيا والصين في القرن العشرين ، مما يشير إليه على سبيل المثال لا الحصر ، كلها أحداث اجتماعية ضخمة كانت التعبير العملي عما سبقها من تغيرات وتناقضات في تلك المجتمعات ومن قوى جديدة ظهرت على المسرح . وثورة مصر في عام ١٩٥٢ لم تنشب لأن لقيفاً من الضباط أرادوها مدفوعين باعتبارات خاصة ضيقة ، وإنما نشبت لأن الأوضاع السائدة كانت تفرض هذه الثورة . وعلى ضوء هذا المعنى فإن مما يتعارض مع حقائق التاريخ أن يقال إن التحول في الجمهورية العربية المتحدة من نظام رأسمالي إلى نظام اشتراكي ، وهو حدث اجتماعي ضخم ، لم يكن وليد فلسفة قامت عليها الثورة .

هذا الحديث عن « نظرية مسبقة » ينبغي أن يوضع في إطاره الصحيح ، وهنا يتعين أن نفرق بين المضمون والتفصيل . فإذا كان المقصود هو المضمون الرئيسي أو الجوهر أو الهدف الأساسي العام الذي ينطوي عليه الحدث التاريخي فمعتقد سوف يتضح مما نوردته بعد ، أن ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت ذات مضمون اجتماعي واشتراكي . أما أن كان المراد من الحديث « نظرية جاهزة » بكافة التفاصيل التي تتناول الجوانب الفكرية المتعددة والنواحي التطبيقية ، في هذه الحالة لا تختلف هذه الثورة عن الثورات الكبرى التي عرفها التاريخ ولا نستثنى من الحكم



ثورة أكتوبر ١٩١٧ في روسيا . فقد كان نجاح هذه الأخيرة مبعث الدهشة والخيرة لأصحاب النظرية الماركسية عموماً ، ولئن تزعموا تلك الثورة بوجه خاص ، وراح الآخرون يبحثون عن التفسير ، وهو ما سبق أن عرضنا له في موضعه .

ما من شك أن الثورة الفرنسية وعلى ضوء ما أسفرت عنه في النهاية وما بعدها ما تخللها من أحداث وتجارب ، كانت تستهدف أولاً وقبل كل شيء إزالة مخلفات النظام الإقطاعي ، وفي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تحقيقاً لمصالح وأهداف الطبقة البورجوازية في فرنسا . غير أن هذه الطبقة البورجوازية للثورة لم يجر الحديث عنها وتحليلها وتحديد أبعادها إلا بعد وقت طويل وخاصة بعد أن استقرت فكرة التفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ . وعندما نشبت تلك الثورة لم تكن هناك « نظرية جاهزة » تسير على هديها وتطبقها تماماً . حقيقة كان هناك كثيرون ممن مهدوا لها من أمثال مونتسكيو وروسو وفولتير والموسوعيين والفزيوقراط ، ولكن كتابات هؤلاء كانت تنصب على نقد المجتمع الفرنسي آنذاك ، وتطالب بالتغيير في ناحية أو أخرى ، ولكن الذين أراحوا للثورة الفرنسية بعد انقضاء وقت طويل على انتهائها ، هم الذين جمعوا آراء هؤلاء الكتاب وربطوا بينها وصاغوا منها النظرية التي قالوا إن الثورة الفرنسية قامت عليها .

وكانت إنجلترا في القرن السابع عشر مسرحاً لصراع مرير بين أسرة ستيفورات والبرلمان ، كاف شارل الأول رأسه وكلف جيمس الثاني عرشه . وإذا تنبهنا أحداثه وتطوراتها وجدناه يدور حول مسائل من قبيل الحق في فرض الضرائب وإنفاق المال العام والحرية الدينية . ولكن المؤرخين هم الذين حددوا ماهية هذا الصراع وأنه كان نتيجة قيام الطبقة البورجوازية في إنجلترا ورغبتها في السيطرة على جهاز الدولة حتى يتسنى لها تحقيق مصالحها .

وعند ما اشتد الخلاف بين المستعمرات الأمريكية وبريطانيا في القرن الثامن عشر كان يدور حول إنكار حق الأخيرة في فرض الضرائب على المستعمرات غير الممثلة في البرلمان البريطاني ، وفي ذلك الوقت لم يكن ثمة حديث عن الإستقلال :

وعندما نشبت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة في أواسط القرن التاسع عشر كان الواضح أن مبعثها الخلاف بشأن موضوع الرق، ولم يتحدث أحد عن الحرب باعتبارها صراعاً بين المصالح الصناعية في الشمال والمصالح الزراعية في الجنوب. هذان حدثان كان لهما أكبر الأثر في تاريخ العالم، ولا يُنقص من قيمتهما بل ومن خطورتهما أنه لم تكن هناك نظرية مسبقة ومتسكاملة في حالة أي منهما.

وحتى الثورات الدينية لا تشذ عن القاعدة. فقد بدأ مارتين لوتر حركته التي أصبحت تعرف في التاريخ باسم « الإصلاح الديني » بالإعتراض على صكوك الفيران التي درجت كنيسة روما على إصدارها وبيعها، ثم راح بعد ذلك يعلن أن المسيحي الحق في مطالعة الكتاب المقدس ليفهمه ويفسره. ولم يخطر ببال الرجل أن يضع نظرية مفصلة يوضح فيها — بالتفصيل — مبادئه أو مذهبه، مع أن الإصلاح الديني كان من أخطر الأحداث التاريخية في أوروبا، ولقى تأييداً من فلاحين، وتجار وأرباب حرف ومالين، ومن أمراء علمانيين وملوك. كل هؤلاء انحازوا إلى جانبه وإلى جانب أمثاله في بلاد أوروبية أخرى، لاعتناق بنظرية ممددة من قبل، وإنما انحازوا إلى هذه الحركة الإصلاحية لأن التمرد على سلطان البابوية كان يعكس السخط على أوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية فاسدة، أو قل إن الإصلاح الديني في جوهره كان ناحية من الثورة البورجوازية على النظام الإقطاعي الذي كانت كنيسة روما في ذلك الحين أكبر مقوماته.

نخلص من هذا العرض الموجز إلى إن الثورات الاجتماعية تعلن أو تكشف عن جوهرها وأهدافها على صورة التعميم، ولكنها لا تبدأ بنظريات جاهزة مفصلة. وعلى ضوء هذا المعنى تحدث جمال عبد الناصر أمام المؤتمر الوطني للقوى الشعبية فقال: لم يكن مطلوباً مني في ٢٣ يوليو أن اطلع ومعى كتاب مطبوع وأقول إن هذا هذا الكتاب هو نظرية... مستحيل. لو كنا قد فعلنا نعمل هذا الكتاب قبل ٢٣ يوليو لم تكن عملنا ٢٣ يوليو.

وراح جمال عبد الناصر يستشهد بالإسلام نفسه فقال في جلسة ٢٥ نوفمبر ١٩٦١.

« في الاسلام، كان يقدر ربنا ينزل مع سيدنا جبريل كتابا مطبوعا ومجلدا ويقول : هذه هي النظرية ، هذا هو القرآن ، وهذه هي العقيدة . . . والذي حدث غير ذلك ليعطينا ( ربنا ) في حياتنا عبرة لنا وعظة لنا »

« ابتداء الاسلام بالشهاد أن لا اله الا الله ، وأن سيدنا محمدا رسول الله . . . ابتداء الاسلام بهذا . . . جملتان . لم يبدأ بكل ما هو موجود في القرآن . ثم أبدا بعد هذا ايضا الاسلام يعطينا عبرا وعظة في حياتنا فقد قال بالنسبة للسؤال من الحمر فيها اثم وفيها نفع ، ولكن اثمها اكبر من نفعها . . . بعد ذلك قال ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى . . . وبعد ذلك حرم الحمر وقال ، انما الحمر اليسر والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه . »

٢٣٠ سنة لغاية تمام نزول القرآن ، وتم نزول القرآن . . . لماذا فعل الله ذلك ؟ فله حتى يعطينا الفرصة والدليل او الوسيلة التي نقدر أن نعمل بها في حياتنا وفي دنيانا »

لقد كان أول مدعى الناس إليه الشهادة بأن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله، فهذه العبارة القصيرة هي جوهر الإسلام وهدفه المعلن منذ اللحظة الأولى . ولكن الإسلام كان ثورة كبرى تستهدف التغيير الجذري في المجتمع ، ورسم صورة عامة لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الجديد ولكن هذه العملية لم تتم بين عشية وضحاها وإنما استغرقت ما يقرب من ربع قرن ، ومن بعدها قال الرسول في خطبة الوداع المأثورة « اليوم أكملت لكم دينكم » .

وإذا انتقلنا إلى القرن التاسع عشر وإلى الحديث عن الماركسية بوجه خاص ، نلقى الظاهرة نفسها . فالبيان الشيوعي مثلاً الذي أعده ماركس وإنجلز يتحدث عن وجود صراع بين البورجوازية والبروليتاريا ، سوف ينتهي بزوال الأولى ، ثم راح يسرد طائفة من المقترحات أو المطالب التي يمكن أن تشمل عليها برامج وسياسات الليبرالية الراديكالية . وكتاب ماركس « رأس المال » لا يبدو أن يكون تشريحا علميا للرأسمالية : نشأتها ، تطورها ، متناقضاتها الباطنية التي لا بد أن تمصف بها في نهاية الأمر . أما ماهية النظام الاجتماعي الجديد الذي سوف يخلف النظام البورجوازي ، وحدود الملكية الاجتماعية أو أبعادها ، وأسلوب إدارة الإقتصاد في ظل النظام المنتظر، وأشكال التنظيم السياسي — تقول إن أمثال (م ٢٠ - الاشتراكية)

هذه السائل وغيرها كثير لم يعرض لها ماركس وإنجاز تفصيلا ، بل وبعضها لم يعرض له على الإطلاق ، ومن هنا كان الجدل والخلاف بين الماركسيين بعد وفاة الرجلين ، وكانت التعديلات أو التنقيحات التي أدخلت مما تفاولناه بالحديث في الفصول السابقة . ورغم هذا لا يمكن الادعاء بأن ماركس وإنجاز طلعا منذ البداية بنظرية اشتراكية منفصلة . فعندما أصدر « البيان الشيوعي » كانا - على ما يبدو - يتطلمان إلى ثورة ليبرالية على غرار الثورة الفرنسية ، ولم يسميا - وما كانا ليسميان - إلى ثورة اشتراكية أو شيوعية .

ولكن ، هل حقيقة لم تكن لثورة يوليو ١٩٥٢ فلسفة اشتراكية المفهوم وإن لم تستخدم اللفظ نفسه على وجه التحديد ؟ للإجابة على السؤال يتعين أن نرجع إلى الوثائق التي أماننا . ففي المنشور الذي أصدره الضباط الأحرار بتاريخ ٢ يونيو ١٩٥٢ بعنوان « مؤامرة كبرى ضد المصانع الحربية » تطالعنا الفقرة التالية :

« ومصر تخضع للاستعمار البريطاني أساسا ولكنها تضع أيضا لاستعمار دول أخرى تنهب مواردها بأبغس الأثمان كالاستعمار الفرنسي ممثلا في شركات قناة السويس والاستعمار الياباني ممثلا في شركات الترام وهايو بوايس والاستعمار الأمريكي ممثلا في شركات الكوكاكولا والبيبيس كولا والحرير الصناعي وغيرها . »

ويمكن أن نستشف أبعاد هذه العبارة وما يكمن تحتها من معان إذا إنقلنا إلى هذه الفقرة الأخرى من المنشور نفسه :

« والاستعمار لا يحكمنا حكما مباشرا بواسطة موظفين وحكام انجليز كما يفعل في البلاد المتاخرة جدا .. وانما يحكمنا عن طريق الخونة من المصريين حكما غير مباشر . هؤلاء الخونة الذين ترتبط مصالحهم بمصالحه عن طريق الرشوة والخدمات الخاصة والتعيين في مجالس ادارات الشركات والمكافآت الفخمة .. وهم يمثلون في رجال القصور ورجال الاحزاب المختلفة التي تنوالت على الحكم .. لابد من القضاء على هؤلاء الخونة لئتم تطهير البلاد ، »

وعبارة « الأحزاب المختلفة » يجب فهمها على ضوء تفسير جمال عبد الناصر في كافة خطبه بعد الثورة لحقيقة الأحزاب وهي كونها أدوات تعبر عن المصالح الإقطاعية والرأسمالية .

ومن هذا كله نستخلص النتائج الآتية :

أولاً : أن مصر كانت تخضع للاستعمار السياسي والاقتصادي الأجنبي .

ثانياً : وهذا الإستعمار يحكم عن طريق الفئات الإجتماعية التي ترتبط بمصالحها بمصالحه ، وهي الفئات التي يدعو المنشور أفرادها باسم « الخونة » أي الذين يخونون المصالح الحقيقية لجمهور الشعب ، وهذه الفئات تمثل الإقطاع وسيطرة رأس المال .

ثالثاً : والقضاء على الإستعمار يتطلب قضاء مماثلاً على أعوانه « الخونة » أي على الإقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال .

وفي البيان الذي أصدرته القيادة العامة أثر الثورة قالت « ولقد تقدمت القيادة العامة للحكومة بطلبات لإصدار قوانين بمشروعات عدة لرفع مستوى الشعب لدرجة تؤهله للمعيش عيشة كاملة ، وأول هذه المشروعات تحديد الملكية الزراعية لتقريب الفوارق الشاسعة بين الطبقات . . » وبهذا أعلنت الثورة منذ اللحظة الأولى أنها تعتمز القضاء على الإقطاع وهو إحدى الدعائم الأساسيتين اللتين كان يقوم عليهما النظام الإجتماعي بمصر ، وذلك كخطوة أولى يعمقها القضاء على سيطرة رأس المال ، وإلما كان هذا الحديث الذي يستوقف النظر في الفقرة سالفة الذكر عن « تقريب الفوارق الشاسعة بين الطبقات » لأن هذه النتيجة لا يمكن أن تتحقق عن طريق تحطيم الإقطاع وحده .

وثمة إجراء آخر بادرت به الثورة هو الرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ وبمقتضاه زيدت أسعار الضريبة العامة على الإيراد ، وعلى رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية والمهن الحرة ، وفرضت لأول مرة ضريبة

تصاعدية على قيمة التراكات . وبصدد هذه الضريبة الأخيرة نلاحظ أن من الإشتراكيين الأوربيين من كان يطالب بفرض ضريبة تصاعدية عالية على التراكات كإحدى الخطوات المؤدية إلى زعزعة أركان النظام الرأسمالي . هذه الإجراءات التي أقدمت عليها حكومة الثورة هي طريقة تتفق مع المبدأ الاشتراكي القائم على « امتصاص الثروة الفائضة » بوسائل مختلفة من بينها النظام الضرائبي وبخاصة الجانب المباشر منه .

ولما أعلن جمال عبد الناصر مبادئ الثورة الستة كان من بينها :

( أ ) القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال .

( ب ) القضاء على الاحتكار .

( ج ) إقامة عدالة اجتماعية .

ولسنا بحاجة إلى القول بأن القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال والاحتكار ، وإقامة العدالة الاجتماعية ، هما جوهر الفلسفة الاشتراكية أيًا كانت الصورة التي تطبق بها . ولكن الاشتراكية لا تقتصر على العدالة في توزيع ناتج العمل الاجتماعي وإنما لابد من أن تعمل في نفس الوقت الواحد على زيادة الثروة الاجتماعية حتى يكون هناك ما يمكن توزيعه وما يمكن في الإمكان رفع مستوى أعضاء المجتمع . وهذا الهدف يتحقق بسرعة وعلى الوجه السليم عن طريق التخطيط الذي أصبح من الدعائم التي يقوم عليها التنظيم الاشتراكي . وهنا وعلى ضوء هذه الحقيقة بادرت حكومة الثورة إلى إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ ( المعدل بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٢ ) ، وهو المجلس الذي باشر نشاطه ابتداء من يناير من السنة التالية . ويقوم المجلس ( المادة ٢ معدلة ) بوضع برنامج اقتصادي لتنمية الإنتاج القومي على أن يتم تنفيذه في ثلاث سنوات على مراحل سنوية ثلاث . ثم يضع المجلس بعد ذلك برامج أخرى لتنمية الإنتاج يستغرق تنفيذهما مدداً معينة . ويلاحظ أن

المجلس اتجه إلى وضع خطة للتنمية خلال عشر سنوات مقسمة إلى مراحل، وتشتمل الأخيرة كلها على مشروعات ذات أهداف واضحة ومتصلة بعضها ببعض.

ننتقل بعد هذا الذي قدمناه إلى أقوال جمال عبد الناصر نفسه، فإذا به يحدثنا في كتابه « فلسفة الثورة » أنه « يوم سرنا في طريق الثورة السياسية فخلصنا فاروقاً عن عرشه سرنا خطوة مماثلة في طريق الثورة الاجتماعية فقررنا تحديد الملكية »، ثم يوضح الأمر في موضع آخر من المصدر نفسه بقوله « أما الطريق فهو الحرية السياسية والاقتصادية ». معنى هذا أن الثورة الاجتماعية ملازمة للثورة السياسية، أي أحدهما وجهان لنفس العملة الواحدة، وأن الثورة الاجتماعية تهدف إلى الحرية الاقتصادية بمعنى التحرر من سيطرة الإقطاع ورأس المال والاحتكار. ولقد أوضح نفس المعنى بعد ذلك بسنوات حين قال أمام المؤتمر الوطني للشعبيية . « وقلنا إن علينا ثورتين : ثورة سياسية وثورة اجتماعية . وقلنا إن الثورة الاجتماعية تفرض أن نمنع الإستغلال وأن نعيد توزيع الثروة » .

وفي خطاب لجمال عبد الناصر أمام وفد نقابة عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع<sup>(١)</sup> « لقد قامت الثورة لخلق المساواة الكاملة بين طبقات الشعب ولكن هذا الخلق يحتاج إلى خطوات تدريجية ». وفي كلمة أخرى بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٥٤ « حين قامت الثورة للقضاء على الإستغلال والاستعباد عملت على تحقيق حياة كريمة لهذا الشعب تسكون فيها العدالة الاجتماعية كاملة شاملة لجميع السكان في الريف والحضر » .

ولعل من أقواله ذات الدلالة البالغة على حقيقة الثورة واتجاهاتها قوله في ٣٠ مايو ١٩٥٤ : « هؤلاء الحكام المستبدين بعد أن استبدوا بالمواطنين استبدوا بالوطن نفسه ورأوا في الحكم ثروة يسلبونها من حقوق الشعب على حساب كرامة زائفة، فقطعوا أوصال الشعب، وتعاونوا مع فئة قليلة من أصحاب المصالح للتحكم في الأغلبية ومن ثم التحكم في الرزق وفي لقمة العيش باعتبارها أهم شيء في الحياة، فكان الفلاح يخشى أن يرفع صوته في سبيل كرامته فتساب منه

(١) ٢ أبريل سنة ١٩٥٤



لقمة العيش ، كما تحكم أصحاب الأموال في المواطنين بالسيطرة على الحكم حتى أصبح الحكم العوبة في أيدي الرأسماليين .

والمعنى المستفاد من الفقرة الأخيرة واضح كل الوضوح . لقد كان الشعب وأغلبيته الساحقة من الفلاحين والعمال ، يخضع لحكم إستبدادي فرضه عليه أصحاب المصالح الإقطاعية والرأسمالية . وهنا يقضى المنطق بأن تحرير الشعب من الحكم الإستبدادي يفترض القضاء على مصادر قوة هذا الحكم ، أى يفترض القضاء على المصالح الإقطاعية وبالتالي إقامة نظام جديد يلمح من مصالح الجماهير وهو النظام الاشتراكي .

وفي موضع آخر ، وأمام المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، تحدث جمال عبدالناصر فقال : « لما أعلننا تأميم الشركات البريطانية والفرنسية .. قلت للقيسوني .. أن جميع هذه الشركات تذهب إلى القطاع العام .. وكانت الفرصة في هذا الوقت مواتية لنا لكي نقوم العمل العام ، ونبدأ قطاعاً عاماً على أساس واسع ، ونبدأ في تطبيق الاشتراكية بمفهومها الحقيقي الذي يبدأ بخلق قطاع عام . وبدأنا في سنة ١٩٥٧ رفع شعار إقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني .. بدأنا في سنة ١٩٥٦ .. وفي سنة ١٩٥٧ بدأنا نركز على هذا الشعار وقلنا أن معركة العدالة الإجتماعية هي معركة من أجل الكفاية ومعركة من أجل العدل » .

ولكن الواقع أن خلق قطاع عام بدأ قبل سنة ١٩٥٦ . فمن الناحية النظرية تضمنت الرسوم بقانون المنشئ لمجلس الإنتاج وسائل تنفيذ المشروعات ومنها :

(أولاً) مشروعات تقوى الحكومة تنفيذها .

(ثانياً) مشروعات تتولاها هيئات حكومية ذات مجالس إدارة خاصة بها .

(ثالثاً) مشروعات تنفذها هيئات خاصة ويشترك المجلس في رأس مالها .

وينص الرسوم بقانون أيضاً على أن « يقدم المجلس الدائم إلى مجلس الوزراء

جميع المشروعات والبرامج الإقتصادية التي يتم إعدادها سواء تلك التي يرى أن يقوم بتنفيذها بنفسه أو بالوساطة أو التي بكل تنفيذها إلى الحكومة مبدئياً طرق تمويلها ■ .

ومن الناحية التطبيقية قامت الدولة بإنشاء محطة توليد الكهرباء من سد أسوان القديم ، وخط أنابيب البترول من السويس إلى القاهرة ، ومعمل تكرير البترول في السويس ، كما اشترك المال العام في شركة الحديد والصلب المصرية ، وهذا بالإضافة إلى عدد كبير من الشركات الصناعية عن طريق المساهمة من جانب بنوك كانت الدولة تملك ٥١ ٪ من رؤوس أموالها<sup>(١)</sup> .

من هذا كله نخلص إلى أن الثورة التي نشبت في يولية من عام ١٩٥٢ كانت لها فلسفة اجتماعية ذات مضمون اشتراكي ، بمعنى أن التحول الذي وضع بشكل واسع النطاق في عام ١٩٦١ كان مبنياً على عقيدة تؤمن بها منذ يومها الأول . وإذن فمن الخطأ - عن عمد أو عن جهل - الحديث عن «التجريبية» أي أن الثورة كانت تسير في طريق التجارب إلى أن استقر بها المطاف عند التجربة الاشتراكية . هذه التجريبية لم تكن تمس الجوهر أي الفلسفة الاجتماعية للثورة لأن هذا الجوهر كان معروفاً وواضحاً منذ البداية بل ومن قبل أن تقع الثورة ، وإنما كانت تنصب على الوسائل والأساليب . وهذه التجريبية أيضاً هي التدرج في البناء الاشتراكي حتى يتسنى إرساء الأساس المادي الصحيح . كما ينبغي أن نلاحظ بهذا الصدد حقائق لها أهميتها ، فقد كان على الثورة أن تبدأ في تصفية الاستعمار وهذا ما حققته في عام ١٩٥٤ عندما اضطرت إلى قبول الجلاء ، ولم يمض وقت قصير حتى تعرضت البلاد للمبدوان الذي اشتركت فيه إسرائيل وبريطانيا وفرنسا . هذه الحقائق يجب أن تؤخذ في الاعتبار .

وإذا كانت الثورة في جوهرها تؤمن بحتمية الحل الاشتراكي ، فلماذا لم تعلمن هذا الأمر منذ البداية ؟ لقد كفانا جمال عبد الناصر مؤونة الرد فقال : الحقيقة

---

(١) البنك الصناعي .

هذه العملية ليست عناوين . . وأنا من سنة ١٩٥٦ لم أكن أريد أن أضع أسماء ،  
ولكن كان لا بد أن نضع أسماء ولا بد أن نضع عناوين من أجل التعارف  
عليها . معنى هذا كله . . أننا نريد أن نبني طريق الحياة على أساس من العدالة  
الاجتماعية وعلى أساس من القضاء على الإقطاع والقضاء على الاستغلال والاحتكار  
وسيطرة رأس المال . ليس المهم أن نبدأ بإطلاق تسمية معينة على فلسفة معينة ،  
وإنما المهم جوهر هذه الفلسفة وتعبيره عن مصالح الجماهير وعن رغبة هذه الجماهير  
في التغيير الجذري في أوضاع المجتمع الذي نعيش فيه .

## الفصل الثالث عشر

# الجانب الأيديولوجي في الميثاق

تنتقل الآن إلى الميثاق الوطني الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢١ مايو من سنة ١٩٦٢ ، والذي تحدثنا عنه بأنه وثيقة تتضمن أمرين رئيسيين أحدهما الجانب الأيديولوجي من عملية التحول الاشتراكي ، والآخر يحدد أسلوب العمل أو طريق التطبيق . وفي هذا القسم الحالي نقتصر على الجانب الأيديولوجي .

### تفسير التاريخ

شكل مذهب اجتماعي فلسفته للتاريخ ، أو طريقته في تفسير سير هذا التاريخ وأحداثه الكبرى . ومن هذه الزاوية ينبغي أن تستوقف النظر الفقرات التالية من الميثاق :

.. من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل أن النظام السياسي في بلد من البلدان ليس إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه ، وتعبيراً دقيقاً للمصالح المتحركة في هذه الأوضاع الاقتصادية .

فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلداً من البلدان فمن المحقق أن الحرية السياسية في هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الإقطاع . إنه يتمحكم في المصالح الاقتصادية ، وعلى الشكل السياسي للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل .

ويأخذ الميثاق في تطبيق هذه الفكرة على الأوضاع التي كانت سائدة في مصر قبل الثورة ، وهنا نكتفي بطائفة من الفقرات :

« ولقد كانت القوة الاقتصادية في مصر - قبل الثورة في يد تحالف بين الإقطاع ورأس المال المستغل ، وكان محتماً أن تكون الأشكال السياسية بما فيها الأحزاب تعبيراً عن هذه القوة وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل » .

ثم يعرض لبعض الآثار المترتبة على تلك الأوضاع السائدة في البلاد وفي مقدمتها انتفاء الديمقراطية السليمة ، ذلك « أن الذي يحتمل رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه يقدر بالتبعية أن يحتمل أصواتهم وأن يسيطر عليهم وعلى فوقهم إرادته » . و « كذلك فإن مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن في قدرتهم أية طاقة على تحدى إدارة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع الإقطاع والسيطرة على جهاز الدولة والتشريع » .

ولم تقف النتائج عند هذا الحد وهو النظام السياسي للدولة ، ولكنها تخطته إلى ميادين الإعلام والعلم : مثال ذلك « أن الصحافة ... لم تكن قادرة على الحياة إلا إذا ساندتها الأحزاب الحاكمة المثلة لمصالح الإقطاع ورأس المال ، أو إذا اعتمدت اعتماداً كلياً على رأس المال المستغل الذي كان يملك الإعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة » ومن هنا رأينا « حرية النقض ضاعت في هذه الفترة بضياح حرية الصحافة » . بل « إن سلطة الدولة والتشريع استعملت ... في إخضاع الصحافة للمصالح المتحكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التي وقفت سداً حائلاً دون الحقيقة » . وبالنسبة إلى ميدان العلم والثقافة نجد أن حرية العلم التي كان في مقدورها أن تفتح طاقات جديدة للأمل تعرضت هي الأخرى لنفس العيب .. فإن الرجمية كان لا بد لها أن تطمئن إلى سيطرة المفاهيم عن مصالحها . ومن ثم انعكست آثار ذلك على نظم العلم ومناهجه ، وأصبحت لا تسمح إلا بشعارات الاستسلام والخضوع » .

وترتب على هذه الظاهرة الخطيرة « أن أجيالا متعاقبة من شباب مصر  
لقدت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها .. وصور لها الأبطال في  
تاريخها قاهنين وراء سحب من الشك والغموض بينما وضعت هالات التجديد  
والإكبار من حول الذين خانوا كفاحها . إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر  
انتظمت في سلك المدارس والجامعات، والمهدف من التعليم كله لا يزيد عن تخريج  
موظفين يعملون للأظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التي لا تأبه بمصالح  
الشعب ، وبهذا فرض تحالف الإقطاع والرجعية الحاكمة على جماعات كثيرة من  
المثقفين « إما أن تستسلم لإغراء ما يلقيه إليها من فتات الامتيازات الطبقية وإما  
أن تذهب إلى الانزواء والنسيان » .

وامتد الخطر إلى النواحي الروحية بمحاولة استغلال الدين لخدمة المصالح  
الطبقية المسيطرة على المجتمع مستفيدة من الشاعر الدينية المتأصلة في أحماق  
الجاهلير ومن هنا فهمه المصالح « أقدمت على ستر مطامعها بالدين وراحت  
تلتمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكي توقف تيار التقدم » .

من الفقرات التي أوردناها تتضح أمامنا الفكرة الرئيسية التي يراها الميثاق  
بصدد التاريخ . إنه يعتقد أولاً في العامل الاقتصادي باعتباره قوة مهمة في التطور  
التاريخي، إذ أنه يعمل على تحديد شكل المجتمع : نظامه السياسي ، أوضاعه  
الاجتماعية وقوانينه ولوائحها، نظمه في التربية والتعليم والثقافة والإعلام . وثانياً :  
فالتبقات التي تملك القوة الاقتصادية هي التي تستطيع أن تحدد الشكل الذي  
يتخذه المجتمع بحيث يخدم مصالحها ويعمل على تحقيق أهدافها الذاتية .

وفضلاً عن هذا يقرر الميثاق أهمية العوامل الاقتصادية في الأحداث  
الدولية والعلاقات الدولية . فالحرب العالمية الثانية لم تكن في نظر الشعب المصري  
« إلا سراعاً على المستعمرات والأسواق .. بين المنصرية النازية وبين الاستعمار  
البريطاني الفرنسي الذي جر على البشرية كلها ويلات لا حدود لها من القتل  
بالجملة والدمار الشامل » وينطبق الأمر نفسه على الدول المتقدمة في الوقت الحاضر

فالتاريخ يشهد « أن التجارب الرأسمالية في التقدم تتلازم تلازماً كاملاً مع الاستعمار ، فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالي إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي على أساس الاستثمارات التي حصلت عليها من مستعمراتها ، وكانت ثروة الهند التي تزح الاستعمار البريطاني النصيب الأكبر منها هي بداية تكوين المدخرات البريطانية التي استعملت في تطوير الزراعة والصناعة في بريطانيا » .

وكان العامل الاقتصادي كامناً — بل واضحاً — وراء الأحداث التي انتهت بالاحتلال البريطاني لمصر في عام ١٨٨٢ ، وهنا نقراً « وكانت النكسة في مصر باباً مفتوحاً لقوى السيطرة المالية ، وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير في مصر ، وركزت نشاطها في أنجاسين واضحين ، هما حفر قناة السويس ، وتحويل أرض مصر إلى حقل كبير لزراعة القطن ، لتمويض الصناعة البريطانية عن أقطان أمريكا التي قل ورودها إلى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ، ثم انقطع وصولها تماماً بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية » . غير أن هذا الحديث عن القطن وارتباطه بالحرب الأهلية الأمريكية ينصب على ما قبل الاحتلال البريطاني ، ولكن الفكرة ذاتها طبقت من بعد الاحتلال ، وإذا كانت بريطانيا قد وصلت إلى مرحلة الانطلاق اعتماداً على صناعة النسيج في لانكشير ، فإن تحويل مصر إلى حقل كبير لزراعة القطن كان شرياناً متصلاً ينقل الدم إلى قلب الاقتصاد البريطاني على حساب جوع الفلاح المصري » .

ونفس الأداة الفكرية يستخدمها الميثاق في تفسير ظهور إسرائيل :

أن قطعة من الأرض العربية في فلسطين قد أعطيت من غير سند من الطبيعة أو التاريخ لحركة عنصرية عدوانية أرادها المستعمر لتكون سوطاً في يده يذهب فخر النضال العربي إذا استطاع يوماً أن يتخلص من الهائلة وأن يخرج من الازمة الطاحنة ، كما أرادها المستعمر فاصلاً يعوق امتداد الأرض العربية ويهيئ المشرق عن الغرب

معنى هذا أن الاستعمار لم يخلق إسرائيل إرضاء لتطلعات اليهود الروحية أو إعادة وضع تاريخي لم يكن له وجود في الحقيقة ، أو تمويضاً عما لقيه اليهود الألمان على



أيدي هتلر والنازية ، ولكنه خلقها بقصد كبح الحركة القومية في الوطن العربي ، ولعرقلة السير الطبيعي للأمة العربية نحو الوحدة ، وبذلك يتسنى له المحافظة على مصالحه المادية في المنطقة العربية أولاً ثم في أقاليم أخرى في آسيا وإفريقية . تعتبر المنطقة العربية جسراً للعبور عليه بين الاستعمار وهذه الأقاليم .

ولا يفوت الميثاق أن يبين أنه برغم أهمية العامل الإقتصادي في الأحداث التاريخية الكبرى إلا أنه أحياناً لا يكون ظاهراً وتحتجبه مظاهر أخرى تتخذ ستاراً أو شعاراً براقاً لإخفاء حقيقة السبب ، وهو الأمر الذي تمثلته الحروب الصليبية التي كانت في جوهرها محاولة من الغرب للزحف والسيطرة على الشرق ، وهذا ما نكشف عنه الإشارة إلى تلك الحروب في الميثاق وهو يتحدث عن المسؤوليات التي اضطلع بها شعب لصالح المنطقة العربية كاملاً :

« كان قد تحمل المسؤولية المادية والعسكرية في صد أولى موجات الإستعمار الأوربي التي جاءت متمسرة وراء صليب المسيح ، وهي أبعد ما تكون عن دعوة هذا المعلم العظيم » .

ولكن هل العامل الإقتصادي هو الوحيد الذي يمكن وراء التطور التاريخي أم أن هناك عوامل أخرى لها قوتها وأهميتها ؟ يجيب الميثاق على السؤال بأنه : « إذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فإن الحوافز الروحية والمعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد » .

ولهذا :

« يطمئن علينا أن نذكر دائماً أن الطاقات الروحية التي تستمدّها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو تراثها الحضاري قادرة على صنع المعجزات » .

ثم يأخذ بعد ذلك في بيان الدور الضخم الذي تلعبه الأديان في تطور

المجتمعات البشرية الإرتقائي ، فمن جهة كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية ، « كما أن جوهر الأديان » من جهة أخرى « يؤكد حق الإنسان في الحياة وفي الحرية ... ولا يرضى الدين بطبقية تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس ، وتحسب ثواب الخير لقلة منهم » .

ولهذا فإن الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة كما أنها تسليحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بهما جميع الإحتمالات وتقهز بهما مختلف المصاعب والعقبات .

ومن هذا نرى أن النظرية الاشتراكية العربية — على خلاف الماركسية أو الشيوعية — تجعل للدين مكاناً بارزاً في حياة المجتمعات وفي سير التاريخ ، بل أن هذا المامل الروحي يلعب الدور الأول في بعض الحالات ، وهو ما يبرزه جمال عبد الناصر في كتابه « فأسفة الثورة » حين يقول في معرض حديثه عن الدائرة الإسلامية :

— يجب أن تكون للحج قوة سياسية ضخمة ، ويجب أن تهرع صحافة العالم إلى متابعة أنبيائه ، لا بوصفه مراسم وتقاليد تصنع صوراً طريفة لقراء الصحف ، وإنما بوصفه مؤتمراً سياسياً دورياً يجتمع فيه كل قادة الدول الإسلامية ورجال الرأي فيها ، وعلمائها في كافة أنحاء المعرفة ، وكتابها ، وملوك الصناعة فيها ، وتجارها وشبابها ، ليضعوا في هذا البرلمان الإسلامي خطوطاً عريضة لسياسة بلادهم وتعاونها معاً ، حتى يحين موعد اجتماعهم من جديد بعد عام .

نم . . .

— وحين أسرح بخيالي إلى ثمانين مليوناً من المسلمين في إندونيسيا وخمسين مليوناً في الصين ، وبضعة ملايين في الملايو وسيام وبورما ، وما يقرب من مائة مليون في الباكستان ، وأكثر من مائة مليون في منطقة الشرق الأوسط

وأربعين مليوناً داخل الاتحاد السوفيتي ، وملايين غيرهم في أرجاء الأرض المتباعدة — حين أسرح بخيالي إلى هذه المثات من الملايين الذين تجمعهم عقيدة واحدة ، أخرج بإحساس كبير بالإمكانات الهائلة التي يمكن أن يحققها تعاون بين هؤلاء المسلمين جميعاً ، تعاون لا يخرج عن حدود ولائهم لأوطانهم الأصلية بالطبع ، ولكنه يكفل لهم ولإخوانهم في العقيدة قوة غير محدودة .

من هاتين الفقرتين تتجلى قوة العامل الديني ، ولكن جمال عبد الناصر حين يتحدث عن التعاون يقصد أن يكون تعاوناً خالصاً من أجل خير المسلمين ، وفي سبيل تحقيق حرياتهم وتقدمهم ، وليس تعاوناً يخدم مصالح وغايات لا تمت إليهم بصلة .

كذلك يشدد كتاب « فلسفة الثورة » وهو عندنا من المصادر الأصلية للمضمون الاجتماعي الاشتراكي للثورة ، على عوامل أخرى منبثقة من طبيعة البيئة ومن الظروف التاريخية والجغرافية ، كما يعترف بأهمية ما للشعوب من خصائص ومقومات وحضارة ، فيقول في معرض الحديث عن الدائرة العربية وبيان مصادر قوة العرب : « أول هذه المصادر أننا مجموعة من الشعوب المتجاورة المترابطة بكل رباط مادي ومعنوي يمكن أن يربط مجموعة من الشعوب ، وأن لشعوبنا خصائص ومقومات وحضارة إنبثقت في جوها الأديان السماوية المقدسة الثلاثة ولا يمكن قط إغفالها في محاولة بناء عالم مستقر يسوده السلام » .

هذه الفقرة الموجزة من « فلسفة الثورة » تلخص وجهة نظر الثورة إلى التاريخ وهي وجهة نظر تقدر أهمية العوامل الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والحضارية والروحية ، وكلها عوامل متداخلة متشابكة . وثمة عبارة أخرى في المصدر نفسه تؤكد هذه المبادئ ، عندما يقول صاحبه « ولست أريد أن أهون من أمر العقبات التي تحول بيننا وبين توحيد السكفاح ، فلا شك أن بعضها معقد تمتد أصوله إلى طبيعة البيئة وظروف شعوبها التاريخية والجغرافية » .

وإذا كانت إحدى القوى الدافعة في التاريخ ، وهي القوى الروحية ، تلعب الدور الأول الفعّال في ظروف أو حالات معينة كما بيننا ، وإذا كان العامل الإقتصادي له أثره الكبير ، فإن العامل الجغرافي يمكن أن يكون حاسماً في حالات خاصة ، إذ أنه هو الذي يحتم على الشعب المصري ألا يقف بمزمل عما يجري في القارة الإفريقية من صراع وقد عبر كتاب « فلسفة الثورة » عن هذه الحقيقة بقوله :

فإذا اتجهت بعد ذلك إلى الدائرة الثانية ، وهي دائرة القارة الإفريقية قلت دون استفاضة ودون إسهاب إننا لن نستطيع بحال من الأحوال — حتى لو أردنا — أن نقف بمزمل عن الصراع الدامي الخيف الذي يدور اليوم في أعماق إفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الإفريقيين .  
لأنستطيع لسبب هام وبديهي هو أننا في إفريقيا .

واسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا ، فنحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله .

ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة المذراء .

ويبقى بعد ذلك سبب هام ، هو أن النيل شريان الحياة لوطناً يستمد مائه من قلب القارة .

وإذا كانت العوامل المتعددة التي أشرنا إليها هي التي تحدد سير التاريخ ، بدرجة أكثر أو أقل ، إلا أن العامل الحاسم في كل تغيير شهده المجتمع البشرى ، هو « الإنسان » نفسه وإرادته . وهذا يؤدي بنا إلى سؤال على جانب كبير من الأهمية : من ذا الذي نقصده بمصطلح الإنسان ؟ هل هو الفرد المبعقري مثلاً أم هو مجموعة الأعضاء الذين يتكون منهم أى مجتمع ؟ الشيء الذي يلفت النظر في الميثاق التأكيد الكبير الذي يضمه على الشعب ، وعلى دوره وإرادته وفاعليته :

« إن هذا الشعب ، في ذلك اليوم المجيد ( يقصد ٢٣ يولييه ١٩٥٢ ) بدأ تجربة

ثورية رائدة في جميع المجالات . . . وتمكن هذا الشعب بصدقه الثوري ، وإرادة الثورة المتقدة فيه ، أن يغير حياته تغييراً أساسياً وعميقاً في اتجاه آماله الإنسانية الواسعة .

« إن إخلاص الشعب المصري لقضية الثورة ، ووضوح الرؤية أمامه ، واستمراره الدائب في مصارعة جميع أنواع التحديات ، قد مكّنه دون أدنى شك من تحقيق نموذج رائع للثورة الوطنية — وهي الاستمرار المعاصر لفضائل الإنسان الحر عبر التاريخ — من أجل حياة أفضل ، طليقة من قيود الاستغلال والتخلف في جميع صورها المادية والمعنوية . »

ويمظّم تعجيد الميثاق لهذه القوة الأصيلة وهي « الشعب » في عبارات قل أن تضمنت مثلها وثيقة أخرى في بلد آخر . فمثلاً :

« . . . كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذي حمل على عاتقه — في أعقاب بدء العمل الثوري في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — عمليات تاريخيتين بآثارها الضخمة . »

( ١ ) إن هذا الشعب المعلم راح أولاً :

يطور المبادئ الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحي مع التاريخ القومي ، تأثراً به وتأثيراً فيه نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة إلى أهدافها اللامتناهية .

( ٢ ) ثم إن هذا الشعب المعلم راح ثانياً :

يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ، ويربطها دائماً بهذه الآمال ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة في صنع مستقبله .

وهذه الفكرة تتعارض مع فكرة « الصفوة » عند الماركسية-اللينينية مثلاً ،  
( م ٢١ — الاشتراكية )

فالأخيرة كما رأينا في حديثنا عن لينين لم تكن ذات ثقة كبيرة بإمكانات جماهير البروليتاريا بسبب افتقارها إلى الوعي ، ومن هنا جاءت نظرية الحرب الذي يقود وبوجه هذه الجماهير ويفرض عليها إرادته لأنه الطليعة التي تحتكر الثورة والوعي ، ومن هذه الناحية نأتي فارقاً بين نظرة كل من النظرية الاشتراكية العربية والمذهب الماركسي في صورته اللينينية ، وإنه لفارق كبير يدور حول مدى التقدير لقدرات الشعوب وطاقاتها وإداراتها .

هذه النظرة من جانب الميثاق إلى الشعب ، ترتب عليها نتيجة أخرى تتمثل بدور الفرد أو الأفراد في التاريخ . لقد سبق أن ناقشنا هذا الموضوع في الفصل الذي عقدناه عن التفسير المادي للتاريخ عند ماركس وإنجلز ، والواقع أننا لا يمكن أن نشك في أهمية الدور الذي يضطلع به ذوو العبقرية في التاريخ ، ولكنهم في الوقت نفسه لا يقدرُونَ على خلق التاريخ أو التحكم فيه بصورة مطلقة . وامل هذه الحقيقة توضحها عبارة جمال عبد الناصر في « فلسفة الثورة » إذ يقول :

والقد أدركت منذ البداية أن نجاحنا يتوقف على إدراكنا الكامل لطبيعة الظروف التي نعيش فيها من تاريخ ووطننا ، فإنا لم تكن نستطيع أن نغير هذه الظروف ببساطة ، وكذلك لم تكن نستطيع أن نؤخر عقارب الساعة أو لنقدمها ونتحكم في الزمن . . . وكذلك لم يكن لي استطاعتنا أن نقوم على طريق التاريخ بهمة جندي المرور فتوقف مرور ثورة حتى تمر ثورة أخرى ، ونعول بذلك دون وقوع حادث اصطدام

فالأبطال والرواد هم في الواقع أفراد رشحتهم أهليتهم لكي يلقى عليهم رداء التطور التاريخي ووقع عليهم اختياره لتحقيق إرادته ، وهذا ما عبر عنه الميثاق عندما يقول « أن أعظم ما في ثورة ١٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أن القوات التي خرجت من الجيش لتنفيذها ، لم تكن هي صانعة الثورة وإنما كانت أداة شعبية لها » .

وإذا كان الأفراد لا يصنعون التاريخ ولا يتحكمون في الزمن برغم إيجابيتهم

وفعاليهم ، فكذلك القضاء على عنصر فردى أو عناصر فردية لا يمكن بدوره أن يؤثر في سير التاريخ ، وفي هذا المعنى يقول صاحب « فلسفة الثورة » :

أيمكن حقاً أن يتغير مستقبل بلدنا إذا خلصناه من هذا الواحد أم من غيره ، أم المسألة أعمق من هذا ؟ .

وأقول لنفسي في حيرة :

— أكاد أحس أن المسألة أعمق . .

. . . المسألة أعمق جذوراً وأكثر خطورة وأبعد أغواراً .

### مفهوم الصراع الطبقي :

لا يفكر الكتاب البورجوازيون أن المجتمع ليس متجانساً ، وأنه يتكون من فئات ومجموعات اجتماعية مختلفة . وهم يسمون كذلك بأن هناك تبايناً بين مصالح هذه المجموعات وأهدافها وأن ميزان القوة في المجتمع يمكن أن يميل لصالح من يملكون القوة الاقتصادية .

ولكنهم يقولون في الوقت نفسه إن هذا التقسيم ليس جامداً بمعنى أنه سب في قوالب من الصلب ، وإن المجتمع في حالة مرونة والحواجز الفاصلة بين الطبقات ليست مما لا يمكن تخطيها ، بل على العكس هناك حركة دائبة صعوداً وهبوطاً ، فالفئات الدنيا تخرج منها طوائف باستمرار لتلحق بالفئات التي تعلوها في المركز الإقتصادي والاجتماعي ، كما تؤدي ظروف معينة إلى أن تهبط أعداد من أعضاء الفئات العليا إلى صفوف من دونها مرتبة .

وهذه المرونة التي يتصف بها المجتمع لا تجعل سلطان الدواة أو جهازها السياسي احتكاراً خالصاً لطبقة أو مجموعة اجتماعية معينة ، فقد استطاعت



الطبقة العاملة مثلاً في كثير من البلاد الرأسمالية الغربية أن تنزع الكثير من الحقوق والإمتيازات ، من اقتصادية وسياسية واجتماعية ، بل وأن تشترك في الحكم مع الأحزاب الممثلة للطبقات المالكة كما في فرنسا ، أو أن تنفرد به كما حدث في إنجلترا .

ومن هذا كله يستخلص الكتاب البورجوازيون أنه حتى وإن اعترفنا بوجود تفاوت أو تعارض بين الصفوف والمجموعات التي ينقسم إليها المجتمع ، إلا أن الأمر لا يصل إلى درجة « الصراع الطبقي » الذي يمكن أن يتخذ طابعاً عنيفاً ودموياً إذا عظمت حدته . بل أن الإشتراكيين الديمقراطيين ينكرون فكرة الصراع الطبقي التي يتحدث عنها الماركسيون ، وذلك رغم اعتقادهم في حقيقة التفسير الإقتصادي للتاريخ .

لكن موضوع الطبقات والصراع الطبقي يمثل حجر الزاوية في الأيديولوجية الماركسية — اللينينية . وفي المؤلف الذي وضعه لينين بعنوان « بداية كبرى » نراه يعرف الطبقات بأنها مجموعات كبيرة من الناس يختلف بموضعها عن بعض بمحكم المركز الذي تشغله في نظام الإنتاج الاجتماعي معحدد تاريخياً، وبملاقاتها بوسائل الإنتاج ، وبدورها الذي تقوم به في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وبالتالي بأبعاد وأسلوب الحصول على ذلك النصيب من الثروة الاجتماعية الذي يؤول إليها وتصرف فيه .

وعلى أساس هذا التعريف ينقسم المجتمع البورجوازي إلى طبقتين أساسيتين (وهذا خلاف عدد من طبقات فرعية وغير أساسية) هما الرأسماليون (البورجوازية) والأجراء (البروليتاريا) . وبين هاتين الطبقتين صراع لا يمكن فضه إلا بالثورة الاجتماعية التي تضع حداً لكل الاستغلال وتؤدي في نهاية الامر إلى إلغاء الطبقات .

وهذه الثورة الاجتماعية تمولها وتنفيذها البروليتاريا أي « طبقة عمال المدن

والصناعة « على حد تعريف لينين ، فإذا ما نجحت الثورة ووصلت هذه الطبقة إلى الحكم أقامت على الفور دكتاتوريتها . حقيقة يقول أصحاب المدرسة الماركسية - اللينينية إن دكتاتورية البروليتاريا ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد تصفية النظام القديم بما يشتمل عليه من علاقات إنتاج وتقسيات طبقية وبمجرد أن ترسخ دعائم النظام الجديد ، أى أنها ظاهرة تتميز بها مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية . ولكننا رأينا كيف أن هذه الظاهرة المؤقتة دامت في روسيا فترة طويلة امتدت من ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ إلى انتهاء عهد ستالين في عام ١٩٥٣ . ورأينا كذلك أنها تحولت على أبدي لينين إلى دكتاتورية الحزب الشيوعي ، وتحولت على أبدي خليفته إلى دكتاتورية ستالين .

من هذا تكشف وجهة النظر الماركسية - اللينينية وهي :

( أولا ) لا يمكن فض الصراع الطبقي إلا بالثورة الاجتماعية .

( ثانياً ) والمهدف من الثورة إلغاء الطبقات أى إقامة المجتمع اللاتبقي .

( ثالثاً ) وتقيم الثورة بعد نجاحها دكتاتورية طبقة البروليتاريا .

والآن : ما موقف النظرية الاشتراكية العربية من هذا الموضوع ؟ يلاحظ بادىء ذي بدء أنها تسلم بوجود صراع طبقي في المجتمع القائم على مبدأ الاستغلال وهذه حقيقة ملموسة في المجتمعات البورجوازية والإقطاعية ، ومن هنا يعترف الميثاق بأن « الصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره » لأنه ناشئ عن « المصالح التي لا يمكن أن تتلاقى على الإطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصروهم الاستغلال في المجتمع القديم » ، ومن الأمور الطبيعية ألا يستطيع الميثاق إغفال هذه الحقائق وهو الذي رأى المجتمع المصري قبل ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ تسيطر على مصائره ومقدراته طبقة صغيرة من الناحية العددية ، تمسك في أيديها بالقوة الاقتصادية وبالتالي تتحكم في جهاز الدولة ،

بينما الأغلبية الساحقة من المجتمع — أى جماهير الفلاحين والعمال والطبقة الوسطى الصغيرة على تعدد فئاتها — كانت موضع الاستغلال الذى حرمها نصيبها العادل أو حقها الطبيعي بعبير آخر ، من الثروة الإجتماعية التى تخلقها بجهودها . إلا أنه ينبغى أن نلاحظ أن الميثاق وإن اعترف بوجود التصادم أو الصراع الطبقي ، إلا أنه لا يعتبره القوة الدافعة وراء التاريخ على ما تذهب إليه الماركسية — اللينينية .

وبرغم هذا الاعتراف بأمر واقع ، فالميثاق يعتقد أنه « ينبغى أن يكون حله سلمياً فى إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الطبقات » . وهذا الحل السلمى ضرورة يفرضها صالح المجتمع ، لأن الحل العنيف عن طريق الثورة البروليتارية كما ترى الماركسية — اللينينية ، لا بد وأن يحدث الفروقة فى الصفوف ويؤدى إلى حرب أهلية أو حالة شبيهة بها ، مما يفسح المجال للمؤثرات الخارجية من جهة ، ويمطل التقدم وعملية البناء الاشتراكي من جهة أخرى . ولقد أحسن الميثاق التعبير عن هذا الأمر إذ يقول إن « . . بقاء التصادم لا يمكن أن يحل بغير الحرب الأهلية وما تلحقه من أضرار بالوطن فى ظروف يشهد فيها الصراع الدولى وتعنف فيها عواصف الحرب الباردة » ، وهذا ما أدركته بلاد أخذت بالتنظيم الاشتراكي فى محاولة منها لتجنب المواقف الخطيرة المشار إليها .

ولكن الرجعية أى الطبقات المستغلة « لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها المقاتلة التى تواصل منها استغلال الجماهير » ، كما أنها فضلاً عن هذا « تملك وسائل المقاومة . . تملك سلطة الدولة فإذا انتزعت منها لجأت إلى حليها الطبيعي وهو الإستعمار » . وفى الوقت نفسه يجب تنادى هذا كله عن طريق الحل السلمى للصراع الطبيعي . هذا التناقض يحله الميثاق عن طريق تصفية الرجعية وتجريدها من أسلحتها التى تمكنها من المقاومة ، وفى هذا المعنى يحدثنا فى الباب الخامس منه :

« ولقد أثبتت التجربة التى صاحبت بدء العمل الثورى المنظم ، أنه من المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفيه الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها

ومنمها من أى محاولة للعودة إلى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها . إن الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته ، ولهذا فإن سلمية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية — أولاً وقبل كل شيء من جميع أسلحتها » .

ورسخت الثورة الطريق السلمى الهادى إلى عملية تجريد الطبقات المستغلة من أسلحتها ، وهذا الطريق تمثل في قوانين يوليو سنة ١٩٦١ أولاً إذ قوض بتأميناته الأسس المادية التى كانت تتركز عليها قوة هذه الطبقات ثم بالإجراءات الأخرى أى الحراسة — التى أعقبت صدور تلك القوانين الحاسمة . ولقد أوضح الميثاق هذا الطريق إلى تصفية الرجعية في عبارات قوية فقال :

إن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ — بالعمل الاشتراكي الذى حققه — تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت إليه قوة الدفع الثورى . . . ومن المؤكد أن الإجراءات التى أعقبت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية .

لقد تمت — بعد أن بدأت محاولة الانقضاض الرجعى على الثورة الاجتماعية ، عملية حاسمة لإزالة رواسب الإقطاع والرجعية والتحكم .

إن هذه العملية قطعت الطريق على كل محاولات التسلل والدوران من حول أهداف الشعب ولحساب المصالح الخاصة للفئات التى حكمت وتحكمت من المراكز الطبقيّة المتنازعة .

ولقد أكدت هذه الإجراءات — معنى الحراسة — أن الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالي سواء كان طبقياً مودوثاً أو كان طغيانياً انتهازياً . .

غير أن فض الصراع الطبقي سلمياً بالمعنى الذي أوضحه الميثاق ، لا يعنى القضاء على الطبقات أو إقامة المجتمع اللاتطبق كما تقول الماركسية -- اللينينية ، ولكنه « يوفر إمكانية السعى إلى تذويب الفوارق بين الطبقات » . ليس معنى التذويب المساواة المطلقة فهذا أمر مستحيل ، وإنما معناه أولا القضاء على الفوارق الناشئة عن احتكار مصادر الثروة وعن الاستغلال ، ومعناه ثانياً : أن تكون الاختلافات بين الفئات التى يتكون منها المجتمع وليدة الاختلافات الذهبية وغيرها ووليدة تفاوت القدرات . وفى الوقت نفسه تعمل الدولة الاشتراكية على تميم فرص التعليم والعلاج والعمل وما إلى ذلك مما يحول دون تعميق هذه الاختلافات غير المبنية على الأوضاع الطبقيّة وحدها .

وثمة ناحية مهمة يبرزها الميثاق وفى هذا يختلف عن الماركسية - اللينينية ألا وهى أنه يرفض فكرة « دكتاتورية البروليتاريا » ، ذلك أنفاج هذا العمل أى إقامة دكتاتورية البروليتاريا ، إنها تقضى على طبقة أو طبقات لتحل محلها طبقة أخرى تتحكم فى مصائر المجتمع . والثابت على مايقول الميثاق « أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات . إن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب . . سلطة مجموع الشعب وسيادته » .

وكان الرئيس جمال عبد الناصر قاطعاً فى رفض دكتاتورية البروليتاريا ، وذلك أمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية : « هل نحن قلنا إننا سندمزل الشعب ونقيم حزباً واحداً مثل الشيوعيين الذين يبلغ عدد سكان بلدهم ٢٠٠ مليون نسمة فى حين أن عدد أعضاء الحزب مليون فقط . . هل قلنا إننا سندقيم حزباً واحداً ونحتكر السياسة لفئة قليلة » ؛ ثم أعلن الرفض القاطع المشار إليه فقال : « النظام الشيوعى وهو دكتاتورية البروليتاريا وهو عبارة عن احتكار السياسة للحزب الشيوعى ، قلنا أيضاً أن هذا الكلام لن نأخذه به » .

وإذ يرفض الرئيس جمال عبد القاصر « دكتاتورية البروليتاريا » بعد أن شهد كيف تحولت إلى دكتاتورية فردية على أيدي ستالين مثلاً ، يتحدث الميثاق عن أمر آخر هو « جماعية القيادة » :

إن جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه في مرحلة الإنطلاق الثوري . إن جماعية القيادة ليست عاصماً من جوح الفرد فحسب ، وإنما هي تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات ، كما أنها في الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد .

### مفهوم الحتمية في التاريخ :

اتخذ الميثاق للباب السادس عنوان « في حتمية الحل الاشتراكي » . ورغم أن الحديث ينصب على « الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الإقتصادي والاجتماعي في مصر » إلا أنه في حقيقة الأمر ينطبق على جميع البلاد التي تعاني من المشكلة ذاتها ، والتي تمثل في الوقت الحاضر الأغلبية الساحقة من الجنس البشري ، وتشغل الشطر الأكبر من مساحة الكوكب الذي نعيش فوقه .

هذا الحل الإشتراكي على ما يرى الميثاق « لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختياري ، وإنما كان .. حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين » .

أما أنه لا يقوم على الانتقاء الاختياري كأنه سلعة يشتريها المستهلك مدفوعاً بهوى شخصي أو ذوق خاص ، فحقيقة يدعمها التاريخ ، فالنظم التي تعاقبت على المجتمع البشري لم تكن أبداً وليدة إرادة فرد ، ولا وليدة هوى زائل تملك مجموعة من الأفراد ، إذ لو كان الأمر كذلك لتعرضت هذه النظم للتداعي السريع والذوال . ولو كان الأمر كذلك أيضاً لأصبح التطور الإجتماعي عمليات تصنعها الصدفة ، وما كانت الصدفة أبداً بالعامل في سير التاريخ ، فن المستحيل مثلاً أن

تفسر قيام الإمبراطورية الرومانية ثم انحلالها ، وسقوط الإقطاع وقيام الرأسمالية ، على أنها أحداث تولدت عن صدفة أو عن هوى أو عن انتقاء اختياري .

وفي الوقت نفسه تعرضت عبارة « حتمية تاريخية » للتشويه الناشئ عن سوء الفهم ، أو للتجريف عن معناها الحقيقي بفعل تعمد إساءة الفهم . فقبل مثلاً إنها لا تختلف عن « الجبرية » برغم ما بين المصطلحين من فارق ضخم . فالجبرية إن كان لها نعمة وجود في التاريخ — تفترض أن يقع الحادث دون اعتبار للظروف الموضوعية ولإرادة البشر أنفسهم الواعية .

ومن المتناقضات أن الذين يعترضون على كون الحل الإشتراكي « حتمية تاريخية » يسلّمون به إذا تعلق الأمر بأي حل غير اشتراكي . وفهل أن نعرض لهذا التناقض في الموقف نسأل وفي سؤالنا أو أسئلتنا نرجع إلى التاريخ : لماذا انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا ممهداً الطريق كي يحل محله النظام البورجوازي ؟ لا يمكن الإجابة عن هذا بأن المجتمع الأوربي في أواخر العصور الوسطى أو منذ أواسطها ، وجد أمامه مجموعة من الأنظمة وراح يوازن بينها مستعرضاً مزاياها ومساوئها ، ثم استقر رأيه في النهاية على تفضيل النظام البورجوازي . ولكن الذي يحدثنا به التاريخ الذي سجله الكتاب البورجوازيون أنفسهم أن أساليب الإنتاج الإقطاعية لم تمتد كافية لإشباع مطالب سكان أوروبا الذين زاد عددهم بسرعة فاقت بكثير مبيعاتها في الإنتاجية والإنتاج ، وأن الحروف الصليبية أسفرت عن إضعاف قوة الطبقة الإقطاعية بسبب من مات منهم وبسبب الديون التي غرقوا فيها من أجل تجهيز حملاتهم ، وأن العلاقات التجارية مع الشرق ومن بعدها الكشوف الجغرافية أحدثت نشاطاً جديداً ضخماً في التجارة والحرف وخلقت طبقة جديدة من المشتغلين بالتجارة والصناعة ومن أصحاب المال وهؤلاء جميعاً رأوا في القيود الإقطاعية ما يعرقل نشاطهم ويحد من الإحتمالات الواسعة أمام هذا النشاط . ومعنى هذا كله أن انهيار النظام الإقطاعي فرضته الظروف المتغيرة



في المجتمع الأوربي، وحقته طبيعة أي مصالح وأهداف القوى الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي ظهرت على المسرح .

وتحدثنا أبسط الكتب الدراسية التي تتداولها أيدي تلاميذ المدارس أن الثورة الفرنسية الكبرى لم تنشب لأن فيلسوفاً سياسياً أو اجتماعياً أرادها ، أو لأن الذوق الفرنسي اختارها كأنها نوع من الأبهة أو العطور التي تشتهر بها فرنسا ، أو لأن جموعاً من المتظاهرين تراءى لهم المهجوم على الباستيل لإخراج العدد البسيط من نزلاء ذلك السجن . فقد نشبت الثورة الفرنسية — ومرة أخرى على ما نقول الكتب الدراسية — لأسباب بعيدة الغور ، إقتصادية وإجتماعية وسياسية ، تتمثل في أوجز عبارة ، في القضاء على امتيازات الأشراف ورجال الدين والحكم الملكي المطلق ، وبعبارة أخرى القضاء على مخلفات العصر الاقطاعي وإفساح المجال واسماً أمام البورجوازية الفرنسية وهو الأمر الذي تمخضت عنه الثورة بالفعل .

وهذا الذي قلناه عن سقوط الاقطاع ونشوب الثورة الفرنسية ينطبق بالمثل على ثورات بريطانيا الدستورية مظهراً في القرن السابع عشر ، وثورة المستعمرات الأمريكية ضد بريطانيا في القرن الثامن عشر ، وتحقيق الوحدتين الإيطالية والألمانية في القرن التاسع عشر ، وثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ في مصر ، مما نذكره على سبيل المثال لا الحصر . والذين يقولون مثلاً إن بسمرك حقق الوحدة الألمانية بطريق « الحديد والنار » على حد عبارته المشهورة إنما يحرفون الواقع التاريخي . فبعد انتهاء الحروب النابليونية بسنوات أقيم الاتحاد الجرمنى فأحدث انقماشاً اقتصادياً أحست بنتائجها جماهير الشعب الألماني . وتكون اتحاد شمال ألمانيا في هدوء إلى حد كبير ، فلما نشبت الحرب مع فرنسا سارعت ولايات الجنوب إلى الوقوف إلى جانب بسمرك . أما الحربان الكبيرتان اللتان شنهما على إمبراطورية النمسا والمجر وعلى فرنسا فكانتا أمراً محتوماً لأن هاتين الدولتين الخارجيتين هما اللتان كانتا تعارضان في وحدة الشعب الألماني . فبسمرك لم يختار سبيل الحرب ولكن الظروف السائدة في ذلك العهد فرضتها عليه وعلى الشعب الألماني .

هذه كلها حقائق تاريخية يسلم بها أولئك الذين يعترضون على حتمية الحل الاشتراكي . وهؤلاء ومنهم كتاب في لبنان ، يقولون إن ظروف هذا البلد الطبيعية والمادية والتاريخية فرضت عليه نظامه الاجتماعي الذي يسير فيه الآن ، ويحاولون تأييد حججهم بحديث معاد عن ازدهار الاقتصاد اللبناني في ظل نظام الحرية الاقتصادية بمفهومها الرأسمالي . ويبدو أن الكثيرين من هؤلاء الكتاب بدأت تساورهم الشكوك بشأن ازدهار اقتصادهم وسلامة الأسس التي يقوم عليها ، وذلك بعد الهزة العنيفة التي تعرض لها بنك إنقرا .

إن عبارة « حتمية تاريخية » يجب أن توضع في إطارها الصحيح ، إن معناها أن النظم الاجتماعية والأحداث التاريخية والثورات الكبرى - كل ذلك لا ينشأ إلا لأن هناك ظروفاً موضوعية تحتم هذا وتفرضه فرضاً ، لأنه يعبر عما يجيش في صدور الشعوب من آمال ويؤدي إلى تحقيق الباعث عليه والمحقق له ، البشر أنفسهم بإرادتهم الواعية .

ننتقل الآن إلى الظروف التي تجعل من الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي حتمية تاريخية ، لا بالنسبة إلى مصر فحسب ، بل ولغيرها من البلدان المتخلفة في المنطقة العربية وإفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية . هذه الظروف عرض لها الميثاق بتفصيل كبير في بابه السادس .

أمام البلاد التي تعاني من مشكلة التخلف سبيلان لمواجهة المشكلة والتغلب عليها ، أحدهما الاعتماد على رأس المال الخاص . لسنا ننكر أن هذا هو الطريق الذي سارت فيه البلاد الكبرى المتقدمة في العالم مثل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا واليابان وغيرها . ولكن يتعين علينا في الوقت نفسه أن نأخذ في اعتبارنا أولاً وقبل كل شيء حقيقة تاريخية كبرى هي الدور الذي لعبه الاستثمار في توفير الأسس المادية التي قام عليها التقدم في تلك البلدان ، وفي هذا المعنى يحدثنا الميثاق « أن التجارب الرأسمالية في التقدم تلازمت تلازماً كاملاً مع الاستثمار ، فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالي إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي على أسس الاستثمارات التي حصلت عليها

من مستعمراتها » ، ثم يعمد إلى التمثيل بقوله « وكانت ثروة الهند التي ترح الاستعمار البريطاني النصيب الأكبر منها ، هي بداية تكوين المدخرات البريطانية التي استعملت في تطوير الزراعة والصناعة في بريطانيا » فهذه الأموال التي جرى الحصول عليها عن طريق تجارة الرقيق والاستيلاء على المستعمرات ، كانت القوة المحركة التي تولدت عنها الثورة الصناعية الحديثة التي كانت بريطانيا موطنها الأول .

والبلاد الراغبة في الأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية تترامى لها الصورة ذات الأبعاد التالية :

أولا : نمو الاحتكارات الرأسمالية الكبرى في البلدان المتقدمة بحيث تقف الرأسمالية المحلية في بلاد التخلف الاقتصادي عاجزة عن المنافسة ، وعاجزة بالتالي عن تحقيق الانطلاق الاقتصادي المنشود .

ثانيا : بسبب ما شهدته البلاد المتقدمة من ثورات علمية وتكنولوجية اتسعت الهوة التي تفصل بينها وبين البلاد التي لم تقعرض لهذه الثورات ولم تستفد من نتائجها التقدمية .

وترقت على الأمر الأول أن الرأسمالية المحلية في البلاد الزراعية إلى التقدم لم يعد أمامها سوى طريقين أحدهما أنها لا تستطيع منافسة الاحتكارات العالمية إلا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية ، مما يؤدي إلى إرهاب الجماهير لأنها هي التي تدفع الثمن . والطريق الآخر إذا شاءت النمو هو أن تربط نفسها بالاحتكارات العالمية وبالتالي تهبط بأوطانها إلى حالة من التبعية لهذه الاحتكارات . كذلك » فإن اتساع مسافة التخلف في العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم يعد يسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية المعنوية التي لا يحركها غير دافع الربح الأناني .

ويضيف الميثاق :

إن هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدي .

إن مواجهة التحدي لا يمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط :

- ١ — تجميع المدخرات الوطنية .
- ٢ — وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات .
- ٣ — وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج .

ولما كانت الرأسمالية المحلية والجهود الفردية المعنوية لا تستطيع أن تحقق ما للبلدان الفزاعة إلى التقدم من أهداف في التنمية ، ملحة وتطلب التحقيق بالسرعة الواجبة ، ولما كانت أيضاً لا تقدر على توفير الشروط سالفة الذكر والتي يدمقد إجماع الاقتصاديين على ضرورتها للتنمية ، نقول إنه في ظل هذه الظروف يصبح الحل الإشتراكي حتمية موضوعية في البلاد التي تعاني من مشكلة التخلف « فمن طريق سيطرة الشعب » على أدوات الإنتاج ، يصبح في الإمكان عملياً تجميع المدخرات وتعبئتها ، وتوفير ما يحتاج إليه استثمارها من خبرات ومهارات ، وذلك في ظل نظام من التخطيط الشامل لعملية الإنتاج .

ويعلق الميثاق أهمية كبرى على التخطيط لأنه في الواقع عنصر أساسي من عناصر التنظيم الاشتراكي وفي هذا يقول :

إن التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لكي تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم الرفاهية .

إنه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والسكامة والمهتمة ، ثم هو في الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ، ومد هذه الخدمات إلى المناطق التي افتقرتها الإهمال والمعجز نتيجة إطول الحرمان الذي فرضته أئانية الطبقات المتحكمة المستعملة على الشعب المفضل .

ويرى الميثاق أن على التخطيط أن يحقق عملية ذات شعب ثلاث وفي نفس

الوقت الواحد: زيادة الإنتاج، وزيادة الاستهلاك من السلع والخدمات، واستمرار التزايد في المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة . هذه العملية يدعوها الميثاق « المعادلة الصعبة » وحل المعادلة هو المهمة التي ينهض بها التخطيط الاشتراكي وينجزها .

### الاشتراكية العلمية :

يقول الميثاق « أن الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم » ، وسرعان ما تلقف الجهال والمغرضون عبارة « الاشتراكية العلمية » وراحوا يقولون إن تضمين الميثاق هذا الاصطلاح يدل على أن النظرية الاشتراكية العربية ما هي إلا صورة أو نسخة أخرى من الماركسية أو « الاشتراكية العلمية » على حسب التسمية التي أضفها على المذهب الرجلان اللذان أرسيا قواعده ، ماركس وإنجلز .

وقبل أن نناقش هذه الدعوى أو الادعاء بتعبير أدنى إلى تصوير الحقيقة ، نسأل : ما هي الاشتراكية العلمية ؟ بعد أن شرح جورج سول فلسفة ماركس في التاريخ وهي التي عرضنا لها في فصل سابق ، كتب يقول : « هذه الفكرة بشأن التطور الاجتماعي ، وصفها ماركس بأنها علمية لأنه وصل إليها عن طريق عملية من الملاحظات والاستنباط ، تماماً كما فعل داروين حتى وصل إلى نظريته عن التطور البيولوجي . ولهذا يطلق على المذهب الماركسي عبارة الاشتراكية العلمية لتمييزها عن المشروعات التي وضعها النظريون الخياليون والاصلاحيون ودعاة التغيير بين يوم وليلة عن طريق التآمر والعنف » . ولهذا السبب اتخذ فردريك إنجلز لكتابه عنوان « الاشتراكية : اليوتوبية والعلمية » . ومن هذا تقضض الظروف التي نشأت فيها عبارة « الاشتراكية العلمية » ، ومن هنا فن الخطأ المتعمد اتهام أي مذهب بأنه قرين الماركسية أو صورة منها لأنه يورد عبارة « الاشتراكية العلمية » ، إذ لو صح مثل هذا الربط لأدى إلى الكثير من الخلط في المفاهيم . فالمعروف مثلاً

أن فرنسا تضم الكثير من المرافق الإنتاجية والخدمات الاقتصادية المؤممة، وأنها تضع خططاً للتدعيم محدودة الآجال ، ومع هذا لا يمكن أن توصف فرنسا بأنها بلد اشتراكي . فالمبرة ليست في وجود قطاع عام ولكنها في الفلسفة العامة الكامنة وراء إنشاء القطاع العام . وقد تكون نسبة القطاع العام في فرنسا أو إيطاليا إلى الاقتصاد القومي أكبر منها في بلد كالهند ، ومع ذلك فإن الفلسفة التي تستهدف الهند تطبيقها هي الاشتراكية على خلاف الحال في فرنسا أو إيطاليا .

ننتقل الآن إلى تلك الفقرة التي اقتبسناها من الميثاق والتي يعتمد البعض استغلالها على النحو الذي ذكرناه ، وهنا ينبغي أن نقرأ الفقرة على ضوء الموضوع العام الذي تضمنها ، لا أن نفتزع من سياق الحديث ونفصل عنه . هذه الفقرة واردة في الباب السادس « في حتمية الحل الاشتراكي » ، فبعد أن يتحدث الميثاق عن الظروف التاريخية التي أوصلت بلدان العالم الرأسمالي إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي وقد سبق لنا ذكرها ، قال « إن عصور القرصنة الاستعمارية التي جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الأخلاق قد مضى عهدها » ، وفضلاً عن هذا « فإن هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله ، إما لصالح رأس المال أو تحت تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة » . وهنا ينبغي أن تستوقف نظراً عبارة « تطبيقات مذهبية » ويقصد بها تجارب بعض البلاد الشيوعية ، فإذا كانت النظرية الاشتراكية العربية صورة أو نسخة من الماركسية ، فكيف يتأتى أن ينتقد الميثاق هذه التطبيقات المذهبية .

ويخلص الميثاق إلى « أن التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد محتملاً في ظل القيم الإنسانية » لأن « هذه القيم الإنسانية أسقطت الاستعمار كما أن هذه القيم أسقطت السخرة . ولم تكشف هذه القيم الإنسانية بإسقاط هذين النهجين وإنما كانت إيجابية في تعبيرها عن روح العصر ومثله العليا حين فتحت بالعلم

مناهج أخرى للعمل من أجل التقدم » . هذا العلم فتح منهجاً جديداً لتحقيق التقدم ، ذلك هو الاشتراكية العلمية .

أما المقصود من الاشتراكية العلمية فتفسره الفقرات التي يتحدث فيها الميثاق عن مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، وصعوبة — بل واستحالة — التغلب عليها عن طريق الرأسمالية المحلية في البلاد التي تعاني من هذا التخلف ، وعن طريق الجهود الفردية العفوية ، ثم يورد بعد ذلك الشروط الثلاثة التي يراها أساسية ولازمة لتحقيق التنمية ، ومن بينها كما قلنا « وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار المدخرات الوطنية » ، ثم يخلص من هذا إلى النتيجة التالية وهي أن « الحل الاشتراكي هو المخرج الوحيد إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية » .

من هذا الذي قدمناه نصل إلى ناحية من نواحي المقصود من عبارة « الاشتراكية العلمية » . فالميثاق يبدأ باستعراض موجز للظروف التاريخية الموضوعية التي تمكنت في ظلها البلدان الرأسمالية المتقدمة من البدء في عملية انطلاقها الاقتصادي ، ومن الطبيعي أن هذه الظروف لا يمكن أن يكون لها وجود بالنسبة إلى البلاد التي تعاني من مشكلة التخلف ، بمعنى أنها لا تستطيع أن تأخذ حذو البلدان المتقدمة من حيث الإعتماد على استثمارات لها في بلاد أخرى تابعة لها ولا في استنزاف ثروات هذه الأخيرة . هذه حقيقة لا تحتمل البحث أو الجدل . وهناك بلدان حققت انطلاقها الاقتصادي على حساب شقاء الطبقة العاملة في ظل تطبيقات مذهبية ضعت بالأجيال الحية ، وهذا الأمر يمارض مع القيم الإنسانية ومع روح العصر . وإذن فالتجارب السابقة لا تستطيع أن تأخذ بها البلدان التي تتطلع الآن إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ثم ينتقل الميثاق إلى استعراض ظروف البلدان التي تعاني من التخلف لمعرفة ما إذا كانت هذه الظروف تجعل في إمكانها أن تحقق أهدافها ، ويخلص من هذا ( م ٢٢ — الاشتراكية )



المرض إلى استحالة تحقيق هذا الأمر لعدم توافر المدخرات الوطنية السكانية ،  
وبسبب افتقارها إلى الخبرات العلمية والتكنولوجية الحديثة، ولأن التنمية الحقة ،  
السريعة والمتوازنة ، لا بد أن تتم في ظل تخطيط علمي شامل .

على ضوء هذه الحقائق المستقاة من التاريخ الماضي والقريب ، والحقائق المشاهدة  
في الوقت الحاضر ، يتضح أن الحل الاشتراكي لا بد أن تأخذ به البلاد المظلمة  
إلى التقدم إذا شاءت تحقيق انطلاقها الإقتصادي والاجتماعي . نحن إذن أمام قضية  
منطقية تؤدي فيها المقدمات إلى نتيجة معينة ، وهذا هو الأسلوب العلمي أو المنهج  
العلمي في البحث المبني على المشاهدة والاستقراء والاستنباط ، وبهذا عندما يتحدث  
الميثاق عن « الاشتراكية العلمية » بقصد أنها نظرية أو فلسفة تتخذ من القواعد  
العلمية المتعارف عليها أسلوبها أو منهجها في بحث المشكلات وإيجاد الحلول لها .

ومن المعجيب أن الذين يتمددون الانحراف بمباراة الاشتراكية العلمية  
الواردة في الميثاق عن معناها الحقيقي ، يسمون بهذا المنهج العلمي بالنسبة إلى المذاهب  
غير الاشتراكية . فهم حين يتحدثون عن النظام الرأسمالي مثلاً وعن أنه القادر على  
إخراج البلاد النامية من دائرة التخلف الخبيثة التي عاشت في داخلها طويلاً ،  
يرجعون إلى التاريخ ويعمدون إلى المشاهدة الحاضرة ليثبتوا سلامة دعواهم ، ويقولون  
إن هذا هو المنهج العلمي في البحث . ومن المعجيب أيضاً محاولة إنكار أهمية المنهج  
العلمي الذي تأخذ به المذاهب الاجتماعية بينما علوم الاقتصاد والاجتماع والإحصاء  
وغيرها لم تعتبر علوماً إلا بعد أن استخدمت هذا المنهج الذي يقوم على قواعد  
منطقية مرعية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، يوضح الميثاق ناحية ثانية من نواحي المعنى  
المقصود من عبارة الاشتراكية العلمية ، فيقول « إن ذلك الحل الاشتراكي هو الطريق  
الوحيد الذي يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر في عملية الإنتاج على قواعد علمية  
وإنسانية » . وهو إذ يضيف أهمية كبرى على التخطيط يشدد على أنه « ينبغي أن

يكون عملية خالق علمى منظم . . فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن . . لكنه عملية تحقيق الأمل .

وعندما يتحدث في بابه السابع عن « الانتاج والمجتمع » يعلن بصفة قاطعة أنه « ينبغي أن يكون اتجاهنا إلى آخر ما وصل إليه العلم » وحين يتناول موضوع التطبيق الاشتراكي ومشاكله يعود فيضع تأكيذاً بالغاً على دور العلم وهو دور يستأهل أن نورد بصدده فقرات ذات دلالة كبرى وتضمنها الباب الثامن من الميثاق :

إن العمل الثوري لا بد أن يكون عملاً علمياً . . وإذا تغلّت الثورة عن العلم فعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبي تنفس به الأمة عن كبته الطويل ولكنها لا تنير من واقعها شيئاً .

إن العلم هو السلاح الوحيد للارادة الثورية ، ومن هنا يبدأ الدور العظيم الذي لا بد للجامعات ولراكر العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به .

والعلم وحده هو الذي يجعل التجربة والخطأ في العمل الوطني تقدماً مأموناً والمواقف . وبدون العلم فإن التجربة والخطأ يصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة لكنها تخلف عشرات المرات . .

إن الأمم التي أرغمت على التغلف ، إذا ما استطاعت أن تبدأ - الآن - معتمدة على العلم المتقدم ، تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التي بدأ منها الذين سبقوها إلى المستقبل .

إن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لا بد لها من حلول علمية .

واكثر من هذا إيماناً بقدرة العلم ، أننا لانستطيع أن نتقاس لحظة عن الدخول منذ الآن في عصر الذرة ، « لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء

ولقد كلفنا هذا التخلف . . كثيراً وما زال يكلفنا الكثير . لكننا مطالبون الآن — وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا — أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه .

وهكذا نصل إلى ناحية ثانية من معنى « الاشتراكية العلمية » التي ذكرها الميثاق إنها الاشتراكية التي تؤمن بالعلم وتهتدي به ، والتي تضع الحلول العلمية الصحيحة لمشكلات المجتمع الكبرى ، بما يجعل في الامكان التغلب عليها .

أما القول بأن هذه « الاشتراكية العلمية » تمنى الماركسية فينطوي أولاً على تجاهل الظروف والملايسات التي أدت إلى استخدام هذا التعبير وإطلاقه على المذهب الماركسي . وينطوي ثانياً على تجاهل أو إغفال متعمد لجوهر الموضوع الذي أدى بالميثاق إلى أن يقرر « أن الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة للإيجاد المنهج الصحيح للتقدم » . إن انتزاع جملة من سياق حديث بأكمله مع تجاهل ما قبلها وإغفال ما بعدها ، لا يختلف في شيء عن الاكتفاء من الآية الكريمة بكلماتها الأولى « ولا تقربوا الصلاة » والتجاوز عن بقية النص .

### موضوع الملكية :

تداولنا في أكثر من موضع في الفصول المقدمة من هذا المؤلف ، ملكية وسائل الإنتاج في ظل النظام الاشتراكي ، من ناحية النظرية والتطبيقية ، كما تراها المذاهب والمدارس الاشتراكية المختلفة ، المتطرف منها والمعتدل . ونستطيع القول على ضوء ما قدمناه بهذا الصدد ، أننا أمام وسيلة تؤدي إلى غاية ولنا أمام غاية في حد ذاتها ، ومن هنا تفاوتت التفسيرات واختلفت التطبيقات .

وكان طبيعياً — بل وحتماً — أن يتعرض الميثاق لهذه المسألة الحيوية أو الوسيطة ، فيوضح لنا وجهة نظره مدعماً بما تستند إليه من دوافع وحجج ، ثم يشرح تفصيلاً أسلوب التطبيق العلمي بالنسبة إلى الاقتصاد بصفته الكلية وكذلك إلى القطاعات الرئيسية التي يتكون منها هذا الاقتصاد .

وفي مقدمة ما ينبغي أن يلفت النظر أن الميثاق عندما يشير إلى وسائل الإنتاج يتحدث عن « سيطرة الشعب » عليها ، وهذا تعبير جديد يختلف اختلافاً واسعاً عما تدعو إليه الشيوعية مثلاً من « الملكية الاجتماعية ( العامة ) لكل أدوات الإنتاج » ، وبهذا لا يلتزم الميثاق بصيغة جامدة لا يحيد عنها . وهذه السيطرة لا بد منها لتحقيق أهداف كبرى هي حلقات متماسكة في سلسلة واحدة . فهناك أولاً : القضاء على الاستغلال والاحتكار ، مما يترتب عليه ثانياً : إرساء الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية . وهناك ثالثاً إمكانية تحقيق التنمية من شتى جوانبها في ظل نظام من التخطيط الشامل الذي يتيح توجيه فائض أدوات الإنتاج ، طبقاً لخطة محددة . وأخيراً - وليس آخراً - هناك إعادة توزيع فائض العمل الوطني وفقاً لمبادئ العدل والحق .

وبعبارة موجزة نقول إن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج هي الطريق إلى السكناية والعدل وإلى الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي .

ثم يأخذ الميثاق في توضيح معنى هذه السيطرة من جانب الشعب بما يحول دون أي أبس أو غموض ، فيعلن أنها « لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج » و « لا تلغى الملكية الخاصة » و « لا تلغى حق الإرث الشرعي » المترتب على الملكية الخاصة . أما كيف تتحقق السيطرة فيذكر الميثاق طريقين للوصول إليهما : أولهما : خلق قطاع عام وقادر يتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية ، وثانيهما وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال ، على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معاً .

من هذه النصوص العامة يتضح .

أولاً : أن النظرية العربية الاشتراكية ترفض الملكية الاجتماعية الشاملة رفضاً قاطعاً ، وإنما تقصر هذا النوع من الملكية على ما تمتع به أنه ضروري لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتوزيع العادل .

ثانياً : وهي بالتالى تعترف بأن التنظيم الاشتراكي لا يتعارض مع وجود قدر من الملكية الخاصة في ناحية أو أخرى ، ولكنها هنا تجعل هذه الرخصة مشروطة حتى لا يساء استخدامها فتقول « يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة : ملكية مستقلة أو تفتح الباب للاستغلال ... وملكية غير مستقلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني كما تؤديه في خدمة أصحابها .

ثالثاً : وتتعرف النظرية العربية بحق الميراث كما تنص عليه الشرائع السماوية والقوانين الوضعية المستمدة منها . وهنا يلاحظ التعبير الوارد في الميثاق « حق الإرث الشرعي » مما يدحض التخرصات التي تحاول الانقصاص من الجانب الروحي في النظرية الاشتراكية العربية أو التشكيك فيه .

فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص أى إلى القطاعات المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد الوطني نلقى القواعد أو الاتجاهات العريضة التالية :

#### ١ - في مجال الإنتاج عمومًا :

يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج - كالسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحري والبري والجوي وغيرها من المرافق العامة في نطاق الملكية العامة للشعب .

وهذا أمر طبيعي لأكثر من سبب :

١ - أنها جميعاً تشكل ما يقال « البنيان السفلي » infrastructure من الصرح الاقتصادي أى أنها الأساس الذي تقوم عليه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا فالملكية العامة تجعل في الإمكان إرساء هذا الأساس على الدخول السليم بحيث يتمشى مع متطلبات التنمية .

٢ - وهي تقدم ما يقال له « خدمات إقتصادية واجتماعية » يجب توفيرها بالقدر اللازم من جهة ، وبالكلفة التي لا تشكل عبئاً على المستهلكين من جهة أخرى . مثال هذا أن الجمهورية العربية المتحدة أنشأت محطة لتوليد الكهرباء من خزان أسوان الحالي وتزود مصنع السماد الأزوتي بالكهرباء بسعر رخيص مما يقلل من تكلفة إنتاج السماد وبهذا يحصل عليه الفلاحون بثمن معتدل مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج الزراعي . وهذه الفكرة نفسها كاملة وراء كهرباء السد العالي التي ستلعب دوراً حاسماً في الاقتصاد القومي .

٣ - وهذه المرافق ذات أهمية استراتيجية ومن هنا لا يمكن السماح بتركها في أيدي رأس المال الخاص .

٤ - وبعض هذه الخدمات مما لا يقبل عليه رأس المال الخاص لضخامة تكاليفه من جهة ، ولأنه ينبغي توفيره بغير ثمن ، ومن ذلك الترع والطرق والسدود والقناطر .

ولهذا نجد أن هذه الخدمات والمرافق مما تتولاه الدولة بدرجة أكبر أو أقل في جميع البلاد تقريباً .

## ٢ - في مجال الصناعة :

يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التمدينية في غالبيتها في إطار الملكية العامة بمعنى جواز وجود الملكية الخاصة فيها ولكن بشرط أن تكون تحت سيطرة القطاع العام . وهذه السيطرة تتحقق بوسائل متنوعة منها الإشراف والتوجيه طبقاً لمقتضيات خطة التنمية ، ومنها المشاركة في رأس المال . إن عبارة « في أغلبيتها » تمثل ما يتصف به الميثاق من مرونة لتحقيق المصلحة القومية العليا دون خروج على المبادئ الأساسية ، ولهذا فعند التعرض لموضوع رأس المال الأجنبي يقول الميثاق : ( والتطوير الوطني - في الدرجة الثالثة - مستبعد )

للقبول باشتراك رأس المال الأجنبي في أوجه نشاطه الوطني كـمستثمر على أن يكون ذلك في العمليات الضرورية ، خصوصاً تلك التي تقتضي خبرات جديدة يصعب توفرها في المجال الوطني » ، وفي هذا المبدأ ما يشير إلى اتساع أفق النظرية الاشتراكية العربية .

أما بالنسبة إلى الصناعات الخفيفة فيجب أن يتوافر بشأنها شرطان :

١ — أن تكون بعيدة عن الاحتكار .

٢ — إذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة في مجالها فيجب أن يحتفظ القطاع العام بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

ومن النصوص السابقة يمكن أن نستخلص المبادئ الآتية بالنسبة إلى الملكية العامة للصناعة . فالملكية العامة الشاملة جوهرية في حالة الصناعات الأساسية ، والملكية المختلطة معترف بها في الصناعات التي لا تعتمد الدولة بنفس الدرجة من الأهمية ، أو في بعض الحالات الاستثنائية كالتي تتطلب اشتراك رأس المال الأجنبي « كـمستثمر » وليس كـمستغل ، أما الصناعات التي لا تدخل في هذين النطاقين فيجوز إبقاؤها في إطار الملكية الخاصة بشرط خضوعها للتوجيه من جانب الدولة .

٣ — في مجال التجارة :

وهنا يقرر الميثاق أن تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها في إطار القطاع العام ، وأن تكون له الغالبية في تجارة الصادرات ، أو ثلاثة أرباعها كما يذكر . ومبدأ إشراف الشعب على التجارة الخارجية جوهرى إذ لا بد من توجيهها بما يتفق مع صالح خطة التنمية من جهة ، وللمنع التلاعب وما إليه من جهة أخرى . فقد كان الملاحظ مثلاً من قبل أن القائمين بعملية الاستيراد والتصدير كانوا يتجهون إلى بلاد معينة حتى ولو تمارض ذلك مع مصالح البلاد وهو أمر يندطوي على محاولات متعمدة لإيقاع البلاد في نوع من التبعية الاقتصادية لقوى أجنبية . وبالنسبة إلى التجارة الداخلية فالسياسة إزاءها تسترشد بمبدأين أولهما منع الاحتكار ومن هنا



ينبغي للقطاع العام « على مدى السنوات الثمانية القادمة — وهي المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل في عشر سنوات — أن يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الأقل » وثانيهما أن التجارة الداخلية « خدمة وتوزيع متبادل ربح معقول لا يصل إلى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف » . ولقد أمت الدولة أخيراً تجارة الجملة ونصف الجملة .

#### ٤ — في مجال المال :

يجب أن تكون المصارف وشركات التأمين في نطاق الملكية العامة ، حتى يسيطر الشعب على مدخراته وبوجهها وبصونها . ويلاحظ أن هذه المؤسسات تعتبر من « قم الاقتصاد الوطنى » التى لا ينبغي تركها فى أيدى رأس المال الخاص . وجميع المدارس الاشتراكية حتى التى تبالغ منها فى الاعتدال ، تجعل تأميم هذه المؤسسات فى مقدمة الشروط اللازمة لإقامة البناء الاشتراكى .

#### ٥ — فى المجال العقارى :

ترفض النظرية الاشتراكية العربية رفضاً حاسماً فكرة تأميم الأرض ولكن الرفض مصحوب بضرورة وضع حد لما يجوز تملكه من الأرض الزراعية منعاً لنشوء الإقطاع<sup>(١)</sup> . وكذلك ترفض نظام المزارع الجماعية . وفى حالة ملكية المباني فقد « تسكنت قوانين الضرائب التصاعدية عن المباني وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لتواعد ربطها — بوضع الملكية العقارية فى مكان يعتمد بها عن أوضاع الاستغلال » .

وثمة أسباب تفسر فى رأينا رفض النظرية الاشتراكية العربية لمبدأ التأميم الذى يشمل جميع وسائل الإنتاج .

**أولاً :** أن الماركسية — اللينينة أو الشيوعية بمعنى آخر هى التى تدعو — ولو نظرياً — إلى هذا التأميم الشامل ولقد سبق أن بينامايين هذا المذهب والنظرية

(١) تقرر فى عام ١٩٦٩ أن يكون الحد الأعلى لما يجوز أن يملكه الفرد من الأرض الزراعية خمسة فداناً ؛ وهذا آخر تعديل منذ قانون الإصلاح الزراعى الأول لعام ١٩٥٢ .

العربية من اختلافات جذرية . ومع كل ، رأينا ماركسيين رأوا في التأميم السكلى نظرة مفتقرة إلى الواقعية . فبليخانوف مثلاً الذى يعتبر مؤسس الاشتراكية الروسية ، أبدى اعتراضاً قوياً عندما سمع بأن لينين اقترح تأميم الأرض . وأبت يوغوسلافيا تطبيق نظام المزارع الجماعية . وكان برنشتاين لا يرى إطلاقاً التأميم الشامل لكل الصناعات لأسباب سبق أن أوردناها . قد يقال إن الرجل من دعاة التقنيكية وقد بينا أن هذه التهمة فقدت معناها ، كما أن « التقنيكية » بمعناها الصحيح وهى العمل على المواءمة بين الأفكار النظرية والأوضاع المتغيرة ، تعتبر مصدر حياة متجددة لأى مذهب أو لآية فلسفة .

ثانياً : ثبت أن تأميم الأرض أياً كانت الصورة التى اتخذها ، لم يعمل على رفع إنتاجية الأرض أو تحسين الإنتاج الزراعى ، والواقع أن البلاد التى طبقت هذا النظام تمانى إلى حد كبير من أزمة زراعية وبخاصة من ناحية إنتاج المواد الغذائية .

وفى هذه الناحية من الاقتصاد المصرى يقدم الميثاق تفسيراً منهجياً من الظروف الموضوعية فيقول :

إن هذه النتيجة ( أى عدم الإيمان بتأميم الأرض ) ليست مجرد انسياق مع حديث الفلاحين العاطفى الطويل إلى ملكية الأرض ، وإنما الواقع أن هذه النتيجة نبعت من الظروف الواقعية للمشكلة الزراعية فى مصر والتى أكدت قدرة الفلاح المصرى على العمل الخلاق ، إذا ما توافرت له الظروف الملائمة .

إن كفاية الفلاح المصرى — على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة — قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض إلى حد متقدم ، خصوصاً إذا ما أتاحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف إلى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التاريخ ، توصلت الزراعة المصرية

إلى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكها ، وفي مقدمتها الري والصرف  
وهما في مصر - الآن ومنذ زمان طويل في إطار الخدمات العامة .

وعلى أساس هذه المقدمات المنطقية يخلص الميثاق إلى النتيجة الآتية: « ومن  
هذا فإن الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن في تحويل الأرض إلى الملكية  
العامة ، وإنما هي تستلزم وجود الملكية الفردية للأرض ، وتوسيع نطاق هذه  
الملكية بإتاحة الحق فيها لأكثر عدد من الأجراء ، مع دعم هذه الملكية بالتعاون  
الزراعي ، على امتداد مراحل عملية الإنتاج في الزراعة من بدايتها إلى نهايتها » .  
فالحل الإشتراكي لمشكلة الزراعة في مصر يتمثل فيما يأتي :

- ١ - القضاء على الإقطاع والحيلولة دون نشوئه .
  - ٢ - الإبقاء على الملكية الزراعية الخاصة وتوسيع نطاقها .
  - ٣ - التغلب على مشكلة صغر الوحدات الزراعية بطريق التعاون الذي يشمل  
جميع مراحل عملية الإنتاج .
  - ٤ - استخدام إنجازات التكنولوجيا الحديثة كالآلات والأسمدة والمبيدات  
والدراسة العلمية للتربة وخصائص البسات وما إلى ذلك .
- أما الذين يتحدثون عما يدعونه « الزراعة الاشتراكية » ويقصدون به في  
الواقع - وإن لم يذكره صراحة - المزارع الجماعية أو الحكومية ، فيهلسون  
أولاً : إن الحل العربي الذي يجمع بين الحافز المتولد من ملكية الأرض ، والإنتاج  
الكبير عن طريق التعاون على امتداد مراحل عملية الإنتاج ورفع الكفاية الإنتاجية  
بفضل استخدام العلم والتكنولوجيا ، هو الحل الذي يحقق الكفاية والعدل وهما  
عنصر الإشتراكية الأساسيان . وهم ينسون ثانياً : أن البلاد التي أخذت بنظام  
المزارع الجماعية أو ما يشبهها كلها تعاني من أزمة حادة مزمنة في زراعتها . وينسون  
ثالثاً : أن المزارع الحكومية يجب أن تكون استثناء لا قاعدة ، وأن تكون أعموداً  
للارشاد والتوجيه فحسب ، ولكنها كنظام عام تصطدم بعقبة خطيرة هي إسهالة

توافر القدرات الفنية والإدارية اللازمة لسير العمل فيها بما يحقق النتائج المرجوة. ولعلهم يفسون رابعاً : إن القطع الصغيرة من الأرض والمملوكة ملكية خاصة لفلاحى المزارع الجماعية فى الاتحاد السوفيتى تنتج من بعض المنتجات كالدواجن والبيض واللبن والزبد ما يصل فى بعض هذه الأنواع إلى أكثر من نصف الإنتاج السوفيتى كله منها . ومن هذا كله كانت النظريات العربية واقعية وهى تتحدث عن موضوع الملكية بالنسبة إلى الأرض الزراعية .

ثالثاً : ماجدوى إدخال تجارة التجزئة أو الورش الصغيرة والمصانع الصغيرة والخدمات البسيطة مما ذكره على سبيل المثال لا الحصر ، فى إطار الملكية العامة ؟ مثل هذا العمل يلقى عبثاً مالياً وإدارياً ضخماً على عاتق القطاع العام الذى مهمته كما حددها الميثاق أن « يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية »<sup>(١)</sup> . بل ولقد بدأ اتجاه فى بعض بلاد أوروبا الشرقية الآن يرمى إلى إطلاق المجال أمام النشاط الخاص فى بعض نواحي الخدمات البسيطة .

رابعاً : اعتقادنا هو أن التأمين وسيلة لا غاية كما قلنا ، ومن ثم يجب التفرقة بين ما يلغى أن يدخل فى نطاق الملكية العامة بصورة كلية أو جزئية ، وبين ما يجوز وما يجب أن يترك للملكية الخاصة ، والمقياس هنا هو تحقق التقدم والعدل والديموقراطية وتعميد الطريق إلى تذويب الطبقات بالمعنى الذى سبق أن أوضحناه . ويبدو أن هذا هو المفهوم الذى أخذت به النظرية الاشتراكية العربية وهو ما تفسره العبارات التى سلف اقتباسها من الميثاق عن « ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج بالصورة التى « لا تستلزم تأمين كل وسائل الإنتاج ولا تلتقى الملكية الخاصة » . فالأساس إذن هو السبيل المؤدى إلى الهدف ، وليس التعلق بصيغ جامدة أو وضعت فى ظروف وأوقات مختلفة مما نعيش فيه ، أو بتجارب طبقت فى مجتمعات أخرى حتى ولو ثبت عدم واقعية أو فعالية هذه التجارب .

(١) تحدثنا عن هذه النواحي المتعلقة بالملكية والتعاون والتجارة إلى فى كتابنا :  
Economic Development in the U A ■ (Egypt).

إن نظرة الميثاق إلى الملكية ، شأنها بالنسبة إلى الكثير من القضايا الأخرى ، نظرة تنقسم بخاصيتين على جانب كبير من الأهمية هما الواقعية الموضوعية والمرونة تمشياً مع فكرة اختلاف ما للمجتمعات من خصائص مستمدة من الإعتبارات الجغرافية ، والطبيعية ، والحضارية ، والتاريخية ، والروحية .

وثمة ناحية ينبغي أن نشير إليها ونقصد بها أن التأميم الذي جرى في الجمهورية العربية المتحدة أخذ بمبدأ التمويض ، فكافة الممتلكات التي أمتت عوض أصحابها عنها بسندات على الدولة ذات فائدة معلومة ، على خلاف ما حدث في البلاد التي طبقت الماركسية - اللينينية حيث اتبع أسلوب المصادرة ، والسبب في هذا أن النظرية الاشتراكية العربية تهدف إلى تصفية نظام معين ولكنها لا تريد أن تعاقب الأفراد ، فهي تفرق بين الطبقة ككل وبين أعضائها ، وهو الأمر الذي أكده الرئيس جمال عبد الناصر في مختلف خطبه وتصريحاته .

ولا يسمنا أن نختم هذا الحديث عن موضوع الملكية دون الإشارة إلى شوائب حاولت - بل وتحاول - المصالح الخاصة أن تلحقها بالتأميم ، وتناولها الميثاق بالتهديد . أن التأميم هو تأكيد للملكية الخاصة لأنه يقلل الملكية من أيدي أفراد قلائل إلى أيدي مجموع الشعب أي أنه بمبادرة الميثاق « انتقال أداة من أدوات الإنتاج .. إلى مجال الملكية العامة للشعب » .

وتحاول المصالح الخاصة التشكيك في التأميم بقولها أنه يقضي على المبادرة الفردية ، ولكنها تغفل عامدة ناحية أخرى لها أهميتها ، وهي أن الصراع بين رأس المال والعمل يجمل الأخير وهو العامل الرئيسي في الإنتاج يفقد روح الإهتمام بالعملية لأنه يرى أنه لا صالح له فيها وأن ثمارها إنما تعود على القلة التي تستغله .

وتقوم الحجة المضادة الأخرى على أن التأميم يؤدي إلى خفض الإنتاج نظراً لانعدام الحوافز المادية وتسرب الروتين وعدم المبالاة من جانب العاملين في القطاع العام . وهنا يتعين أن نبدي الملاحظات التالية :

أولاً : أثبتت التجارب في الجمهورية العربية المتحدة وبلاد أخرى أخذت بهذا النظام ، أن الإنتاج ارتفع مستواه من ناحيتي الكيف والكم ، بسبب وضع نظام محكم من التخطيط لتعبئة الموارد الطبيعية والمالية والبشرية ، وتوافر فرص استخدام أحدث نتائج العلم والتكنولوجيا .

ثانياً : أن النظام الاشتراكي لا ينهل أبداً موضوع الخوافز المادية بل يطبقها في كل ناحية من نواحي الإنتاج ، ومن هنا فلامعنى لما يقال له عدم المبالاة من جانب في القطاع العام .

ثالثاً : والعداء بين رأس المال والعمل في ظل النظام البورجوازي يؤدي إلى أزمات دورية ، وإلى إضرابات وحالات توقف للعمل ، مما يسيء إلى الاقتصاد القومي ، ولعل من أقرب الأمثلة إلى هذا إضراب عمال الموانئ في إنجلترا الأخير مما يعرقل حركة الصادرات ويهدد بإحباط جهود الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية<sup>(١)</sup> .

ويقول الميثاق :

إن التأمين ليس إلا انتقال أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب . وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية كما ينسأى أعداء الاشتراكية — وإنما هو توسيع لإطار المنفعة وضمان لها في الحالات التي تقتضيها مصالحة التحول الاشتراكي الذي يتم لصالح الشعب . كذلك فإن التأمين لا يؤدي إلى خفض الإنتاج ، بل أن التجربة أثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسؤوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء في تحقيق أهداف الإنتاج أو في رفع مستواه النوعي .

المجتمع والنساء :

يقول الميثاق « إن الإنتاج كله للمجتمع ، في خدمته ولتحقيق سمادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه . والمجتمع ليس وصفاً شائماً . إن المجتمع هو كل

(١) حدث هذا الإضراب في يوليو ١٩٧٠ بعد أن تولى المحافظون الحكم إثر نجاحهم في الانتخابات العامة التي أجريت في ١٨ يوليو .



إنسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد عزيز عليهم جميعاً وللأجيال القادمة من أبنائهم وأحفادهم . وغاية الإنتاج الحقيقية هي توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون أعلام الرفاهية التي ترفرف على المجتمع كله . « وفي تعريف الاشتراكية نطالعنا العبارة التالية « .. الاشتراكية هي إقامة مجتمع الكفاية والعدل . . مجتمع العمل وتكافؤ الفرصة . . مجتمع الإنتاج ومجتمع الخدمات » .

في هذه الفقرات يوضع التأكيد بصورة متكررة على « المجتمع » ، فالإنتاج كله له ، وغايته العمل على تكوين أعلام الرفاهية التي ترفرف على المجتمع كله ، كما أن الاشتراكية هي إقامة مجتمع الكفاية والعدل . غير أن هذه التعابير المتعددة لا تنظر إلى المجتمع على أنه شيء « تصوري أو كل مطلق له الأولوية والغلبة إذ لو مسح هذا السكنا أمام مارد متوحش يلتهم كل شيء ، بل ويلتهم أبناءه أنفسهم . وهذا المفهوم هو الذي نلقاه في الشيوعية مثلاً . فالمجتمع هو كل شيء ، أما الذرات التي لا حصر لها والتي بدونها يندم وجوده ، فلا قيمة لها . وعلى أساس هذا المفهوم يمكن تبرير أي نظام وأي إجراء مهما كان تعسفياً وجائراً بحجة أن المجتمع يريد ذلك . وأكثر من ذلك فهذا المفهوم هو الذي يقوم عاينه نظام الدولة الشمولية أو السكالية Totalitarian State أو الدكتاتورية بالمعنى المبسط .

ولكن النظرية الاشتراكية العربية رغم حديثها عن المجتمع ، تنظر إليه نظره مخالفة تماماً ، فهو عندها « كل إنسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين » . ومن هنا نستخلص نتيجةين أولاهما : أن الغاية النهائية من النشاط الاجتماعي ليست هذا المفهوم المجرد الذي يقال له المجتمع ، ولكنها الإنسان بصفته هذه . والنتيجة الثانية : هي أن المجتمع والفرد بينهما ارتباط عضوي لا انفصام له ، كل منهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه . فإذا لم ينهض الفرد بمسئوليته أساء إلى المجتمع ككل وأقعدته عن تحقيق السعادة له ، وإذا طغى المجتمع على الفرد قضى على شخصية الأخير وحوله إلى آلة تنفذ دون أن تفكر وتحس .



هذه النظرة الاجتماعية التي تجعل الإنسان غاية النشاط الاجتماعي ، يمبرعها رفض الميثاق أن يتم التصنيع الثقيل على حساب المطالب الاستهلاكية للجماهير وفي هذا يقول : « أن الصناعة الثقيلة هي دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعي الشامخ ، لكن بناء الصناعات الثقيلة — مع الأولوية المحقة التي يجب أن تمنح له — لا يجب أن يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية . إن حرمان جماهير شعبنا طال مداه ، وتجديدها تجديداً كاملاً لبقاء الصناعة الثقيلة وإغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت في تمويض حرمانها الطويل — ثم هو يعطل — من غير مبرر حقيقي — إمكانيات الوفاء بتطلعاتها الموسعة » .

وهذا القول يعكسه الاهتمام الذي وجهته الثورة إلى إنتاج السلع الاستهلاكية بل لقد كان هذا من المعالم البارزة في الخطة الأولى من مشروع مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات في الجمهورية العربية المتحدة ، إلى حد أن تعرض هذا الاهتمام للنقد لأن التوسع في الاستهلاك يمكن أن يترتب عليه تعثر تكوين المدخرات<sup>(١)</sup> . إن بلاداً أخرى كالاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ، على سبيل التمثيل لا الحصر ، أغفلت مطالب الجماهير إلى حد الحرمان لسنوات طويلة ، وفي سبيل بناء المستقبل ضحّت أمثال هذه البلاد بالأجيال الحاضرة ، وهذا ما أثبت النظرية العربية أن تأخذ به نظرياً وأن تطبقه عملياً ، بل إنها انتقدت هذا الأسلوب في عبارات لا ينقصها الوضوح كما يتضح من الفقرة الآتية « كذلك تحقق ( أي الإنطلاق ) في تجارب أخرى ، تحت ضغط بالغ القسوة على الأجيال الحية ، سلبها كل ثمار عملها من أجل الغد الموعود الذي لم تستطع أن تراه ، وصلت إليه وهي تحمل على قلوبها أثقالاً من الكبت النفسي ، وتؤرق خيالاتها أشباح من الإرهاب والظغيان » .

هذا الذي قدمناه يبرز ناحية أخرى من النظرية الاشتراكية العربية ، تلك هي النزعة أو الروح الإنسانية التي تشيع في جنباتها ولعل الفقرة التالية تؤكد أهمية الإنسان عند النظرية العربية :

(١) ناقشنا هذا الموضوع تفصيلاً في كتابنا .

« إن العمل الديمقراطي . . سوف يتيح الفرصة لتعمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة، عميقة في إحساسها بالإنسان ، صادقة في تعبيرها عنه ، قادرة بمد ذلك كله على إضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة في أعمقه ، خلاقة ومبدعة . . » .

( تم بحمد الله )

رقم الايداع بدار الكتب ٤١٨٤ / ١٩٧٠

المطبعة الفنية الحديثة  
٥٠ شارع الميخ بالزيتون ٨٧٨٧١